

الدكتور / احمد قايد الصايدي

العلاقات اليمنية - الألمانية
(١٩٢٧م - ١٩٤٠م)

دراسة وثائقية



من منشورات الرابطة الثقافية

الدكتور أحمد قايد الصايدي

العلاقات اليمنية _ الألمانية

دراسة وثائقية

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
93/9290
I.S.B.N.
977-00-59269
القاهرة، 1992م

الطبعة الثانية
صنعاء، 2021م

فهرس الموضوعات

راغب (1928م).

4. مشـروع المعاهـدة اليمنيـة الألمانيـة، المقـدم مـن الطرف الألمانـي.
5. التفويض الرسمي للسفير الألمـاني، فـون شـتورر، بإجراء المفاوضات مع الحكومة اليمنية.
6. رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى القاضـي محمد راغب (1929م).
7. رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى القاضـي محمد راغب (1930).
8. رسـالة مـن الـرئيس الألمـاني، فـون هنـدنبورج، إلـى الإمام يحي (1930م).
9. مسودتا مشروع المعاهدة اليمنيـة _ الألمانيـة، المقدم من الطرفين الألماني واليمني.
10. الصـفحة الأولـى مـن رسـالة الشـفرة، التـي بعثهـا الـدكتور بروفـر مـن صـنعاء، إلـى وزارة الخارجيـة الألمانية.
11. رسـالة مـن الـرئيس الألمـاني، فـون هنـدنبورج، إلـى الإمام يحي (1932م).
12. رسالة من وزير الخارجية الألماني، إلى الإمام يحي (1932م).
13. رسالة من الإمام يحي، إلى وزير الخارجية الألمانـي (1351هـ).

مقدمة

منذ وقت طويل شغل تفكيري موضوع الوثائق المتعلقة باليمن، المحفوظة في أرشيفات العالم، وأهمية تصويرها وأرشفتها ووضعها بين أيدي الباحثين اليمنيين، لما تُسلّطه من أضواءٍ على تاريخنا، تُساعدنا على توضيح جوانبه الخفية، وفهم كثير من مسائِله الغامضة، بل وتصحيح كثير من الروايات، وإعادة تركيب كثير من الوقائع، تركيباً يستند إلى معلومات أكثر دقة ومصادر أكثر اطلاعاً. وكنت أدرك أن مهمة كهذه، أعني تصوير الوثائق، المحفوظة في أرشيفات العالم، وأرشفتها، لا يمكن أن يضطلع بها باحث بمفرده، يعتمد في حركته على مرتبه الشهري. بل إنها مهمة لابد أن تتصدى لها مؤسسة رسمية، تملك من الإمكانيات المالية والبشرية، ما يُمكِّنا من إرسال العديد من الباحثين المؤهلين إلى أنحاء العالم، والأنفاق عليهم، ليقوموا بالتفتيش عن الوثائق وتصوير ما هو محفوظ منها، وشراء ما يمكن أن يكون قد نشر على أيدي بعض الدارسين. ولما كانت الأجهزة الرسمية بمجملها، بما فيها المؤسسات العلمية التابعة للدولة، مشغولة بهموم أخرى، مشدودة إلى إيقاع الحياة اليومية ومقتضاياتها، فقد أدركت أنها، في أوضاعها الحالية، لن تتمكن من الإهتمام بهذه المهمة، التي ربما تعتبرها مهمة غير ملحة. ولهذا فقد عَزمت على أن أحاول بإمكانياتي الفردية المحدودة، وبما تتيحه لي طبيعة عملي من اتصالات بالمؤسسات العلمية خارج اليمن، أن أعمل شيئاً في هذا السبيل.

وكانت الفكرة في بادئ الأمر لاتتجاوز حدود محاولة التفتيش عن الوثائق المتعلقة باليمن، في الأرشيف الألماني، والإطلاع عليها وتصويرها. ثم تطورت الفكرة مع مر السنين، إلى الإشتغال بهذه الوثائق، لتقديم محاولة متكاملة قدر الإمكان،

تتضمن التفتيش عن الوثائق وتصويرها وتصنيفها ودراسة محتوياتها. وهي محاولة ربما يكون من شأنها أن تحفز الباحثين والمهتمين بعملية التوثيق وبكتابة التاريخ اليمني الحديث، كتابة وثائقية منهجية، إلى السير في هذا الطريق، ربما بقدرات أفضل وإمكانيات أوفر. فيتحقق على أيديهم أكثر مما استطعت تحقيقه. ويبقى لمحاولتي هذه فضل تحديد الإتجاه ورسم الطريق والحث على السير فيه.

ولقد بدأتُ هذه المحاولة في عام 1985م، عندما أُتيحت لي فرصة الإقامة في مدينة بون (عاصمة ألمانيا الغربية سابقاً)، لمدة ثلاثة أشهر، كرستها لقراءة ملفات أرشيف وزارة الخارجية الألمانية. ثم واصلت محاولتي بشكل متقطع، مستفيداً من فرص زياراتي المتباعدة إلى ألمانيا بشطريها، للإطلاع على مئات الوثائق المتعلقة باليمن، ولاسيما تلك الوثائق التي استقرت، بعد الحرب العالمية الثانية، في أرشيف الدولة المركزي، بمدينة بوتسدام Potsdam (ألمانيا الشرقية سابقاً)، إضافة إلى الوثائق التي أشرنا إليها، والتي استقرت في أرشيف وزارة خارجية ألمانيا الغربية، بمدينة بون. وعدا عن هذين الأرشيفين الرئيسيين، اللذين توزعا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، محتويات أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، الذي كان موجوداً في العاصمة برلين، قبل تجزئة ألمانيا، تمكنت من زيارة ومراسلة بعض الأرشيفات الأخرى، كالأرشيف الإتحادي في مدينة كوبلنس Koblenz، ومتحف الشعوب في مدينة هامبورج Hamburg، وأرشيف الدولة في مدينة جوتا Gotha. ومن مجموع ماعثرت عليه من وثائق، اخترت للتصوير حوالي ست مئة وثيقة، اعتبرتها أكثر أهمية من غيرها. وبدأت بعد تصويرها أشتغل فيها، بهدف إعداد دراسة وثائقية عن العلاقات اليمنية _ الألمانية. فأعدت قراءتها وتصنيفها وتقميش محتوياتها، بصورة متقطعة أيضاً. ولما أحسست بأن هذا التقطع لن يمكنني من التقدم خطوات حقيقية، في طريق إنجاز هذه الدراسة، وهو أمر يدركه كل باحث، عزمت عام 1991م على الإنقطاع لهذه

الدراسة والإنكباب عليها وعدم تركها حتى تُنجز. وهكذا بعد مضي ست سنوات على بدء عملية تجميع الوثائق، انصرفت، انصرافاً كلياً، إلى البحث. وأخذت أُعيد قراءة المادة الوثائقية من جديد، وأراجع ماصنفته وما قمشته من قبل، مبقياً منه مارأيت أنه يستحق الإبقاء، ومهملاً ما رأيت أنه غير ذي جدوى. وسارت خطوات الدراسة حثيثة، وأنهيت مراحلها، مرحلة مرحلة، حتى أنهيت كتابتها.

وقد واجهني في بدء إعداد هذه الدراسة إشكال منهجي، وهو اختيار الطريقة، التي يمكنني بها أن أقدم صورة للعلاقات اليمنية – الألمانية، خلال الفترة التي تغطيها هذه الوثائق (1927م _ 1940م)، ويمكنني بها، في الوقت نفسه، أن أقدم وثائق الأرشيف الألماني، الخاصة باليمن، والمتعلقة بهذه الفترة، إلى القارئ العرب، بشكل عام، وإلى القارئ اليمني والمهتمين من الباحثين الألمان، بشكل خاص. ووجدت نفسي أمام خيارين. فإما أن أترجم هذه الوثائق، ثم أنشرها. وهو عمل نمطي يستغرق من الوقت مالا أستطيع أن أصرفه فيه، ويمكن أن يقوم به أي مترجم عادي. فالوثائق، التي تمكنت من تصويرها تزيد بمجملها على ألف صفحة. أو أن أستعرض العلاقات، استعراضاً عاماً، من خلال المعلومات، التي تضمنتها الوثائق. وهي الطريقة المتبعة في معظم الدراسات من هذا النوع. ولم أجد في أي من الخيارين ما يشبع رغبتي ويحقق هدفي من هذه الدراسة.

ولهذا حاولت أن آخذ بخيار ثالث، وهو أن أجمع بين الخيارين المذكورين، فأعمل على رسم صورة للعلاقات اليمنية _ الألمانية، بجوانبها المختلفة، تتنامى وتتكامل، من خلال استعراضي للوثائق، وثيقة وثيقة، مرتبة حسب تواريخها، قدر الإمكان. إستعراضاً لا يتسم بالإفراط في الوقوف عند نص كل وثيقة، وقوف المترجم، ولا يعيبه تفريط بشيءٍ من مضمون كل وثيقة. وبهذه الطريقة التوفيقية أمكنني أن أضع

مضمون الوثائق، وثيقة وثيقة، بين أيدي الباحثين والمهتمين. وفي الوقت نفسه أن أقدم صورة متكاملة، بالقدر الذي تسمح به الوثائق، للعلاقات اليمنية _ الألمانية، في الفترة المذكورة.

وقد قادني الجمع بين الخيارين، إلى تجنب استعراض مضمون الوثيقة الواحدة، التي تناولت موضوعات عديدة، إستعراضاً كاملاً. وبدلاً من ذلك فضلت استعراض موضوعات الوثيقة موضوعاً موضوعاً، بصورة منفصلة، ووفقاً لعناوين الدراسة، أي وفقاً للموضوعات الرئيسية في العلاقات اليمنية _ الألمانية. وهذا يعني، بتعبير آخر، أنني قد جزأت الوثيقة الواحدة، بحسب الموضوعات التي تناولتها، ثم تعاملت مع كل جزءٍ منها على حدة، تحت واحد من عناوين الدراسة، مناسب لموضوع هذا الجزء من الوثيقة. وبهذه الصورة ورد ذكر الوثيقة الواحدة في أكثر من فصل من فصول الدراسة. مما قد يولد في ذهن القارئ انطباعاً سريعاً، بأن هناك نوعاً من التكرار. ولكن متى ماوضع _ أي القارئ _ في اعتباره الموضوع الذي ورد ذكر الوثيقة في سياقه، فسيجد أن إيراد الجزء الخاص بالموضوع من هذه الوثيقة لايمثل تكراراً، بل هو محاولة لاستكمال هيكل الموضوع بالمعلومة التاريخية المحددة،المتناثرة في الوثائق المختلفة، وأن هذا الإستكمال قد اقتضى الرجوع إلى الوثيقة الواحدة مراراً عديدة، لأخذ هذه المعلومة أو تلك منها. إن هذه الطريقة ليست أسهل الطرق، ولكنها، مع مافيها من عناء وماتتطلبه من وقت وجهد وتنظيم، تعتبر في نظري أفضل الطرق، إذا كان هدف الباحث رسم صورة متكاملة، لموضوع متعدد الجوانب، من خلال المعلومات التاريخية المتناثرة، وفي الوقت نفسه تقديم مضمون الوثائق المختلفة، دون إهمال شئ منه.

وقد بوبت هذه الدراسة تبويباً متناسباً مع محتويات الوثائق، يكفل _ كما أعتقد _ تغطية كل جوانب العلاقات اليمنية _ الألمانية، في هذه الفترة . فوضعت في البدء تمهيداً، يسهل للقارئ فهم طبيعة العلاقات وإدراك ملابساتها واستيعاب ظروفها. وهو تمهيد يحاول أن يرسم الإطار التاريخي لهذه العلاقات، ويحدد العوامل التي أثرت فيها. فتحدثت فيه عن ألمانيا وأوضاعها الإقتصادية والسياسية، التي حكمت سياساتها الخارجية وحددت شكل علاقاتها مع مختلف البلدان، بما فيها اليمن. ثم تحدثت عن اليمن، وهو الطرف الآخر في هذه العلاقات. فحاولت أن أسلط بعض الضوء على أوضاعه الداخلية، سياسية واقتصادية وإدارية ...إلخ. كما حاولت أن أبرز ملامح سياسته الخارجية، التي عبرت عن أوضاعه الداخلية وبنية دولته، تعبيراً واضحاً. ثم تحدثت عن التنافس الأجنبي في اليمن، كواحد من العوامل، التي حددت طبيعة وشكل علاقات اليمن الخارجية، بما في ذلك علاقاته مع ألمانيا. ثم أضفت إلى هذه العوامل المحدِّدة عنصراً آخر، أظنه قد أثر، بهذا القدر أو ذاك، في طبيعة وشكل العلاقات، وهو الشخصيات، التي لعبت دوراً ما في العلاقات اليمنية _ الألمانية. فأوردت أسماء بعض هذه الشخصيات، محاولاً التعريف بها، بالقدر الذي سمحت به المعلومات الواردة في الوثائق نفسها، دون أن أذهب بعيداً عن مادة الوثائق.

وبعد هذا التمهيد، خصصت فصلاً (الفصل الأول) لدراسة العلاقات السياسية. فاستعرضتها، من خلال استعراض مادة الوثائق، وثيقة وثيقة، مرتبة وفق تواريخها، قدر الإمكان. وهكذا تشكلت صورة العلاقات السياسية ، شيئاً فشيئاً، حتى اكتملت. ثم أفردت فصلاً آخر (الفصل الثاني) للعلاقات التجارية، ولأهم جوانبها في ذلك الحين، وهو تجارة السلاح. فاستخدمت الوثائق بنفس الطريقة السابقة. وارتسمت بذلك صورة العلاقات التجارية، ممتدة من أواخر العشرينيات، وحتى عام 1940م. واتبعت الفصلين السابقين بفصل ثالث، خصصته للحديث عن موضوع انضمام اليمن إلى

اتحاد البريد العالمي. وهو موضوع متداخل، أشد التداخل، مع موضوعات العلاقات اليمنية _ الألمانية. إذ أسهمت فيه الحكومة الألمانية، ممثلة بوزارتي الخارجية والبريد، والدكتور كارل راثينس، الباحث الألماني، المتخصص في الجغرافيا، وسنك آزن، المستشار في البريد الألماني. وأنهيت هذه الدراسة بفصل (الفصل الرابع)، أدرجت فيه بعض الموضوعات الأخرى، التي تضمنتها المادة الوثائقية. وهي موضوعات تلقي مزيداً من الضوء على العلاقات اليمنية _ الألمانية، كنشاط القوى الأوروبية المختلفة في اليمن، وعلاقات اليمن بالإطار العربي. وقد رأيت، بعد انتهائي من هذه الدراسة، أن أختتمها بخلاصة عامة مركزة، ترسم الخطوط العامة لهذه العلاقات، فتساعد القارئ العجل على أخذ فكرة عامة سريعة عنها. أما القارئ المهتم المتأني، فلا تغنيه هذه الخلاصة عن قراءة الدراسة والوقوف على محتويات الوثائق.

وبعد أن أنهيت ذلك كله، بدر لي أن أحصر الوثائق، التي استخدمتها استخداماً مباشراً في هذه الدراسة، فوجدتها تزيد على اربع مئة وثيقة، ووجدت أنه قد يكون من المفيد أن أضع لها ثبتاً في نهاية الدراسة، يعطي للباحث وللمهتم صورة إجمالية عن هذه الوثائق، وعن موضوعاتها الرئيسية. كما زودت الدراسة، بعد ذلك، بملحقات، تمثل نماذج مختارة من الوثائق، بصورها الأصلية.

وبما أنني قد أردت لهذه الدراسة أن تكون دراسة وثائقية، فقد تعتمدت أن أحصر مصادري في الوثائق نفسها، بصوره تكاد تكون كاملة، ماعدا حالات قليلة، سيتبينها القارئ في هوامش البحث وفي ثبت المصادر، وجدتني مضطراً إليها في إعداد الجزء التمهيدي في هذه الدراسة.

وتتكون المادة الوثائقية من رسائل متبادلة، بين مسؤولي الحكومتين، اليمنية والألمانية، كما بين هؤلاء وبين بعض الأشخاص والشركات والمؤسسات والمصانع.

كما تتكون من تقارير ومذكرات وملاحظات، قُدمت إلى وزارة الخارجية الألمانية، من أشخاص أو شركات، أو من السفارات الألمانية في الخارج، أو أُعدت ضمن وزارة الخارجية نفسها. وقد أشرنا إلى هذه التقارير والمذكرات والملاحظات، التي أُعدت ضمن وزارة الخارجية، تحت إسم (تقرير داخلي)، أو (مذكرة، أو ملاحظات داخلية). وقصدنا بذلك التقارير والمذكرات والملاحظات، التي قُدمت ضمن نطاق الوزارة، من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، أو من قسم من الأقسام إلى قسم آخر. وإضافة إلى ذلك ضمت الوثائق نصوص معاهدات واتفاقيات وسندات وبرقيات ...إلخ.

ومن الملاحظات، التي نود هنا أن نلفت انتباه القارئ إليها، أن الوثائق لم تكن في بعض الأحيان دقيقة في استخدام التسميات والألقاب. فالإتحاد السوفييتي، على سبيل المثال، سمي مرات بهذا الإسم ومرات أخرى بإسم (روسيا). والقاضي محمد راغب لُقب بألقاب كثيرة، كوزير خارجية اليمن والسكرتير العام للإمام ورئيس دواوين ملك اليمن ...إلخ. وقد جارينا هذه التسميات أثناء عرضنا للمادة الوثائقية، فأبقيناها كما هي، واستخدمناها كما وردت، دون أن يعني ذلك تجاهلنا لمعانيها المتباينة. ولكننا فضلنا، رغم إدراكنا لتباينها، أن نستخدمها كما وردت، لنبقى في إطار الوثائق، لانخرج عنه، وضمن تسمياتها، لانغير شيئاً فيها.

وملاحظة أخرى، نظنها هامة وهي _ كما سيلاحظ القارئ _ أننا عند إيرادنا للمصادر في الهوامش، أثبتنا في بعض الوثائق أرقام الصفحات، وفي بعضها الآخر لم نثبت للصفحات أرقاماً. والسبب في ذلك أن أرشيف الدولة المركزي، في مدينة بوتسدام، هو وحده الذي وضع ترقيماً لصفحات الوثائق، ضمن كل ملف من الملفات المحفوظة لديه. أما الوثائق الأخرى، التي صورناها في غير هذا الأرشيف، فلا تحمل صفحاتها أرقاماً. لهذا اكتفينا، في حالة عدم وجود رقم للصفحة، بايراد تاريخ الوثيقة

بعد ذكر الملف المحفوظة فيه. ولنميز بين وثائق أرشيف الدولة المركزي في بوتسدام، وبين وثائق وزارة الخارجية في مدينة بون، حيث أسماء الملفات في كليهما متشابهة، أضفنا إلى وثائق بوتسدام الحروف الأولى من إسم الأرشيف (Z.ST.A) . ولتسهيل قراءة الإحالات، التي عمدنا فيها إلى اختصار الأسماء والإكتفاء أحياناً بالحروف الأولى من الإسم، وضعنا في نهاية الدراسة قائمة، توضح هذه الإختصارات.

وقبل أن أختتم هذه المقدمة، لايفوتني أن أتوجه بالشكر إلى من يستحقه، ممن أعانوني بجهودهم وتوصياتهم على إنجاز هذه الدراسة، سواءً في مرحلة جمع الوثائق أو في مرحلة إعداد الدراسة، وفي مقدمتهم مؤسسة همبولدت العلمية، التي سهلت لي إمكانية الإقامة في ألمانيا، وعلى رأسها أمينها العام، الدكتور هاينرش فايفر Heinrich Pfeiffer، ومساعدوه. وكذا أساتذتي وزملائي الكثيرين، وفي مقدمتهم الأساتذة فؤاد سزكين، رئيس معهد تاريخ العلوم العربية _ الإسلامية في جامعة فرانكفوت، والبرشت نوت Albrecht Noth، رئيس معهد الدراسات الإسلامية في جامعة هامبورج، واشتيفان فلد Stefan Wild ، رئيس معهد الدراسات الإسلامية في جامعة بون، وفرنر شموكر Werner Schmuker، رئيس معهد اللغات الشرقية في جامعة بون، وفون رينسيه Von Renesse، المدير الإداري لمعهد أبحاث التنمية في جامعة بوخوم، وهولجر برايسلر Holger Preissler، من معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة لايبزج، والدكتور ماتيس فايتر Matthias Weiter، من وزارة التعاون الألمانية، والدكتور رودجر فوسين Rudiger vossen، مدير القسم الآسيوي في متحف الشعوب بمدينة هامبورج، ومورتاج Mortag، من أرشيف الدولة في مدينة جوتا، والموظفون والموظفات في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية بمدينة بون، وفي أرشيف الدولة بمدينة بوتسدام، وفي متحف الشعوب بمدينة هامبورج، وفي أرشيف المدينة بمدينة جوتا. كما أوجه الشكر إلى أصدقائي، الذين ساعدوني في ترجمة

النصوص الفرنسية والإنجليزية، الدكتور محمد عيسى، من القطر العربي الجزائري، والدكتور فهد عكام، من القطر العربي السوري، والأستاذ عبد الله محمد الصايدي، من وزارة الخارجية اليمنية، والدكتور أرمن شوبن Armin Schopen، من جامعة فرانكفورت، في ألمانيا، والدكتور عبد الرحمن عبد ربه والأستاذة فاطمة حسين الهمداني (الدكتورة فيما بعد)، وكلاهما من قسم اللغة الإنجليزية في كلية الآداب بجامعة صنعاء. وأما ابن أخي، الأستاذ (الدكتور فيما بعد) يحيى عبد الوهاب الصايدي، فقد تحمل من مشقة متابعة ومراجعة عملية الطباعة، وكرس من الجهد والوقت، ما لا يفي بحقه الشكر والثناء.

والله من وراء القصد.

صنعاء في 5 أكتوبر 1992م

تمهيد

الإطار العام للعلاقات اليمنية – الألمانية

لكي نفهم العلاقات اليمنية . الألمانية بجوانبها المختلفة، فهماً صحيحاً، لابد أولاً أن نحاول تحديد الإطار العام، الذي نشأت فيه هذه العلاقات. ونقصد بالإطار العام جملة العوامل، التي حددت طبيعة وشكل العلاقات، ورسمت مسارها، وحكمت تطورها. فالأوضاع الخاصة في كل من ألمانيا واليمن، والتنافس الأوروبي على الأسواق ومناطق النفوذ، إضافة إلى الشخصيات، التي لعبت دوراً ما، مباشراً أو غير مباشر، في تحديد السياسات أو التأثير فيها، كل هذه عوامل، شكلت الإطار العام للعلاقات، وهو إطار يصعب على المرء، إذا لم يفهمه ويستوعبه، أن يضع تفاصيل وملابسات العلاقات في سياقها الصحيح، ويتعذر عليه أن يجعلها تنتظم وتأخذ مكانها الصحيح، ضمن صورة متكاملة، ممكنة الفهم والتفسير. ولهذا سوف نحاول، في هذا التمهيد، الوقوف على الإطار العام للعلاقات اليمنية . الألمانية، من خلال الحديث عن العوامل الرئيسية، التي حددت طبيعة وشكل هذه العلاقات .

1.العوامل الرئيسية، التي حددت طبيعة وشكل العلاقات:

أ– أوضاع ألمانيا الاقتصادية والسياسية:

شهدت أعوام الستينيات والسبعينيات، من القرن التاسع عشر، إنتقال ألمانيا من بلد زراعي إلى بلد صناعي. وقد تزامن ذلك الإنتقال مع تحقيق الوحدة الألمانية وإنشاء الدولة القومية[1].

[1] - Halgarten, D. Industrie, S.25.

وكبلد فقير، اعتمدت ألمانيا في تمويل صناعاتها على تنظيم عملية الإدخار الشعبي. فنشأت البنوك والمؤسسات، العاملة في حقل توظيف رؤوس الأموال. وقد برزت صناعة الأقمشة في مقدمة الصناعات، بين عام 1848م وعام 1870م. كما نشطت صناعة الحديد والصلب، نتيجة للطلب المتزايد على السكك الحديدية[1].

ومنذ بدء مرحلة التصنيع، أعطت ألمانيا اهتمامها الأول للصناعات الثقيلة. وكانت على رأس الصناعات الثقيلة صناعة الحديد والصلب وصناعة الفحم. وقد أسهمت الدولة إسهاماً مباشراً في دعم الصناعة، وخاصة صناعة الفحم. مما مَكَّن لألمانيا أن تصبح في عام 1870م ثاني دولة في صناعة الفحم في العالم[2]. وفي العام نفسه، أي عام 1870م، تجاوزت ألمانيا، في إنتاج الحديد الخام، كلاً من فرنسا وبلجيكا[3].

ولم يختلف التطور الرأسمالي في ألمانيا، في طابعة العام وفي ملامحه الأساسية، عنه في البلدان الرأسمالية الأوروبية الأخرى. فقد شهدت ألمانيا تمركزاً متزايداً لرأس المال، في مختلف الصناعات. وأصبح من الصعب على أصحاب المصانع الفردية أن يستمروا في السوق. فإما الإنضواء في إطار مصانع كبيرة وتجمعات صناعية، أو الإنهيار. ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى مصانع فردية محدودة، مثل مصنع كروب Krupp، لصناعة الحديد، الذي شكل قاعدة أساسية، لتطور وازدهار صناعة الأسلحة في ألمانيا[4].

---

1 - Halgarten, D. industrie S . 25.
2 - Ebd. , S. 26.
3 - Ebd., S. 27, 71-72.
4 - Ebd., S . 79.

لقد سارت عملية تمركز رأس المال بوتائر سريعة، وظهرت التجمعات الصناعية الكبيرة، لاسيما في أهم قطاعات الصناعة الألمانية. ففي قطاع الحديد، لم يأت عام 1897م حتى كان قد سيطر على السوق تجمعان صناعيان كبيران[1].

وفي قطاع الفحم، لم يأت عام 1904م ، حتى كانت 98% من صناعات الفحم قد انضوت في تجمع صناعي واحد[2]. وفي قطاع الصناعات الكيميائية، أدى تمركز رأس المال وتكون التجمعات الصناعية إلى أن تبرز ألمانيا في هذا النوع من الصناعات، لتصبح واحدة من الدول الصناعية الكبرى. وفي عام 1903م تمكنت مصانع البرفلدر Elberfelder، لصناعة الأصباغ، من شراء بعض الشركات الأمريكية، وأنتجت بواسطتها فيما، أنتجته، الأسبرين[3] .

وقد أصبح لهذه التجمعات الصناعية الضخمة دور ورأي مؤثرين في السياسة الخارجية الألمانية[4]. فمع تكون هذه الكتل الصناعية، أخذ أصحاب الصناعات يتماسكون وينظمون أنفسهم في تنظيمات، تجاوز اهتمامها نطاق الإقتصاد إلى نطاق السياسة. وبرزت من أوساطهم شخصيات سياسية مؤثرة، نذكر منها هنا، على سبيل المثال، شخصية تكرر ورود اسمها في وثائق وزارة الخارجية الألمانية، المتعلقة باليمن، وهي شخصية جوستاف شتريسمن Gustav Stressmann، الذي تولى رئاسة الوزراء ثم وزارة الخارجية[5]. وكان ينتمي إلى صناعة الشيكولاته. وقد برز دوره السياسي في السياسة الألمانية اعتباراً من عام 1923م، بصورة خاصة[6].

---

1 - Ebd., S. 70

2 - Halgarten, D. industrie , S. 71

3 - Ebd., S. 75.

4 - Ebd., S. 70.

5 - تولى رئاسة الوزراء عام 1923م، لأشهر قليلة، ثم تولى وزارة الخارجية في نفس العام، واستمر فيها حتى عام 1929م.

6 - Halgartem, D. Industrie, S. 73, 74.

وأدى التحول السريع لألمانيا، من بلد زراعي متخلف صناعياً، إلى بلد صناعي من الدرجة الأولى، أدى إلى بروز ألمانيا كقوة عالمية، أخذت تلعب دوراً متعاظماً في السياسة الدولية، باعتبارها قوة صناعية، تخوض بدورها غمار التزاحم والمنافسة، في سبيل السيطرة على الأسواق العالمية[1] .

وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت ألمانيا، وعلى رأسها حاكمها الطموح، فلهلم الثاني Welhilm ll، قد امتلكت، بدعم من أرباب الصناعة، الذين وقفوا إلى جانب القيصر ضد معارضة البرلمان، أسطولاً حربياً، سُخر لخدمة الصناعة الألمانية واصبح يمثل قاعدة للنفوذ الإستعماري الألماني، الذي غدا عبارة عن استعمار، قاعدته الأسطول والصناعة والتجارة، وخاصة تجارة السلاح[2]. واستطاعت ألمانيا أن تُوجِد لها مستعمرة في جنوب أفريقيا، مما جعلها تدخل في تنافس مباشر، في تلك المنطقة، مع بريطانيا التي كانت تُعتبر حليفة لها في أوروبا[3]. كما استطاعت أن تمد تأثيرها إلى منطقة شرق آسيا، حيث تمتع مصنع كروب بمكانة متميزة لدى الحكومة الصينية، مما مكن لألمانيا من احتكار توريد السلاح، بل وأصبح لها تأثير سياسي متزايد، على الحكومة الصينية[4].

وقد أدى تصاعد دور ألمانيا العالمي إلى أن تتناسى بريطانيا وفرنسا خلافاتهما، فتعترف فرنسا لبريطانيا بحقها في مصر، كمنطقة خاصة بالنفوذ والمصالح البريطانية، وتعترف بريطانيا لفرنسا بالمقابل بحقها في المغرب العربي. وكان هذا الإتفاق مثار قلق لدى ألمانيا، التي اعتبرت أن لها حقاً أيضاً. كما أزعج هذا الإتفاق رجال الصناعة الألمانية. ففي المغرب، مثلاً، أحس مصنع كروب بالخطر من منافسة

---

[1] - Ebd., S.69 -70.
[2] - Halgarten, D. Industrie, S. 80-82.
[3] - Ebd., S.77-78.
[4] - Ebd., S.80.

شركة الأسلحة الفرنسية، شنايدر كرويزو Schneider _ Creusot، وتوجه إلى الحكومة الألمانية، يستعين بها للوقوف في وجه المنافسة الفرنسية[1].

وفي هذه الفترة، أي في أواخر القرن التاسع عشر، حدثت أحداث عالمية بارزة، منها الحرب الأمريكية – الأسبانية (1898م[2]) وحرب البوير (1899م- 1902م)[3] وحملة القوى الكبرى ضد الصين (1899م – 1901م)[4]. وتلى ذلك بداية الصراع، من أجل تقاسم جديد لمناطق النفوذ في العالم[5]. فقد شهد مطلع القرن العشرين منعطفاً تاريخياً من ابرز سماته: نمو الإحتكارات والرأسمال المصرفي ، نمواً كبيراً، وسعي القوى الكبرى لإيجاد تقسيم جديد لمناطق النفوذ في العالم، واشتداد التوتر بين الدول، وبروز شبح الحرب[6].

وفي حين كانت ألمانيا، في القرن الماضي (التاسع عشر)، تقصر تطلعها على المناطق التي لم تقع بعد في يد القوى الكبرى الأخرى، أصبحت مع بدايات هذا القرن (العشرين) واحدة من القوى الكبرى، الساعية إلى اقتسام العالم. وقد ترتبت على هذا احتكاكات مع جيرانها الأقوياء. ولما كان جيرانها يتمتعون بقوى عسكرية متفوقة، فإنه لم يبق أمامها إلا أن تعمل على تطوير آلتها الحربية، لتصل بها إلى حد التفوق[7].

وقد أدى اشتداد التنافس والتطلع إلى مزيد من مناطق النفوذ وتطور الآلة العسكرية في أوروبا، إلى تصاعد حدة التأزم، الذي انتهى إلى نشوب الحرب العالمية

---

1 - Ebd., S.92-93.
2 - حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الثوار الكوبيين، لتحرير كوبا من السيطرة الأسبانية.
3 - هي حرب نشبت بين بريطانيا وبين جمهورية جنوب أفريقيا وولاية أورانج الحرة.
4 - شاركت في تلك الحملة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا وأمريكا واليابان، وكان هدفها إخماد الثورة، المعروفة بثورة البوكسر، التي قام بها الصينيون ضد النفوذ الأجنبي المتزايد في بلادهم.
5 - Halgarten, D. Industrie, S . 82.
6 - Ebd., S. 90.
7 - Ebd, S. 91- 92.

الأولى. وخرجت ألمانيا مهزومة من تلك الحرب، بعد أن حُطمت آلتها العسكرية ودُمر اقتصادها.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ ألمانيا، امتدت حتى صعود وتولى أدلوف هتلر مقاليد السلطة، في مطلع عام 1933م. وفي هذه المرحلة القصيرة عاشت ألمانيا أزمتين اقتصاديتين حادتين، تخللتهما فترة انتعاش، امتدت من عام 1924م وحتى عام 1929م.

وقد حرصت ألمانيا في هذه المرحلة على ترميم جسور العلاقات مع القوى الأوروبية الكبرى، وعملت على إيجاد نوع من الثقة، مبني بالدرجة الأولى على مراعاة مصالح هذه القوى، وتجنب كل ما من شأنه أن يثير شكوكها ومخاوفها، تجاه ألمانيا.

ونستطيع، ونحن نقرأ وثائق وزارة الخارجية الألمانية، الخاصة باليمن، أن نتبين هذا الخط السياسي، المهادن للقوى الأوروبية الكبرى، الحريص على كسب رضاها وتجنب سخطها، الذي انتهجته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى عام 1933م. وسوف نرى فيما بعد كيف طبع هذا الخط السياسي العلاقات اليمنية – الألمانية بطابعه. وهو أمر لم يتنبه له أحد حتى الآن.

ولاشك أن ألمانيا قد استفادت من مهادنتها ومصانعتها للقوى الأوروبية الكبرى، في إعادة بناء اقتصادها المدمر، وفي جدولة ديون الحرب الباهضة، التي فرضت عليها جدولة، تتنساب مع قدرتها على الدفع. كما استفادت من ذلك في قبولها عضواً كامل الحقوق في عصبة الأمم.

وشهدت الأعوام، من 1924م وحتى 1929م، فترة انتعاش اقتصادي، فأخذت الصناعات الألمانية تستعيد مكانتها العالمية، واستقرت عملتها.

وقد لعب الدكتور جوستاف شتر يسمن، الذي تولى رئاسة الوزراء ثم وزارة الخارجية، كما أسلفنا، دوراً أساسياً، في رسم سياسة ألمانيا في هذه الفترة، وفي استعادة ثقة جيرانها بها، وكذلك في خروجها من أزمتها الإقتصادية الخانقة، التي بلغت ذورتها في خريف عام 1923م[1]

وكان للدعم الأمريكيي أثر كبير في نجاح سياسة ألمانيا، سواءً في الإطار الإقتصادي أوفي الإطار السياسي. فقد رأت أمريكا أن في مصلحتها أن تعود ألمانيا إلى السوق العالمية،كعميل يتمتع بالقدرة على الدفع. لهذاقدمت القروض السخية لدعم الإقتصاد الألماني، كما دعمت مفاوضات شتريسمن، الهادف إلى جدولة، تتناسب وإمكانيات ألمانيا على الدفع[2].

ومع حلول الأزمة الإقتصادية العالمية، عام 1929م، وتدهور أوضاع الإقتصاد الأمريكي، عمدت أمريكا، في محاولة منها لإنقاذ اقتصادها المتأزم، إلى استعاده قروضها، في وقت قصير. وهكذا وجدت الصناعة الألمانية نفسها فجأة دون رأسمال. وقد ترتب على ذلك ارتفاع سريع في عدد العاطلين عن العمل، وأخذت البنوك تفقد أرصدتها من الذهب والعملات الصعبة، وتعطلت أعمال الكثير منها، وأصيب كثير من المصانع بالإفلاس. وكان هذا هو المناخ، الذي هيأ لصعود النازية، واستلام أدولف هتلر السلطة، في عام 1933م[3]. وكان عدد العاطلين عن العمل، عند استلامه السلطة، قد بلغ حوالي ستة ملايين عامل.

وبمجيء هتلر إلى السلطة في ألمانيا تبدأ مرحلة جديدة في تاريخها، هي المرحلة النازية، التي اتسمت بالدكتاتورية المطلقة وتمجيد القوة وإشاعة الثقافة

---

[1] Bindar, Epoche S.140.

[2] Ebd, S.146-147.

[3] - Binder Epoche s.157.

العنصرية والإحساس بالتفوق القومي. وقد أفلح هتلر في تعبئة الطاقات الألمانية وحشدها حوله وإلهاب مشاعرها بأحلام المجد والتوسع. واستطاع أن ينهض بالإقتصاد الألماني من كبوته، وأن يرسم سياسة خارجية لألمانيا، تختلف عن سياستها التي انتهجتها بعد الحرب العالمية الأولى، سياسة تقوم على التعامل من موقع القوة، بدلاً من التعامل من موقع الضعف، وعلى التحدي بدلاً من المهانة والمصانعة .

وقد تجاوز هتلر حدود مهمته، التي جاءت به إلى السلطة، وهي إنقاذ الإقتصاد الألماني، تجاوزحدود هذه المهمة إلى مهمة أخرى، كان قد رسمها لنفسه قبل وصوله إلى السلطة، وهي مهمة التوسع، ليس خارج القارة الأوروبية فحسب، بل وبالدرجة الأولى في القارة الأوروبية نفسها. وذلك ضمن إطار فكرة (المجال الحيوي) لألمانيا[1]. وقد قادت سياسة هتلر الجديدة ألمانيا إلى إشعال حرب عالمية ثانية (1939م _ 1954م)، إنتهت بتدمير ألمانيا مرة أخرى.

ب_ أوضاع اليمن الاقتصادية والسياسية :

قاد الإمام المتوكل على الله، يحي بن محمد حميد الدين، المقاومة اليمنية ضد الإحتلال العثماني، بعد وفاة والد الإمام المنصور بالله، محمد بن يحي حميد الدين، عام 1904م، وحتى صلح دعان عام 1911م[2]

وقد اكتسبت المقاومة اليمنية للإحتلال التركي أهمية عالمية، إذ جاءت ضمن سياق الصراع الأوروبي _ العثماني، لتشكل عاملاً مساعداً في تحقيق أحد أهداف هذا الصراع، وهو إنها النفوذ الروحي للدولة العثمانية في العالم الإسلامي[3].

---

[1]- للإطلاع على مضمون هذه الفكرة . انظر: هتلر، كفاحي.
[2]- امتدت إمامة الإمام المنصور بالله، محمد بن يحي حميد الدين، من عام 1889م، حتى وفاتة، عام 1904م. وخلفه ابنه المتوكل على الله، يحي، من عام 1904م حتى مقتله، عام 1948م.
[3]- Griessbauer, in Schriften, S . 17.

وإضافة إلى هذا الإعتبار فقد رأت بريطانيا في المقاومة اليمنية المسلحة ضد الأتراك عامل ضغط، يساعدها في الحصول على تنازلات من قبل الدولة العثمانية، في ما يتعلق بقضية الحدود بين مناطق محميات عدن وبين الجزء الشمالي من اليمن، التابع للدولة العثمانية[1]. وهي قضية ظلت موضع خلاف بين الدولتين، ابتداءً من عام 1902م، حتى 1914م[2].

ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن الألمان كانت لهم نظرة أخرى إلى المقاومة اليمنية، تختلف غن نظرة البريطانيين. فالتنافس على الأسواق ومناطق النفوذ، بين الدول الأوربية، قد حكم، إلى حد كبير، مواقف هذه الدول من مختلف القضايا العالمية. وكانت ألمانيا، بعد أن دخلت مرحلة التصنيع، قد أخذت تزاحم الدول الصناعية الأخرى، كما ذكرنا سابقاً، مما جعل علاقاتها بتلك الدول تتسم بقدر كبير من النفور وخاصة علاقاتها مع بريطانيا. لهذا فقد كان الألمان يتمنون أن ينجح العثمانيون في القضاء على حركة المقاومة اليمنية "لأن هزيمتهم ستمثل انتصاراً للنفوذ البريطاني،الذي أصبح قوياً في الجنوب،حيث يسيطر البريطانيون غلى كافة الممرت في البحر العربي"[3].

ولم يمض وقت طويل، على إبرام صلح دعان، الذي أنهى الصراع المسلح، وحصل العثمانيون بموجبه على اعتراف بسيادتهم على اليمن، سياسياً وإدارياً وعسكرياً، من قبل اليمنيين أنفسهم، وحصل الإمام يحي على اعتراف الدولة العثمانية بوضعه الديني الخاص وبسلطتة القضائية والإدارية المحدودة، على المناطق الشمالية، لم يمض وقت طويل على ذلك الصلح حتى نشبت الحرب العالمية الأولى. وفضل

1- **Ebd, S. 17**

2- أنظر: **Gehrke, die Aden – Grenze, S. 95 -69.**

3- **Griessbauer، in Schriften،S. -18 -19.**

الإمام أن يبتعد عن غمارها ويستفيد من ثمارها. وقد انتهت الحرب بهزيمة العثمانيين وانسحابهم نهائياً من اليمن. ولم يبق منهم إلى أفراداً رغبوا في البقاء ورغب الإمام في الإستفادة من خبراتهم العسكرية والإدارية والسياسية، وكان أهمهم القاضي محمد راغب ،الذي تولى الإتصالات بالعالم الخارجي.

وقد أسس الإمام يحي الدولة اليمنية المستقلة، التي سميت فيمابعد (المملكة المتوكليةاليمنية). وكانت هذه الدولة متميزة الملامح ، سواءً في سياستها الداخلية أوفي سياستهاالخارجية.

فعلى المستوى الداخلي: لم تكن دولة الإمام أكثر من جهاز إداري بسيط، عديم الكفاءة، فقير الإمكانيات والوسائل، يتكون من ديوان الإمام، الذي يعمل فيه عدد محدود من الكتبة، الذين يحررون أوامر الإمام وتوجيهاته، ويجلسون حيث يجلس وينتقلون حيث ينتقل، ليس لهم مكاتب ولا أرشيف ولا سكرتارية، ولايحيط بهم أي مظهر من مظاهر الإدارة الحديثة. وإضافة إلى هؤلاء الكتبة، كان هناك نواب للإمام، يديرون باسمه الألوية (المحافظات)، ولا يجرأون على اتخاذ أية إجراءات إلا بعد أخذ الإذن منه. وكأنما كان، من الناحية العملية، يدير البلاد جميعها بنفسة، إدارة مباشرة. ويساعد هولاء النواب عمال وحكام، وعدد من الإداريين الثانويين، والشرطة، التي لم تكن تماثل أية شرطة في العالم، والتي كانت مهمتها تنفيذ العقوبات على المواطنين، سواءً كانت على شكل غرامات مالية أوسجن.

وقد تميزت الحياة العامة، في عهد هذه الدولة، بخلوها من الخدمات الاجتماعية، التي تكفلها الدولة لمواطنيها، كالتعليم والتطبيب والمواصلات. فلم يقدم الإمام على إنشاء مدارس حديثة، بل اكتفى بما كان موجوداً من مدارس أهلية بدائية (لتدريس القرآن) منتشرة في أنحاء البلاد، مضيفاً إليها بعض ماسمي مكاتب (مفردها

مكتب)، وهي مدارس لاتتميز عن المدارس الأهلية، إلا بالأناشيد، التي تمجد الإمام وعهده. كما لم يفكر في بناء مستشفيات، وتأمين الرعاية الصحية لمواطنيه. أما الموصلات فقد ظلت معتمدة على الحيونات، ولاسيما الحمير والجمال، لمن يمتلكها. أمامن لايمتلك حماراً ولاجملاً، وهم الغالبية العظمى من الموطنين، فلم تكن لهم من وسيلة موصلات تحملهم سوى أقدامهم العارية، يقطعون بها المسافات، مهما امتدت.

أما على المستوى الخارجي: فقد كان الملمح الرئيسي لسياسة الإمام الخارجية، هو عزل مملكته عن العالم، إلى حد أنه لم يكن يسمح لأي شخص بدخولها، مهما كان مركزه وصفته، إلا بإذن شخصي منه. ولم تكن توجد فنادق، يستطيع القادم أن ينزل فيها. كما لم يكن يُسمح للقادم أن يقوم بعمل أويجري اتصالاً، إلابعد أن يأذن له الإمام بذلك[1]، وقد عكس هذا الملمح نفسه على علاقة مملكة الإمام بالإطارين، العربي والعالمي.

فبالنسبة للإطار العربي: حكمت علاقة الإمام ب(جاره القوي)،كما تنعته الوثائق، التي بين أيدينا، أي عبد العزيز آل سعود، مشاعر العداء والتخوف، أمام مطامعه التوسعية، والإحساس بالعجز عن مواجهته والتصدي له. أما البلدان العربية الأخرى، فقد كانت علاقة الإمام بها محدومة. فباستثناء اتصالات محدودة ومتباعدة ببعضها، وخاصة بالعراق ومصر، لم تقم بين الإمام وبينها علاقات واضحة أو تمثيل دبلوماسي.

وبالنسبة للإطار العالمي: سعى الإمام إلى الإستفادة من التنافس الدائر بين الدول الكبرى، ورغبة كل منها في إيجاد موطىء قدم لها في اليمن، في انتزاع اعتراف أكبر عدد ممكن منها بسلطته واستقلال دولته، لتعزيز موقفه تجاه بريطانيا ومطامعها

Weiss, zur verbotenen Stadt, S. 22. -[1]

في الجنوب. فعقد العديد من معاهدات الصداقة والتجارة، ابتداءً من عام 1926[1]. وهي معاهدات لم تترك أثراً ملموساً، سوى مجرد إعتراف الدول الموقعة معه عليها بسلطته وباستقلال دولته. وكانت هذه هي حدود الصداقة، التي قصد تحقيقها من وراء تلك المعاهدات. أما الجانب التجاري في المعاهدات، فقد كان النشاط التجاري محدوداً قبل المعاهدات، وظل كذلك بعدها. وكانت الأسلحة تشكل أهم سلعة يدور حولها النشاط التجاري، كما كانت الدولة هي الطرف الأساسي في ذلك النشاط. وقد اعتمد الإمام في علاقاته التجارية بالعالم الخارجي على عدد من التجار اليمنيين، من أمثال عمر سليمان المزجاجي وإسرائيل صبيري. كما نشط في الجانب الآخر وسطاء ومندوبون تجاريون، من أمثال الممثل التجاري للإتحاد السوفييتي، حكيموف، وممثلو المصانع والشركات الألمانية، من أمثال الدكتور زكي كرام وديترش Dietrich وهرمن كرنس Hermann Krenz وصلاح النجار. إضافة إلى مندوبي العديد من الشركات البلجيكية والإيطالية والإنجليزية ...إلخ. ولم يكن اليمن في ذلك الحين سوقاً مشجعاً. فالقدرة الشرائية لدى المواطنين ضعيفة وحاجاتهم الإستهلاكية محدودة جداً، إضافة إلى نقص كمية النقد المتداول وصعوبة التعامل المالي والتجاري، بسبب انعدام البنوك، وعدم وجود موانىء صالحة لاستقبال حركة سفن واسعة[2].

إلا أن الإقبال على شراء السلاح قد أوجد علاقات تجارية، محورها الأساسي تجارة الأسلحة، وخلق حركة تنافس شديدة، بين المصانع والشركات الأجنبية، كما بين كبار التجارة المحليين. ولم تقف أسرة الإمام خارج هذا التنافس، فعدا عن استفادة الإمام من التنافس، في الحصول على أدنى أسعار ممكنة، نزل أبناؤه إلى السوق، ينافسون ويزاحمون، كما تشير إلى ذلك العديد من الكتابات اليمنية[3]، وكما تؤكد ذلك

---

[1]- في هذا العام تم عقد المعاهدة اليمنية – الإيطالية، وهي أول معاهدة يعقدها الإمام مع دولةأجنبية.
[2] - قارن .Griessbauer, in schriften, S. 7 - 8
[3] - انظر:الصايدي ، حركة المعارضة، ص 109 وما بعدها.

بعض الإشارت الواردة في الوثائق، التي بين أيدينا. وكان اليمن يصدّر بعض السلع بمقادير محدودة،كالبن والجلود والحناء والملح[1].

وفي إطار الصورة الإجمالية للأوضاع في اليمن المستقل، يمكن الإشارة هنا إلى أن النشاط الزراعي كان هو النشاط الغالب في البلاد، مع إنعدام الصناعة، باستثناء بعض الصناعات اليدوية البسيطة، ومع ضعف الحركة التجارية.

ج_ التنافس الأجنبي في اليمن:

لن نتطرق هنا إلى التنافس الأجنبي منذ مطلع العصر الحديث، أي منذ التحركات البرتغالية المبكرة، على الشواطىء اليمنية، ابتداءً من أوائل القرن السادس عشر، وما تلا ذلك من صراع سياسي _ اقتصادي _ عسكري، شمل مناطق عديدة، على المحيط الهندي والبحار العربية. بل سنقصر إهتمامنا على التنافس الأجنبي، كما كان عليه في الثلث الأول من هذا القرن (العشرين)، وخاصة خلال الفترة الزمنية، التي نعالج موضوعنا في إطارها.

لقد كانت أهم الدول المتنافسة، في مطلع هذا القرن، هي: بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا وروسيا وهولندا، إضافة إلى ألمانيا[2]. وكانت بريطانيا تحتل مكان الصدارة بين الدول المتنافسة، ليس على مستوى اليمن وحده، بل وعلى مستوى الجزيرة العربية والخليج العربي. ففي الفترة، من 1901م وحتى 1903م، حملت البواخر البريطانية إلى موانىء الخليج العربي، مثلاً، ما يساوي مجمل ما حملته جميع بواخر الدول الأخرى[3].

Grohmann, Südarabien, S. 79. -[1]
Giessbauer, in Schriften، S. 9. -[2]
Ebd, S. 12 – 13. -[3]

ولم يكن الألمان، رغم جودة صناعاتهم ،يرون في أنفسهم القدرة على منافسة بريطانيا، التي كانت قد مكنت لنفسها، تجاريا وسياسياً في المنطقة[1]. لقد كان الإهتمام السياسي لألمانيا بالجزيرة العربية ضئيلاً، قياساً بالأهتمام البريطاني. وعندم شاركت ألمانيا في مشروع (خط الحجاز الحديدي)، تضاعف اهتمامها بالجزيرة العربية، إلا أنه لم يبلغ، على أي حال، مستوى الإهتمام البريطاني[2]. لقد كانت ألمانيا تدرك أنها تستطيع أن تكسب أسواقاً تجارية كبيرة، حول خط الحجاز "ولكن لا هنا، ولا في أي منطقة أخرى في الجزيرة العربية، يمكن تحقيق وجود سياسي"[3]، نظراً لوجود دول منافسة قوية على رأسها بريطانيا[4] . ولهذا فقد ركزت همها على النشاط الاقتصادي. وإن كان هذا الموقف قد تغير في الفترة النازية، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح هم ألمانيا القضاء على النفوذ البريطاني، السياسي والاقتصادي والعسكري، في المنطقة العربية كلها.

وكانت أهم السلع الواردة ألى اليمن، في الربع الأول من هذا القرن، الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية، من بريطانيا والهند وأمريكا. ومن بريطانيا أيضاً السكر والخل والبيرة. ومن أمريكا وروسيا البترول. ومن ألمانيا الفخار والحديد والصلب. ومن فرنسا الكونياك والنبيذ والفواكه المعلبة. ومن النمساء الأحذية. ومن الحبشة الزبدة. هذا إضافة إلى الشمع والخشب والبصل والأرز والملابس والسجائر والزجاج والمصابيح والورق والكبريت والأثاث وأدوات المطبخ والعطور والبارود والصابون والمطاط، وسلع ثانوية أخرى، كان اليمن يستوردها من بلدان أوروبية مختلفة ومن الهند وتركيا وزنجبور وجاوا[5]. وكانت ألمانيا ضمن الدول المصدرة للسكر إلى اليمن، إلا أنه اعتباراً

---

1 - Ebd, S. 7 - 8.
2 - Ebd, S. 21 .
3 - Ebd, S .22.
4 - Ebd, S. 21,22.
5 - Grohmann، Südarabien, S. 77 - 78.

من عام 1914م أصبح السكر يستورد بصورة رئيسية، من الهند[1]. وخلال الفترة التي نعالج في إطارها موضوعنا (1927م – 1940م) كان السلاح أهم سلعة، تعاملت بها الدول المتنافسة مع اليمن، كما تدل على ذلك المادة الوثائقية، التي بين أيدينا .

ومن بين الدول المتنافسة حظيت إيطاليا بمكانة أثيرة لدى الإمام يحيي، في عقد العشرينات. وقد تعاملت مع الإمام بسخاء _ كما يستدل من الوثائق _. فزودته بالأطباء واستقبلت طلاباً لتدريبهم على الطيران، وأنشأت معملاً لصنع الذخيرة في صنعاء وزودت الإمام بكل ما تحتاجه دولته، دون أن تشترط دفع أي جزء من القيمة قبل وصول المواد المطلوبة إلى اليمن، كما سنري. ولكن مكانة إيطاليا أخذت بالتراجع في نهاية العشرينات وأوائل الثلاثينيات، بسبب المنافسة القوية من قبل الإتحاد السوفييتي، وبتأثير احتلال الحبشة السلبي على موقف الإمام. ولعل اتساع النشاط الإيطالي في منطقة البحر الأحمر، سياسياً وعسكرياً، قد ولد في نفس الإمام مخاوف تجاه أطماع إيطاليا وسياستها التوسعية.

ومع تراجع مكانة إيطاليا، احتل الإتحاد السوفييتي المكانة الأولى، لبعض الوقت. وقد لعبت شخصية حكيموف، كما يبدو، دوراً في تحقيق هذه المكانة، إضافة إلى انخفاض أسعار السلع، التي كان يجلبها السوفييت، إنخفاضاً لايمكن منافسته. ومع ذلك تراجعت مكانة السوفييت أيضا، وفقد حيكموف مكانته وحظوته لدى الإمام. وأخذ الإمام ومعاونوه يبدون اهتماماً خاصاً بألمانيا وبالبضائع الألمانية. وقد ترافق هذا، كما سنرى، مع اهتمام الإمام بعقد معاهدة صداقة وتجاروة مع ألمانيا. مما يجعلنا نفترض أن اهتمام الإمام يحي بالتعامل التجاري، مع هذه الدولة أوتلك، كانت تكمن وراءه اهتماماته السياسية، التي تمثلت في حرصه على تحقيق اعتراف دولي به،

---

[1] - Ebd, S. 79.

وكسب موقف هذه الدولة وتلك إلى جانبه، من خلال عقد معاهدات صداقة وتجارة، تعزز جانبه أمام الخطر والتهديد، الذي كانت تمثله بريطانيا في الجنوب. ولهذا، وتدعيماً لهذا الإفتراض، فإننا نلاحظ، من خلال المادة الوثائقية، أن رياح الإمام كانت تتجه إلى أشرعة الدولة، التي يهتم بعقد معاهدة معها، فترتفع مكانتها وتروج بضائعها وتزداد حظوتها، ويتعزز موقفها التنافسي، إزاء الدول الأخرى، ويتكلل كل ذلك بعقد معاهدة صداقة وتجارة، يحرص الإمام على أن يكون هو الطرف المستفيد منها، شكلاً ومضموناً. وقد قدمت بعض الدول الموقعة على المعاهدات تنازلات، حول قضايا كانت مثار خلاف ونقاش طويلين، بين ألمانيا والإمام،كما سنرى، كقضية خضوع رعايا الدولة الموقعة للقضاء ولأحكام الشريعة الإسلامية. كل ذلك للمحافظة على الحظوة، ولتعزيز المكانة، وأملاً في مستقبل السوق اليمنية، وطمعاً في تحقيق وجود سياسي واقتصادي قوي.

ولكن توقيع المعاهدات لم يشكل بداية لعلاقات تأخذ بالتطور والإستمرار، بل كان يمثل قمة الصعود في خط العلاقات، وتتويجاً للاهتمام والحظوة من قبل الإمام. وبعد أن يحقق الإمام مأربه، يفتر حماسه، ويقل اهتمامه، وتبدأ مكانة الدولة الموقعة بالتراجع التدريجي. فإذا ما أضيفت إلى ذلك اعتبارات سياسية جديدة، كما كان الحال بالنسبة لإيطاليا واحتلالها الحبشة وتزايد نشاطها في منطقة البحر الأحمر، فإن درجة اهتمام الإمام تنخفض إلى أدنى مستوى لها، بل ويحل محلها الحذر والريبة والخوف.

لعل هذه الفرضية تسعادنا على فهم وتفسير عدم تأثير توقيع المعاهدات على مستوى العلاقات، تأثيراً إيجابياً ملموساً، وتراجع مكانة إيطاليا، بصورة تدريجية، خلال السنوات، التي تلت توقيع معاهدتها مع الإمام، ليحل محلها الإتحاد السوفييتي، الذي

وقع معاهدته بعد عامين تقريباً من توقيع المعاهدة اليمنية – الإيطالية[1]. ولم يمض وقت طويل حتى فقد الإتحاد السوفييتي مكانته أيضاً، وأصبح حكيموف يعامل بإهمال واضح، بعد أن كان يحتل صدر المجالس، لدى الإمام، ويحظى بالمكانة الأولى، حفاوة وعناية واهتماماً.

وسوف نلقي مزيداً من الضوء على واقع التنافس الأجنبي في اليمن، في ذلك الحين، خلال استعراضنا لتطور العلاقات السياسية والتجارية بين اليمن وألمانيا، وخاصة خلال حديثنا، في الفصل الرابع، حول اهتمام ألمانيا، بنشاط ومواقف الدول الأوروبية في اليمن.

ضمن هذا الإطار التاريخي، الذي حاولنا أن نتلمس أبرز قسماته، قامت العلاقات اليمنية –الألمانية، متأثرة بوضع ألمانيا الإقتصادي والسياسي، بعد الحرب العالمية الأولى، وبوضع اليمن بعد الإستقلال، وسياسات حكومته، وبالتنافس الدولي في المنطقة، بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص. وسوف نرى، خلال استعراضنا لتطور العلاقات، على ضوء المادة الوثائقية، كيف تركت هذه التأثيرات بصماتها، على مستوى العلاقات السياسية، كما على مستوى العلاقات التجارية.

2_ بعض الشخصيات التي وردت أسماؤها في الوثائق:

رأينا أن نكمل حديثنا حول الإطار العام للعلاقات اليمنية – الألمانية بتقديم تعريفات ببعض الشخصيات، التي وردت أسماؤها، بصورة متكررة، في الوثائق. وذلك لأن هؤلاء قد أثروا بهذا القدر أو ذاك، في طبيعة وشكل العلاقات، مما يجعلنا نميل

[1]- تم توقيع المعاهدة اليمنية – الإيطالية في 2\9\1926م .وتم توقيع المعاهدة اليمنية –السوفييتية في 1\11\1928م.

إلى اعتبا أدوارهم عاملاً مكملاً للعوامل التي سبق الحديث عنها. وعدا عن ذلك، فإن التعريف بهذه الشخصيات، في هذا الفصل التمهيدي، سيمد القارئ بمعرفة أولية، عن الشخص ودوره، تغنينا، فيما بعد، عن إعطاء تعريفات إضافيه كلما ظهر إسم من هذه الأسماء.

فقد وردت في ثنايا الرسائل المتبادلة والتقارير المختلفة أسماء كثيرة، لشخصيات، بعضها معروف وبعضها غير معروف. فبالإضافة إلى الإمام يحي، الذي ورد اسمه غالباً على النحو التالي: (الملك الإمام يحي إمام اليمن)، وردت أسماء أخرى،كان أكثرها وروداً إسم محمد راغب، ثم عمر سليمان المزجاي وإبنه أحمد، وإسرائيل صبيري، ومحمد بن محمد زبارة وعبد الواسع بن يحي الواسعي. وفي مرات قليلة وردت أسماء عبد الله الوزير وحسين عبد القادر وعبد الله العمري وولي العهد أحمد وأخيه محمد البدر [1]، وبعض أبناء الإمام الآخرين، الذين ورد ذكرهم عرضاً وبصورة هامشية.

هذا من الجانب اليمني. أما من الجانب الأجنبي، بما فيه الألماني، فقد وردت أسماء كثيرة، منها: الدكتور كارل راثينس واوزبك حكيموف وهرمن كرنس وسنك ايزن والدكتور زكي كرام وهارولد جاكوب ودنسكر والبروفسورشتروتمن والدكتور فون فيسمن. إضافة إلى العديد من الشخصيات الرسمية ورجال الصناعة والتجارة الألمان، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الألمانية، المارشال فون هندنبورج، ورئيس الوزراء [2] وزير الخارجية جوستاف شتريسمن، ثم رئيس الوزراء أدولف هتلر. كما وردت أيضاً

[1]- هومحمد البدر، إبن الإمام يحي، وهو غير محمد البدر، إبن الإمام أحمد بن يحي، الذي كان آخر أئمة اليمن. وقد مات محمد البدر (الأول)غريقاً في مياه البحر بالحديدة.

[2]- يسمى رئيس الوزراء في ألمانيا (المستشار الاتحادي).

أسماء بعض الأشخاص العرب، مثل الأمير شكيب أرسلان ونزيه مؤيد العظم وصلاح النجار وغيرهم.

وسوف نقصر حديثنا هنا على الشخصيات، التي أعطتها الوثائق اهتماماً خاصاً، فأوردت معلومات عنها، إما بسبب دورها المتميز، أوبسبب ما أحيط بنشاط من غموض وريبة.

القاضي محمد راغب:

هو محمد راغب بن مصطفى رفيق، كما ورد في مشروع المعاهدة اليمنية – الألمانية، المقدم من الجانب اليمني. وقد أطلقت عليه الوثائق ألقاباً مختلفة، مثل (وزيرخارجية الإمام) و(وزير خارجية اليمن) و(مدير خارجية اليمن)، و(السكرتير العام للإمام)، و(السكرتير الأول للإمام). وأحياناً اكتفت بإيراد إسمه، مسبوقاً بلقب (القاضي) أو متبوعاً بلقب (بيه).

وهو تركي الأصل، ممن عملوا في خدمة الإمام يحي، بعد خروج الأتراك من اليمن. وقد أوكل الإمام إليه مهمة العلاقات الخارجية، كما تؤكد ذلك الوثائق، التي بين أيدينا. فجميع الرسائل الرسمية، إلى لجهات الحكومية الألمانية والسويسرية واتحاد البريد العالمي، وكذا إلى الدكتور كارل راثينش، كتبت بخط يده، باللغة الفرنسية، ما عدا استثناءات محدودة كتب فيها الإمام. ولا شك في أن محمد راغب لم يكن بعيداً عن مضمون وصياغة تلك الرسائل الصادرة عن الإمام باللغة العربية، إلى رئيس الدولة الألمانية، أوإلى وزيرالخارجيةالألماني، أوإلى (وزيرالخارجية السويسري)[1]، أوإلى الدكتوركارل راثينس. ولاتقدم لنا الوثائق معلومات كافية عن شخصية محمد راغب، عدا

[1] - إستخدم راثينس وكذا راغب والإمام، في مراسلاتهم مع رئيس الإدارة السياسية السويسري، لقب (وزير الخارجية). وهو استخدام غير دقيق، كما سنرى.

عن أنه كان متعاطفاً مع ألمانيا، ويتعامل مع الألمان بمودة، ويحظى بثقة الإمام، الذي يحرص على الإحتفاظ به وعدم السماح له بالسفر، حتى إلى عدن لمجرد العلاج، خشية أن يفقده، وأنه الشخص الوحيد، من بين المسؤولين في الدولة اليمنية ،الذي يتقن لغة أجنبية، وهي اللغة الفرنسية.

ومن مصدر قريب الصلة بوقائع الإتصالات اليمنية – الألمانية نستقي، دون أن نكون قد ابتعدنا عن المادة الوثائقية، بعض المعلومات التي تلقي مزيداً من الضوء على شخصية هذا الرجل. وهذا المصدر هو كتاب، سجلت فيه زوجة السفير الألماني في الحبشة ،الدكتور فايس Weiss وقائع رحلتها مع زوجها إلى صنعاء، عبر الحديدة، في شهر فبراير عام 1927م. ونشرته عام 1928م. وكانت تلك الرحلة – كما سنرى – هي فاتحة الحوارات الطويلة، التي دارت بين اليمن وألمانيا، بهدف عقد معاهدة صداقة وتجارة بينهما. من هنا فإن ما تضمنه هذا المصدر من معلومات، يمكن اعتباره، من بعض الوجود، أشبة ما يكون بتقرير من التقاري، التي قدمت إلى وزارة الخارجية الألمانية، من قبل شخصيات رسمية وغير رسمية، زارت اليمن في هذه الفترة. لهذا سنجيز لأنفسنا أن نقتبس من هذا المصدر الفقرات التالية، التي تتحدث فيها المؤلفة عن شخصية محمد راغب.

"أتيحت لي فرصة لزيارة حريم واحد من المقربين إلى الإمام،كان يعيش في بلاطه كمستشار وصديق. وهو واحد من الأتراك القلائل في صنعاء. كان من قبل موظفاً تركياً في اليمن، وعاد إلى بلاده، ثم رجع إلى اليمن، بعد أن عاش أحداثاً كثيرة، تحت نظام حكم أتاتورك. وقد استطاع أن يكسب ثقة الإمام يحي، فعاش في بلاطه محاطاً بالدسائس، متوقفاً وجوده على عطف الإمام يحي عليه.

وهكذا عاش هذا التركي، العالي الثقافة، كما لو كان عربياً، فلبس ملابس العرب، وحاول جاهداً أن يتكيف مع محيطه. وقد أهدى له الإمام قصراً لسكنه وعائلته، فاستقر فيه مع عائلته، مراعياً تقاليد اليمن. فإذا ما تجرأ مرة وسمح لبناته بالعزف على العود وغناء إحدى الأغاني التركية ... سارع إلى إغلاق النوفذ بإحكام. وإذا حدث ولبس ملابس أوروبية، فإنه يحرص على عدم الذهاب إلى مدخل البيت، حتى لايراه أحد المارة. إنه ليس واثقاً حتى من عبيده وخدمه. وهكذا كان متعذراً علينا أن نقوم بزيارة جماعية له. إذ لايجوز له أن يسمح بدخول رجل إلى مجلس حريمه. كما لايجوز له أن يستقبل امرأة، حتى ولو كان يرافقها زوجها. لذا فقد اقتادني إلى مجلس حريمه. حيث تجلس نساؤة"[1] .وتسترسل المؤلفة في وصف مجلس حريم القاضي راغب، إلى أن تقول "كانت نساء هذا السيد التركي يرتدين الملابس الأوروبية في البيت. وكانت بناته شقراوات، ولهن عيون زرقاء، كأبيهن. فإذا خرجن إلى الشارع، لبسن الملابس التركية السوداء والحجاب الكامل"[2].

الدكتور كارل راثينس Carl Rethjens:

لم يتردد اسم شخص في الوثائق كما تردد اسم الدكتور كارل راثينس. وتشكل عشرات الرسائل، الصادرة منه والموجهة إليه، جزءاً أساسياً من هذه الوثائق. وقد تركزت مراسلاته، جميعها تقريباً، حول موضوع البريد، ما عدا استثناءات محدودة. وتقدم لنا العديد من الكتابات سواءً تلك التي كتبت عنه، أو التي كتبها بنفسه، صورة عن حياته ودراسته ورحلاته وإنجازاته العلمية.

ولد في 1887/3/10م. وتلقى دراسته الأولى في هامبورج، ثم درس في جامعات كيل Kiel وبرلين وميونخ. وحصل على الدكتوراة في موضوع حول جغرافية

---

1 - **Weiss, zur verbotenen stadt , S.73 – 74.**

2 - **Ebd, S. 75.**

الحبشة ،التي قام إليها بأولى رحلاته خارج أوروبا، وهو لا يزال طالباً. عمل ابتداءً من عام 1911م مساعداً علمياً في معهد المستعمرات بمدينة هامبورج. وفي عام 1919م أخذ يحاضر في جامعة هامبورج ويعمل في نفس الوقت مساعداً علمياً في أرشيف الاقتصاد العالمي[1]. واعتباراً من عام 1933م وحتى 1945م لم يمارس وظيفة محددة[2]. فخلال هذه الفترة (الفترة النازية) لم تكن علاقته بالنظام الحاكم علاقة ودية، رغم أنه لم يكن يهودياً.

وقد قام برحلات عديدة، إلى بلدان مختلفة، منها الحبشة وليبيا وتونس والجزائر وسوريا وألبانيا. وكانت أهم رحلاته هي الرحلات الخمس، التي قام بها إلى اليمن، في الأعوام 1928/27م و 1931م، و1934م، و 1938/37م، و1952م[3].

ومنذ وصوله إلى صنعاء في رحلته الأولى، في خريف 1927م، مع مرافقيه، هر من فون فيسمن Hermann von Wissmann والآنسة ابتسِ Aptiz، استطاع أن يكسب ود الإمام يحي وصداقة محمد راغب[4]. وعند مغادرته صنعاء، عام 1928م طلب منه الإمام الإتصال باتحاد البريد العالمي، من أجل انضمام اليمن إليه. كما طلب منه طباعة طوابع بريد يمنية في ألمانيا، ثم بعد ذلك، وبناءً على اقتراح من راثينس نفسه، كما سنرى، طلب منه البحث عن مستشار للبريد، يساعد في إنشاء الخدمات البريدية الحديثة في اليمن. وفي رحلته الثانية عام 1931م، طلب منه الإمام تجهيز ألف علم يمني، في ألمانيا. وحتى في رحلته قبل الأخيرة، عام 1938/37م، طلب منه الإمام طباعة طوابع بريد جديدة لليمن. وقد قام بهذه المهام خير قيام، مما

---

1 - أطلق عليه في بعض الوثائق اسم (معهد الاقتصاد العالمي).

2 - أنظر: Raffat, in Mitteilung aus dem M.F.V., S. 121.

3 - للمزيد انظر: Ebd. Und Kropp, in Jemen – Report, S. 36 – 38. Und Rathjens, Sabaeica, Teil,1, S.5.

4 - Rathjens, vorislamische Altert., Bd2, S. 2 ff.

أكسبه مكانة خاصة لدى الإمام ومعاونيه، وأصبح يحظى من قبلهم بمعاملة متميزة عن معاملة أمثاله من الأجانب. وقد أشار إلى ذلك مراراً في رسائله. ولكن بعض الأساتذة، الذين كتبوا عنه بالغوا في تصوير ما تمتع به من تقدير وما عومل به من ود، نظراً لجهوده وخدماته، فزعموا بأن الإمام قد عينه مستشاراً إقتصادياً له[1]، أومستشاراً سياسياً واقتصادياً[2]. ومثل هذه المزاعم والمبالغات، التي لا صحة لها، كثيراً مانصادفها في بعض الكتابات الغربية السريعة، التي يحرص أصحابها على أن تتضمن عنصر التشويق والغرابة، عندما يكتبون عن الشرق، بلغة العارفين بمجاهله، الخبيرين بخفاياه، المكتشفين لأسراره وعجائبه، الكاشفين لغموضه[3]. فراثينس نفسه لم ينسب إلى ذاته هذه المناصب، بل إن رسائله إلى وزارة الخارجية الألمانية وإلى بعض أصدقائه تؤكد على أنه شخص عادي، يُستقبل في اليمن استقبالاً طيباً، ويُخَص بنوع من الرعاية والإهتمام، تميزه عن غيره، اعترافاً بجميله فحسب. كما تؤكد رسائل محمد راغب والإمام يحي، الموجهة إليه، معاني الإمتنان والإعتراف بالجميل. وما عدا ذلك فقد كانت تطبق عليه القيود المفروضة على حركة الأجانب خارج صنعاء،مثله مثل غيره .كما كان لاينجو من التأنيب، إذا سمح لنفسه فاجتهد،وقام بحسن نية، بعمل للإمام لم يُطلب منه، كما سنرى في موضوع العقد، الذي أبرمه مع المستشار البريدي.

إذاً فالأمر لم يكن يتجاوز في الواقع حدود الإستقبال الطيب والمعاملة المتميزة، تقديراًلما قدمه من خدمات، لم يطلب مقابلاً ما لياً لها، وهو أمر كان موضع ارتياح الإمام وسروره. حتى وإن تحدث معه راغب أو الإمام حول موضوع،كموضوع المعاهدة

---

1 - von Wissmann, in Orient, S. 161-162. und in Der Islam, S.58.

2 - Kopp, in jeman-Raport, S.36 - 38

3 - أردت هنا أن ألفت انتباه الباحثين اليمنين وأوجه أنظارهم إلى أهمية متابعة ما ينشر في أوروبا من كتابات عن الوطن العربي، بشكل عام، للإطلاع عليه والوقوف على ما يحتويه من معلومات وآراء والعمل على تصحيح الخاطىء منها، قبل أن تصبح مصادر للباحثين والمهتمين الأجانب، يتعاملون معها كحقائق تاريخية.

اليمنية – الألمانية، أوغيره من الموضوعات، ذات العلاقة بألمانيا، فقد تحدثا مع غيره أيضاً، دون أن يمنح مثل هذا الحديث من يتحدثا معه صفة المستشار الإقتصادي أوالسياسي. فنظرة الإمام إلى الأجانب وحذره المعروف تجاههم وتكوينه، كحاكم مستبد، ومحدودية علاقاته السياسية والإقتصادية بالعالم، تجعلنا نستغرب هذه المبالغات، التي لم نعثر، فيما بين أيدينا من وثائق، على ما يؤكدها، بل وجدنا فيها شواهد كثيرة تنفيها وتخطّؤها.

ولم تكن إمكانيات راثينس المادية تسمح له بتحمل نفقات رحلاته وتنقلاته. لذا فقد احتوت الوثائق، التي بين أيدينا، على رسائل، تتجاوز خمس عشرة رسالة، تتعلق بطلب تمويل تحركاته في ألمانيا وسويسرا، من وزراة الخارجية الألمانية، على سبيل القرض. وكذا طلب تمويل رحلته الثانية إلى اليمن، عام 1931م، من جمعية الطوارىء العلمية Notgemeinschaft der Deutschen Wissenschaft. وللحصول على هذا التمويل الأخير، تقدم بخطة، تضمنت الأعمال البحثية، التي أنجزها في رحلته الأولى، والأعما ل البحثية، التي ينوي القيام بها في رحلته الجديدة.

وقد كانت حصيلة رحلات راثينس إلى اليمن آلاف الصور وآلاف القطع الأثارية والتراثية، من أحجار ونقوش وملابس وحلي وأدوات...إلخ، أودع معظمها بمتحف الشعوب في هامبورج. كما أودع بعضها بالجامعة العبرية في القدس. هذا إضافة إلى العديد من المحاضرات والمقالات العلمية، حول اليمن، وكتاب مكون من ثلاثة أجزاء، تحت إسم (Vorislamische Altertumer)، اشترك في تأليفه مع رفيق رحلته الأولى، هرمن فون فيسمن. وكتاب آخر انفرد بتأليفه، مكون من ثلاثة أجزاء أيضاً، تحت إسم (Sabaeica). ومن الجدير بالذكر هنا، ضمن إطار إنجازاته،

أنـه قام مـع رفيقـه، فون فيسمن، بإذن من الإمـام، بحفريـات آثاريـة فـي منطقـة حجـة، كانت هي أولى الحفريات الآثارية التي أُجريت في اليمن.

وقد رسم راثينس، أثناء رحلته الرابعة إلى اليمن (1937م)، صورة للإمام يحي[1]، تم العثور عليها مصادفة، عن طريق الدكتور ماتيس فايتر، الذي كان ينوي الكتابة عن حياة راثينس الشخصية. وقد قابل البنت الصغرى لراثينس[2]، أثناء زيارة لمدينة هامبورج، قمنا بها معاً، بهدف الإطلاع على مخلفات راثينس، المودعة في متحف الشعوب. وقد سلمته إبنة راثينس هذه الصورة، وأخبرته بأن والدها ذكر أنها صورة إمام اليمن. وقد عرضت الصورة، فيما بعد، على بعض من عرفوا الإمام يحيى عن كثب، وعلى رأسهم الوالد الفاضل عبد السلام صبرة، فأكدوا لي بأنها فعلاً صورة الإمام يحيى وأنها أدق صورة رسمت له[3].

وقد توفي راثينس في مدينة هامبورج في 1966/7/29م، وعمره حينذاك ثمانون عاماً.

حكيموف:

إسمه الكامل، كما ورد في أحد التقارير، هو أوزبك عبد الكريم حكيموف Usbeke Abd El Karim Hakimoff، كان عامل مناجم، واعتقل أثناء الحرب العالمية الأولى، وسيق مغلولاً إلى سيبيريا، ثم أصبح واحداً من البلاشفة القياديين. ومنذ عام 1921م تولى، دون انقطاع، مهام رسمية في إيران، ثم في تركيا، فالحجاز، وأخيراً في اليمن. وصفته إحدى الرسائل[4] بأنه ذكي جداً ويتحدث الفرنسية بطلاقة،

---

[1] - انظر الملحق رقم (1)

[2] - خلّف راثينس ولدين وبنت .

[3] - بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، أفادني صديق، عاش طفولته الأولى في عهد الإمام يحي، بعد أن شاهد الصورة، بأنها قد تكون للقاضي راغب، وليست للإمام يحي.

[4] - هي رسالة بعثها راثينس إلى زميله الدكتور فالتس، بتاريخ 1931/5/13م، وسوف نشير إليها مراراً، خلال البحث. وقد وصف راثينس حكيموف، في هذه الرسالة، وصفاً يعكس مشاعره نحوه. فهو، كما ذكر، صغير

كما يتحدث العربية والتركية والفارسية وعدد من لغات وسط آسيا، ويتمتع في اليمن بنفوذ كبير[1]. وكان قد اعتنق الإسلام، وظلت نفسه تتوق للعودة إلى روسيا، ولكنهم في روسيا، كما تشير إحدى الرسائل، لايجدون شخصاً مناسباً، يستطيع أن يحل محله. كان مديراً للممثلية التجارية الروسية في صنعاء، التي كانت لها فروع في الحديدة وتعز ومناخة ومدن يمنية أخرى. ولاتمدنا الوثائق بمعلومات إضافية عنه، غير هذه، ولانعرف منها متى غادر اليمن ولا ظروف مغادرته.

الدكتور زكي كرام:

لا نعثر في رسائل زكي كرام التي بعثها من صنعاء على معلومات عن شخصيته، وإن كانت تحوي معلومات عن نشاطه التجاري، وهو ماسنتناوله في موضعه. إلا أننا نعثر في رسائل أخرى على معلومات موجزة جداً. فهو ضابط تركي سابق سوري الجنسية، درس الطب في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، واستقر في مدينة برلين، وزاول نشاطاً تجارياً في مجال الأسلحة. وقد استمر يمارس نشاطه التجاري في اليمن سنوات عديدة. ومن أشهر البنادق، التي وردها إلى اليمن، بندقية أطلق عليها اليمنيون إسمه، وهي بندقية (زكي كرام).

عمر سليمان المزجاجي:

لا تتحدث الوثائق عن شخصية التاجر اليمني عمر سليمان المزجاجي. ولكن من خلال الرسائل الكثيرة، التي وُجهت منه، ومن إبنه أحمد، إلى جهات مختلفة، والرسائل التي وُجهت إليهما، نستطيع أن نستنتج أن المزجاجي كان من كبار تجار

الحجم، كريه الشكل، يرتسم التعصب على ملامحه، يدعي الإسلام، ويحجب زوجته ويتردد على المساجد ويحاول أن يمثل دور الرجل المؤمن.

[1] **A.A.Abt. lll, Politik 2, Jemen, Bd.1, Dat.13.5.31. -**

اليمن، في ذلك الحين، تعامل مع شركات أوروبية عديدة واعتمد عليه الإمام في تأمين احتياجات الدولة، وخاصة من الأسلحة، وكان مقر عمله في مدينة الحديدة.

هرمن كرنس Hermann Krenz:

شغل موضوع هرمن كرنس حيزاً كبيراً في الوثائق، وشغل أطرافاً يمنية وألمانية عديدة. فمن هو هرمن كرنس هذا؟ إننا لانعثر في الوثائق إلا على معلومات ضئيلة جداً عنه، مصدرها الجستابو، أي جهاز الشرطة السرية الألمانية. وتشير هذه المعلومات إلى أنه من سكان برلين، وأنه كان ماركسياً سابقاً، ثم أصبح مالكاً لسيارة شحن. وهو في نظر الشرطة السرية شخص مشبوه. وعدا عن ذلك فإننا نقف في الوثائق على بعض من نشاطه. فقد قدم إلى اليمن ووقع عام 1937م إتفاقية مع الحكومة اليمنية، باسم شركة أو مصنع[1] أوجست مينز August Menz، بتوريد خمسة آلاف بندقية مع تجهيزاتها وذخائها. ولكن هذه الإتفاقية لم تنفذ، كما سنرى لاحقاً.

صلاح النجار:

هو أحد الأشخاص، التي دار حولها الجدل، في إطار العلاقات التجارية، بين ألمانيا واليمن. وهو، كما تشير الوثائق، مصري الجنسية، كان والده أستاذاً في جامعة القاهرة، ثم أصبح مديراً لإحدى المدارس.

وقد درس صلاح النجار الهندسة عدة سنوات، بالمعهد العالي للهندسة في برلين. ثم حاول أن يعمل في مجال التجارة. وسافر عدة مرات إلى اليمن. تزوج بامرأة ألمانية وأحضرها إلى القاهرة، ثم انفصل عنها. ولم يوفق في عمله التجاري في اليمن.

---

[1] ـ استخدمت الوثائق التسميتين، عند حديثها عن شركة أوجست مينز. وقد تكرر ذلك بالنسبة لشركات ومصانع أخرى.

إسرائيل اسحاق صبيري:

تاجر يمني، يهودي الديانة، من مدينة صنعاء. كان في حينه من كبار تجار اليمن وواحداً ممن اعتمد عليهم الإمام وأبنائه في استيراد بعض المواد اللازمة للحكومة اليمنية. وقد تعامل مع شركات أوروبية وسافر، بتكليف رسمي من الحكومة، إلى ألمانيا، لشراء أسلحة وذخائر. ويبدو أنه كان منافساً قوياً لمندوبي وممثلي الشركات الأجنبية، إلى درجة أن بعضهم قد اعتبره أخطر المنافسين. وقد ذكر هرمن فون فيسمن أنه – أي صبيري– قد توفي في بداية الستينيات[1].

سنك آيزن Zinkeisen:

هو مستشار البريد، الذي استعانت به الحكومة اليمنية في تنظيم وتسيير الخدمات البريدية، بعد انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. وتفيد الوثائق بأنه ألماني الجنسية، كان موظفاً في وزارة البريد الألمانية، بدرجة مستشار، وقد سبق له العمل قبل الحرب العالمية الأولى في فلسطين، كمدير للبريد الألماني، ثم عمل بعد ذلك في جهاز البريد التركي، قبل أن يعود إلى عمله في ألمانيا. سافر إلى اليمن عام 1930م ، للعمل مستشاراً للبريد اليمني، بناءً على عقد عمل. وقد استمر يمارس عمله في صنعاء، حتى نهاية شهر إبريل عام 1931م. ثم عاد إلى عمله في برلين.

زبارة والواسعي:

تكرر ورود إسمي محمد بن محمد زبارة وعبد الواسع بن يحيى الواسعي، في العديد من الرسائل والتقارير، المتعلقة بالمعاهدة اليمنية – الألمانية. ولكنها جميعها لاتقدم معلومات عن شخصيتيهما، بقدر ما تتحدث عن مهمتيهما في القاهرة، بالنسبة لزبارة، وفي الحبشة ثم في القاهرة، بالنسبة للواسعي.

[1] - Von Wissmann, In der lslam, S.59.

وخلاصة ماورد عن مهمتيهما، أن كليهما غير مكلفين بالدخول في مباحثات سياسية، كما كان يعتقد، وأن كل منهما مكلف بمهمة محددة، كما سنرى لاحقاً، لاعلاقة لها بالمباحثات السياسية. وكلا الشخصين على أي حال من الشخصيات اليمنية المعروفة، وخاصة في مجال الكتابة التاريخية.

ماركوس دانكرس Marcus Danzzker:

تكرر ورود إسمه في عدد من الرسائل، وخاصة في رسائل ممثل شركة هانزن، التي بعثها من صنعاء إلى مقر الشركة في هامبورج، خلال الأعوام، من 1933م وحتى 1935م. ومن خلال المعلومات الواردة عنه، في تلك الرسائل، يبدو أنه كان يهودي الديانة. وقد أثار ظهوره في اليمن قلق ممثل الشركة المذكوة، حيث قدم نفسه كألماني، وأساء – بحسب رأي ممثل الشركة – إلى سمعة ألمانيا، بسلوكه أولاً، ثم بما كان يبثه من دعاية معادية لألمانيا الهتلرية. وبعد أن تتبعت وزارة الخارجية الألمانية حقيقة شخصية دانسكر، توصلت إلى أنه روسي الأصل، وليس ألمانياً. وقد عمل خلال وجوده في اليمن مهندساً لدى الحكومة اليمنية.

الفصل الأول

العلاقات السياسية

حتـى لايلتـبس الأمـر علـى القـارئ، لابـد أن نوضـح منـذ البدايـة مانقصـده بالعلاقات السياسية بين اليمن وألمانيا، خلال الفترة من عام 1927م وحتى 1940م. ففي هذه الفترة لم تكن هناك علاقات سياسية رسمية، بمعنى التمثيل الدبلوماسي المتبادل؛ ولذا فإن مانقصده بالعلاقات السياسية هنا إنما هو مجمل الاتصالات والمحاولات، التي هدفت إلى إقامة علاقات سياسية رسمية. وسوف نرى، ونحن نستعرض المادة الوثائقية، أن محور تلك الإتصالات والمحاولات كان موضوع عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين. ويمكننا أن نتبين ثلاث مراحل، مرت بها هذه الاتصالات والمحاولات، وهي مرحلة ماقبل المفاوضات ومرحلة المفاوضات ومرحلة مابعد المفاوضات. وسوف نستعرض في مايلي كل مرحلة من هذه المراحل على حدة.

1 _ مرحلة ماقبل المفاوضات:

بدأت الاتصالات، الهادفة إلى عقد معاهدة صداقة وتجارة بين اليمن وألمانيا، عندما زار الدكتور فايس Weiss، سفير ألمانيا في الحبشة ، صنعاء مع زوجته، لقضاء إجازته السنوية، وذلك في شهر فبراير عام 1927م. فقد انتهز الإمام هذه الزيارة وسلم فايس، عند عودته، رسالة موجهة إلى الرئيس الألماني، المارشال فون هندنبورج Von Hindenburg، مؤرخة في 20 رجب عام 1945هـ (الموافق فبراير

1927م)[1]. وقد جاء في تلك الرسالة : أن الدكتور فايس، الذي زار اليمن مع زوجته، أثناء إجازته، بقصد السياحة، قد ترك أثراً طيباً، وقد لفت أنظار الإمام إلى صفاته الحميدة، وأنه قد أخبر الإمام بأن الرئيس الألماني يكن مشاعر طيبة للإمام ولليمن. ولذلك فإن الإمام يتوجه بالشكر إلى الرئيس الألماني، على تلك المشاعر، مع أمله في أن يدوم اهتمام الرئيس وحسن أنظاره تجاه اليمن. ويؤكد الإمام على أن اليمن مستعد لأن يخطو الخطوات اللازمة، في طريق التطور الفني والعلمي، وفي مجال الصناعة بشكل عام، بما يتناسب مع استقلاله المطلق وحريته الطبيعية. ولما تركه الدكتور فايس من تأثيرات حسنة في زيارته، فإن الإمام يبادر إلى إبلاغ تمنياته، لفخامة الرئيس الألماني، مقدماً خالص الإحترام له وللأمة الألمانية ورجالها العاملين[2].

وبعد ذلك توالت الإتصالات من طرف واحد، وهو الطرف اليمني. في حين ظل الألمان يترددون وقتاً طويلاً في الإجابة على رسالة الإمام. وفي رسالة بعثها القاضي محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، بتاريخ 1928/3/11م، عبَّر راغب عن أمله في أن يصل الجواب المنتظر من "فخامة صاحب القلب الكبير، المارشال النبيل، رئيس الجمهورية"[3]، على الرسالة التي بعث بها إليه جلالة الملك، الإمام، بواسطة السيد فايس. ثم يخاطب وزير الخارجية، بقوله: "ياصاحب المعالي إننا جميعاً تملأنا الآمال الطيبة، بأن يأتي يوم جميل، يعود فيه إلينا السيد فايس، الذي ملك القلوب هنا، عودة سالمة، مع تفويض كامل، بتوقيع معاهدة الصداقة، التي ستوفر الفرص النادرة للعلاقات بين البلدين، على مختلف الأصعدة"[4].

---

[1]- **انظر الرسالة في الملحق رقم (2)**

[2]- **A.A.Abt.lll, Akten, Politik2, Jemen, Bd.1, Dat.20.7.1345**

[3]- **A.A.Abt.lll ،Akten،Politik2،Jemen،Bd.1،Dat.11.3.28.**

[4]- **Ebd.**

وقد أرفق راغب هذه الرسالة برسالة، كتبها إلى الدكتور فايس، في نفس التاريخ، 1928/3/11م، أبلغه فيها تحيات صاحب الجلالة الملك، الإمام، الذي ينتظر عودته إلى اليمن ويكن له أقوى مشاعر الصداقة[1].

وعندما غادر الدكتور كارل راثينس صنعاء، بعد انتهاء زيارته الأولى لليمن، في عام 1928م، طلب الإمام منه أن ينقل شفوياً إلى المسؤولين الألمان رغبة اليمن الملحة في عقد معاهدة صداقة مع ألمانيا[2].

وفي 1928/7/30م ورد في تقرير داخلي بوزارة الخارجية الألمانية[3] توضيح لحقيقة الموقف الألماني، وللسبب الكامن من وراء عدم الرد رسمياً على رسالة الإمام يحي، من قبل الرئيس الألماني، رغم مرور حوالي عام ونصف، منذ أرسل الإمام رسالته، بواسطة الدكتور فايس. فقد ورد في التقرير: أن الإمام كان قد سلم الدكتور فايس، في شهر فبراير 1927م، في صنعاء، رسالة إلى الرئيس الألماني، وأن الرئيس الألماني لم يرد على الرسالة، حتى ذلك الحين، وإنما تم الإيعاز إلى الدكتور فايس، بأن يبلغ الإمام، من خلال رسالة شخصية، يوجهها إليه، بأن الرئيس الألماني قد تسلم رسالته ببالغ الرضى. وأوضح التقرير بأن السبب وراء عدم رد الرئيس على الإمام، هو أن كتابة رد من الرئيس نفسه، سيعتبر اعترافاً رسمياً بالإمام، كرئيس دولة، وهو أمر يبدو في الوقت الراهن غير مناسب بالنسبة لألمانيا، وخاصة أن ألمانيالم تعترف بعد بدولة ابن سعود. ويذكر التقرير أن القاضي راغب السكرتير العام[4] للإمام يحيى، ملك اليمن، قد بعث رسالة إلى وزير الخارجية الألماني، شتريسمن، بواسطة الدكتور راثينس، الذي يعمل في أرشيف الإقتصاد العالمي، بمدينة هامبورج، والذي كان يزور

---

[1] - Ebd. Dat. 11.3.28

[2] - Ebd.، Dat. 14.4.28.

[3] - نقصد بالتقارير الداخلية، تلك التقارير، التي كانت تقدم من مستوى إداري بالوزارة إلى مستوى أعلى، أو من قسم مختص إلى قسم آخر.

[4] - هذا واحد من الألقاب الكثيرة التي أُطلقت عليه، في الرسائل والتقارير الألمانية .

اليمن في ربيع ذلك العام (1928م)، ذكر فيها أنهم ينتظرون رد الرئيس الألماني على رسالة الإمام يحي بفارغ الصبر، وأنهم يودون توقيع معاهدة صداقة مع ألمانيا، في أسرع وقت ممكن. ويضيف التقرير: إنه، نظراً لما تتحدث عنه الصحف البريطانية، من معارك، مستمرة منذ أشهر، في حدود محميات عدن، فإنه يبدو من الأفضل الآن الإنتظار، وعدم إرسال رد، من قبل وزير الخارجية على رسالة راغب، وكذا عدم رد الرئيس على رسالة الإمام[1].

وفي 1928/11/19م وجهت وزارة الخارجية الألمانية رسالة إلى السفارة الألمانية في لندن، تطلب فيها من السفارة استيضاح الموقف البريطاني تجاه اليمن، وذلك – كما تذكر الرسالة – لأن السكرتير العام للإمام يحي قد كتب، بتكليف من الإمام، إلى وزير الخارجية الألماني، إضافة إلى رسالة الإمام السابقة إلى الرئيس فون هندنبورج، يلتمس اعتراف ألمانيا بالإمام وتوقيع معاهدة صداقة بين البلدين. وقد اعترفت إيطاليا بمملكة اليمن. كما أن تركيا على وشك أن تقيم علاقات دبلوماسية معها. ولايمكن أن تبقى رسالة الإمام بدون جواب إلى مالا نهاية. لهذا فإن من المهم معرفة الموقف البريطاني الحالي[2].

وواضح في هذا الإستفسار، عن الموقف البريطاني، أن ألمانيا لم تكن ترغب في الإعتراف بالإمام دون موافقة بريطانيا على مثل هذه الخطوة. وقد رد السفير الألماني في لندن، شتامر Sthamer على وزارة الخارجية الألمانية ببرقية، مؤرخة في 1928/11/23م جاء فيها: إن بريطانيا ليس لديها اعتراض على اعتراف ألمانيا بالإمام[3].

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،Bd.1،Dat.30.7.28

[2] - Ebd. Dat.19.11.28.

[3] - Ebd. Dat . 23.11.28.

وفي 13 محرم، عام 1347هـ (1928م)، بعث الإمام برسالة إلى راثينس، رداً على رسالة، كان قد تلقاها منه[1]: أعلمه فيها بوصول رسالته وسروره بذلك، وخاصة بما ذكر فيها عن وصوله سالماً إلى ألمانيا، وكذا بما عبرت عنه الرسالة من مشاعر طيبة، تجاه الإمام وتجاه اليمن وتجاه الشعب اليمني، وهي مشاعر تدل على نبله وصفاته الحميدة. ثم يشير الإمام في رسالته إلى أن الأخبار، التي ذكرها راثينس في رسالته، والمتعلقة بما نقله إلى قادة بلاده عن اليمن، تجعله _ أي الإمام _ واثقاً من أنها ستعطي أثراً طيباً، ويؤكد على استعداده المتزايد لإقامة علاقات حميمة مع الحكومة الألمانية، وأنه ينتظر بدء المباحثات. كما يرجو من راثينس أن يتمكن من نقل أصدق التمنيات إلى كبار المسؤولين الألمان[2].

واستمر إلحاح الإمام. ولم يكتف بتوسيط فايس وراثينس _ وغيرهما كما سنرى _ بل حاول أيضاً أن يوسط السوفييت، كما تدل على ذلك اتصالات السفير السوفييتي في برلين. فقد ورد في مذكرة داخلية في وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/2/28م: أن السفير الروسي[3] قد أبلغ وزير الخارجية الألماني، أثناء مقابلة تمت معه، برغبة الإمام يحي في توقيع معاهدة صداقة مع ألمانيا[4]. وفي مذكرة داخلية، موجهة من مكتب وزير الخارجية الألماني إلى القسم السياسي في الوزارة، بنفس التاريخ (1929/2/28م)، ورد: أن السفير الروسي قد وجه سؤالاً إلى وزير الخارجية عن موقف ألمانيا تجاه اليمن[5].

---

[1] - **الرسائل التي أرسلها راثينس إلى الإمام لم تحفظ نسخ منها في أرشيف الخارجية الألمانية. لذا فإننا لانعرف عن مضمونها سوى ما أشير إليه في ردود راغب والإمام عليها.**

[2] - **A.A.Abt.lll ‹Akten‹Politik2‹Jemen‹Bd.1‹Dat.13.1.1347(1928)**

[3] - **هذه هي التسمية، التي استخدمتها الوثائق، عند الحديث عن السوفييت. وسوف نبقيها كما هي، عند عرضنا لمحتوى الوثائق.**

[4] - **A.A.Abt.lll ‹Akten‹Politik2‹Jemen‹Bd.1‹Dat . 28.2.29.**

[5] - **Ebd. Dat. 28. 2.29.**

ويبدو أن الغرض من هذه المذكرة هو الحصول على تقرير من القسم السياسي عن الموقف الألماني تجاه اليمن، حتى ذلك الحين. فقد رد القسم السياسي على مكتب الوزير بتقرير مفصل، مؤرخ في 1929/3/4م، تضمن سرداً للإتصالات التي تمت، منذ زيارة الدكتور فايس لصنعاء، في فبراير عام 1927م، وحتى ذلك الحين[1].

وفي 1929/4/10م ذكر فندر Finder، المستشار في وزارة الخارجية، في تقرير داخلي: أن السفير الروسي قد سأله عما إذا كان الألمان مستعدين لإقامة علاقات مع الحكومة اليمنية. وكان السفير _ كما ذكر فندر _ قد تحدث من قبل مع وزير الخارجية، وكان مضمون حديثه، أنه إذا كان الألمان مستعدين لذلك، فسيقوم الروس بإبلاغ الإمام، ليبدأ بالخطوة الأولى، وهي إرسال مندوب من قبله إلى ألمانيا. وذكر فندر أنه قد أجاب على تساؤل السفير، بأن ألمانيا مستعدة وأنها قد أبلغت استعدادها إلى السكرتير العام للإمام، عن طريق عالم جغرافي همبورجي[2]، حيث كان السكرتير العام قد طرح فكرة إرسال مندوب "ولكن بالطبع نحن سنكون ممنونين للروس، إذا هم أرادوا من جانبهم أيضاً إبلاغ الحكومة اليمنية بذلك"[3].

وفي رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى راثينس في هامبورج، بتاريخ 1929/4/10م، استفسرته عما إذا كان قد رد على رسالة السكرتير العام للإمام يحي، التي ذكر فيها بأنه يرغب في زيارة أوروبا، وعما إذا كان قد ذكر له في رده بأن ألمانيا على استعداد، في حالة زيارته لأوروبا، لأن توقع معه معاهدة صداقة[4].

---

[1]- Ebd. Dat. 4. 3. 29.

[2]- نسبة إلى مدينة همبورج، ويقصد به الدكتور كارل راثينس.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،Bd.1،Dat . 10.4.29.

[4]- Ebd.Dat. 10.4.29

وقد رد راثينس على تساؤل الوزارة في رسالة، بتاريخ 1929/4/13م، ذكر فيها: أن القاضي راغب قد عبر مراراً، في رسائله الأخيرة، عن رغبته في المجيء إلى المانيا، ولكنه في رسالته الأخيرة، المؤرخة في 1929/3/5م، والتي وصلت في 1929/4/9م، قد ذكر أنه حالياً مشغول جداً، وأنه _ أي راثينس _ كان قد كتب إلى راغب، في تاريخ 1929/2/10م، بأن الحكومة الألمانية مستعدة للدخول في مفاوضات، من أجل عقد معاهدة صداقة، ولكن في الوقت الراهن، وبسبب كثرة المباحثات السياسية الهامة في أوروبا، فإنه لايتوفر لدى الحكومة الألمانية الشخص المناسب، الذي يستطيع أن يسافر إلى اليمن. وأضاف راثينس "ولما كنت في ذلك الحين أتمنى أن يأتي القاضي راغب إلى أوروبا، لترتيب موضوع انضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي ومواضيع أخرى بنفسه، فقد ذكرت بصورة عرضية في رسالتي، أن بإمكانه أيضاً أن يبحث موضوع المعاهدة في ألمانيا، عند مجيئه"[1].

وفي 1929/4/30م أرسلت وزارة الخارجية رسالة إلى راثينس، أخبرته فيها، بأن رسالته الآنفة الذكر قد وصلت. وبعد الحديث عن مواضيع تتعلق بانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، وهو ماسنتناوله في مكان آخر، تناولت الرسالة موضوع المعاهدة بالعبارات التالية: "وبعد أن وقعنا في القاهرة، بتاريخ 26 من هذا الشهر، معاهدة صداقة مع مملكة الحجاز ونجد والمناطق التابعة لها، نود الآن أن نهتم بموضوع إقامة علاقات مع اليمن، بصورة جادة، وسوف نوافيك أولاً بأول بالخطوات، التي سنتخذها في هذا الاتجاه"[2].

وفي 1929/5/28م استعرض تقرير داخلي العلاقات اليمنية _ الألمانية وتطورها، منذ زيارة السفير الألماني في الحبشة، الدكتور فايس، لصنعاء، في شهر

1- A.A.Abt.lll،Akten،St.A.،Z. Jemen،Bd.1،S،42-43،Dat.13.4.29

2- A.A.Abt.lll،Akten،St.A.،Z. Jemen،Bd.1،S،56،Dat.30.4.29

فبراير 1927م. وهو تقرير يكرر جزءاً كبيراً مما ورد في التقريرين السابقين، المؤرخين فـي 1928/7/30م و 1929/3/4م. ويضـيف إلـى ماتضـمناه، التطـورات المسـتجدة. وينتهي إلى نتيجة مغايرة لما انتهى إليه التقريران السابقان. والمستجدات التي تضمنها هذا التقرير هي: أنه قد تم في 26 أبريل 1928م توقيع معاهدة مع مملكة الحجاز ونجد، وأن السكرتير العام للإمام يحيى، محمد راغب، قد سلم الدكتور راثينس رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الألماني، يلح فيها على سرعة رد الرئيس الألماني على رسالة الإمام، ويلح كذلك على سرعة عقد معاهدة الصداقة بين اليمن وألمانيا. وأن راغب قد وجه أيضاً رسالة بنفس المضمون، إلى الدكتور فايس. وبعد ذلك بعث رسالة إلى الدكتور راثينس، ضمنها نفس الإلحاح. كما أن الرسالة الشفوية التي حملها الطيارون الألمان العائدون من اليمن[1]، تتضمن التذكير بالموضوع من جديد. ويضيف التقرير أن مملكة اليمن، التي لم تكن قد اعترفت بها، إلى وقت قريب، سوى إيطاليا، قد اعترفت بها مؤخراً روسيا السوفييتية. وأن وسائل الإعلام تتحدث عن أن تركيا تسعى أيضاً إلى عقد معاهدة صداقة وإيجاد تمثيل دبلوماسي مع اليمن. كما أن هناك الآن وفداً يمنيا في القاهرة، يبحث إمكانية إقامة علاقات سياسية _ دينية _ إقتصادية مع الحكومة المصرية. وكانت الحكومة البريطانية قد أجابت على تساؤل وزارة الخارجية الألمانية، حول موقفها من اليمن، بأن هناك خلافاً حول مسألة الحدود، إلاّ أن الحكومة البريطانية تنظر حالياً في إمكانية التفاوض مع الإمام، لبحث موضوع الحدود، بعد أن أبدى الإمام استعداداً للتفاوض ولعقد معاهدة، تعترف بريطانيا فيها باستقلال اليمن، ويتم فيها تثبيت الحدود. ووفقاً لإجماع كل الألمان، الذين زاروا اليمن، فإن توقيع معاهدة مع الحكومة اليمنية سيفتح المجال ويوفر الفرص الطيبة لتصدير المنتوجات الألمانية إلى اليمن. وينتهي التقرير إلى أنه بناءً على ذلك يبدو

1- **تشير الوثائق إلى أن اليمن كان لديه طائرات ألمانية اشتراها من مصنع يونكرس للطائرات وقد استعان في تشغيلها بطيارين ومهندسين ألمان. انظر هامش ص 120 من هذا البحث .**

أن من المناسب الآن الإستجابة إلى الطلب المتكرر من قبل الحكومة اليمنية، وذلك بالرد كتابياً من قبل وزير الخارجية على رسالة راغب "ويمكن أن يكون الرد على النحو المرفق، تقريباً"[1]. وقد أُرفقت بالتقرير مسودة رد مقترح، تمت ترجمته إلى اللغة العربية، وأُرسل بعد ذلك إلى راغب، بواسطة البعثة الدبلوماسية الألمانية بالقاهرة[2].

وإضافة إلى هذا التقرير رفع القسم السياسي بالوزارة تقريراً إلى مكتب رئيس الجمهورية، بتاريخ 1929/6/4م، إستعرض فيه العلاقات اليمنية _ الألمانية، بنفس الطريقة. وانتهى إلى النصح بالرد على الحكومة اليمنية، برسالة من وزير الخارجية إلى السكرتير العام للإمام، يؤكد فيها إستعداد ألمانيا لدعم اليمن وإجراء مفاوضات، لعقد معاهدة معه. ويرى التقرير أنه من غير المناسب أن يكون الرد على شكل رسالة من الرئيس الألماني إلى الإمام[3].

وهكذا اتخذت ألمانيا موقفاً جديداً، تجاه موضوع العلاقات مع اليمن، وقررت إبداء الإستعداد للتفاوض، من أجل عقد معاهدة بين البلدين. وتم إرسال الرد باللغة العربية، كما ذكرنا، إلى القاضي محمد راغب، الذي خُوطب فيه بلقب (رئيس الدواوين لجلالة ملك اليمن)، وهو لقب جديد، يضاف إلى الألقاب العديدة، التي أُطلقت على راغب في الرسائل المتبادلة والتقارير المختلفة. أما نص الرد فقد كان على النحو التالي:

"حضرة رئيس الدواوين لجلالة ملك اليمن .

ياحضرة الرئيس

1 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1،S،56،Dat.28.5.29

2 - Ebd.، Dat. 4.6.29

3 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.4.6.29

رداً على جوابكم المكرم المؤرخ 11 مارث سنة 1928م، الذي تفضلتم بإرساله إليَّ بواسطة الدكتور راثينس ، أتشرف بأن أحيط علمكم بما يأتي:

لقد أخبركم حضرة السفير الهر وايس في مكتوبه المؤرخ من أديس أبابا في 10 نوفمبر 1927م، بأن فخامة رئيس الريخ قد رحب بالإلتفات المعرب عنه في خطاب جلالة الملك، ترحاب السرور فأتشرف بأن أضيف إلى ذلك أن حكومة دولة ألمانيا مستعدة كل استعداد لمساعدة حكومة اليمن بشورها في ترقية مصالحها الاقتصادية والفنية والعلمية في بلادها ولعقد معاهدة صداقة لأجل تأييد العلايق التجارية الموجودة بين الدولتين، وانتفع بهذه الفرصة السانحة ياحضرة الرئيس لتقديم لكم فايق احترامي"[1].

وبما أن النص المحفوظ هذا هو مسودة الرسالة التي أُرسلت إلى راغب فإنه لم يحمل تاريخاً ولاتوقيعاً ولكنه كان قد أرفق _ كما تقدم _ بالتقرير الداخلي المؤرخ في 1929/5/28م .

وقد رد محمد راغب على رسالة وزير الخارجية الألماني برسالة مؤرخة في 1929/7/20م، ذكر فيها: أنه قام بنقل محتوى رسالة الوزير إلى جلالة الإمام وأن جلالته قد كلفه بنقل أحاسيسه العميقة وتحياته الحارة إلى الوزير وشُكره غير المحدود، وأن جلالته يضع نفسه رهن إشارة الحكومة السامية للجمهورية الألمانية العظمى، من أجل عقد معاهدة صداقة حقيقية، وهو ينتظر وصول المندوب الألماني بفارغ الصبر، لإكمال هذا العمل المفرح، وسوف يلقى المندوب استقبالاً لائقاً وصادقاً في اليمن[2].

وفي القاهرة كانت هناك اتصالات، يجريها محمد بن محمد زبارة. وقد ولدت تلك الإتصالات سوء فهم، لم يكن زبارة مسؤولاً عنه كما سنرى، على الأقل في بادئ

---

[1] - انظر الملحق رقم (3) .

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.30.7.29

الأمر. ولكنه لم يبذل جهداً لتوضيحه، وتركه قائماً، بل وتصرف بعد ذلك وفقاً لسوء الفهم هذا، ربما لاعتقاده بأن المفاوضات، الخاصة بعقد المعاهدة سوف تتم في القاهرة، وأنه ربما يكلف بإجرائها، طالما أنه موجود هناك.

لقد بدأت اتصالات زبارة بالألمان، وفقاً لما أورده تقرير من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/6/21م، على النحو التالي:

تم اتصال من قبل شركة ألمانية في القاهرة "بالشيخ السيد محمد زبارة، رئيس الوفد اليمني"[1]، وتباحثت معه حول إقامة علاقات تجارية مع اليمن. وقد دفع مدير الشركة بالشيخ السيد زبارة إلى الإتصال بالبعثة الدبلوماسية الألمانية.

وفي 1929/6/19م التقى زبارة بالسكرتير شيفر _ روميلن – Schäfer Rümelin. وقد عبر زبارة عن سروره بلقائه بممثل لألمانيا " التي يقدر أهمية إقامة علاقات معها "[2]. وخلال الحوار الودي تساءل زبارة، عما إذا كانت ألمانيا تتعاطف مع اليمن، كبلد حر ومستقل. وقد أدرك شيفر _ روميلن مايرمي إليه زبارة، وهو إقامة علاقات رسمية والإعتراف بالإمام يحي، كما اعترفت به إيطاليا. ولذا فقد أجاب بأن "الحكومة الألمانية تقف منذ وقت طويل مع حرية واستقلال الشعوب. وأن قضايا البلدان العربية تلقى تعاطفاً كبيراً في ألمانيا. ويعود السبب في ذلك، بشكل خاص، إلى وجود علماء كثيرين في ألمانيا، يشتغلون باللغة العربية وبتراث الحضارات الراقية"[3]. وبعد ذلك تساءل زبارة، عما إذا كانت ألمانيا مستعدة لإستقبال بعثة علمية يمنية. فرد السكرتير، بأن إرسال بعثة من هذا النوع سيلقى ترحيباً كبيراً في ألمانيا دون

[1] - هكذا ورد اسم زبارة وصفته الرسمية في التقرير المذكور

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.21.6.29

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.21.6.29

شك، وأنه يأمل أن تؤدي هذه الفكرة إلى إرسال بعثة ألمانية لدراسة أوضاع اليمن، وأنه يرى أن من المهم جداً أن تتم الإتصالات بين البلدين، من قبل مواطنين يمنيين وألمان، وليس عبر وسطاء من مواطني دول أخرى. وقد أبدى زبارة موافقته على ماقاله السكرتير وأضاف، بأنه سيبلغ ملكه بما دار في ذلك اللقاء، وتمنى أن تكتب البعثة إلى برلين وتطلب من الحكومة الألمانية أن توضح موقفها تجاه يمن حر مستقل، وأن توضح رأيها في إمكانية استقبال بعثة علمية يمنية في ألمانيا. والغرض من هذا التوضيح، كما ذكر زبارة، هو أن يصل ذلك إلى الإمام. وقد ترك زبارة إيحاءً، بأنه هو نفسه يمكن أن يأتي إلى ألمانيا. ولكنه قبل ذلك سيبقى لمدة شهرين في القاهرة. وقد أوضح أن الهدف من رحلته إلى القاهرة هو هدف شخصي بحت. ولكن هذا أمر غير صحيح ومما يثبت عدم صحته أن السكرتير شيفر _ روميلن قد رأي الشيخ السيد زبارة قبل أيام في السفارة البريطانية، حيث عقد لقاءً مطولاً مع السكرتير الأول لشئون الشرق بالسفارة. إن مباحثاته مع السفارة البريطانية واتصالاته الرسمية بوزارة الخارجية المصرية، لاتترك مجالاً للشك في أن مجيئه إلى القاهرة إنما هو بتكليف رسمي من الإمام يحي "وعلى ذلك يمكن النظر إلى اتصالاته بنا وطلبه اعتراف الحكومة الألمانية باليمن، على أنها قد تمت بتكليف من الإمام، ويمكن أن يكون الدافع إلى ذلك هو إبرامنا معاهدة مع الحجاز. فالإمام الذي يسود علاقته مع ابن سعود بعض التوتر، كما هو معروف، يطمح، كما هو واضح، إلى الحصول بدوره على اعتراف من قبل القوى الأوروبية الكبرى، لتعزيز موقفه في الجزيرة العربية"[1].ولتجنب الاعتراف، مع المحافظة في نفس الوقت على الاتصال القائم ورعاية المصالح الإقتصادية الألمانية "ربما قد يكفي من أجل ذلك توجيه عبارات الود

---

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.21.6.29

للشيخ السيد محمد زبارة، مع إعطاء التركيز الأساسي لموضوع تبادل البعثات العلمية"[1]. وينتهي التقرير بطلب التوجيه من الوزارة، بكيفية التعامل مع زبارة[2].

ورداً على هذا التقرير، وجهت وزارة الخارجية رسالة إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، بتاريخ 1929/7/6م، ذكرت فيها: أنه قد تم إبلاغ محمد راغب باستعداد الحكومة الألمانية لعقد معاهدة صداقة مع اليمن، وسوف تتضمن المعاهدة اعتراف ألمانيا بحكومة اليمن، ويمكن إبلاغ زبارة بذلك، وإبلاغه أيضاً بأن ألمانيا مستعدة لاستقبال مندوب مفوض، من قبل الحكومة اليمنية، لإجراء المفاوضات حول عقد المعاهدة. وفي حالة أن يكون زبارة هو المندوب المكلف بالتفاوض، فإن الوزارة ستقوم بإرسال مشروع المعاهدة إليه، للإطلاع ولأخذ التوجيهات اللازمة من حكومته[3].

وقد بعثت الوزارة نسخة من هذه الرسالة، إضافة إلى نسخة من تقرير البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، الآنف الذكر، إلى السفارة الألمانية في لندن للعلم[4]، كما بعثت رسالة إلى وزارة المالية الألمانية، بتاريخ 1929/7/6م، تخبرها فيها بأن المفاوضات مع الحكومة اليمنية، من أجل عقد معاهدة صادقة وتجارة يمكن أن تبدأ، وأنها، بسبب صعوبة وضع المعاهدة باللغة العربية، وكذا توقع عدم مرونة المفاوض اليمني، فإن نص المعاهدة "يجب أن يقتصر على مواد قليلة، تتضمن معاني كثيرة"[5]. ولذا فإن وزارة الخارجية من جهتها ترغب في أن تضع، كأساس للمفاوضات، مشروع معاهدة، مماثل للمعاهدة، التي وقعت في 1929/4/26م، مع مملكة الحجاز ونجد والمناطق التابعة لها. وفي حالة أن وزارة المالية ترغب في اقتراح تعديل للمادة الرابعة

---

1 - Ebd.

2 - Ebd.

3 - Ebd.، Dat. 6.7.29

4 - Ebd. ، Dat.6.7.29

5 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat. 6.7.29

من المعاهدة الألمانية _ الحجازية، فإنه يرجى سرعة تقديم الإقتراح. ومرفق بالرسالة نسخة مطبوعة من المعاهدة الألمانية _ الحجازية[1].

وفي 10/ 1929/7م ردت وزارة المالية على رسالة وزارة الخارجية باقتراح أن تقتصر المادة الرابعة، الخاصة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، على الضرائب الجمركية فقط. أما الجوانب الأخرى فتنصح وزارة المالية بأن تستشار فيها وزارة الإقتصاد. وبما أن اليمن لم تدخل بعد في قائمة الدول الأكثر رعاية، فإن وزارة المالية ترجو أن يبدأ مفعول المعاهدة بعد عشرة أيام من تبادل وثائقها المصادق عليها، وذلك حتى يكون هناك متسع من الوقت لاتخاذ ترتيبات التنفيذ. وتضيف وزارة المالية في ردها، أن المعاهدة تبدو في محتواها أنها في نهاية المطاف عبارة عن معاهدة تجارة وملاحة[2].

وفي 1929/7/25م ردت البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة على رسالة وزارة الخارجية، المؤرخة في 1929/7/6م: بأنه قد تم إبلاغ زبارة باستعداد الحكومة الألمانية لاستقبال مندوب يمني في برلين، لإجراء المفاوضات حول المعاهدة، وأن زبارة قد سر لذلك وأكد أنه سيبلغ الإمام يحي بذلك في الحال، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأنه _ أي زبارة _ يعتقد بأن الرسائل، التي أرسلت من قبل وزير الخارجية الألماني للسكرتير العام للإمام يحي، محمد راغب، بتاريخ 1929/6/4م، يمكن أن لا تكون قد وصلت إلى صنعاء. ولذا فسوف يستفسر عن وصولها، دون أن يشير إلى محتواها. وتشير البعثة إلى أن زبارة قد ذكر أثناء الحديث، أنه في الواقع مكلف بالتفاوض حول المعاهدة في القاهرة وأنه يأمل في أن يتلقى من الإمام أمراً بالمضي إلى برلين، إلا أن من المحتمل أن الإمام سوف يطلب منه إجراء المفاوضات في القاهرة لا في برلين. وتطلب البعثة سرعة إرسال مشروع المعاهدة، ليتم تسليمه إلى

[1] - Ebd ، Dat. 6.7.29
[2] - Ebd., Dat. 10.7.29

زبارة، بمجرد تلقيه تفويضاً رسمياً من حكومته بإجراء المفاوضات. وتضيف البعثة في رسالتها بأنه اتضح، من خلال الحديث مع زبارة، أن الإمام يحي يرغب في أن تتضمن المعاهدة اعترافاً رسمياً باليمن وبحدودها، دون تحديد دقيق للحدود الشمالية والجنوبية، التي هي حالياً موضع خلاف، وأن كل المؤشرات تشير إلى أن الإمام يهدف من وراء عقد معاهدة مع ألمانيا، كدولة ثالثة بعد إيطاليا وروسيا، إلى تعزيز موقفه تجاه البريطانيين[1].

وفي 1929/8/14م بعثت وزارة الخارجية الألمانية برسالة إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، مرفقة بنسختين من مشروع المعاهدة، إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الألمانية، موضحة في رسالتها أن هذا المشروع هو أساس التفاوض، وأنه يمكن اعطاؤه لزبارة لمعلوميتة الخاصة، ولأخذ التوجيهات اللازمة من حكومته، وأن المشروع في جوهره مطابق للمعاهدة، التي تم توقيعها في 1929/4/26م مع مملكة الحجاز ونجد والمناطق التابعة لها، باستثناء المادة الرابعة، التي أعيدت صياغتها، بصورة تتناسب مع المعاهدات الأخرى. ونبهت الوزارة إلى ضرورة التوضيح لزبارة، عند تسليمه المشروع، بأن الإعتراف بالدولة وبحدودها، في نص المعاهدة، هو أمر يتعارض مع عادات ألمانيا، الخاصة بعقد المعاهدات "ولذا فإننا نأسف لعدم استطاعتنا مسايرة اليمن في رغبته، التي لاحظناها حتى الآن"[2]. وأنه في حالة الرغبة في إدخال تعديل على النص العربي، لابد من أخذ موافقة مسبقة من وزارة الخارجية الألمانية، وفي حالة تفويض زبارة من قبل حكومته بإجراء المفاوضات، سوف ترسل وزارة الخارجية بدورها تفويضاً للسفير الألماني في القاهرة، الدكتور فون شتورر Von Stohrer، ليتولى إجراء المفاوضات عن الطرف الألماني[3].

1- **A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.25.7.29**
2- **Ebd. Dat. 14.8.29.**
3- **A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.14.8.29.**

ويلفت إنتباهنا هنا هذا التعديل، الذي أُدخل على المادة الرابعة، الخاصة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية. فالمادة المذكورة، كما وردت في المعاهدة الألمانية _ الحجازية، تمنح مملكة الحجاز ونجد امتيازاً لاتمنحه لليمن، بعد تعديلها. فقد كان نص المادة في المعاهدات الألمانية _ الحجازية هو: "يعامل مايدخل من حاصلات أرض كل من الدولتين المتعاهدتين ومصنوعاتها في بلاد الدولة الأخرى، بقصد استهلاكه أو إعادة تصديره أو مروره منها، بنفس المعاملة التي تتمتع بها حاصلات أرض الدولة الأكثر رعاية ومصنوعاتها، التي من نوعها"[1]. أما في مشروع المعاهدة اليمنية _ الألمانية، فقد أصبحت هذه المادة، بعد التعديل، على النحو التالي: " إن حاصلات أرض كل من الدولتين المتعاهدتين ومصنوعاتها تعامل، في دخولها إلى بلاد الدولة الأخرى وفي خروجها منها، معاملة الدولة الأكثر رعاية، فيما يتعلق بتعيين الرسوم والضرائب وأخذها والمحافظة عليها وبخصوص كل المعاملات الكمركية"[2]. وبغض النظر عن مدى الإستفادة الفعلية، بالنسبة للحجاز ونجد وبالنسبة لليمن، من هذه المادة، سواءً بنصها الأول أو بنصها المعدل، في ظل الأوضاع الإقتصادية المتخلفة، في كلا البلدين، فإن حرص ألمانيا على تعديل هذه المادة، بالنسبة لليمن، وحصرها وتضييقها، يدل على أن المانيا في ذلك الحين، كانت تعطي من الإهتمام للحجاز ونجد أكثر مما كانت تعطية لليمن. وسوف نرى عند تناولنا للعلاقات التجارية، أن هذه النظرة قد طرأ عليها تغيير أثناء الحرب العالمية الثانية، نظراً للتغيرات السياسية، التي حدثت في أوروبا، وماترتب عليها من تغيير في خارطة التحالفات والعلاقات، داخل أوروبا وخارجها.

---

[1] - Ebd.، 14.8.29.

[2] - أنظر نصوص مشروع المعاهدة، في الملحقين، رقم (4) ورقم (9).

وفـي 1929/8/30م بعث الدكتور كـارل راثيـنس رسـالة مـن هـامبورج إلـى وزارة الخارجيـة، أرفـق بهـا رسـالة، أُرسـلت بواسـطته مـن محمد راغـب، الـذي أطلـق عليـه لقـب (وزير الخارجية اليمنيـة) ، إلـى وزير الخارجيـة الألمـاني، كمـا أرفق بهـا نـص المعاهدة اليمنية _ السوفييتية، التي نُشرت في جريدة (الإيمان)[1]. وقد ترجمها راثينس إلى اللغة الإنجليزية. وذكر في رسالته أنه يقرأ جريدة الإيمان بانتظام. وأبدى استعداده، في حالة عدم وصولها إلى وزارة الخارجية، للقيام بإرسال المقتطفات، التي ينتزعها منها[2].

وقـد ردت وزارة الخارجيـة علـى رسـالة راثيـنس، بتـاريخ 1929/9/9م: شـاكرة لـه رسالته ومرفقاتها، ومبلغة إياه بأن رسالة راغب قد سُلِّمت لوزير الخارجية، وأن مفعولها قد انتهى، بعد أن أُجريت الإتصالات في القاهرة بزبارة[3].

كمـا بعثـت الـوزارة رسـالة إلـى البعثـة الدبلوماسـية الألمانيـة فـي القـاهرة، بتـاريخ 1929/9/14م، مرفقة بها نسخة من رسالة راغب هذه. وقد أكدت الـوزارة فـي رسـالتها للبعثة: بأن رسالة راغب قد انتهى مفعولها، بعد أن تمت الإتصالات بزبارة. واستفسرت عما إذا كان زبارة قد تلقى تفويضاً رسمياً من حكومته، بإجراء المفاوضات[4].

وفـي نفـس هـذه الفتـرة كانـت هنـاك شخصـية يمنيـة أخـرى، هـي عبـد الواسـع الواسعي، الذي سافر إلى أديس أبابا. وفي رسالة، من البعثة الدبلوماسية الألمانيـة فـي أديس أبابا، إلـى وزارة الخارجيـة الألمانيـة، بتاريخ 1929/10/9م، يظهـر إسم الواسـعي في الوثائق لأول مرة. فقد ورد في رسالة البعثة: أنه منذ وقت قصير وصل إلـى أديس أبابا مبعوث خاص للإمام يحيى، وهو "الشيخ عبد الواسع بن يحي الواسعي"[5]، وأنـه قد

[1] - الجريدة الرسمية لحكومة الإمام في ذلك الحين .

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.30.8.29

[3] - Ebd .، dat . 9.9.29.

[4] Ebd.، Dat.14.9.29.

[5] - Ebd . dat . 9.10.29.

أخبر السفير الألماني، الدكتور بروفر Prüfer، بأن سبب قدومه إلى الحبشة، هو أن اليمنيين المقيمين في الحبشة، والبالغ عددهم ثلاثة آلاف نسمة، يشكون من أن السفارة الإيطالية هناك لاترعى مصالحهم، رعاية كافية، وأنه حالياً يجري مفاوضات مع الحكومة الأثيوبية، بغرض عقد معاهدة، تتضمن فيما تضمنته، ترتيب أوضاع اليمنيين في الحبشة، وأن الإمام قد كلفه بإبلاغ السفير بروفر بأنه _ أي الإمام _ يكن مشاعر الصداقة لألمانيا ويتمنى أن يتعزز النشاط التجاري الألماني في بلاده[1].

وفي 1929/11/18م أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة رسالة إلى وزارة الخارجية، أبلغتها فيها: بأن (الشيخ محمد زبارة)[2] قد تسلم رسالة من الإمام يحيى، يخبره فيها بأن مشروع المعاهدة قد وصله، وأنه قد فهم من رسالة الإمام، أن الإمام لايزال ينتظر رد وزير الخارجية الألماني على رسالة راغب، المؤرخة في 1929/7/30م. وترجو البعثة من الخارجية إرسال الرد على رسالة راغب إليها، لتقوم بإرساله إلى صنعاء، كما ترجو أن يتضمن الرد الإشارة إلى أنه إذا كان الإمام موافقاً على إجراء المفاوضات في القاهرة، فإن السفير الألماني في القاهرة مكلف بإجرائها، وأن الخارجية سوف ترسل له تفويضاً رسمياً، بمجرد تسمية الحكومة اليمنية لمندوبها. وفي الأخير ترجو البعثة إرسال التفويض حالاً كسباً للوقت[3].

وألحقت البعثة رسالتها هذه برسالة أخرى في تاريخ 1929/11/21م، مرفقة بترجمة ألمانية لرسالة الإمام يحي، الموجهة إلى زبارة، وذكرت البعثة في رسالتها: أن الإمام يرحب بالمشروع الألماني، مع إدخال التعديلات عليه، وأنه عندما سئل زبارة عما يقصده الإمام بالتعديلات "أوضح الشيخ محمد زبارة أن ملكه يرغب في أن تكون

---

[1] - Ebd ..

[2] - في هذه الرسالة لُقب زبارة بـ (الشيخ محمد زبارة) ، بدلاً من (الشيخ السيد محمد زبارة)

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.18.11.29.

المعاهدة مماثلة للمعاهدة اليمنية _ الروسية، التي عقدت في 1928/11/12م "[1]، وأن زبارة لم يعط توضيحاً أكثر من ذلك. وخلال الحديث معه سأل عن إمكانية اجراء المفاوضات في اليمن نفسها، باعتبار أن هذا هو مايرغب فيه الإمام، حيث أن جميع المفاوضات السابقة، الخاصة بعقد معاهدات بين اليمن والدول الأخرى، قد تمت في اليمن. ويسجل السفير رأيه في الرسالة بقوله: " أرى أن هذا الأمر صعب للغاية، لأننا حالياً ليس لنا في اليمن لا ممثل ولا حتى مواطن ألماني"[2]. وتضيف الرسالة أن زبارة قد عبر بعد ذلك عن أمله في أن يوافق الإمام على إجراء المفاوضات في القاهرة. وبناءً على ذلك يرى السفير أن يشار في الرد الجوابي، الذي سيوجه إلى "وزير الخارجية راغب"[3]، إلى أن السفير الألماني في القاهرة سيتولى إجراء المفاوضات، شريطة أن يوافق الإمام على إجرائها في القاهرة. وفي نهاية الرسالة يشير السفير إلى أنه يرفق بالرسالة قصاصة من الجريدة المصرية (Bourse Egyptien)، تضمنت خبراً، مفاده أن المفاوضات اليمنية _ البريطانية تواجه صعوبات، ويقترح، تجنباً لأي سوء فهم، حول النوايا الألمانية في اليمن، أن يقوم ، كما فعل بالنسبة للمعاهدة مع الحجاز، بإبلاغ المندوب السامي البريطاني، بأن ألمانيا تنوي عقد معاهدة مع اليمن، مشابهة للمعاهدة، التي عقدتها مع مملكة الحجاز ونجد[4].

أما رسالة الإمام إلى زبارة، الوارد ذكرها في رسالة البعثة، والمؤرخة في 13جماد الأول عام 1348هـ (1929م)، فقد جاء فيها أن الإمام استلم رسالة زبارة مع المرفقات، وأن مشروع المعاهدة، الذي قدمه الجانب الألماني، مشروع ممتاز، مع إدخال التعديلات اللازمة عليه، وأنه قد تم الإتصال مباشرة بوزير الخارجية الألماني،

---

1 - **Ebd.، Dat.21.11.29**

2 - **Ebd..**

3 - **Ebd..**

4 - **A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.21.11.29.**

ومن المتوقع وصول الرد منه. ويرجو الإمام أن يكون السفير الألماني في القاهرة على علم بذلك[1].

وفي برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/12/9م، ظهر إسم عبد الواسع الواسعي مجدداً. فقد ذكرت البرقية أن المبعوث اليمني الخاص، عبد الواسع الواسعي، الذي سيتوجه إلى القاهرة، عن طريق الحديدة، في 1929/12/11م، قد طلب من البعثة إبلاغ وزارة الخارجية الألمانية، بأنه أثناء مروره في اليمن ربما يكلف بالتفاوض مع السفير الألماني في القاهرة، حول إقامة علاقات دبلوماسية، بين اليمن وألمانيا. وتضيف البرقية، أنه من المنتظر قريباً أن تقام علاقات دبلوماسية بين الحبشة واليمن[2].

وعلى إثر هذه البرقية أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، بتاريخ 1929/12/14م، تعلمها فيها بأن المبعوث اليمني الخاص، عبد الواسع الواسعي، الذي سيسافر من أديس أبابا، بتاريخ 1929/12/11م، عبر اليمن إلى القاهرة، قد يكلف بإجراء مفاوضات مع السفير الألماني في القاهرة، بهدف إقامة علاقات دبلوماسية بين اليمن وألمانيا[3]. وعممت الخارجية مضمون برقيتها هذه على السفارات الألمانية، في كل من لندن وروما وباريس وموسكو، وذلك بتاريخ 1929/12/16م[4].

وفي 1929/12/17م قدمت وزارة الخارجية مذكرة إلى مكتب رئيس الدولة، ذكرت فيها: أن "السكرتير العام للملك الإمام"[5] قد ذكر في رده، بتاريخ

---

[1]- Ebd.، Dat.13.5.1348(1929).
[2]- Ebd.، dat. 9.12.29.
[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1 , Dat.14.12.29.
[4]- Ebd.، Dat.16.12.29
[5]- Ebd.، Dat .17.12.29

1929/7/30م، على رسالة وزير الخارجية الألماني، المؤرخة في 1929/6/4م، أن ملك اليمن مستعد لعقد معاهدة صداقة وتجارة مع ألمانيا، وأنه ينتظر وصول مندوب مفوض من قبل الحكومة الألمانية، إلى صنعاء، لعقد المعاهدة. وتضيف المذكرة أنه لايمكن حالياً إرسال مفوض إلى صنعاء، وأن السفير الألماني في القاهرة، فون شتورر قد ذكر، نقلاً عن زبارة، الذي هو محل ثقة الإمام، أن هناك أملاً في أن يوافق الإمام على إجراء المفاوضات في القاهرة. وأنه يبدو من المناسب، من أجل الإسراع في الموضوع، إعطاء السفير فون شتورر تفويضاً الآن. ومرفق بالمذكرة التفويض الرسمي لفون شتورر، بإجراء المفاوضات وتوقيع المعاهدة بالأحرف الأولى، مع رجاء تقديم التفويض إلى رئيس الدولة لتوقيعه، وإعادته بعد ذلك إلى الخارجية[1].

وفي نفس التاريخ 1929/12/17م وجهت الخارجية رسالة إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، مرفقة برسالة وزير الخارجية الألماني إلى محمد راغب، لإيصالها إلى محمد زبارة، ومرفقة أيضا بالتفويض الرسمي للسفير إيبرهارد فون شتور Eberhard Von Stohrer، بإجراء المفاوضات، بعد أن تم توقيعه من قبل الرئيس الألماني[2]. وقد ذكرت الخارجية في رسالتها: أنه ليس هناك مانع من إبلاغ المندوب السامي البريطاني في القاهرة برغبة ألمانيا في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن، للعلم. كما أشارت إلى موافقتها على الإستجابة لرغبة الحكومة اليمنية في أن تكون المعاهدة مشابهة للمعاهدة اليمنية _ الروسية، من حيث مظهرها. ولكن إذا اتضح خلال المفاوضات أن رغبة الحكومة اليمنية تشمل ماورد في المادة الأولى، من اعتراف روسيا باستقلال اليمن وبحكومة الإمام، فإنه عند ذلك لابد أن يلتزم السفير المفوض بالتوجيهات، التي تضمنتها رسالة الوزارة[3]، المؤرخة في 1929/8/14م[4] .

---

[1] - Ebd..

[2] - انظر الملحق رقم (5)

[3] - انظر ص 59 من هذا البحث.

[4] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.17.12.29.

وفي الرسالة المرفقة، الموجهة من وزير الخارجية إلى محمد راغب، والمؤرخة في 1929/12/17م[1]. ورد: أن وزير الخارجية الألماني المتوفى، شتريسمن، قد تلقى تحيات الإمام، التي ضمنها راغب في رسالته (بتاريخ 1929/7/30م) بسرور وأن تلك الرسالة قد تضمنت استعداد حكومة اليمن لعقد معاهدة صداقة وتجارة، وطلبها إرسال مندوب مفوض إلى صنعاء لعقد المعاهدة، وأن الحكومة الألمانية تأسف لعدم تمكنها من تلبية طلب الحكومة اليمنية. ولكن في حالة موافقة الملك الإمام على إجراء المفاوضات في مصر، فإن الحكومة الألمانية ستعين السفير الدكتور فون شتورر، ليقوم بالمفاوضات من جانبها[2].

وفي 1930/1/30م أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة رسالة إلى وزارة الخارجية، أبلغتها فيها: بأن (الشيخ عبد الواسع الواسعي) وصل إلى القاهرة قبل فترة من الزمن، وأنه لم يزر السفير الألماني إلاَّ في ذلك اليوم، الذي كتبت فيه الرسالة وذلك بسبب "رداءة الطقس كما زعم"[3]، وأن هناك تنافساً بين زبارة والواسعي، فكل منهما يرغب في أن يكون هو الممثل لبلاده في المفاوضات، الخاصة بعقد المعاهدة. ويضيف السفير أنه قد أوضح للشيخ الواسعي، الذي سيعود في الأيام القليلة القادمة إلى اليمن، بأنه _ أي السفير _ قد فُوِّض بإجراء المفاوضات، بمجرد موافقة الإمام على إجرائها في القاهرة[4].

وفي 1930/2/7م بعث القاضي محمد راغب رسالة إلى الدكتور كارل راثينس، في هامبورج، ذكر فيها: أنه، إضافة إلى الإشارة السريعة، الواردة في رسالته _ أي في رسالة راثينس _ بتاريخ 1929/12/30م، المتعلقة بإيضاحات وزير الخارجية

---

[1] - انظر الملحق رقم (6).

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.17.12.29.

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1, Dat. 30.1.30.

[4] - Ebd ..

الألماني، فقد تسلم راغب رسالة من الوزير، مؤرخة في 1929/12/17م. وأنه يريد قبل أن يرد على الوزير، أن يعطي لراثينس إيضاحات، حول طبيعة الموقف. ثم يشرح راغب الموقف على النحو التالي:

"لقد تقدمنا إلى وزير الخارجية في برلين برجاء إرسال مبعوث إلينا من أجل توقيع معاهدة الصداقة والتجارة، نظراً لعدم وجود ممثلين لنا في الخارج. بالنسبة للسيد محمد زبارة، الموجود حالياً في القاهرة، فقد بُعث بتكليف لطباعة ونشر بعض الكتب الدينية الزيدية القديمة، وهو مسؤول القصر في صنعاء، أي قلعة صنعاء، التي زرتموها، والمقابلة للدار القديمة لمحافظة صنعاء، إبان حكم الأتراك. وهو غير مكلف بأية مهمة أخرى، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية. والآخر هو الشيخ عبد الواسع، أُرسل مؤخراً إلى الحبشة لشراء البغال، التي نحتاجها لخدماتنا البريدية ولمواصلاتنا. وهو أيضاً لايتمتع بصفة مبعوث. وقد علمنا مؤخراً، مع الأسف الشديد، بأن الشخصين المذكورين قد اعتُبرا، من قبل الناس في مصر كما في الحبشة، كموفدين مبعوثين من طرف الدولة اليمنية، وإنه لخطأ كبير ارتكبه صحفيون غير مطلعين. بناءً على ذلك أرجو أن تحاولوا مقابلة صاحب المعالي، السيد كارتوس[1] Cartus، وأن تُقدموا له هذه الإيضاحات. لقد قررنا تكرار رجائنا للسيد الوزير الألماني في برلين، بأن يبعث إلينا بشخص مفوض، لإتمام الإتفاقية، سواءً السفير الألماني في أديس أبابا، أو أي شخص آخر"[2].

وقبل أن تصل هذه المعلومات، عن مهمة كل من زبارة والواسعي، إلى وزارة الخارجية الألمانية، عن طريق راثينس، كان قد اتصل بالخارجية شخص مصري الجنسية إسمه صلاح النجار ، وقدم معلومات مشابهة. ففي رسالة عاجلة من وزارة الخارجية إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، بتاريخ 1930/2/18م، ذكرت الوزارة: أن

[1] - هو وزير الخارجية الألمانية، الذي خلف شتريسمن بعد وفاته.

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.7.2.30.

صلاح النجار قد اتصل بها وأوضح أنه لا محمد زبارة ولا عبد الواسع الواسعي يمكن أن يكلف من قبل الإمام يحيى بإجراء المفاوضات. فكلاهما حضرا إلى القاهرة لطباعة كتب عربية، وأن زبارة يحاول من خلال اللقب الذي يحمله (أمير القصر) أن يوحي بأنه المسؤول عن خزائن الإمام، في حين أن وظيفة أمير القصر لا تعني أكثر من رئيس ورشة الصيانة. ويرى النجار _ كما تفيد الرسالة _ من خلال معرفته بالأوضاع في اليمن، أن تكليف الإمام لأحد الشخصين الموجودين في القاهرة بإجراء المفاوضات، هو أمر مستبعد تماماً، وأن الإمام ليس مستعداً لإبرام معاهدة صداقة وتجارة إلاَّ في صنعاء. والدليل على ذلك هو أن المفاوضين الإيطاليين والروس قد ذهبوا إلى صنعاء. وبما أن الإمام وحكومته لديهم رغبة ملحة في إقامة علاقات تجارية مع ألمانيا، وتقديم طلبيات استيراد كبيرة، فإن المصلحة الألمانية تقتضي الإستجابة السريعة لرغبة الإمام، في إرسال وفد ألماني للتفاوض في صنعاء. وليس هناك شك في أن الإمام سيقدم طلبيات استيراد من ألمانيا، فور توقيع المعاهدة. وتضيف الرسالة، أن الخارجية قد أوضحت للنجار بأن رسالة وزير الخارجية الألماني، التي وجهها إلى القاضي راغب، بتاريخ 1929/12/17م، قد تضمنت إيضاحاً، بأن الحكومة الألمانية حالياً لا تستطيع إرسال وفد إلى صنعاء، وأنها على استعداد لإعطاء تفويض لسفيرها في القاهرة لإجراء المفاوضات، اذا وافق الإمام على إجرائها في القاهرة. وأن الوزارة بعد هذا الإيضاح لاتستطيع الآن أن ترسل وفداً إلى صنعاء. ولكن إذا وجدت الحكومة اليمنية، لأي سبب، أنها لا تستطيع أن ترسل وفداً إلى أي مكان آخر غير صنعاء فإن الأمر متروك لها، في أن تبلغ الخارجية الألمانية ذلك بوضوح، ليتم النظر في الأمر، على ضوء المعطيات الجديدة. وتضيف الوزارة، أن وجهة نظر النجار، رغم ارتكازها على معرفته الجيدة للأوضاع في صنعاء، إلا أنه يبدو أن الدافع وراء ماطرحه هو مايتوقعه من أرباح، كوسيط تجاري، إذا تقدمت

الحكومة اليمنية بطلبيات استيراد كبيرة، وأن النجار قد ذكر بأنه سيزور مقر البعثة الألمانية في القاهرة، في 1930/2/27م، ليناقش معها وجهة نظره هذه. لذا ترجو الخارجية من البعثة استقباله وطرح نفس الموقف الموضح أعلاه، الذي طرحته وزارة الخارجية[1].

وكان رد السفير فون شتورر، بتاريخ 1930/2/27م، على رسالة الخارجية هذه، رداً متسماً بالإنفعال، رغم أسلوبه الرسمي. ويمكن أن يستنتج المرء منه إستنتاجاً، قد لايكون بعيداً عن الحقيقة. وهو أن السفير كان كما يبدو قد هُيئ نفسياً للقيام بدور المفاوض عن الطرف الألماني، وشعر أن ماطرحه صلاح النجار سوف يفوّت هذه الفرصة عليه. ولعل محمد زبارة وعبد الواسع الواسعي قد ساعدا على تهيئة المناخ النفسي، لدى البعثة الدبلوماسية الالمانية، لإجراء المفاوضات في القاهرة، لظنهما أن إصرار الألمان على إجراء المفاوضات في القاهرة أو في برلين، سوف يرغم الإمام في نهاية الأمر على تفويض أحدهما بإجراء المفاوضات عن الجانب اليمني، مادام موجوداً في القاهرة، ولن يتحمل الإمام نفقات إضافية، لإرسال مفاوض من صنعاء. فقد حاول السفير في رده أن يشكك بنزاهة النجار وبمعلوماته عن اليمن: فهو طالب لم ينه دراسته. تزوج بامرأة ألمانية وأخذها إلى القاهرة ثم تخلى عنها، هي وطفلها، وتركها لامعين لها. وماكانت لتستطيع أن تعود إلى ألمانيا، لولا تبرعات، جمعت لها من أهل الخير. وهو لم يمارس أي عمل، بل يعيش عالة على والده، وقد قام برحلات إلى اليمن، كمرافق لشخص اسمه أنيس باشا، يعمل في التجارة، ولم يكتسب _ أي النجار _ في اليمن أية خبرة تذكر، وقد سبب له قدوم مبعوثَي الإمام إلى القاهرة قلقاً. وهذا مايفسر محاولته التقليل من أهمية زبارة والواسعي ومكانتهما، حتى يتسنى له الظهور والبروز. وربما يكون من الحكمة إيضاح حقيقة النجار للشركات، التي تنوي التعامل

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.18.2.30.

معه. ومن المؤسف أن الشركات الألمانية تتعامل دون حذر، فيما يتعلق بتمثيلها في بلدان الشرق. وعلى أي حال فإن النجار لم يسبق له القيام بنشاط تجاري "ولايمكن أن ننصح بالتعامل معه، كممثل للشركات الألمانية"[1].

هكذا حاول السفير فون شتورر أن يهز ماتركه النجار لدى وزارة الخارجية من إنطباعات، ومابدا في رسالة الخارجية من استعداد ضمني لإعادة النظر في موقفها من مسألة مكان المفاوضات، وإمكانية إرسال مندوب إلى صنعاء، إذا اقتضى الأمر ذلك، وهو ماعارضه السفير منذ البداية.

وفي 1930/3/10م بعث راثينس، من هامبورج، رسالة إلى وزارة الخارجية، أرفقها بترجمة ألمانية للرسالة الموجهة إليه من محمد راغب[2]، بتاريخ 1930/2/7م، التي تضمنت معلومات عن مهمة كل من زبارة والواسعي، وتأكيد رغبة اليمن في إجراء المفاوضات في صنعاء[3]، كما تقدم.

وعلى إثر وصول الترجمة الألمانية لرسالة راغب، الموجهة لراثينس، إلى وزارة الخارجية، وعلى ضوء المعلومات، التي قدمها صلاح النجار وأكدتها رسالة راغب، وبناءً على إلحاح اليمن على إجراء المفاوضات في صنعاء، وربما أيضاً تحت تأثير رسالة السفير فون شتورر المنفعلة، إتخذت وزارة الخارجية الألمانية عدة خطوات: أولاها الموافقة على إجراء المفاوضات في صنعاء. ثم تكليف السفير الألماني في الحبشة، الدكتور بروفر Prüfer، بتمثيل ألمانيا في تلك المفاوضات، بدلاً عن السفير فون شتورر، مع سحب التفويض، الذي كان قد أُرسل لفون شتورر إلى القاهرة، ثم إبلاغ السفير فون شتورر بإيقاف محادثاته مع محمد زبارة.

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.27.2.30.
[2] - جميع مراسلات راغب إلى الخارج كانت باللغة الفرنسية .
[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.10.3.30.

ففي رسالة من وزارة الخارجية إلى راثينس، بتاريخ 1930/3/24م، رداً على رسالته المؤرخة في 1930/3/10م، طلبت الخارجية منه إبلاغ السكرتير العام للإمام، بأنه قد تم الإطلاع على محتويات رسالته باهتمام خاص، وأنه سيتم بحث إمكانية الإستجابة لرغبة الحكومة اليمنية، في إرسال مندوب مفوض إلى صنعاء[1].

وفي رسالة من الخارجية إلى السفير بروفر، في أديس أبابا، بنفس التاريخ 1930/3/24م، تم إبلاغ بروفر بأن السفير الألماني في القاهرة، فون شتورر، سيبلغ بإيقاف محادثاته مع محمد زبارة، نظراً للظروف المستجدة. وأرفقت الوزارة برسالتها نسخة من الترجمة الألمانية لرسالة محمد راغب، الموجهة إلى راثينس[2].

وفي رد الخارجية بتاريخ 1930/3/25م، على رسالة السفير فون شتورر، الآنفة الذكر طلبت الخارجية منه، بلهجة لاتخلو من الجفاف، إيقاف مباحثاته مع محمد زبارة وإعادة وثيقة التفويض، التي كانت قد أُرسلت له. كما أرفقت الخارجية برسالتها نسخة من الترجمة الألمانية لرسالة محمد راغب، الموجهة إلى راثينس، مؤكدة للسفير بأن المعلومات التي تضمنتها رسالة راغب، حول زبارة والواسعي، تتفق في جوهرها مع المعلومات، التي قدمها صلاح النجار إلى الوزارة[3].

وفي مذكرة مستعجلة من وزارة الخارجية إلى مكتب رئيس الدولة، بتاريخ 1930/3/25م ذكرت الوزارة: أن وزير الخارجية الألماني كان في رسالته، التي وجهها للسكرتير العام للملك الإمام يحي ، قد أبلغه بأن إرسال مندوب إلى صنعاء للتفاوض أمر غير وارد الآن، واقترح عليه أن تُجرى المفاوضات في القاهرة. ولم يرد السكرتير العام على وزير الخارجية حتى الآن. ولكنه طلب من الدكتور راثينس، الذي يعمل في

---

[1] - Ebd.، Dat.24.3.30.
[2] - Ebd.، Dat . 24.3.30.
[3] - Ebd.، Dat . 25.3.30.

أرشيف الإقتصاد العالمي بهامبورج ويتبادل معه الرسائل، طلب منه أن يطرح مجدداً على وزير الخارجية، بصفة شخصية، رغبة الملك، الإمام يحي، بأن تعقد المفاوضات في صنعاء، وذلك لأن الحكومة اليمنية ليس لديها مفاوضون مؤهلون، يمكن إرسالهم للتفاوض في القاهرة. وقد تم إعطاء توجيه للسفير، فون اشتورر، في القاهرة، بأن يتوقف عن إجراء أية محادثات مع محمد زبارة، وأن يعيد وثيقة التفويض، التي كانت قد أُرسلت له، "ونظراً لعلاقاتنا الإقتصادية مع اليمن، فإنه من المهم عقد معاهدة معه، في أسرع وقت ممكن"[1]. ولعل أسهل طريقة وأفضلها، هي تكليف السفير في الحبشة، الدكتور بروفر، بالتفاوض مع الحكومة اليمنية. فهو مؤهل للتفاوض معها، بحكم معرفته باللغة العربية[2]. وأرفقت الوزارة بالمذكرة وثيقة التفويض للدكتور بروفر، بإجراء المفاوضات مع مملكة اليمن والتوقيع على المعاهدة بالأحرف الأولى، مع رجاء تقديم الوثيقة إلى رئيس الدولة، لتوقيعها وإعادتها بعد ذلك إلى وزارة الخارجية[3].

وفي 1930/4/15م وجهت الخارجية رسالة إلى الدكتور كورت بروفر curt Prufer، سفير ألمانيا في الحبشة، أبلغته فيها بأنه قد كُلِّف بمهمة التفاوض مع ممثلي مملكة اليمن، حول عقد معاهدة صداقة وتجارة، وبالتوقيع على المعاهدة بالأحرف الأولى. وأرفقت برسالتها وثيقة التفويض الرسمية ومشروع المعاهدة، باللغتين _ العربية والألمانية _ كما أرفقت بالرسالة أيضاً مرفقات أخرى، تعطي صورة كاملة عن خلفية الموضوع، وهي :

- مذكرة توضيحية، مؤرخة في 1929/5/28م، تستعرض التطورات والمراسلات الخاصة بموضوع المعاهدة .

---

1 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.25.3.30.

2 - سيتضح لنا فيما بعد أن معرفة بروفر باللغة العربية لم تكن في المستوى الذي يؤهله للتفاوض، ولهذا فقد اصطحب معه مترجماً، ويبدو أن وزارة الخارجية قد تعمدت إيراد ذلك لتبرير اختياره وإلغاء التكليف السابق للسفير فون شتورر.

3 - A.A.Abt.lll ،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.25.3.30.

- نسخة من رسالة محمد راغب الموجهة إلى وزير الخارجية الألماني السابق، شتريسمن، ونسخة من الرد عليها، مؤرخة في 1929/6/4م.
- نسخة من تقرير البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، بتاريخ 1929/7/25م، حول حديث دار مع زبارة.
- نسخة من تقرير آخر، من البعثة، حول محادثات أخرى، دارت بين السفير الألماني فون شتورر وبين محمد زبارة، مؤرخة في 1929/11/21م.
- ترجمة ألمانية للمعاهدة اليمنية _ السوفييتية.
- نسخة من تقرير للسفارة الألمانية في روما، بتاريخ 1926/10/9م، يتضمن استعراضاً لمواد المعاهدة _ الإيطالية.

وقد أوضحت الوزارة في رسالتها: بأنه "لما كان الشيخ السيد محمد زبارة قد ذكر للسفير في القاهرة بأنه مكلف من قبل الإمام يحي بالتفاوض مع البعثة الدبلوماسية، بغرض عقد معاهدة، وأظهر أنه مطلع تماماً على مجريات الأمور"[1]، فقد تم تكليف السفير فون شتورر، بناءً على اقتراح السفير نفسه، بالتفاوض، وأُرسل إليه تفويض رسمي، يخوله ذلك، كما يخوله التوقيع على المعاهدة بالأحرف الأولى. وتم الرد على رسالة السكرتير العام، المؤرخة في 1929/7/30م، التي طلب فيها، بتكليف من الإمام، إرسال مفوض خاص، من قبل الحكومة الألمانية، إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات، تم الرد عليها، من قبل وزير الخارجية الألماني، كورتيوس Curtius، بتاريخ 1929/12/17. وكان مضمون الرد هو أن الحكومة الألمانية "ليست مع الأسف في وضع يسمح لها بإرسال مفوض خاص إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات"[2]، ولكنها مستعدة، إذا وافق الإمام، أن تكلف سفيرها في القاهرة، بإجراء

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.15.4.30

[2] - Ebd..

المفاوضات هناك. وبعد أن أوضح السكرتير العام للإمام، في رسالة منه إلى الدكتور راثينس، بأنه لا محمد زبارة ولا عبد الواسع الواسعي، الذي كان قبل ذلك في أديس أبابا، مكلف بالتفاوض، وأن الحكومة اليمنية تكرر طلبها بإرسال مندوب مفوض إلى صنعاء، "بدا لنا أنه، إذا كنا نرغب فعلاً في عقد معاهدة مع اليمن، فإنه ليست هناك طريقة أخرى، غير الإستجابة لطلب الحكومة اليمنية، وإرسال مندوب إلى صنعاء"[1]. ثم تطرح الرسالة ملاحظات حول المعاهدة، وهي: أن موادها يجب أن تكون قليلة وصياغتها عامة. دون الدخول في التفاصيل. وأن المشروع المرسل هو مشروع مماثل في صيغته للمعاهدة المعقودة في 1929/4/22م، بين ألمانيا ومملكة الحجاز ونجد، ماعدا بعض التغيير في الألفاظ، وتعديل المادة الرابعة. كما ذكرت الرسالة أن مشروع المعاهدة هذا قد سبق إرساله إلى الحكومة اليمنية، عن طريق محمد زبارة، وأن على الدكتور بروفر أن يوضح للجانب اليمني، عند إجراء المفاوضات، بأن المعاهدة في حد ذاتها تعني الإعتراف باليمن، إلا أنه مخالف لعادة ألمانيا، أن تتضمن المعاهدة نصاً حول الإعتراف بالدولة المعاهدة، أو ذكر حدودها، "لهذا فإننا نأسف لعدم النزول عند رغبة اليمنيين بالنسبة لهذا الموضوع"[2]. وإضافة إلى موضوع الإعتراف والحدود، وهو ماتضمنته المادة الأولى من المعاهدة اليمنية _ الروسية، هناك رغبة أخرى عبر عنها اليمنيون، وهي النص على خضوع كل من رعايا الدولتين المتعاهدتين للقضاء والقوانين السارية في بلد الدولة الأخرى، في حالة إقامتهم فيها. وبما أن ألمانيا عند عقد معاهدتها مع إيران، قد طلبت من الإيرانيين ضماناً خطياً بإعفاء المواطنين الألمان من الخضوع للقضاء والقوانين السارية هناك، فإن الحكومة الألمانية لاتستطيع أن تستجيب لرغبة اليمنيين. ولعله من الحكمة أن يوضح لهم بأن المعاهدة تضع أساساً عاماً للتعاون وللعلاقات، أما التفاصيل والقضايا الجزئية، فإنه يمكن بحثها في

---

[1] - Ebd.
[2] - Ebd.

وقت لاحق. وتضيف الوزارة في رسالتها أنه ليس هناك مانع من إطلاع سفيري بريطانيا وإيطاليا على مضمون مشروع المعاهدة، بشكل عام، التي ترغب ألمانيا في عقدها مع اليمن، والذي يشابه المعاهدة المعقودة مع مملكة الحجاز ونجد. وتشير الرسالة في نهايتها إلى أنه يمكن إدخال تعديلات على المعاهدة، في نصها العربي، في الألفاظ فقط. أما النص الألماني فلا بد من إبلاغ الوزارة مسبقاً بأي تعديل[1].

وبهذه الرسالة ومرفقاتها يكون الدكتور بروفر قد كُلِّف رسمياً بإجراء المفاوضات وتسلم وثيقة التفويض الرسمية مع جميع الأُلويات المتعلقة بموضوع المعاهدة، من وثائق ومراسلات وتقارير.

أما السفير الألماني في القاهرة، فون شتورر، فقد رد على رسالة الخارجية، المؤرخة في 1930/3/25م، برسالة في تاريخ 1930/4/25م، لم يستطع فيها أن يخفي مشاعر الألم وراء عباراته ذات الطابع الجاد، وقد جاء فيها: "إنني مسرور حقاً بتحويلكم موضوع المفاوضات مع اليمن إلى السيد بروفر. فقد بينت المفاوضات مع الحجاز أن التفاوض مع هؤلاء الناس ليس فيه أية متعة، حيث لايفهم المرء لغتهم ولايستطيع بسهولة أن يتعامل مع طبيعتهم ومستوى فهمهم"[2] ومع ذلك لابد من توضيح نقطتين :

1- هل من الحكمة "أن نلهث وراء الإمام"[3]، طالما أنه يستبعد إجراء مفاوضات خارج صنعاء. "إنني أدرك أن إقامة علاقة منظمة مع اليمن ستحقق لنا دون شك مزايا اقتصادية، أكثر مما ستحققه للإمام"[4]. ولكن شريطة أن يكون لألمانيا تمثيل دبلوماسي في اليمن. فهل هذا أمر ممكن ؟

---

1 - Ebd..
2 - Ebd.، Dat.25.4.30.
3 - Ebd..
4 - Ebd..

2- "ماذا سيقول ابن سعود، عندما يسمع بأن الإمام استطاع أن يجعل ألمانيا العظمى ترسل ممثلها إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات. في حين أنه كان عليه أن يبعث مستشاره إلى القاهرة للتفاوض؟ ألن يولد هذا الأمر قناعة، بأنه لابد من التعامل معنا تعاملاً أكثر شدة؟ إنكم تعرفون بالطبع طبيعة هؤلاء الناس المتشككة"[1].

ثم يعبر السفير عن رأيه، بأن أفضل وسيلة لجعل الإمام يتجاوب مع ألمانيا، هي فتح قنصلية ألمانية في الحجاز، وأنه دون إيجاد تمثيل دبلوماسي، ستبقى المعاهدة مع الحجاز ومع اليمن عديمة الجدوى[2].

وفي وثيقة مؤرخة في 1930/5/1م، تبدو كما لو كانت تقريراً داخلياً، أو مسودة رد على رسالة السفير فون شتورر، الآنفة الذكر، وغير محددة فيها الجهة المخاطَبة ولا الجهة المخاطِبة، ولكنها في مجملها تبدو رداً على الآراء، التي وردت في رسالة فون شتورر. فقد تضمنت توضيحاً للمبررات، التي جعلت ألمانيا تقتنع بإرسال مفاوض إلى صنعاء، وهي: أن الحكومة اليمنية قد أوضحت أنه ليس لديها مفاوض مؤهل يمكن إرساله إلى القاهرة، أو إلى أي مكان أخر . "ونظراً للظروف البدائية في صنعاء فإن هذا التوضيح، من قبل الحكومة اليمنية، يمكن تصديقة. أما الحجاز فلديها علاقات مع القوى الأوروبية، منذ وقت طويل، بل لقد كانت حكومة الحجاز السابقة واحدة من الحكومات، التي وقعت على معاهدة فرساي[3]. ولدى الحجاز ممثل في القاهرة منذ سنوات. ولهذا لم يكن يوجد سبب يجعل حكومة الحجاز تصر على إرسال مفاوض من قبلنا إلى جدة. والحقيقة أن حكومة اليمن لم يسبق لها أبداً أن

1- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.25.4.30.**

2- **Ebd ..**

3- **هي المعاهدة التي أُبرمت في مدينة فرساي الفرنسية، في28 /1919/6م، بين ألمانيا المهزومة وبين القوى المتحالفة، وبموجبها وقعت جملة من العقوبات الإقتصادية والسياسية والعسكرية على ألمانيا.**

أرسلت مفاوضاً إلى أي بلد. وقد أجرت مفاوضاتها مع الأتراك والإيرانيين في صنعاء أيضاً. بل إن المفاوضين البريطانيين أنفسهم قد ذهبوا إلى صنعاء أكثر من مرة"[1].

وفي 1930/5/24م رفع القسم السياسي بوزارة الخارجية مذكرة، بتوقيع دي هاز De Haas، إلى وزير الخارجية، أوضح فيها: أن وزير الخارجية كان قد وجه رسالة، بتاريخ 1929/12/17م، إلى السكرتير العام للملك، الإمام يحي، القاضي محمد راغب، أبلغه فيها، بأن الحكومة الألمانية ليست حالياً في وضع يسمح لها بإرسال مفوض خاص إلى صنعاء، للتفاوض حول عقد معاهدة، ولكنها مستعدة، في حالة موافقة جلالة الملك يحي على إجراء المفاوضات في القاهرة، أن تفوض سفيرها بتمثيلها، وأن السكرتير العام لم يرد على تلك الرسالة، حتى الآن، ولكنه طلب من الدكتور راثينس إبلاغ وزير الخارجية، بصفة شخصية، رجاء الملك، الإمام يحي، بأن ترسل الحكومة الألمانية مفوضاً إلى صنعاء، لأن الحكومة اليمنية ليس لديها مفاوض مؤهل، يمكن إرساله إلى القاهرة. وقد تم إرسال توجيه إلى السفير بروفر في أديس أبابا، يحتوي على المعلومات والتوجيهات اللازمة، مع مشروع معاهدة صداقة وتجارة بين اليمن وألمانيا ووثيقة التفويض. ولا بد الآن من توجيه خطاب من الوزير إلى السكرتير العام، راغب، لإبلاغه قرار الحكومة الألمانية بإرسال مفوض إلى صنعاء. ومرفق بمذكرة القسم السياسي مشروع الخطاب باللغة العربية[2].

وقد تضمن مشروع الخطاب، وهو مؤرخ في 1930/5/26م[3]: أن الحكومة الألمانية قد استجابت لرغبة جلالة الملك، الإمام يحي، بإرساله مفوض فوق العادة إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات حول معاهدة الصداقة والتجارة، وأنه قد تم تكليف

---

1 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.1.5.30.

2 - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.24.5.30.

3 - انظر الملحق رقم (7).

السفير الألماني في أديس أبابا الدكتور كورت بروفر بالسفر لهذا الغرض إلى صنعاء، ويرجو الوزير، عند إيصال هذه الرسالة ، إستقبال بروفر استقبالاً طيباً واعتماد كل ما يطرحه باسم الحكومة الألمانية [1].

وفي الوقت نفسه تم إعداد رسالة باللغة العربية، موجهة من الرئيس الألماني، فون هندنبورج، إلى الإمام يحي، مؤرخة في 1930/6/5م[2]، يبلغه فيها قرار ألمانيا بإرسال مفوض إلى صنعاء. وهي رد على رسالة الإمام، التي كان قد بعثها إلى الرئيس الألماني، في فبراير عام 1927م، بواسطة الدكتور فايس، السفير السابق لألمانيا في الحبشة[3].

وفي 1930/5/31م بعث الدكتور بروفر برقية من أديس أبابا إلى وزارة الخارجية الالمانية، حدَّد فيها تاريخ سفره إلى صنعاء، عبر عدن، في تاريخ 1930/6/11م . وطلب من الخارجية إرسال خطاب التوصية إلى عنوان السيد برايس بنت Brice Bennett، في عدن، حيث يتوقع أن يصل في تاريخ 1930/6/16م. كما طلب الموافقة على اصطحاب مترجم البعثة معه إلى صنعاء[4].

وفي 1930/6/5م كتبت وزارة الخارجية رسالة للدكتور بروفر، عن طريق برايس بنت، على عنوان شركة كوري برذر Cory Brother، في عدن، أرفقت بها خطاب الرئيس الألماني، الموجه إلى الإمام يحي، وخطاب وزير الخارجية، الموجه إلى القاضي محمد راغب، مع رسالة من الخارجية إلى برايس بنت، جاء فيها: أن وزارة الخارجية تتشرف بإرسال رسائل معنونة باسم السفير الألماني في أديس أبابا، الدكتور

---

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.26.5.30.

[2] - انظر الملحق رقم (8).

[3] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.5.6.30.

[4] - Ebd.‹ Dat. 31.5.30.

بروفر، الذي سيصل إلى عدن في تاريخ 1930/6/16م تقريباً، وترجو الخارجية من برايس بنت تسليم هذه الرسائل إلى الدكتور بروفر والتعاون معه، شاكرة لبرايس بنت ذلك مسبقاً[1].

وقد تم الرد على برقية الدكتور بروفر السابقة ببرقية من الخارجية، مؤرخة في 1930/6/6م، جاء فيها: أن الخارجية ستبعث بالرسائل المطلوبة إلى برايس بنت في عدن، بالبريد الجوي، عبر الإسكندرية، وذلك في تاريخ 1930/6/7م. وأنها _ أي الخارجية _ موافقة على اصطحاب بروفر لمترجم البعثة معه إلى صنعاء[2].

وتلقت وزارة الخارجية بعد ذلك رسالة من القاضي محمد راغب، موجهة إلى وزير الخارجية، ومؤرخة في 1930/5/15م، يعلمه فيها بأنه استلم رسالته، المؤرخة في 1929/12/17م، وأن الحكومة اليمنية كانت تتمنى أن تستجيب لرغبة الحكومة الألمانية، لو كان لديها ممثلون في القاهرة أو في غيرها. وأن الحكومة اليمنية قد فكرت في تلبية رغبة ألمانيا، حتى في إرسال مفوض إلى برلين، ولكن الظروف مع الأسف لم تسمح بذلك. فوضع الحكومة اليمنية لم يبلغ الدرجة الكافية من التطور. ويضيف راغب في رسالته: "لقد كلفني سيدي صاحب الجلالة الإمام، ملك اليمن، بأن أنقل إليكم اعتذار حكومتنا، وأن أرجو من معاليكم أن تتكرموا بإرسال مفوض لعقد معاهدة صداقة وتجارة بين الدولتين"[3]. كما أن الإمام قد كلفه، بشكل خاص، بأن يبلغ وزير الخارجية الألماني، بأن عقد المعاهدة إنما هو تتويج للرغبة في تلبية مايتطلبه حق الشعوب. أما ما عدا ذلك فإن جلالته يؤكد بأن توقيع المعاهدة يكفي مبدئياً لتأسيس علاقات رسمية، تكون بداية لعلاقات تتعزز في كل المجالات[4].

---

1 - Ebd.، Dat.5.6.30.
2 - Ebd.، Dat .6.6.30.
3 - Ebd., Dat . 15.5.30.
4 - Ebd.، Dat.15.5.30.

وفي 1930/6/20م قُدم تقرير داخلي إلى وزير الخارجية، ورد فيه أن السكرتير العام لملك اليمن، القاضي محمد راغب، قد بعث عن طريق الدكتور راثينس رسالة إلى الوزير، مرفقة ترجمتها، يرجو فيها مجدداً، بتكليف من ملك اليمن، إرسال مفوض خاص إلى صنعاء، لعقد معاهدة صداقة وتجارة "وفي محتوى الرسالة، غير الواضح بعض الشيء، يود السكرتير العام، كما يبدو، أن يبين، في آن واحد، أن الحكومة اليمنية لاترى إلاَّ عقد معاهدة صداقة منسجمة مع القواعد العامة لحق الشعوب. أما جميع المسائل الأخرى بين الدولتين، فيتم تنظيمها في اتفاقيات لاحقة"[1]. ويضيف التقرير أن الحكومة اليمنية كانت قد أبلغت ألمانيا، على إثر إرسال مشروع المعاهدة عن طريق القاهرة، أنها تفضل توقيع معاهدة مع ألمانيا، شبيهة بالمعاهدة التي وقعتها مع الحكومة الروسية. وأن الرد الألماني في حينه قد تضمن أن الحكومة الألمانية تفضل المشروع الذي وضعته[2]. ويبدو أن السكرتير العام يحاول في رسالته الأخيرة أن يسهل على الحكومة الألمانية اتخاذ قرار بإرسال مفوض إلى صنعاء. وبما أن السيد وزير الخارجية قد أبلغ السكرتير العام لملك اليمن كتابياً، في تاريخ 1930/5/26م، بأن السفير الدكتور بروفر سيسافر إلى صنعاء، كمفوض لعقد المعاهدة، وفي هذه الأثناء لابد أن يكون بروفر قد وصل صنعاء، فإنه لم يعد هناك ثمة داع للرد على رسالة السكرتير العام هذه[3].

ومن عدن، جاءت رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، من شركة كوري برذر، مؤرخة في 1930/6/23م، تؤكد بأن الرسالة المرسلة من الوزارة إلى برايس بنت، والمؤرخة في 1930/6/5م، قد وصلت وأن الرسائل المرفقة بها، المرسلة باسم الدكتور بروفر، تم تسليمها إلى بروفر في تاريخ 1930/6/20م[4].

---

[1] - Ebd .، Dat . 20.6.30

[2] - لم يكن الرد الألماني في حينه بهذه الدقة، قارن: ص 62 من هذا البحث .

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.20.6.30

[4] - Ebd .، Dat . 23.6.30.

لقد وصل بروفر إذاً إلى عدن وتسلم الرسائل المرسلة إليه من وزارة الخارجية الألمانية ثم توجه إلى صنعاء، حيث باشر التفاوض مع الحكومة اليمنية، من أجل عقد معاهدة صداقة وتجارة بين ألمانيا واليمن.

وهنا تنتهي مرحلة ماقبل المفاوضات وهي مرحلة طويلة كما رأينا، امتدت من شهر فبراير عام 1927م، عندما زار سفير ألمانيا السابق في الحبشة، الدكتور فايس، صنعاء في رحلة، وُصفت بأنها رحلة شخصية لقضاء إجازته السنوية، وحمّله الإمام عند مغادرته صنعاء رسالة إلى الرئيس الألماني، وتخللتها المراسلات والتقارير، التي عكست بمجملها إلحاحاً مستمراً من قبل الإمام يحي على عقد معاهدة صداقة وتجارة، وتردداً مستمراً من قبل الحكومة الألمانية في الإستجابة لرغبة الإمام، الخاصة بمكان إجراء المفاوضات وانتهت _ أي هذه المرحلة _ بقرار الحكومة الألمانية إرسال الدكتور بروفر إلى صنعاء، كمفوض مجهز بالوثائق والأوليات اللازمة والتوجيهات الضرورية. وبوصول الدكتور بروفر إلى صنعاء، في نهاية شهر يونيو عام 1930م ، تبدأ المرحلة الثانية، وهي مرحلة المفاوضات .

2- مرحلة المفاوضات:

بعد أن وصل الدكتور بروفر إلى صنعاء إنقطعت أخباره، كما يبدو، نظراً للصعوبات التي كانت قائمة، بالنسبة للإتصالات الخارجية. وقد أثار انقطاع أخبار بروفر قلق وزارة الخارجية الألمانية، كما هو واضح من برقية، بعثتها إلى السفير الألماني في القاهرة، بتاريخ 1930/7/29م، أي بعد أكثر من شهر على وصول بروفر إلى مدينة عدن. وقد ورد في البرقية: أن آخر خبر تلقته الوزارة من السفير بروفر كان من عدن، حيث أبلغ الوزارة في مطلع شهر يوليو 1930م بأنه سيتوجه

إلى صنعاء، عن طريق عصب والحديدة. ومنذ ذلك الحين لم تتلق الوزارة منه أي خبر. وترجو الوزارة من السفير في القاهرة فون شتورر، تقصي الأمر، والإفادة[1].

وقد تقصى السفير شتورر الموضوع ورد على الوزارة ببرقية، مؤرخة في 1930/8/2م، جاء فيها: أن حاكم عدن قد أفاد، في رده على استفسار المندوب السامي في القاهرة، بأن بروفر قد وصل إلى صنعاء، في تاريخ 1930/7/6، وأنه كان لايزال في صنعاء، على الأقل حتى تاريخ 14 يوليه. كما أن السفير الإيطالي أيضاً يحاول من جانبه الحصول على أخبار أكثر دقة[2].

وتلت ذلك برقية أخرى من السفير فون شتورر إلى الخارجية، بتاريخ 1930/8/6م، ذكر فيها: أن حاكم إريتريا الإيطالي أفاد بأن بروفر في صحة جيدة وأنه لا يزال يواصل المفاوضات في صنعاء[3].

وفي نفس اليوم، أي في تاريخ 1930/8/6م، بعثت الخارجية إلى السفير فون شتورر برقية جاء فيها: إنه لا داعي لاستمرار البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة في استقصاء أخبار بروفر، لأنه قد اتصل برقياً من صنعاء بالبعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، وأفاد بأن المفاوضات مع الإمام، حول معاهدة الصداقة لاتزال مستمرة[4].

وفي 1930/7/12م بعث الدكتور بروفر من صنعاء رسالة، كانت عبارة عن مجرد تصدير لمشروع المعاهدة، المقدم من الجانب اليمني، بنصه العربي، وإلى جانبه ترجمة ألمانية له[5]. وقد اشتمل النص العربي على المشروعين الألماني واليمني، في

1 - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.29.7.30.

2 - Ebd.‹ Dat.2.8.30.

3 - Ebd .‹ dat . 6.8.30.

4 - Ebd .‹ Dat.6.8.30

5 - Ebd .‹ 12.7.30

آن واحد، فكتبت مواد المشروع الألماني ومقابل كل مادة، في الصفحة نفسها، كتبت المادة المناظرة لها، بحسب التصور اليمني[1]. ويبدو أن الجانب اليمني هو الذي أعد هذا النص بهذه الصورة، ليبرز التعديلات، التي يرغب في إدخالها، والإضافات، التي يريد إضافتها إلى المشروع الألماني.

وفي 13/7/ 1930 م بعث بروفر رسالة إلى الخارجية مكتوبة بالشيفرة[2]، جاء فيها: أنه، استناداً إلى معلومات موثوقة، ينصح بعدم الموافقة على نص المعاهدة، المقترح من قبل الحكومة اليمنية. لأنه لن يحقق لألمانيا أية ميزات، وإنما سيستخدمه الإمام في تعزيز موقفه تجاه البريطانيين. فالإمام يريد، عند استئناف المفاوضات مع البريطانيين، أن يستند إلى تنازل الألمان له، في مايتعلق بموضوع القضاء والقوانين السارية. والبريطانيون في عدن يعرفون نية الإمام هذه. إن إيطاليا لم تستفد من معاهدتها غير الكريمة، التي عقدتها مع اليمن. فحتى النشاط التجاري الإيطالي، الذي حقق تقدماً في بادئ الأمر، لم يلبث الروس أن تجاوزوه عندما وقعوا معاهدتهم مع الإمام، التي، لمجرد إزعاج البريطانيين والإيطاليين، قدموا فيها مزيداً من التنازلات النظرية والعملية. فالروس يروجون بضائعهم بخسارة، تبلغ 30%، وذلك لمجرد محاصرة الإيطاليين. وكانت النتيجة هي إيقاف الإيطاليين نشاطهم التجاري في الحديدة، مضطرين إلى ذلك. لقد أرادت إيطاليا أن تعزز موقفها في اليمن وأن تستفيد من الفرص المتاحة. ولهذا فقد ضحت ببعض المصالح الجزئية، المتمثلة بموضوع القضاء[3]، وذلك في سبيل كسب الموقف السياسي. ولكن الروس ضحوا ببضعة ملايين من الروبلات، واستطاعوا أن يبددوا آمال إيطاليا. وقد قوي موقف الإمام، دون جهد أو عناء، بسبب هذا التنافس. وهو يحاول الآن أن يكرر العملية نفسها مع

---

[1] - انظر الملحق رقم (9)

[2] - انظر الملحق رقم (10)

[3]- سنرى فيما بعد أن وزارة الخارجية تنفي أن تكون إيطاليا قد وافقت، في نص معاهدتها مع اليمن، على موضوع القضاء. ولعل بروفر عند كتابة هذه الرسالة المشفرة، لم يكن قد اطلع على نص المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

ألمانيا، لإلحاق الضرر ببريطانيا. إن هذا البلد متخلف، تخلفاً ليس له مثيل. وإلى جانب ذلك يعم الفساد الإداري جميع المرافق. والحاكم الحالي، بالتأكيد، ليس مستعداً للإقدام على أية إصلاحات جادة. ومستشاروه، الذين لا يتقاضى الواحد منهم أكثر من مئة ريال شهرياً، يعيشون على الرشوة. ويُعتقد بأن ولي العهد هو، إلى حد ما، أكثر استنارة. ثم تتحدث الرسالة عن الوضع الإقتصادي، فتقرر أن الشعب فقير جداً وقدرته الشرائية ضعيفة وأن هناك أزمة حادة، بسبب سقوط قيمة الريال، بنسبة 100%، إضافة إلى أن وضع العملة، بشكل عام، وضع مأساوي. كل ذلك لا يشجع على عقد معاهدة في هذا الوقت. وينتهي بروفر إلى تلخيص مضمون رسالته في نقطتين:

1- "إن المعاهدة التي نرغب في عقدها ستحقق ميزة واحدة فقط، وهي إمكانية تحرك السفن الألمانية تحركاً مأموناً، في سواحل الحديدة والمخا (على بعد ميلين من الشاطىء). وحتى هذه الميزة ليست أكثر من ميزة وهمية، إذ أنه، في ظل الظروف القانونية السائدة في اليمن، من الأفضل الإبحار مباشرة إلى عدن.

2- في حالة قبول صيغة الإمام، ستترتب على ذلك نتائج سلبية، متمثلة في قبول خضوع الألمان، المزري والخطر، للقضاء اليمني والقوانين اليمنية، وفي إغضاب بريطانيا، دون أية فائدة.كما أن المآخذ الأخرى على الإمام، وخاصة محاولة إقحام موضوع استقلال المناطق اليمنية، بما تنطوي عليه من سوء نية، إنما تنم عن عدم مصداقية الشريك المعاهد. إن اقتراحي هو أن يتم استدعائي للعودة إلى ألمانيا، بهدف ظاهري بالنسبة للإمام، وهو تقديم تقرير شفوي، أما الهدف الحقيقي فهو الإنسحاب"[1].

وفي 1930/7/31م ألحق بروفر برسالته السابقة، المشفرة، برقية مطولة إلى وزارة الخارجية الألمانية، عن طريق البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، جاء

---

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.13.7.30

فيها: "المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. الطرف الآخر، مستنداً إلى ماتم بالنسبة للمعاهدتين الإيطالية والروسية، يطالب بالآتي:

1- أن تكون المادة الثالثة على النحو التالي: كل من رعايا الدولتين، الذين يقصدون التجارة في بلاد الدولة الأخرى، يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية في كل معاملاتهم الشخصية والتجارية ويتمتعون بنفس المعاملة ...إلخ[1]. ويبرر الإمام موقفه هذا بأن البريطانيين، الذين تم إقناعهم بهذه النقطة وقبلوا بها، سوف يطالبون بدورهم بأن يسري عليهم ماورد في مشروعنا، وهو أمر لا يمكن أن يقبله الإمام أبداً. فلكي يتجنب المؤامرات، لابد أن يخضع الرعايا البريطانيين، من أبناء عدن، المقيمين في مملكته، للقوانين اليمنية.
2- لتنظيم علاقاتنا، بصورة تفصيلية، تضاف المادة التالية، بعد المادة الرابعة: على أساس هذه المعاهدة، وبعد أن تصبح سارية المفعول، سوف تعقد الدولتان المتعاهدتان اتفاقيات تنظيم العلاقات التجارية والإقتصادية[2].
3- في المادة الرابعة يتم إسقاط عبارة (المحافظة عليها) وعبارة (بخصوص كل المعاملات الجمركية). وسبب هذا الطلب هو عدم الإطمئنان إلى عبارة (المحافظة عليها).
4- لايريد الطرف الآخر أن يوقع ويعترف إلا بالنص العربي. وعليه تصبح المادة الخامسة هكذا: دونت هذه المعاهدة في نسختين باللغة العربية.
5- طالب الطرف الآخر أن تكون مدة هذه المعاهدة خمسة أعوام على الأقل، غير قابلة للإلغاء.

---

[1] - **هكذا ورد في البرقية . انظر تكملة المادة في المشروع اليمني ، الملحق (9).**
[2] - **هذا هو مضمون ماورد في المادة الخامسة المضافة في المشروع اليمني انظر الملحق رقم (9).**

كما طالب الطرف الآخر، إضافة إلى ذلك، بإدخال تعديلات كثيرة في الإسلوب، وبإدخال جميع الألقاب في الديباجة (الملك والحاكم المطلق لمنطقة اليمن المستقلة)[1]. إن المطالب، المذكورة في النقاط الأولى والرابعة والخامسة، هي بالنسبة للإمام مطالب غير قابل للنقاش"[2]. ثم يضيف بروفر: إن الزراعة متخلفة جداً في اليمن والسكان قليلين. أما التجارة فليس هناك سوى الحكومة، يمكن أن تكون طرفاً في تعامل تجاري. ويختتم بروفر برقيته بالقول: " في حالة اعتبار أن التوقيع على النص اليمني غير وارد، فإن بقائي هنا ليس له فائدة. أرجو توجيهاتكم سلكياً إلى البعثة الدبلوماسية في أديس أبابا، فالإتصال بالشفرة غير ممكن[3]. وفي ذيل البرقية سُجلت الملاحظة التالية، من قبل ملشرس Melchers، من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا: "أنصح بسرعة الرد سلكياً، لأن جهاز البرق الإيطالي يعمل ببطء شديد"[4].

وفي رسالة شخصية من الأمير شكيب أرسلان[5] إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/8/5م، وجهها إلى شخص لم يذكر إسمه، واكتفى بمخاطبته بلقبه العلمي (الدكتور)، أبدى أرسلان استعداده لتقديم خدماته، إذا كانت ضرورية، لمواصلة المفاوضات مع الإمام يحي. وأوضح أنه إذا وُجدت بعض العقبات، فإنه مستعد للكتابة إلى سكرتير الإمام، الذي هو على اتصال به[6].

---

[1] - **هذه هي ترجمة النص الألماني الوارد في البرقية. أما النص العربي في المشروع اليمني ، فهو : "حضرة صاحب الجلالة ملك قطعة اليمن المستقلة وحاكمها المطلق الإمام يحي بن محمد حميد الدين المعظم". انظر النص في ملحق رقم (9).**

[2] - **Dat.31.7.30،Bd.1، Jemen،Politik2،Akten،A.A.Abt.lll**

[3] - **Ebd.**

[4] - **Ebd.**

[5] - **شخصية عربية معروفة. ولد في الشويفات بلبنان، عام 1869م ، وتوفي في بيروت، عام 1946م. تقلد مناصب عديدة في العهد العثماني، واشتغل بالكتابة وبالسياسة، ولُقِّب بأمير البيان. وقد تنقل بعد الحرب العالمية الأولى بين عدد من العواصم الأوروبية، واستقر في جنيف بسويسرا مدة 25 عاما.**

[6] - **Ebd .Dat.5.8.30**

وفي 1930/8/6 بعثت القنصلية الألمانية، في القدس، إلى وزارة الخارجية نص الخبر، الذي نشرته جريدة الجامعة العربية، في عددها رقم 240، بتاريخ 1930/8/6م. وفحواه: أن هناك مفاوضات تدور بين اليمن وبين ألمانيا، التي يمثلها السفير الألماني في أديس أبابا، الدكتور بروفر، بهدف عقد معاهدة بين البلدين، شبيهة بالمعاهدة المعقودة بين ألمانيا والحجاز[1].

وفي نفس التاريخ 1930/8/6م بعث الدكتور بروفر مجدداً برقية إلى وزارة الخارجية، عن طريق البعثة الدبلوماسية في أديس أبابا، ذكر فيها: أنه عدا عن التحفظات والملاحظات الهامة، حول المعاهدة، فإنها تشوه من قبل الإنجليز والإيطاليين والروس. وأنه _ أي بروفر _ يعتبر أن عقد المعاهدة قبل تسوية الخلاف البريطاني _ اليمني، هو عملية خاطئة. وأن البريطانيين يقصفون مجدداً قبائل المحميات، التي تعاونت مع الإمام. ثم يكرر طلبه بإرسال برقية مفتوحة إلى صنعاء، تدعوه الوزارة فيها للعودة إلى ألمانيا، وذلك لتقديم تقرير شفوي. وقد ذيلت البرقية بملاحظة من قبل ملشرس، يرجو فيها إبلاغه بقرار الوزارة سلكياً[2].

وعاد الرد من وزارة الخارجية، على شكل برقية[3]، مؤرخة في 1930/8/16م، جاء فيها: "إلى السفير بروفر. يرجى العودة حالاً لتقديم تقرير شفوي"[4].

وغادر بروفر اليمن عائداً إلى ألمانيا، عبر القاهرة كما أشارت إلى ذلك برقية بعثها ملشرس من أديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/8/28م[5]، دون أن يتوصل مع الحكومة اليمنية إلى صيغة معاهدة متفق عليها. بل كما رأينا، كانت قد

1- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.6.8.30

2- Ebd .، Dat . 6.8.30

3- لم يستلم بروفر هذه البرقية إلاّ وهو في عرض البحر ، بعد أن غادر ميناء الحديدة .

4- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.16.8.30

5- Ebd .، Dat . 28.8.30

تكونت لديه قناعة، بأن مطالب الإمام غير مقبولة، وأن تخلف الزراعة وقلة السكان وضعف التجارة، حيث لاتوجد سوى الحكومة، يمكن أن تكون طرفاً في معاملات تجارية، وكذا العلاقات المتوترة بين اليمن وبريطانيا، والتي يمكن أن تعكس نفسها سلباً على العلاقات الألمانية _ البريطانية، وهو أمر حاولت ألمانيا تجنبه بإستمرار، بعد الحرب العالمية الأولى وحتى صعود أدولف هتلر إلى السلطة، كل ذلك يجعل عقد المعاهدة أمر غير مجدي. وهكذا اقتنع بروفر بضرورة العودة، دون التوصل إلى نتيجة إيجابية، كما اقتنعت وزارة الخارجية بوجهة نظره، واستدعته، بحجة تقديم تقرير شفوي. في حين أن الهدف الحقيقي، كما ذكر في إحدى برقياته، هو الإنسحاب من المفاوضات.

ويبدو أن الحيلة قد انطلت على الجانب اليمني وصدق أن بروفر سيعود إلى برلين، لمجرد تقديم التقرير الشفوي والتشاور مع حكومته، وأن المفاوضات ستستأنف بعد ذلك . فالرسائل التي تلت عودة بروفر كانت تدل على أن الجانب اليمني ينتظر استئناف المفاوضات. ففي رسالة من محمد راغب إلى راثينس، بتاريخ 1930/8/10م، كتب راغب: "إننا لم نوقع المعاهدة بانتظار موافقة برلين وآمل أن يحصل السيد بروفر على ذلك. لقد خلف السيد بروفر لدينا أثراً طيباً وشعوراً بالمحبة له"[1].

وفي رسالة الإمام، التي أرسلها مع الدكتور بروفر إلى الرئيس الألماني، بتاريخ 20 ربيع الأول عام 1349هـ، الموافق 1930/8/15م، ورد بعد عبارات المجاملات والثناء والتمنيات المعتادة: أن الإمام قد استلم رسالة الرئيس الألماني، المرسلة مع بروفر، بسرور بالغ، وأنه يرجو أن تتعزز أواصر الصداقة والمودة بين اليمن وألمانيا العظمى. وأن عدم توقيع المعاهدة، التي حمل مشروعها إلى صنعاء السفير بروفر،

1- **A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Post21. Jemen،Bd.1، Dat.10.8.30**

رغم الإستعداد الكبير والرغبة الشديدة، إنما مرده إلى ظهور بعض الإشكالات، الناجمة عن صعوبة الإتصالات البرقية، والتي كان قد أوضحها بروفر. وأن بروفر قد وجد نفسه الآن مضطراً إلى العودة، حتى يضمن استكمال المفاوضات. ويأمل الإمام أن تُستأنف المفاوضات، بعد أن يوضح بروفر للرئيس حقيقة أسباب عدم التوقيع، لتجاوزها، وليتم بعد ذلك توقيع المعاهدة وتبادل وثائقها. وأنه حتى يطمئن الألمان، يؤكد لهم بأنه لن يلحق أي ضرر بأي مواطن ألماني ولا بالعلاقة اليمنية _ الألمانية. وأنه ليس هناك مايوجب القلق أو التحفظ. كما يؤكد أيضاً أنه لا يساوره أي شك، في أن المفاوضات ستستأنف وأن المعاهدة سيوسع إطارها، من خلال العديد من الإتفاقيات. ثم يرجو الله أن لا يتأخر عقد المعاهدة، الذي سوف يخدم مصلحة البلدين. وفي الختام يثني ثناءً عطراً على الدكتور بروفر ويشكر الرئيس والحكومة الألمانية على اختياره للتفاوض. وينهي الرسالة بتمجيد ألمانيا والرئيس الألماني[1].

وفي رسالة محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، التي أُرسلت إلى جانب رسالة الإمام مع الدكتور بروفر، المؤرخة في 1930/8/15م، ورد: أن راغب قد تلقى ببالغ التأثر رسالة معالي وزير الخارجية، المؤرخة في 1930/5/26م، بواسطة الدكتور راثينس. وأن الإمام قد شرح في رسالته، الموجهة إلى الرئيس الألماني، الموقف الخاص بالمفاوضات. وأنه _ أي راغب _ سعيد جداً بما تم التوصل إليه، من إدراك لأهمية العلاقات الرسمية بين البلدين. فبهذا الإدراك يمكن إتمام جميع المفاوضات، حول المسائل الأخرى، واحدة بعد أخرى، بحسب أولوياتها. وأن الدكتور بروفر قد استطاع، رغم قصر الفترة، التي مكثها في اليمن، أن يكسب احترام الجميع، كما استطاع، بصفة خاصة أن يكسب ثقة الإمام ومحبته[2].

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.15.8.30

[2] - Ebd .، Dat . 15.8.30

وتؤكد الرسالة الجوابية، التي بعثتها وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/8/14م، رداً على رسالة الأمير شكيب أرسلان، الآنفة الذكر، هذا الإنطباع الخاطئ، الذي حرص الجانب الألماني على إبقائه في أذهان المسؤولين اليمنيين، مع تحاشي طرح الموقف الحقيقي، الذي اتخذته ألمانيا تجاه مسألة عقد معاهدة الصداقة والتجارة مع اليمن، والذي تبلور بصورة واضحة أثناء المفاوضات، التي جرت في صنعاء بين الجانبين. فقد ورد في تلك الرسالة الجوابية، بعد عبارات الشكر على ما أبداه أرسلات من استعداد لبذل مساعيه، من أجل إنجاح المفاوضات: أن المشكلة في هذه المفاوضات تكمن في صعوبة الإتصالات مع صنعاء. وأن الدكتور بروفر قدم المشروع الألماني لمعاهدة الصداقة والتجارة، ولكن الإمام قدم مقترحات مقابلة، كانت مقترحات كثيرة جداً، مما جعل الدكتور بروفر غير قادر على قبولها، دون العودة إلى وزارة الخارجية، "لذلك سمحنا له بالعودة إلى برلين، لكي ينقل إلينا تقريراً شفوياً عن المفاوضات. وإذا قدمتم إلى برلين بعد شهر، فسوف تجدونه هنا. ونستطيع عند ذلك أن نناقش الموضوع معاً"[1].

وبعد عودة الدكتور بروفر إلى برلين، قدم تقريراً عن مهمته إلى وزارة الخارجية، مؤرخاً في 1930/9/11م، جاء فيه: إن رحلته إلى اليمن لم تحقق الهدف منها، وهو عقد معاهدة صداقة وتجارة. وأن مشروع المعاهدة الألماني، الذي أُرسل عن طريق محمد زبارة، لم يجد، في أكثر من نقطة جوهرية، قبولاً لدى ملك اليمن، الإمام يحي. وأن الإمام قد طرح له منذ البداية أن محمد زبارة، الموجود في القاهرة، لم يكلف رسمياً بالتفاوض، ولذا فإن كل المقترحات والتأكيدات، التي تقدم بها جميعها باطلة ولاقيمة لها[2]. وأن شروط اليمنيين لتوقيع المعاهدة هي:

---

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.14.8.30

[2] - من سياق الموضوع ، ومن خلال ما نعرفه عن طبيعة الحكم والحاكم آنذاك، يبدو لي من المستبعد أن يكون محمد زبارة قد تصرف من ذات نفسه، ومن غير المستبعد أن يكون الإمام يحي نفسه قد أوعز لزبارة =

1- الإعتراف بالإمام يحي كحاكم مستقل لليمن المستقل.
2- خضوع رعايا كل بلد للقضاء والقوانين السارية في البلد الآخر، في حالة إقامتهم فيه.
3- مد فترة المعاهدة إلى عشر سنوات على الأقل.
4- كتابة المعاهدة باللغة العربية، وعدم اعتماد الترجمة الألمانية.

ويضيف بروفر، أنه من خلال ما لاحظه أثناء المفاوضات، فإن ما يدفع الإمام إلى عقد معاهدة مع ألمانيا، إنما هو أسباب سياسية خارجية فحسب. أما الأسباب الإقتصادية فلا تشكل سوى أسباب ثانوية جداً. فالحكومة اليمنية لم تصل حتى الآن إلى اتفاقيات، تحل مشاكلها مع البريطانيين ومع جارها في الشمال، إبن سعود. إذ تسود حتى الآن علاقات عدائية مع البريطانيين، كثيراً ما أدت إلى وقوع اشتباكات مسلحة، في المناطق الحدودية المتنازع عليها. ويرغب الإمام الآن في أن يكسب عاملاً جديداً، يعزز موقفه، في حالة استئناف المفاوضات مع البريطانيين، وهو اعتراف أكبر عدد ممكن من القوى العالمية باستقلاله وبمطالبه الإقليمية. أما البريطانيون أنفسهم فإنهم، كما روى المعتمد البريطاني في عدن، مستعدون للإعتراف باستقلال اليمن، ضمن الحدود، التي حُددت مع الأتراك. ولكنه من البديهي أنهم لا يستطيعون، كما ذكر المعتمد البريطاني، أن يسايروا الإمام في رغباته، المبالغ فيها، ومطالبته بحضرموت وعسير وعدن. ويسترسل بروفر فيذكر أن المفاوض اليمني قد أفصح له بسذاجة، بأن استقلال منطقة اليمن، التي يريد من ألمانيا أن تعترف بها، تضم حتى عدن نفسها، وأن مطلب الخضوع للقضاء والقوانين السارية، إنما هو موجه ضد البريطانيين. ويرى بروفر أن الشريعة الإسلامية، في شروط الحياة الحديثة، غير

= بالإتصال بالألمان بغرض جرهم إلى طاولة المفاوضات ثم بعد ذلك يمكن التخلص من أي وعود أو ايحاءات كان زيارة قد وعد أو أوحى بها . بحجة أن زيارة لم يكن مكلفاً بالتفاوض .

صالحة مطلقاً. وأن الأتراك، وهم مسلمون، لم يعترفوا خلال وجودهم في اليمن بالشريعة الإسلامية، ولو لمرة واحدة. وإذا كانت الحكومة اليمنية الآن تطلب من ألمانيا قبول خضوع مواطنيها في اليمن لهذه الشريعة، التي لا تناسب العصر، فإنما تهدف من وراء ذلك إلى استخدام هذا القبول في أية مفاوضات قادمة مع البريطانيين. وقد قيل ذلك بوضوح أثناء المفاوضات. حيث أكد المفاوض اليمني، أن أحداً لاينوي أن يطبق القوانين الشرعية الصارمة على الرعايا الألمان، ولكنها ستطبق بالتأكيد، وبكل صرامة، وفي كل وقت، على الرعايا البريطانيين[1]. وقد أوضح الإمام أن قبول هذه المطالب مسألة مهمة، بالنسبة له، "وقد أجبته بأن صفتي لا تمكنني من قبول ذلك، دون الرجوع إلى المسؤولين في برلين"[2]. ويشير بروفر إلى أنه، ولأسباب غير واضحة، لم يكن يستطيع أن يتصل برقياً بوزارة الخارجية الألمانية، وأنه ربما أن الإتصالات البرقية بين الحديدة وأسمرة قد قطعت عمداً. وقد قيل له، بأن عدم إمكانية الإتصال راجع إلى الظروف الجوية السيئة. ثم يذكر أن التوجيه الذي كان قد طلبه، وهو في صنعاء، من وزارة الخارجية، بأن يعود إلى برلين لتقديم تقرير شفوي، لم يصله إلاَّ وهو على ظهر الباخرة الإيطالية، بعد أن غادر الحديدة. ثم يعبر عن رأيه، الذي سبق له أن عبر عنه في إحدى برقياته من صنعاء، وهو أن قبول المطالب اليمنية أمر لايُنصح به ولاجدوى منه، لا سياسياً ولا اقتصادياً. وأن مما لا شك فيه أن الحاكم البريطاني في عدن يعرف مطالب اليمنيين بالتفصيل، وأنه سينظر إلى قبول الألمان لهذه المطالب، على أنه موقف غير ودي من قبل الألمان تجاه بريطانيا. إن المزايا، المشكوك فيها أصلاً، التي يمكن أن تحققها معاهدة تجارية مع اليمن، الشديد الفقر والقليل السكان، لا يمكن أن تعوض الأضرار السياسية البالغة والأضرار

---

[1] - من الواضح، عند الحديث في الوثائق عن الرعايا البريطانيين، أن المقصود بهم، بالدرجة الأولى، هم اليمنيون القادمون من عدن ومحمياتها إلى شمال اليمن.

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، JemenmBd.1، Dat.11.9.30

الاقتصادية، التي ستلحق بألمانيا، من جراء تعكير صفو بريطانيا. ويضيف بروفر أنه أثناء مروره بمدينة عدن، تكوّن لديه انطباع محدد ، من خلال العديد من الحوارات، التي دارت بينه وبين حاكم عدن وسكرتيره السياسي، وهو أن التحرك الألماني في اليمن يُتابع من قبل البريطانيين بتوتر شديد. ويتضح هذا من خلال طلب السكرتير شامبيون Champion منه، عند قدومه إلى عدن متجهاً إلى صنعاء، أن يحدثه عند عودته من صنعاء عما شاهده في اليمن. كما يتضح هذا أيضاً من خلال رغبة الكلونيل رايلي Reilly، نائب الحاكم، في أن يعرف منه، كيف ينظر الإمام إلى بريطانيا. وقد أوضح له رايلي، بإيجاز، الشروط التي يمكن على أساسها أن تكون بريطانيا مستعدة لعقد معاهدة مع اليمن. واختتم بروفر تقريره باقتراح، أن يتم إطلاع الحكومة البريطانية شفوياً، وبصورة تبدو عرضية، على ماانتهت إليه المفاوضات، مشيراً إلى أنه ليس من المرغوب فيه إعطاء معلومات للصحافة، عما انتهت إليه تلك المفاوضات، وأن الجريدة الرسمية اليمنية[1] قد نَشرت خبراً عن وجوده في اليمن، إتسم بالود الشديد، صورت فيه رحلته على أنها رحلة إستطلاعية، ذات أهداف اقتصادية وعلمية[2].

وفي 1930/9/12م بعثت وزارة الخارجية رسالة إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، صدَّرت فيها الوثائق الخاصة بالمفاوضات، التي كان الدكتور بروفر قد اصطحبها معه في رحلته إلى صنعاء، وذلك لحفظها في أرشيف البعثة[3].

وفي 1930/12/17م عممت وزارة الخارجية رسالة إلى السفارات الألمانية، في كل من لندن وباريس وروما، صدّرت فيها نسخاً من تقرير الدكتور بروفر، الآنف

---

[1] - جريدة الإيمان.

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.11.9.30

[3] - Ebd .،Dat . 12.9.30

الذكر، المؤرخ في 1930/9/11م، مشيرة في رسالتها إلى: أن السفارة البريطانية والسفارة الفرنسية في برلين قد أبدتا، قبل فترة قصيرة، اهتماماً بما تم في رحلة بروفر إلى اليمن. وأنه إذا سنحت الفرصة، ورغبت الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية في الإطلاع على ذلك، فيمكن إبلاغها بمحتوى التقرير، وخاصة مايتعلق منه بالأسباب التي أدت إلى عدم عقد المعاهدة بين ألمانيا واليمن[1].

وفي مذكرة قدمها الدكتور بروفر إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/12/22م، ذكر بروفر: أن السفير الفرنسي قد زاره وأبلغه أن حكومته مهتمة بمعرفة الأسباب، التي أدت إلى إيقاف المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن. وأنه قد أوضح له أن الحكومة الألمانية قد اعتبرت أن مطلب اليمنيين، بخضوع المواطنين الألمان في اليمن لقوانين الشريعة المحمدية، أمر لا يمكن قبوله. وإضافة إلى ذلك فإن مشروع المعاهدة، المقدم من قبل اليمنيين، ذو أهداف سياسية، أكثر منها اقتصادية، تتمثل في دعم مطالب الإمام السيادية، الخاصة بعدن وحضرموت وعسير. وبما أن هذه الأهداف السياسية لاتهم الألمان، فقد تخلوا مؤقتاً عن عقد المعاهدة. ويضيف بروفر أنه قد سأل السفير الفرنسي عن سير المفاوضات الفرنسية _ اليمنية، فأجاب بأنه يعتقد أن الإمام سيطرح مطالب مشابهة على الحكومة الفرنسية، وأن الحكومة الفرنسية ربما سترفض تلك المطالب كما فعل الألمان[2].

وبهذه الصورة انتهت مرحلة المفاوضات، أي المرحلة الثانية من مراحل الإتصالات والمحاولات، الهادفة إلى عقد معاهدة صداقة وتجارة، بين اليمن وألمانيا.

1- **Ebd.**

2- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.22.12.30**

وقد حاولنا أن نبرز من خلال محتوى الوثائق حقيقة الموقفين اليمني والألماني، المستترين وراء عبارات المجاملات، التي زُيِّنت بها الرسائل المتبادلة. وبانتهاء هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثالثة، وهي مرحلة مابعد المفاوضات.

2- مرحلة مابعد المفاوضات:

لاتنطوي المراسلات والتقارير، التي تلت مرحلة المفاوضات، على أي موقف جديد، بل كان طابعها العام طابعاً توضيحياً تبريرياً. حيث حاولت وزارة الخارجية الألمانية أن توضح للجهات المهتمة، سواءً كانت حكومات أوروبية أو شركات ألمانية أو دوائر حكومية ألمانية، الأسباب، التي أدت إلى إيقاف المفاوضات مع حكومة اليمن. ومن الجانب الآخر، أي من الجانب اليمني، استمر الإمام في إلحاحه، من أجل استئناف المفاوضات، إلحاحاً بدا كما لو أنه لايعرف اليأس. واستخدم أسلوب التلويح بالمغانم، التي ستكسبها ألمانيا، على المستوى التجاري. وسنلاحظ، عند استعراضنا للمادة الوثائقية، أن أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أي أصحاب المصانع والشركات التجارية، كانوا أكثر اقتناعاً بجدوى عقد معاهدة مع اليمن، وأنهم قد أبدوا اهتماماً بذلك، يفوق الإهتمام الرسمي.

وسنبدأ الحديث عن هذه المرحلة برسالة بعث بها الإمام يحي إلى وزير الخارجية الألماني، كورتيوس، بتاريخ 18 ذي القعدة عام 1349هـ، الموافق 1931/4/2م، متخطياً، أو ربما جاهلاً الأعراف الدبلوماسية، التي تقتضي أن يخاطب رؤساء الدول بعضهم بعضاً، وأن يخاطب الوزراء نظراءهم من وزراء البلد الآخر. وقد تحدث الإمام في تلك الرسالة عن مستشار البريد، سنك آيزن Zinkeisen[1]، الذي غادر اليمن عائداً إلى ألمانيا. فامتدح عمله، في عبارات طويلة،

[1] - انظر ص 43 من هذا البحث .

استغرقت معظم الرسالة، ثم عبر عن رغبة اليمن في عودته مرة أخرى، عند الحاجة إليه ، وعن رجائه أن يدعم وزير الخارجية طلب عودته في حينه. ثم ينهي الرسالة الطويلة، المليئة بعبارات الود والمجاملات والثناء بالرجاء بأن لا يستمر تأجيل موضوع عقد المعاهدة، الذي ينظر إليه، أي الإمام، بجدية واهتمام[1].

وقد بدا هذا الرجاء الموجز، كما لو أنه بيت القصيد والهدف الحقيقي من الرسالة. لقد كشف الإمام، في رجائه هذا، عن أن انتهازه فرصة سفر مستشار البريد سنك آيزن، عائداً إلى ألمانيا، والكتابة معه إلى وزير الخارجية الألماني، إنما كان الهدف منه إثارة موضوع المعاهدة مجدداً، وأن عبارات المجاملات والإطراء، التي استغرقت معظم الرسالة، لم تكن سوى مقدمات للوصول إلى الهدف الحقيقي من مجمل الرسالة. اذ أن موضوع سنك آيزن لم يكن يستحق في الواقع توجيه رسالة من الإمام نفسه، وخاصة أن الإمام لم يضمِّن رسالته أي طلب حقيقي يتعلق بسنك آيزن.

وفي 1931/5/27م رفع الدكتور جروبا، من القسم السياسي بوزارة الخارجية، مذكرة داخلية، إلى وزير الخارجية، أرفق بها رسالة الإمام، الآنفة الذكر، وأشار في مذكرته إلى: أن رسالة الإمام قد تضمنت الثناء على كفاءة سنك آيزن والرغبة في طلب عودته إلى اليمن مستقبلاً، إذا دعت الحاجة. كما تضمنت الرجاء بعدم تأجيل موضوع المعاهدة. ويقترح جروبا في مذكرته إرسال هدية للإمام، مقابل هدية البن، التي بعثها مع الدكتور بروفر، والتي سنأتي على ذكرها في مكان آخر، كما يرى أن يكون الرد على إلحاح الإمام على سرعة عقد المعاهدة، بأن "الحكومة الألمانية مستعدة لمواصلة المفاوضات، حول عقد المعاهدة، مع ممثل للحكومة اليمنية، ولكن في برلين"[2].

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.2‹ Dat.2.4.31

2- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.2‹ Dat.27.5.31

ومن الواضح أن صيغة الرد المقترح هذه، مع معرفة جروبا المسبقة بموقف الإمام، من مسألة إرسال مفاوض إلى خارج اليمن، إنما هي صيغة، قصد بها تجنب الرفض المباشر لاستئناف المفاوضات، وإعطاء رد لايختلف كثيراً عن الرفض، إلا أنه ألطف وقعاً، ويؤدي إلى تمييع الموقف والإبتعاد أكثر فأكثر عن موضوع المفاوضات، وعن موضوع عقد المعاهدة، مع إبقاء خطوط الإتصال بالحكومة اليمنية مفتوحة.

وفي 1931/5/13م بعث الدكتور راثينس من صنعاء رسالة مطولة، مكونة من سبع صفحات، إلى زميله في أرشيف الإقتصاد العالمي بهامبورج، الدكتور فالتس Waltz، تحدث فيها عن مواضيع مختلفة، كموضوع الإتحاد العربي وإمكانيات اليمن الإقتصادية ونشاط الهولنديين والسوفييت وغيرهم. وقد ذكر في مايتعلق بموضوع المعاهدة: أنه قد تحدث مع القاضي محمد راغب عن المعاهدة "التي ينتظرها المرء بفارغ الصبر"[1]، وأبلغه ماكان الدكتور بروفر[2] قد طلب منه إبلاغه، وهو أن هناك نقطتين في المشروع، المقدم من قبل الحكومة اليمنية، يود الطرف الألماني استبعادهما، وهما الديباجة، التي تنص على الإعتراف بالإمام، كحاكم مستقل، والمادة التي تنص على موضوع القضاء. وقد أبدى راغب، عند سماعه ذلك، خيبة أمل. وعندما قابل الإمام بعد ذلك، سأله الإمام عن موضوع المعاهدة، فأجابه بما كان قد ذكره لراغب. ويضيف راثينس قائلاً: "ولكني لاحظت أن راغب لم يترجم للإمام إلاَّ مايتعلق بموضوع القضاء. وقد قال لي فيما بعد، أنه لم يتجرأ على إخبار الإمام بما يتعلق بالنقطة الأولى، لأن الإمام في هذه الحالة سيعتقد بأننا لانريد أن نعترف باستقلاله. وهذا يعني فشل المفاوضات"[3]. وقد طلب الإمام منه، أي من راثينس، أن يكتب مباشرة إلى وزير الخارجية الألماني ويحاول اقناعه بقبول مشروع المعاهدة اليمني، كما هو، دون

---

[1]- Ebd.

[2]- كان بروفر قد انتقل من أديس أبابا إلى برلين ، للعمل في ديوان الوزارة.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.2، Dat.13.5.31

تعديل. ولأن راثينس، كما يذكر لم يكن مكلفاً بالتفاوض، فقد طلب منه الإمام الجلوس مع القاضي محمد راغب، بعد ظهر ذلك اليوم، لمناقشة موضوع المعاهدة، ثم الكتابة بعد ذلك إلى وزير الخارجية. ويضيف قائلاً إنه: "لم يكن بإمكاني أن أرفض، دون أن أعرض نفسي لسوء الفهم ولفقدان صداقتهم"[1]، وإنه قد جلس بعد ظهر ذلك اليوم مع راغب لمدة أربع ساعات، ناقش معه خلالها مشروع المعاهدة، وتبنى "موقف بروفر إلى أقصى الحدود الممكنة، ولكن دون نجاح"[2] ، وأن السفير الهولندي في جدة، فان ديرمويلن، قد أخبره في الحديدة بأنه قد قبل النقطتين، اللتين رفضهما بروفر، دون أي تردد. ويستطرد راثينس في سرد وقائع حواره مع راغب، فيذكر أن راغب قد أخبره بأنه ليس هناك أحد يفهم الإعتراف باستقلال مملكة اليمن، على أنه اعتراف باستقلال المناطق الأخرى، إذ لا توجد في النص أية إشارة إلى هذه المناطق، بما فيها منطقة المحميات. وأن إخبار الإمام بتردد الألمان في هذه النقطة سوف ينهي كل إمكانية لاستمرار المفاوضات. أما النقطة الأخرى المتعلقة بالقضاء، فإن الإمام متمسك بها. وذلك لأن الدول الأخرى قد أقرتها ووافقت عليها. ثم يذكر أن القاضي راغب قد أخبره بأنه لم يتلق أية ردود على الرسائل، التي وجهت إلى الحكومة الألمانية، بما فيها رسالة الإمام، التي وجهها إلى الرئيس الألماني، فون هندنبورج. ولأنه من الصعب عليه الآن أن يكتب رسالة أخرى "فقد طلب مني أن أتولى كتابة رسالة إلى وزير الخارجية مباشرة"[3]، وأبين له أن لدى الإمام رغبة ملحة في تغطية احتياجات اليمن من ألمانيا " وأنا كما تعلمون أُقدر الإمكانيات الإقتصادية هنا تقديراً عالياً"[4]. فمثلاً ، بلغ حجم المعاملات بالنسبة للوكالة التجارية الروسية مئة وخمسين ألف ريال شهرياً. وعبر راثينس بعد ذلك عن خشيته من أن يؤدي استمرار تردد الألمان إلى نفاذ صبر

1- Ebd.

2- Ebd.

3- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.2، Dat.13.5.31

4- Ebd.

الإمام، فيتجه إلى التعامل مع الآخرين، بما كان يريد أن يتعامل به مع الألمان. وأن لدى الإمام قناعة بأن ألمانيا لاتشكل خطراً سياسياً عليه. وهذه القناعة تلعب دوراً كبيراً في ميله إلى التعامل مع ألمانيا، وفي ارتياحه إلى كل ماهو ألماني. وينهي راثينس حديثه عن موضوع المعاهدة بالقول: "وتساورني بعض المخاوف مما يمكن أن تؤول إليه الأمور، فيما لو أن وزارة الخارجية وصلت إلى قطيعة مع الحكومة اليمنية"[1].

وفي 1931/7/7م بعث الدكتور راثينس من صنعاء رسالة إلى الدكتور بروفر، رداً على رسالة، كان بروفر قد أرسلها إليه، مؤرخة في 1931/6/15م. وذكر راثينس في رده: أنه لم يبلغ القاضي راغب من محتوى رسالة بروفر سوى التحيات وأن الإمام سيستلم قريباً جواباً رسمياً. وقد استلم راغب _ كما يشير راثينس _ رسالة من المستشار البريدي سنك آيزن، أعلمه فيها بأن وزارة الخارجية تأمل أن تستقبله في برلين. وأن راغب قد عاود الحديث معه مجدداً، حول مشروع المعاهدة، مؤكداً أن المفاوضات لا جدوى منها، إذا لم يتم الإعتراف المتبادل بموضوع القضاء. وأنه قد أخذ يستعرض معه جميع الحالات المحتملة لمثول المواطنين الألمان في اليمن أمام القضاء اليمني، معبراً عن اعتقاده، بأن الإمام لن يرحب بمواصلة المفاوضات وبإرسال مفاوض إلى برلين، تحت الشروط التي يريدها الألمان. ويضيف راثينس "إن لدي إنطباع بأن المرء سيأخذ رفضنا لموضوع القضاء مأخذاً سيئاً. إنني أكاد ألمس هذا لمس اليد، من خلال الصعوبات التي أواجهها في إنجاز خططي البحثية. إنني أخشى جدياً من أن يؤدي التبرم من موقفنا إلى اضطراري إلى إيقاف أبحاثي، قبل الوقت الذي أرغب فيه"[2].

1- **Ebd.**

2- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.2‹ Dat.7.7.31**

وفي مسودة تقرير داخلي، لاتحمل تاريخاً ولاتوقيعاً، لُخِّص الموقف الألماني على النحو التالي:

إستجابة لرغبة اليمن في عقد معاهدة صداقة وتجارة كُلِّف السفير الدكتور بروفر بالسفر إلى صنعاء، وفي حوزته مشروع المعاهدة، المتطابق حرفياً تقريباً مع المعاهدة التي وُقِّعت مع مملكة الحجاز ونجد. وقد قدمت الحكومة اليمنية مشروعاً آخر يعتبر بالنسبة للألمان "غير مقبول لاعتبارات عديدة، وخاصة مايتعلق بخضوع الرعايا الألمان غير المشروط أمام القضاء اليمني لأحكام القرآن. وكذا مايفصح عنه من اهتمام بالأهداف السياسية أكثر من اهتمامه بالأهداف الاقتصادية[1]. ولما كان من الصعب على المفاوض الألماني الإتصال بوزارة الخارجية الألمانية برقياً من صنعاء، للحصول على التوجيهات اللازمة، فقد رأى نفسه مضطراً للعودة إلى ألمانيا. ومنذ ذلك الحين كررت الحكومة اليمنية اتصالاتها، بصورة غير رسمية، بوزارة الخارجية، على أمل أن توافق الحكومة الألمانية على المشروع اليمني. إلا أن استجابة ألمانيا لرغبة الحكومة اليمنية، مسألة غير واردة الآن، كما كانت غير واردة من قبل "وقد أبلغنا الحكومة اليمنية بأننا على استعداد لمواصلة المفاوضات في القاهرة أو برلين"[2]. ومن الجدير بالملاحظة هنا، أن اليمن بلد فقير وقليل السكان، الأمر الذي لايوفر للنشاط التجاري سوى إمكانية محدودة. ولهذا فإنه لم يتم الإعتراف باليمن سوى من قبل دولتين، هما إيطاليا وروسيا[3].

ولم يتوقف الإهتمام بالمعاهدة على الجهات الألمانية الرسمية، بل لقد أظهرت الشركات والتجمعات الصناعية والتجارية اهتماماً بتوقيع معاهدة مع اليمن، يفوق الإهتمام الرسمي، كما أشرنا سابقاً .

---

[1]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.2‹ Dat.Ohne. Schät.W .Im Juli.31**

[2]- **Ebd.**

[3]- **Ebd.**

ففي رسالة بتاريخ 1931/7/28م، موجهة من شركة هانزن J.Hansen and Soehne [1]، من مدينة هامبورج، إلى وزارة الخارجية، ذكرت الشركة: أنها منذ أشهر تجري مفاوضات مع جهات يمنية مختلفة، بهدف إقامة علاقات تجارية منتظمة. وأنها تنوي إرسال مدير الشركة إلى اليمن، في خريف عام 1931م، ولكنها تريد قبل ذلك أن تتأكد من نتائج المفاوضات، الخاصة بمعاهدة الصداقة والتجارة، التي ستضع الأسس اللازمة للنشاط التجاري. لأن إقامة علاقات تجارية، دون وضع الأسس اللازمة، تجعل الشركة تشعر بعدم الثقة. ولهذا، ومن أجل أن تتخذ قرارها بسفر مديرها، ترجو من الخارجية إعلامها بما إذا كان سيتم توقيع المعاهدة في وقت قريب. ثم تشير في نهاية الرسالة إلى أن هاينس هانزن سوف يحضر إلى برلين، للتحدث إلى الخارجية، بعد انتهاء إجازته[2].

وقد ردت الخارجية، في تاريخ 1931/7/30م، على رسالة شركة هانزن: بأن المفاوضات حول المعاهدة قد جرت في العام الماضي في صنعاء، ولم تصل إلى نتيجة، وذلك "لأن إمكانية التشاور برقياً، بين المفاوض الألماني في صنعاء ووزارة الخارجية الألمانية، لم يكن متوفراً، ولن تكون مواصلة المفاوضات ممكنة، إلاّ في حالة وصول مندوب عن الحكومة اليمنية إلى ألمانيا. وليس معروفاً حتى الآن، ما إذا كانت لدى الحكومة اليمنية الرغبة في إرسال مندوب إلى ألمانيا في المدى المنظور"[3]، وتختتم الخارجية رسالتها بالإشارة إلى أنه في حالة مجئ السيد هاينس هانزن إلى برلين، للتحدث مع الخارجية، فإنها ترجو منه الإتفاق مسبقاً مع المستشار المختص، الدكتور جروبا، على موعد اللقاء[4].

---

[1] - الاسم الكامل للشركة هو (شركة يوسف هانزن وزونه) أي وأولاده ولتكرر وروده hختصرناه ليصبح (شركة هانزن)

[2]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A.‹ Handel 13‹ Jemen‹Bd.1‹ S.1. Dat.28.7.31

[3]- Ebd., S.2, 30.7.31

[4]- Ebd.

وفي 1931/7/31م بعث مدير مصنع جورج براله Georg Bralle، في هامبورج، رسالة إلى وزارة الخارجية، جاء فيها: "نظراً لاهتمامي الكبير بتطور السوق في منطقة الجزيرة العربية، فإنني وأوساط تجارية مختلفة في هامبورج، نحيي بارتياح غير عادي الدفع بالتحضيرات، الخاصة بعقد معاهدة تجارية مع إمام اليمن، بالسرعة الممكنة، للوصول إلى توقيع المعاهدة والمصادقة عليها. فالمواصلات مع اليمن حتى الآن تكتنفها المتاعب، وتتطلب جهوداً كبيرة لتحاشي التأخيرات غير المستحبة، لأن جميع المعاملات التجارية والمالية لابد أن تمر عبر عدن. إن إمكانية تحويل جميع المواصلات، تقريباً، إلى الحديدة، يتوقف على عقد المعاهدة، الوشيك. فإذا ماعقدت المعاهدة، فإن باخرة ألمانية سوف تجهز نفسها سريعاً للإبحار إلى ميناء الحديدة، مرة واحدة في الشهر على الأقل، بانتظام. ونرجو عند عقد المعاهدة أن تراعى، مراعاة خاصة، النقطتان التاليتان، اللتان نعتبرهما جوهريتين وهامتين، بالنسبة للمعاهدة:

1- إعطاء الحق غير المحدود للشركات الألمانية، في فتح مقرات لها في الحديدة وصنعاء.

2- حرية السفر إلى منطقة إمام اليمن، بالنسبة للمواطنين الألمان.

فإذا ماتم الإتفاق، مع إمام اليمن، على هاتين النقطتين الهامتين، ولمدة طويلة قدر الإمكان، فإن هذا سيوفر ضماناً كافياً لتطور علاقات تجارية نشطة في هذه المنطقة. لذلك فإني أرجو أن تمنحوا مسألة عقد المعاهدة التجارية أكبر الاهتمام، بحيث يتم عقدها والمصادقة عليها، بصورة نهائية، في أقرب وقت"[1].

وقد ردت الخارجية على هذه الرسالة، بتاريخ 1931/8/7م، موضحة: أن المفاوضات مع الحكومة اليمنية قد جرت في الصيف الماضي في صنعاء، بهدف

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A.‹ Handel 13‹ Jemen‹Bd.1‹ S.3-4. Dat.31.7.31

عقد معاهدة صداقة وتجارة. وأن مشروع المعاهدة الألماني قد تضمن كلا النقطتين، الواردتين في رسالة مدير المصنع. إلا أن تلك المفاوضات، مع الأسف،لم تصل إلى نتيجة، لأن الحكومة اليمنية أرادت إدخال تعديلات على المشروع، لم يستطع المفاوض الألماني الإتصال برقياً بوزارة الخارجية الألماني، لأخذ التوجيهات اللازمة بشأنها. وأن المفاوضات لن تُستأنف إلاَّ إذا قبلت الحكومة اليمنية إرسال مفوض من قبلها إلى برلين. وأن الحكومة اليمنية قد أُبلغت بذلك[1].

وفي 1931/8/16م بعث راثينس، من صنعاء، رسالة إلى وزارة الخارجية، ذكر فيها: أن سفير هولندا في جدة، فان ديرمويلن، عندما زار اليمن، قبل مشروع معاهدة، يلبي كل مطالب الإمام، بما في ذلك الإعتراف المتبادل بالقضاء. وهو مافعله الإيطاليون والروس أيضاً. "ورأيي المتواضع حول هذه المسألة، هو أنه إذا كانت القوى الإستعمارية، في المستعمرات الإسلامية، قد اعترفت بالشريعة، فإنه ليس هناك أي سبب يجعلنا نحن نمتنع عن الإعتراف بها[2]. ويضيف راثينس أن الإمام قد طلب من البروفسور فون فيسمن Von Wissmann أن يبلغ وزير الخارجية الألمانية، بأنه _ أي الإمام _ يتوق إلى استلام جواب رسمي من الحكومة الألمانية، وأنه من الواضح أن اليمنيين لم يفقدوا الأمل، في التوصل إلى عقد المعاهدة "وقد كتبت للسيد بروفر بأنهم مستعدون هنا، بعد التوقيع على المعاهدة، أن يعملوا سوياً مع ألمانيا في كل شئ. فمن المعروف هنا جيداً أن ألمانيا ليس لها سوى اهتمامات اقتصادية"[3].

وقد ردت الخارجية على رسالة راثينس، برسالة مؤرخة في 1931/9/8م، ينم أسلوبها عن قدر من الضيق، لاتخطئه العين. فقد ورد فيها: أنه من المؤسف أن

1- Ebd.، S.5.، Dat.7.8.31.U.A.A.Abt.lll.، Akten، Politik2،Je- men،Bd.1،Dat.7.8.31

2- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2، Jemen،Bd.1، Dat.16.8.31

3- Ebd .، Dat.8.9.31

راثينس قد سمح لنفسه أن يخوض في الحديث عن المعاهدة، الأمر الذي سيلحق به أضراراً، فيما لو فشل موضوع المعاهدة، وأن "مواصلة المفاوضات، بنفس الطريقة، أمر غير ممكن. فلسنا حالياً في وضع يمكننا من إرسال مفوض إلى صنعاء مجدداً. وليس هناك سوى إمكانية واحدة لمواصلة المفاوضات، وهي أن تقوم الحكومة اليمنية بإرسال مفوض من قبلها إلى برلين أو القاهرة"[1]. وتؤكد الرسالة بأن ماذكره راثينس في رسالته، من أن دولتين قد قبلتا بموضوع خضوع رعاياهما للقضاء اليمني، ليس صحيحاً. وأرفقت بالرسالة نسخة من المعاهدة اليمنية _ الإيطالية، التي عقدت في 1926/9/2م، وذلك ليرى راثينس "أنها لم تتناول موضوع خضوع الرعايا الإيطاليين للقضاء في اليمن"[2]. أما هولندا فلم تتم المصادقة على معاهدتها مع اليمن (من قبل البرلمان الهولندي) حتى الآن. وتنتهي الرسالة بالتمنيات لراثينس بالنجاح في أبحاثه العلمية القيمة، التي يجريها في اليمن[3] . وكأنما لخصت وزارة الخارجية الألمانية في هذه التمنيات، التي اختتمت بها رسالتها، رغبتها في أن يبتعد راثينس عن الخوض في موضوع المعاهدة وأن ينصرف إلى أبحاثه العلمية.

ومن الواضح، أن رسالة الخارجية قد تجاهلت ذكر الإتحاد السوفييتي، الذي اعترف في معاهدته مع اليمن بالقضاء اليمني، وقبل خضوع رعاياه المقيمين في اليمن له. فراثينس كان قد ذكر أن إيطاليا وروسيا (الإتحاد السوفييتي) قد اعترفتا بالقضاء اليمني، إضافة إلى هولندا. فاكتفت الخارجية بنفي اعتراف هولندا، ثم تحدثت عن المعاهدة اليمنية _ الإيطالية، تأكيداً لهذا النفي، مع الإشارة إلى أن هولندالم تصادق على المعاهدة بعد. وكأنما كان غرض الخارجية ليس مناقشة الوقائع، بل رفضها جملة، للدفاع عن موقفها، الذي تتمسك به.

---

[1]- Dat.8.9.31 ، Ebd .

[2]- Ebd.

[3]- Ebd.

وتؤكد وزارة الخارجية الألمانية تمسكها بموقفها هذا، في رسالة وجهتها إلى مجلس مدينة هامبورج، بتاريخ 1931/9/15، جاء فيها: "لقد عبرت في الفترة الأخيرة دوائر اقتصادية، في مدينة هامبورج، لوزارة الخارجية، بصورة متكررة، عن أملها في أن تنتهي المفاوضات المتعثرة بين ألمانيا ومملكة اليمن، حول المعاهدة التجارية، سريعاً إلى توقيع المعاهدة، لما سيترتب على عقدها من تنشيط للعلاقات التجارية الألمانية"[1]. مما يستوجب إعطاء التوضيحات التالية: إستجابة لرغبة اليمن في عقد معاهدة صداقة وتجارة، أرسلت ألمانيا سفيرها في أديس أبابا إلى صنعاء، في شهر يوليو من العام الماضي، ومعه مشروع معاهدة متطابق حرفياً، تقريباً، مع المعاهدة، التي وُقعت في 1929/4/26م مع مملكة الحجاز ونجد. ويتكون ذلك المشروع من خمس مواد عامة فقط. وتُركت تفاصيل العلاقات الدبلوماسية والتمثيل القنصلي والوكالات التجارية وانتقال البضائع، لتنظم لاحقاً، وفق اتفاقيات، تنطلق من قاعدة الدولة الأكثر رعاية، ووفقاً لهذه القاعدة، ولنظام المعاهدات التجارية، المبني عليها، فإن أي تعديل في المعاهدة يرغب في إدخاله عليها أحد الطرفين المتعاقدين، لابد أن يحظى بموافقة الطرف الآخر. "ومع أن القضاء في اليمن يرتكز على الشريعة الإسلامية، فإننا، وحتى لانجرح مشاعر اليمنيين، لم نطلب وضع قواعد وإجراءات خاصة، لحماية رعايانا في اليمن، من الناحية القانونية، ولكننا في نفس الوقت لانستطيع أن نقبل خضوع رعايانا للقضاء اليمني، نظراً لأننا لم نفعل ذلك مع بلدان إسلامية أخرى"[2]. ولم تكن الحكومة اليمنية مستعدة لقبول المشروع الألماني دون تعديل. وتقدمت بمشروع آخر "لانستطيع قبوله، وخاصة ماتضمنه من خضوع الرعايا الألمان، دون قيد أو شرط، للقضاء وللقوانين اليمنية. وكذا مايرمي إليه من تحقيق

---

[1] Ebd.، Dat.15.9.31

[2] Ebd. -

أهداف سياسية خارجية، أكثر من اهتمامه بالأهداف الإقتصادية"[1]. ولما وجد السفير، الدكتور بروفر عدم جدوى استمرار المفاوضات، بعد حوالي شهرين من الزمن قضاهما في صنعاء، عاد إلى ألمانيا. ومنذ ذلك الحين لم يجد أي جديد، ولم يتغير في الموقف شئ. وقد التمست الحكومة اليمنية، بصورة غير رسمية، أكثر من مرة، أن تقبل الحكومة الألمانية بالمشروع اليمني. ولكن الإستجابة لهذه الرغبة أمر غير ممكن. وحتى مجرد إجراء مفاوضات حول المشروع اليمني، هو في الوقت الراهن أمر غير ممكن، لأن ألمانيا ليست في وضع يمكنها من إرسال مفاوض إلى صنعاء. فصعوبة الموضوع وحجم المسؤولية، المترتب على عقد معاهدة كهذه، يشترطان إجراء المفاوضات بواسطة شخصية رسمية متمكنة من الموضوع، تمام التمكن. وبصورة أولية سوف تقوم وزارة الخارجية الألمانية بإبلاغ الحكومة اليمنية باستعدادها لمواصلة المفاوضات مع مفوض يمني في برلين أو القاهرة، "ويجب الإنتباه هنا إلى أن اليمن بلد فقير وقليل السكان، ولاتتوفر فيه سوى فرص ضئيلة بالنسبة للتجارة الألمانية. كما أن خضوع الأجانب للقضاء اليمني، خضوعاً غير مشروط، لم يتم حتى الآن سوى من قبل روسيا السوفييتية. أما الإدعاءات المختلفة، بأن إيطاليا وهولندا قد قبلتا خضوع رعاياهما للقضاء اليمني، بموجب نص تضمنته المعاهدتين، فهي إدعاءات غير صحيحة"[2].

هكذا أوضحت وزارة الخارجية موقف الحكومة الألمانية تجاه مسألة استئناف المفاوضات مع اليمن. ولكن الخارجية لم تكن واضحة كل الوضوح، حتى في تخاطبها مع الفعاليات الإقتصادية الألمانية المهتمة بالسوق اليمنية، واستخدمت مراراً في عملية التوضيح حجة الأهداف السياسية للمعاهدة، الغالبة على الأهداف

---

[1] - Ebd.
[2] - Ebd.

الإقتصادية. وهو أمر لم يكن يعني في الواقع الشركات والمصانع الألمانية، بقدر ماكان يعنيها أن يتم توقيع معاهدة، تشكل قاعدة مأمونة لنشاطها التجاري. ومثل هذه القاعدة كان يمكن حتى للمشروع اليمني توفيرها. وقد استخدمت الخارجية أيضاً، حجة تكرر استخدامها مراراً، وهي أن اليمن فقير وقليل السكان ولاتتوفر فيه فرص كافية للنشاط التجاري الألماني. إلا أن وجهة نظر الشركات الألمانية ومندوبيها، الذين زاروا اليمن، وحتى وجهة نظر الدكتور راثينس، كانت تؤكد على أن فرص التعامل مع السوق اليمنية، فرصا جيدة. وهذا مايفسر ذلك الإلحاح المستمر من قبل الشركات والمصانع الألمانية على الحكومة الألمانية، بأن تعجل في عملية المفاوضات، للوصول سريعاً إلى عقد المعاهدة. ويبدو أن الإختلاف بين الموقفين، أي بين موقف الفعاليات الإقتصادية وبين الموقف الرسمي للحكومة الألمانية، كان سببه أن الفعاليات الاقتصادية كانت تنطلق في تحديد موقفها، من اهتماماتها التجارية البحتة. في حين كانت الحكومة الألمانية مضطرة، نظراً لظروف مابعد الحرب العالمية الأولى، إلى أن تضع في مقدمة اعتباراتها ردود الفعل السياسية تجاهها، من قبل الحكومات الأوروبية، وخاصة من قبل الحكومة البريطانية، إذا هي وقعت على معاهدة، وفق الصيغة التي كان الإمام يحي يتمسك بها ويصر عليها، لإعتبارات سياسية أيضاً، وفي مقدمتها تعزيز موقفه تجاه بريطانيا.

وفي 1931/9/22م، وعلى إثر زيارة الدكتور فون فيسمن لوزارة الخارجية وتحدثه إلى الدكتور بروفر، قدم بروفر تقريراً إلى مدير الخارجية دِكهوف Dickhoff، تضمن في ماتضمنه: أن فون فيسمن قد استُقبل في صنعاء، استقبالاً ودياً "وكلفه الإمام بأن يستفسر لدى وزارة الخارجية عن الفرص المتاحة أمام

المفاوضـات، المتعلقـة بمعاهـدة الصـداقة والتجـارة، التـي كانـت قـد بـدأت فـي العـام الماضـي"[1] .

وقد كتب فون فيسمن، بعد ذلك، رسالة إلى الخارجية، بتاريخ 1931/10/4م، أرفقها بترجمة لرسالة وجهها إليه الإمام يحي، بتاريخ 24 ربيع الأول عام 1350هـ (1931م) . وقد ذكر فون فيسمن في رسالته: أن الإمام طلب منه، في آخر مقابلة له في صنعاء، أن يتقدم برجاء شخصي إلى وزارة الخارجية الألمانية بالموافقة على عقد المعاهدة، بصيغتها المتضمنة خضوع رعايا كل دولة من الدولتين المتعاقدتين للقضاء والقوانين السارية في الدولة الأخرى، عند إقامتهم فيها. وأنه _ أي فون فيسمن _ قد سمع للتو، في مدينة هاج Haag، بهولندا، بأن الحكومة الهولندية ربما توافق بالفعل على عقد معاهدة مع اليمن، تتضمن المادة الخاصة بالقضاء. لأن من المعروف أن الإمام حريص على التمسك بالشريعة الإسلامية، وأن دولته لازالت بدائية، وأنه يُعتبر إماماً دينياً، على رأس رعاياه، الذين تبلغ نسبة الزيديين فيهم حوالي ثلاثة أرباع السكان. ولهذا فإنه لن يعقد معاهدة بصيغة أخرى ، وأن الدولة التي سيعقد معها معاهدة، سوف تحتكر التجارة في اليمن لأن مركز الإيطاليين والروس قد أصبح ضعيفاً[2].

أما رسالة الإمام، التي أرفق فون فيسمن برسالته ترجمة لها، فهي عبارة عن رسالة وداع، وجهها إليه الإمام قبيل مغادرته اليمن. وقد ورد فيها: أن الإمام استلم رسالة فون فيسمن ويشكره على مشاعره الطيبة ويرجو له الخير والتوفيق في رحلة العودة ويوافق على سفره إلى الحديدة، عن طريق مدينة العبيد، ويرجو منه إيصال

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.22.9.31

2- Ebd., Dat.4.10.31

تحياته وتمنياته إلى معالي وزير خارجية ألمانيا العظمى، وإبلاغه بأن الإمام ينتظر عودة الوثائق الخاصة بالمعاهدة بعد توقيعها[1].

ومع تكرار الحديث، عن قرب عقد معاهدة بين هولندا واليمن وعن قبول هولندا لموضوع القضاء، بعثت وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج، بهولندا رسالة، بتاريخ 1931/12/25م، ذكرت فيها: أن القنصل الهولندي في جدة قد فاوض، في ربيع نفس العام (1931م) بصنعاء، حكومة اليمن، حول عقد معاهدة تجارية. وأنه يقال بأن المعاهدة قد وُقعت بالأحرف الأولى. وأن الخارجية مهتمة بمعرفة ما إذا كانت السلطات التشريعية الهولندية قد صادقت عليها، في هذه الأثناء. وهل من المتوقع أن يبدأ تنفيذها حالاً. وهل يمكن الحصول على معلومات عن محتواها، وخاصة ما يتعلق منها بكيفية التعامل مع المواطنين الهولنديين في اليمن، من الناحية القانونية. وتختتم الوزارة رسالتها بالتأكيد على أن هذه المعلومات المطلوبة ذات قيمة كبيرة بالنسبة لها[2].

وردت البعثة الدبلوماسية، بتاريخ 1932/1/4م، على رسالة الخارجية مفيدة: بأن المعاهدة بين اليمن وهولندا لم يصادق عليها بعد[3].

وفي 1932/7/25م وجه رئيس الجمهورية الألمانية، فون هندنبورج، رسالة إلى الإمام يحي، باللغة العربية، رداً على رسالة الإمام، التي كان قد بعثها مع الدكتور بروفر، عند مغادرته صنعاء. وقد جاء في رسالة الرئيس: أنه يشكر الإمام على حسن استقباله للدكتور بروفر، وعلى مشاعره تجاه الرئيس وعطفه على الألمان في اليمن. وكذا على البن، الذي بعثه الإمام كهدية له. وأضاف " وأنا متفق مع جلالتكم على

---

[1] - **Ebd., Dat . 24.3.1350 (1931)**
[2] - **A.A.Abt.lll‹Akten‹Z‹St.A.‹Handel 12‹ Jemen‹Bd.1‹S.1‹ Dat.25.12.31**
[3] - **Ebd., S. 2, Dat. 4.1.32**

رغبتكم في عقد معاهدة خاصة بتأييد المناسبات الودية بين دولة ألمانيا ومملكتكم. وأنا على أمل وطيد أن يصير عقد هذه المعاهدة بأقرب وقت"[1] . ثم يختتم رسالته بعبارات المجاملات والتمنيات[2].

كما وجه وزير الخارجية الألماني، من جانبه أيضاً رسالة إلى الإمام، باللغة العربية، مؤرخة في 1932/7/30م، جاء فيها[3]: بعد الشكر والثناء على رسالة الإمام، التي وجهها في 18 ذي القعدة عام 1349هـ (1930م)، إلى وزير الخارجية السابق، كورتيوس، وكذا على التمنيات، التي بعثها الإمام بواسطة الدكتور فون فيسمن، أنه مسرور لما بلغه من نجاح مستشار البريد سنك آيزن، ومسرور أيضاً لما بلغه من عطف الإمام على الرعايا الألمان في اليمن. وأنه متفق مع الإمام في الرغبة بعقد المعاهدة سريعاً، ويتمنى أن يتم ذلك قريباً. وبما أن الحكومة الألمانية لا ترى إرسال مفوض إلى صنعاء، لمتابعة المفاوضات، فإنه يقترح إرسال مفوض يمني إلى برلين أو إلى القاهرة. ثم يشير إلى الهدية المرسلة إلى الإمام، وهي عبارة عن سيارة لنقل البريد. ويختتم الرسالة بعبارات الإحترام[4].

ويتضح من الرسالتين أنهما قد نقلتا الموقف الألماني، غير المتحمس لاستئناف المفاوضات، من ناحية، والحريص من ناحية أخرى على إبقاء الجسور مفتوحة، وعدم الوصول إلى قطيعة نهائية مع الإمام. وكان إرسال السيارة الخاصة بنقل البريد، كهدية، لفتة، حاولت الحكومة الألمانية من خلالها التعبير عن هذا الحرص.

---

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat. 25.7.32

[2] - انظر الملحق رقم (11) .

[3] - انظر الملحق رقم (12).

[4] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.30.7.32

ويبدو أن رسالتي الرئيس الألماني ووزير الخارجية قد شجعتا الإمام على طرق موضوع المعاهدة طرقاً مباشراً، بعد أن كان في السابق يحاول أن يثيره بصورة غير مباشرة، إما عن طريق بعض المواطنين الألمان (مثل راثينس وفون فيسمن)، أو عن طريق الإشارة إليه، إشارة تبدو عرضية، كما فعل في رسالته، التي حملها مستشار البريد، سنك آيزن، عند مغادرته اليمن. ولذا فقد وجه رسالة إلى وزير الخارجية الألماني، بتاريخ 26 ربيع ثاني عام 1351هـ (1932م)، كرسها بصورة شبه كاملة للحديث عن موضوع المعاهدة[1]. حيث جاء فيها: بعد الشكر على السيارة المهداة له، التي وصلت فعلاً إلى اليمن، أنه كان قد بعث بواسطة الدكتور بروفر مشروع المعاهدة، الذي وضعه المفاوض اليمني، بالتشاور مع المفاوض الألماني، وأنه يؤكد بأن المشروع (المسودة كما يسميه) ليس فيه أي محذور، وإنما هو فاتحة خير، لتأسيس العلاقات بين البلدين. ولذا فإنه يرجو من الوزير التمعن فيه، مؤكداً استعداده الكامل لتوقيعه والمصادقة عليه. ويكرر الإمام الإشارة إلى أن المشروع قد أُعد بالتداول والتشاور والرضا بين المفوض اليمني والمفوض الألماني. ويؤكد، بحكم المودة القديمة، الممتدة إلى اليوم، التي يكنها لألمانيا، والآمال التي يعقدها عليها، يؤكد أن تأخير توقيع تلك المعاهدة، التي ليس فيها أية نقطة شك أو محذور يوجب التردد، إنما كان من سوء الطالع بالنسبة له. وأن إرسال مفوض، ليس إلى مصر فحسب، بل وحتى إلى ألمانيا، يعتبر مصدر فخر للمملكة اليمنية وللإمام. ولكن نظراً لقلة عدد رجال الدولة اليمنية، ولانشغالهم ببناء الدولة، فإنه يتعذر إرسال أحدهم. ثم يكرر رجاءه بأن ترسل ألمانيا مفوضاً إلى اليمن، لإستئناف المفاوضات، وأنه بعد إبرام المعاهدة سيتم، عند اللزوم، إرسال مندوب إلى ألمانيا، ليس فقط لمرة واحدة[2].

---

[1]- انظر الملحق رقم (13).

[2]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.26.4.1351(1932).**

وتعكس رسالة الإمام هذه العقلية والتفكير السائدين حينذاك، فأسلوب التذاكي، بإظهار الإستعداد المطلق للنزول عند رغبة الألمان، حرصاً ووداً، مع عدم النزول الفعلي، بل مع التمسك الشديد بالموقف الأصلي، المقنَّع بطلاوة العبارة ومعسول الكلام والإعتذارات الناعمة، هو أسلوب ساد في ذلك الحين، ولا تزال له امتداداته حتى اليوم.

وفي 1932/10/4م رفع الدكتور بروفر تقريراً إلى وزير الخارجية، أوضح فيه أسباب فشل المفاوضات والأسباب التي تجعل استئنافها عديم الجدوى: فقد فشلت المفاوضات في صيف 1930م، بسبب إصرار الحكومة اليمنية على تضمين مشروع المعاهدة، المقدم من قبلها، الإعتراف المتبادل بنظام القضاء والقوانين السارية في البلدين. "والقبول بهذا الطلب لن يعني فقط إخضاع الألمان، الذين يذهبون إلى اليمن، للقضاء وللقوانين البربرية السارية هناك، بل أيضاً سيثير غضب البريطانيين إلى حد كبير"[1]. إذ أن بريطانيا مهتمة جداً بالوضع القانوني للأجانب في اليمن، في المعاهدات المعقودة. وذلك نظراً لأن كثيراً من رعاياها العرب[2] يقيمون في اليمن. والأسباب التي دعت إلى رفض المشروع اليمني في حينه لاتزال قائمة. وبما أن الحكومة اليمنية لم تضع منذ ذلك الحين مشروعاً معدلاً آخر، ولاتزال، كما هو واضح في رسالتها الأخيرة، متمسكة بموقفها السابق، فإنه ليس هناك مايدعو إلى عقد مفاوضات جديدة. وحتى لو تقدمت اليمن بمقترحات جديدة "فإنه لا فائدة أبداً من إجراء المفاوضات مرة أخرى في صنعاء. فقد تبين خلال المفاوضات الأولى أن انعدام الإتصالات البرقية المضمونة، يجعل من غير الممكن عملياً، بالنسبة للمفاوض

---

[1] - Ebd.،Dat.4.10.32. Und A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel13، Jemen،Bd.1،S.6-7, Dat.4.10.32

[2] - المقصود هنا بالرعايا العرب، أبناء عدن والمحميات، الذين كانوا يقيمون في شمال اليمن.

الألماني، أن يتبادل الرأي مع حكومته. ولهذا أقترح مبدئياً عدم الرد على الرسالة الحالية، والتي لا تحمل حتى توقيعاً"[1].

ومن الواضح أن بروفر في ملاحظته الأخيرة، الخاصة بالتوقيع، لم يكن موفقاً، فرسالة الإمام يعلوها الختم، الذي كان يستغني به عن التوقيع.

أما رجال الأعمال فقد كان لهم رأي آخر، كما أسلفنا. وفي رسالة من ديترش، مندوب شركة هانزن في اليمن، بعثها من صنعاء، مؤرخة في 1933/3/14م، إلى مقر الشركة في هامبورج، وقامت الشركة بدورها بإرسال مقتطفات منها إلى وزارة الخارجية الألمانية، ذكر ديترش: أنه علم بأن هولندا قد وقعت معاهدتها مع اليمن. وأنه إذا صح هذا فإن على ألمانيا من جانبها أيضاً أن تتحرك لإجراء المفاوضات، وإيصالها إلى عقد معاهدة مع اليمن. وأن الشروط التي وافقت عليها هولندا لابد أن تكون شروطاً مقبولة بالنسبة لألمانيا. وفي جميع الأحوال فإن الوصول إلى عقد معاهدة مع اليمن، مهما كانت صيغتها، لهو أمر يستحق الترحيب، لأنه سوف يسهل النشاط التجاري ويطوره[2].

وفي 1933/4/3م بعثت شركة هانزن رسالة إلى الخارجية، تضمنت في ماتضمنته، الإشارة إلى أن القنصل الهولندي في جدة ادريانس Adrians، موجود في صنعاء بغرض التوقيع على معاهدة بين هولندا واليمن[3].

ومن هامبورج أيضاً بعث الدكتور راثينس رسالة إلى الخارجية، بتاريخ 1933/4/18م، أرفق بها رسالة وصلته من السفير الهولندي بجدة، فان دير مويلين،

1- A.A.Abt.lll،Akten، Politik2، Jemen، Bd. 1، Dat. 4. 10.32. Und A.A.Abt.lll، Z.St.A

2- A.A.Abt.lll،Akten،Z،St.A.،Handel ،12، Jemen،Bd.1،S.9-10، Dat.14.3.33.

3- Ebd.,، S.7-8.،Dat.3.4.33.

تفصح في مضمونها _ كما ذكر راثينس _ عن أن خبر عقد المعاهدة اليمنية _ الهولندية، الذي أكده كل من فون فيسمن وديترش، هو خبر صحيح[1].

ومن البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج بهولندا يأتي التأكيد القاطع، في رسالة إلى الخارجية، بتاريخ 1933/5/27م، ورد فيها: أن المعاهدة اليمنية _ الهولندية، قد وقعت فعلاً، في صنعاء بتاريخ 1933/3/12م[2].

وفي 1933/6/3م أرسلت البعثة إلى الخارجية نسخة من المعاهدة، حصلت عليها من القسم القانوني بوزارة الخارجية الهولندية[3].

وفي 1933/6/7م عبرت شركة هانزن، في رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية عن اهتمامها بمحتوى المعاهدة اليمنية _ الهولندية، وتساءلت عما إذا كانت الوزارة قد عرفت من الهولنديين شيئا عن ذلك، وخاصة عن موضوع الإعتراف بالشريعة الإسلامية. كما أبدت الشركة استعدادها لبذل محاولة، عن طريق السيد هاينس هانزن، الموجود حينذاك في اليمن، لمعرفة الشروط التي عقدت بموجبها المعاهدة[4].

وقد قامت وزارة الخارجية بإرسال نسخة من المعاهدة اليمنية الهولندية إلى شركة هانزن. فأرسلت الشركة رسالة إلى الوزارة، بتاريخ 1933/6/27م تشكرها على ذلك ، وتستفسرها عن نواياها تجاه موضوع عقد معاهدة بين ألمانيا واليمن، وعما إذا كان هناك تفكير في عقد معاهدة مشابهة للمعاهدة اليمنية _ الهولندية. ثم تشير الشركة في رسالتها إلى أن هاينس هانزن سيصل إلى مرسيليا، عائداً من اليمن، في

1- Ebd.، S.11، Dat. 18.4.33.

2- Ebd.، S.11، Dat. 27.5.33.

3- Ebd.، S. 16.، Dat.3.6.33.

4- Ebd.، S.27، Dat.7.6.33.

1933/7/2م، كما هو متوقع، وأن الشركة سوف تطلب منه التوجه إلى برلين للتحدث مع الدكتور بروفر، حول موضوع اليمن[1].

وفي 1933/7/5م بعثت الشركة برسالة أخرى إلى الخارجية، ضمنتها مقتطفات من رسالة، كان هاينس هانزن قد بعث بها من صنعاء، بتاريخ 1933/6/6م. ومما ورد في تلك المقتطفات: أن العلاقات اليمنية _ الهولندية قد اعتورها بعض البرود، على إثر توقيع المعاهدة اليمنية _ الهولندية. ثم تشير الشركة في رسالتها إلى أنها قد أبلغت هاينس هانزن بأن يتوجه إلى برلين، لمقابلة الدكتور بروفر، خلال الفترة من 7/5 وحتى 1933/7/15م. وأنها لم تسمع بعد عن وصول هاينس هانزن إلى مرسيليا[2].

وفي 1933/10/18م أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، مرفقة بالتوجيه الملكي والمذكرة التفسيرية، اللذين قدما إلى البرلمان الهولندي مع نص المعاهدة اليمنية _ الهولندية، التي وضعت أمام البرلمان، لمناقشتها والمصادقة عليها. وقد ورد في رسالة البعثة: "أنه يتضح من المذكرة التفسيرية أن الموقف الديني للإمام والإمكانيات الإقتصادية المستقبلية لليمن، كانا عنصرين أساسيين، بالنسبة لعقد المعاهدة"[3]. وتضيف الرسالة، أنه من الجدير بالذكر أيضاً، أن دولاً أخرى قد وقعت معاهدات مشابهة مع اليمن[4].

1- **Ebd., S.35.، Dat.27.6.33.**
2- **Ebd., S.37،Dat.5.7.33.**
3- **Ebd.، S.39، Dat.18.10.33.**
4- **Ebd.**

ومن الواضح أن مضمون رسالة البعثة يفصح عن موقف متعاطف مع فكرة الإسراع في توقيع معاهدة بين اليمن وألمانيا، وهي الفكرة التي تبناها بشكل أساسي، كما رأينا، أصحاب الشركات ورجال الصناعة الألمان، المهتمون بالسوق اليمنية.

ومن الواضح أن مضمون رسالة البعثة يفصح عن موقف متعاطف مع فكرة الإسراع في توقيع معاهدة بين اليمن وألمانيا، وهي الفكرة التي تبناها بشكل أساسي، كما رأينا، أصحاب الشركات ورجال الصناعة الألمان، المهتمون بالسوق اليمنية.

وفي 1933/11/27م بعثت شركة هانزن رسالة إلى الخارجية، ذكرت فيها: أن المعاهدة اليمنية _ الهولندية لم تواجه أي اعتراض، في الإجتماع الأول للبرلمان الهولندي، وأنه من المتوقع أن تتم المصادقة عليها، بعد استكمال مناقشتها في الإجتماع الثاني، الذي سيعقد في بداية شهر ديسمبر من نفس العام[1].

وفي 1933/12/7م أكدت وزارة الخارجية الألمانية موقفها من جديد، في رسالة لها إلى شركة هانزن، فذكرت: أن المعاهدة اليمنية _ الهولندية تتضمن خضوع الرعايا الهولنديين للقضاء والقوانين اليمنية. وأن عقد معاهدة مماثلة، بين اليمن وألمانيا، لم يتم حتى الآن، بسبب هذه النقطة، وأنه لم يستجد أي جديد على الموقف[2].

وفي تاريخ 1934/1/12م، بعث الدكتور راثينس رسالة من صنعاء، وجهها إلى شخص في مدينة هامبورج، لم يذكر اسمه، واكتفى بمخاطبته بـ (المحترم السيد البروفسور). ولعل المقصود به زميله في أرشيف الاقتصاد العالمي بهامبورج، الدكتور

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹ Jemen‹Bd.1‹ Dat.27.11.33.

2- Ebd.‹ Dat . 7.12.33.

فالسته Walze، الذي كان يتبادل معه الرسائل. وقد ذكر في رسالته تلك: أن موقف الألمان في اليمن قد أصبح ضعيفاً، بسبب رفض وزارة الخارجية الألمانية، منذ سنوات، تضمين مشروع المعاهدة اليمنية _ الألمانية مسألة الإعتراف بالقضاء اليمني. وأنه خلال وجوده في اليمن اعترفت الحكومة الهولندية بذلك، كما اعترفت الحكومة البريطانية. وأن امتناع ألمانيا عن الإعتراف بالقضاء اليمني سوف يضعف موقف الألمان في اليمن أكثر فأكثر، وأنه خلال حضوره مجالس الإمام ولقاءاته مع القاضي محمد راغب، تكون لديه انطباع بأنه "لا يزال بالإمكان إصلاح كل شئ، لو أننا نوقع المعاهدة، مع الإعتراف بالقضاء، بالصورة التي طلبها الإمام"[1].

وفي تقرير هرمن كرنس[2] Hermann Krenz، بتاريخ 1937/5/3م، حول رحلته إلى اليمن، أشار، في مايتعلق بموضوع المعاهدة، إلى: أن القاضي محمد راغب قد طرح عليه، خلال مقابلاته، سؤالاً حول مدى استعداد ألمانيا لعقد معاهدة صداقة مع اليمن. وأنه طلب منه إيصال هذا السؤال إلى الحكومة الألمانية. ويرى كرنس أنه بالنظر إلى العلاقات التجارية، التي استطاع أن يقيمها، فإنه يعتقد بأن إبرام معاهدة تجارية مسألة هامة جداً، بالنسبة لألمانيا "فالشعب اليمني والحكومة اليمنية يميلون إلى ألمانيا أكثر من غيرها. ونزول مجموعة إمدن (Emden Manschaft)[3] ، أثناء الحرب العالمية الأولى كان حدثاً لم ينس حتى اليوم[4].

1- H.M.، S.Dr.R.، Bd.Vic.،Dat.12.2.34

2- سوف نتحدث عنه بتفصيل أكثر في الفصل التالي.

3- مجموعة صغيرة من سلاح البحرية الألمانية، بقيادة الكابتن هلموت فون موكه Hellmuth Von Mücke، تقطعت بها السبل، أثناء الحرب العالمية الأولى، ونزلت إلى البر اليمني، في شهر يناير 1915م، معتقدة أن خط الحجاز الحديدي قد وصل إلى الحديدة، وأن بإمكانها السفر بواسطته إلى ألمانيا، عبر تركيا، الدولة الحليفة، وقد عوملت تلك المجموعة معاملة طيبة، واستقبلت في صنعاء بالموسيقى العسكرية التركية، التي عزفت نشيداً وطنياً ألمانياً، ومكثت في صنعاء مدة اسبوعين، ثم اتجهت إلى الحديدة وغادرتها، عائدة إلى ألمانيا، عبر جدة واسطنبول. أنظر:

Serjent، Arabien، P.187-198.

4- A.A.Abt.lll،Akten،Z،St.A.،Kriegsgerate، Jemen،Bd.1،S.19(2-9)، Dat.3.5.

وعند هذا السؤال العرضي اليائس، الذي طرحه محمد راغب على هرمن كرنس، في عام 1937م، تتوقف الوثائق التي بين أيدينا، عن الحديث حول موضوع المعاهدة. وقد ظل هذا الموضوع معلقاً حتى عام 1953م، عندما وقعت المعاهدة اليمنية _ الألمانية، وأصبح سفير ألمانيا في القاهرة مبعوثاً لدى اليمن [1]. وهذا التاريخ يقع خارج الإطار الزمني لهذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر، في ختام حديثنا عن العلاقات السياسية اليمنية _ الألمانية، أن اليمن ، خلال الحرب العالمية الثانية، قد أعلن حياده وامتنع عن الإنجرار إلى ساحة الصراع، الذي انجرت إليه دول عربية أخرى. وقد أكد هذا الموقف القاضي محمد راغب، في تصريح أدلى به إلى وكالة تاس، في منتصف شهر يونيو عام 1940م، حيث ذكر أن حكومة اليمن تتمسك خلال الحرب بحيادها المطلق، دون تغيير [2].

1- **Pawelke ،Der Jemen ، S . 41.**

2- **A.A.Büro des Staatssekretar، Arabien ، Bd. 1، Bd،1، Dat 16.6.4 Ke**

الفصل الثاني

العلاقات التجارية

يقدم لنا تقرير داخلي، وُضع في وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ 1939/3/22م، فكرة موجزة، عن العلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية، تصلح مقدمة للحديث عن هذه العلاقات. فقد ذكر التقرير: أن العلاقات التجارية مع اليمن أُقيمت منذ عام 1932م، عن طريق شركة يوسف هانزن وزونة J.Hansen & Söhne في هامبورج، بصورة رئيسية. وأن لهذه الشركة منذ ذلك الحين فرع تجاري في اليمن، يقوم بتمثيل عدد من المصانع الألمانية الهامة. وتهتم الشركة، بالدرجة الأولى، بتسويق السلع المتداولة في السوق اليومية، وبتوفير المواد المطلوبة من قبل الحكومة اليمنية. وقد ازداد حجم التعامل التجاري مع اليمن في الفترة الأخيرة. وتمارس الشركة أعمالها وفقاً للقواعد التجارية العادية. وقد استطاعت أن تحقق مركزها التجاري الحالي في اليمن، بجهود بذلتها لسنوات طويلة، أقامت خلالها علاقات مع شخصيات يمنية، واستفادت من الإمكانيات التجارية المتاحة في اليمن[1].

ولايعني هذا التحديد، الذي أورده التقرير، لبدء العلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية، وهو عام1932م، عدم وجود بضائع ألمانية في السوق اليمنية قبل هذا التاريخ، فقد عرفت السوق اليمنية قبل هذا التاريخ أنواعاً مختلفة من البضائع

1- A-A.Akten،Ha.pol.Wiehi،46/3،jemen،Dat.22.3.39

الألمانية. بل لقد اتصلت بشركات ألمانية اتصالاً مباشراً[1]. ولكن يبدو أن إقامة علاقة ثابتة ودائمة مع السوق اليمنية، من قبل شركة ألمانية، قد بدأ في ذلك العام، كما ورد في التقرير.

وقد أبدى أصحاب المصانع والشركات الألمانية اهتماما بإقامة علاقات سياسية _ تجارية مع اليمن، فاق اهتمام الحكومة الألمانية، كما أوضحنا في الفصل السابق، وحكمت موقف المصانع والشركات الرغبة في توسيع دائرة تسويقها التجاري، ورأت في اليمن إمكانية مستقبلية واعدة. أما الحكومة فقد حكمت موقفها علاقاتها السياسية الخارجية، التي كانت لاتزال تثقلها وتقيدها وتحدد مدى حركتها نتائج الحرب العالمية الأولى. ولهذا فقد كانت الحكومة الألمانية تتعامل تعاملاً حذراً، وتخطو خطوات محسوبة، خشية إغضاب الدولة الأوروبية، كما تقدم معنا. ولتبرير موقفها أمام المصانع والشركات، اصطنعت وجهة نظر، تعللت بها دائماً، وهي أن السوق اليمنية لاتستحق الإهتمام. فقلة السكان وفقرهم، وبالتالي ضعف قدرتهم الشرائية، ومحدودية احتياجاتهم، تجعل اليمن سوقاً غير مجدية، وليس هناك احتمال لتطور إيجابي فيها على المدى المنظور.

وقد ولد تباين الموقفين جدلاً ضمنياً، عبرت عنه الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الألمانية والمصانع والشركات الألمانية المختلفة، تمثل _ من جهة _ بالإلحاح الدائم من قبل المصانع والشركات على الحكومة، بالإسراع في إقامة علاقات سياسية، مبنية على معاهدة بين ألمانيا واليمن، تشكل أرضية ثابتة للنشاط التجاري الألماني، وتمثل _ من جهة أخرى _ بردود فاترة من قبل وزارة الخارجية، تقلل فيها

[1]- فعلى سبيل المثال: استورد اليمن في أغسطس عام 1927م طائرتين ألمانيتين من مصنع يونكرس للطائرات مباشرة، واستعان، أي اليمن، بطيارين ألمان، تابعين للمصنع. وقد سقط اثنان منهم في شهر أكتوبر من العام نفسه، مع أحد ابناء الأسرة الحاكمة، أثناء التدريب، ولقوا مصرعهم جميعاً. انظر: f.a.z

من شأن السوق اليمنية وأهميتها. وقد تداخلت خلال هذا الجدل الإهتمامات السياسية بالاهتمامات التجارية، كما سنرى.

ولم يمنع موقف الحكومة الألمانية بعض الشركات والمصانع من بذل جهودها الخاصة، لإقامة علاقات تجارية مباشرة، إما باتخاذها وكلاء وممثلين لها من اليمنيين، أو بإرسالها مندوبين يمثلونها، من موظفيها.

وقد بزت أسماء بعض الذين اشتغلوا في النشاط التجاري، كوكلاء وممثلين تجاريين. منهم مواطنون يمنيون، مثل عمر سليمان المزجاجي وابنه أحمد عمر المزجاجي وإسرائيل صبيري. ومنهم مواطنون عرب غير يمنيين، مثل صلاح النجار، المصري الجنسية، ونزيه مؤيد العظم، السوري الجنسية، وزكي كرام السوري الجنسية أيضاً. ومنهم مواطنون ألمان، مثل هرمن كرنس Hermann Krenz وهاينس هانزن Heins Hansen، وغيرهما. كما برزت أسماء شركات ومصانع ألمانية، مثل شركة يوسف هانزن وزونة J.Hansen & Söhne في هامبورج، وشركة أوجست مينز Menz August في سول Suhl، ومصنع يونكرس للطائرات Junkers_Flugzeugwerke في ديسا Dessa ، ومصانع موزر Mouserwerk في أوبرندروف Oberndort، وغيرها من الشركات والمصانع الألمانية، التي سنأتي على ذكرها.

وسوف نحاول في هذا الفصل رسم صورة للعلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية، من خلال استعراضنا لمحتوى الرسائل والتقارير المختلفة، التي تبرز تباين موقفي كل من الحكومة الألمانية ورأس المال الصناعي والتجاري تجاه السوق اليمنية، وكذا نشاط الشركات والمصانع الألمانية ووكلائها في اليمن وأنواع البضائع المطلوبة، كما تبرز مادار من حوارات وماجرى من اتصالات حول أهم سلعة سوقها الألمان في

اليمن، في هذه الفترة، وهي الأسلحة، التي شكلت محور العلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية، كما سنرى.

1_ ألمانيا والسوق اليمنية:

إختلفت نظرة رأس المال الصناعي والتجاري الألماني إلى السوق اليمنية وموقفه منها، عن نظرة وموقف الحكومة الألمانية، وذلك _ كما نعتقد _ بسبب الإعتبارات التي ذكرناها سابقاً. ولكن رغم الإختلاف في النظرة والموقف، فقد نشأ تعاون وتنسيق، بين الحكومة ورأس المال، امتزجت فيها الإهتمامات السياسية بالإهتمامات التجارية ، إمتزاجا يجعل من الصعب تبين الحدود بينهما. فقد اهتمت المصانع والشركات، التي تعاملت أو رغبت في التعامل مع السوق اليمنية، بالموقف السياسي للحكومة الألمانية تجاه اليمن، بل ومارست ضغوطاً، لدفع الحكومة إلى إيجاد علاقات سياسية ثابتة مع اليمن، من خلال عقد معاهدة صداقة وتجارة. كما تفهمت الحكومة هذا الإهتمام وتجاوبت معه، في حدود معينةلم تتجاوزها، بسبب الإعتبارات المشار إليها سابقاً. وكانت مكانة ألمانيا في اليمن هما مشتركاً بالنسبة للحكومة، كما بالنسبة لرأس المال. وإن كان رأس المال قد خاض المنافسة التجارية، ضد المنافسين الأوروبيين مباشرة في السوق اليمنية. بينما أحجمت الحكومة الألمانية عن خوض منافسة سياسية مماثلة، محكومة كما أشرنا مراراً، بظروف ألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الأولى.

أ- نظرة رأس المال الصناعي والتجاري إلى السوق اليمنية:

عبَّر تقرير داخلي في وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/5/21م عن نظرة رأس المال الصناعي والتجاري الألماني إلى السوق اليمنية وموقفه منه، وذلك من خلال الإفادات التي تضمنها ذلك التقرير، والتي أدلى بها طيار ألماني، إسمه هينيشن Hänichen، كان يعمل في اليمن لحساب مصنع يونكرس للطائرات، الذي زود اليمن

ببعض الطائرات[1]. فقد كُلف هذا الطيار بالسفر إلى ألمانيا لشراء بعض قطع الغيار للطائرات المذكورة. وكان من المفترض أن يستلم تكاليف السفر وقيمة قطع الغيار من الحديدة. ورغم أن محمد راغب، كما يفيد هينيشن "الذي يتعامل مع الألمان بمودة، قد أعطاني تحويلاً على الخزانة في الحديدة، إلاَّ أنني لم أحصل منها على شيء، مما اضطرني إلى السفر إلى ألمانيا على حسابي الخاص. وهنا في ألمانيا استلمت رسالة من راغب بيه، يطلب مني فيها أن أُنفذ اتفاقي مع الإمام يحي، مهما كانت الأحوال، وأن أعود إلى صنعاء بقطع الغيار، وأن النقود ستدفع لي في صنعاء، بعد عودتي مباشرة. وأنا على ثقة من أن النقود ستدفع لي بعد عودتي إلى صنعاء، ولكن قرار عودتي هو في يد مصنع يونكرس، الذي ليس مقتنعاً حتى الآن بأن يقدم لليمن قرضاً جديداً، قدره عشرين ألف مارك. وإني مع ذلك آمل أن أستطيع إقناع المصنع بذلك، لأني أعتقد بأن اليمن سيكون حقل عمل مناسب لنا[2] ويستطرد التقرير، استناداً إلى أقوال الطيار هينيشن، في إلقاء أضواء على السوق اليمنية، فيذكر أن الفرصة في اليمن مواتية جداً للبضائع الألمانية. فالملك وابنه محمد، المقيم في الحديدة، يتعاملان معنا بمشاعر طيبة جداً، ويعطيان أفضلية لاستيراد البضائع الألمانية، ويتمنيان كثيراً أن تفتح شركة ألمانية مقراً لها في الحديدة. ومن المؤكد أنهما سيرحبان كل الترحيب، لو تم هذا الأمر. وحتى الروسي بلكن Belkin، نصح، بشكل ملح، بفتح مقر لشركة ألمانية في الحديدة. وقد أصبحت البضائع الألمانية الآن متوفرة بكميات لابأس بها، في كل من الحديدة وصنعاء، حيث يستوردها التجار الهنود عبر عدن أو الهند، ويبيعونها بأرباح تتراوح بين 100 إلى 200 %[3]. ثم يؤكد هينيشن _ كما يفيد التقرير _ بأن اليمنيين يرغبون في الحصول على باخرة من ألمانيا وعلى قاطرات بحرية

[1] - أنظر هامش ص 120 من هذا البحث

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.jemen،Bd.1،S.59-62،Dat.21.5.29

[3] - Ebd. .

ومضخات وبرادات ...إلخ، وبأن عدم وجود مقر لشركة ألمانية في الحديدة يسبب صعوبة في التعامل المالي، لأن التجار والدوائر المحلية لايملكون خبرة في طرق التعامل المالي الأوروبي[1].

وكتبت وزارة الخارجية رسالة إلى وزارة الإقتصاد، بتاريخ 1929/5/25م، أرفقتها بنسخة من التقرير المذكور، راجية فيها من وزارة الإقتصاد أن تُقيِّم المعلومات التي أدلى بها الطيار هينيشن، ولكن دون التدخل في عمل مصنع يونكرس[2].

وفي 1929/6/5م بعث مصنع يونكرس رسالة إلى شركة بوشمن Buschmann الألمانية في القاهرة، عبَّر فيها عن اهتمامه بالسوق اليمنية، رغم أنه في تعامله السابق مع اليمن واجه بعض الصعوبات في الحصول على قيمة الطائرات التي صدَّرها إلى اليمن. فقد ورد في تلك الرسالة: أن الخارجية أبلغت المصنع، بأن هناك بعثة يمنية وصلت إلى القاهرة. ويرجو المصنع من الشركة أن تتصل بتلك البعثة وتستوضح خططها وأهدافها والصلاحيات، التي زودها بها ملك اليمن، وتبلغ المصنع بكل ذلك. وإذا كانت البعثة مكلفة بعقد صفقات تجارية، فإن المصنع يرجو من الشركة أن تشير على البعثة بالسفر إلى مدينة بيساو Bessqu، مقر المصنع، في ألمانيا. كما يرجو المصنع من الشركة ترجمة رسالة إلى العربية، وجهها إلى ملك اليمن، مع إدخال ماتراه الشركة من تعديلات عليها، على ضوء المعلومات، التي ستحصل عليها من البعثة اليمنية. ويضيف المصنع في رسالته: "وربما يهمكم أن تعرفوا بأن الخارجية قد اخبرتنا، بأنه ليس من المستبعد أن تقدِّم الصناعات الألمانية، بإيعاز من وزارة الاقتصاد، قروضاً للإستيراد، بمبلغ ثلاثة إلى أربعة ملايين مارك،

Ebd. . -[1]
Ebd.،S.63،Dat.25.5.29 -[2]

وسوف يقدم القرض بنفس الطريقة التي اعتمدتها وزارة الإقتصاد بالنسبة للحجاز"[1].
وعلى ذلك _ كما تشير الرسالة _ ربما تستطيع شركة بوشمن أن تقوم، على نفقتها، بدراسة الأوضاع في اليمن على الطبيعة، وأن تتلقى طلبات استيراد تعرضها على مختلف المصانع الألمانية. وأنها سوف تتحدد، فيما بعد، كيفية تنظيم القروض وطرق التسديد، على ضوء ماسيتضمنه تقرير الشركة، عن الفرص المتوفرة في السوق اليمنية. ومن خلال محادثات الشركة مع البعثة اليمنية، من ناحية، ومع المصانع الألمانية، التي ستحصل منها الشركة على البضائع المطلوبة إلى اليمن، من ناحية أخرى، يمكن للشركة _ كما يرى المصنع _ أن تقرر في ما إذا كانت ستجازف بتمويل بعثة، ترسلها إلى اليمن، لدراسة أحوال السوق هناك، على حسابها الخاص. ثم يرجو المصنع من الشركة أن تفيده عن تقديرها للموقف، مع مرعاة أهم العوامل المؤثرة. وفي جميع الأحوال فإن المصنع لايرغب في أن يمول بعثة استطلاعية إلى اليمن، قبل أن يتأكد من أن هذه النفقات، التي سيتحملها، وكذا قيمة الطلبيات السابقة، التي كان قد زود اليمن بها، سوف تدفع من قبل ملك اليمن، أو سيتم تعويضه عنها بطلبيات لاستيراد طائرات جديدة[2].

وقد ردت شركة بوشمن على رسالة مصنع يونكرس للطائرات، برسالة مؤرخة في 1929/7/14م، ذكرت فيها: أن البعثة اليمنية، برئاسة محمد بن محمد زبارة، ليست لديها أية صلاحيات تجارية. وأنها قد تبادلت الزيارات مع زبارة وسلمته الترجمة العربية لرسالة المصنع، الموجهة إلى الإمام يحي، وأنها قد تحدثت معه عن أعمال المصنع، وأكد لها بأن الإمام لديه الرغبة في طلب المزيد من الطائرات، كما أن لديه الرغبة في إرسال وفد تجاري إلى ألمانيا قريباً. وعبرت الشركة عن ارتياحها لأخبار القرض، الذي

---

[1] - Ebd., S. 95 – 97, Dat.,5.29.
[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،jemen،Bd.1،S. ، 95- 97، Dat.14.7.29

أشار إليه المصنع في رسالته. وذكرت أنها قد سمعت من الطيار هينيشن بأن اليمن لديه إمكانيات جيدة لاستيعاب البضائع الألمانية. وأن زبارة قد أكد ذلك أيضاً، كما أكد بأن التجار الألمان يجدون كل الرعاية من قبل المسؤولين اليمنيين. وتضيف الشركة في رسالتها، أنه قد يكون من المفيد إرسال بعثة على نفقتها إلى اليمن، لتبقى هناك عدة أشهر، تقوم خلالها بدراسة الأوضاع هناك، وموافاة وزارة الخارجية الألمانية والمهتمين، بعد ذلك، بتقرير مفصل، وعلى المصانع الألمانية حينها أن تقوم بتسليم عروضها إلى الشركة، وربما يستوجب الأمر بعد ذلك تمويل بعثة أخرى إلى اليمن. وترى الشركة في اليمن "منطقة غنية مبشرة"[1]. إلاّ أن الأمر يتطلب تحضيراً مسبقاً دقيقاً، قد يستغرق عدة أشهر. وتنهي الشركة رسالتها بالتأكيد للمصنع بأنها سوف تهتم بمصالح المصنع، سواءً في مصر أو في اليمن[2].

وفي 1931/4/17م عبرت شركة جبرودرزنف Gebrüder Senf[3]، في مدينة لايبزج،، عن اهتمامها بالسوق اليمنية، في رسالة وجهتها إلى وزارة الخارجية، راجية من الوزارة موافاتها بعنوان شخص موثوق به في اليمن، يمكنها التعامل معه، وبعنوان القنصلية الألمانية هناك، حيث أنها، كما ذكرت في رسالتها، ترغب في إقامة علاقات تجارية مع اليمن، وتحتاج إلى وكيل، ترى الخارجية أنه موضع ثقة. مع الرجاء في أن تبقي الخارجية هذا الموضوع طي الكتمان[4].

وردت وزارة الخارجية على الشركة، في تاريخ 1931/4/20م، مشيرة في ردها إلى أنها لاتوجد قنصلية ألمانية في اليمن، وأنه "كشخص محل ثقة، يأتي بالدرجة

1- Ebd., S.98, Dat. 14.7.29.

2- Ebd. .

3- تدل المعلومات المثبتة تحت اسم الشركة في ورقها الرسمي على أنها كانت تتعامل بطوابع البريد لهواة جمع الطوابع.

4- A.A.Akten،politik10. jemen،Bd.1 ،Dat.17.4.31

الأولى الدكتور راثينس، الذي أُرسل من قبل أرشيف الإقتصاد العالمي بمدينة هامبورج إلى اليمن، لبضع سنين، بهدف إجراء أبحاث علمية هناك"[1]. وأن الدكتور راثينس كان قد توسط في عملية طباعة طوابع بريدية جديدة لليمن[2].

وفي 1931/7/28 كتبت شركة هانزن من هامبورج رسالة إلى وزارة الخارجية، ذكرت فيها: أنها تجري، منذ عدة أشهر، مفاوضات مع جهات يمنية مختلفة، بغرض إقامة علاقات تجارية منظمة. وأنها تهدف من وراء ذلك إلى فتح مقر لها في الحديدة، أو في مدينة يمنية أخرى مناسبة، في أقرب وقت ممكن. وأن مدير الشركة كان يمكن أن يتوجه إلى اليمن في بداية فصل الصيف، من ذلك العام. ولكن الشركة فضلت انتظار نتائج المفاوضات بين الحكومتين، الألمانية واليمنية، الخاصة بعقد معاهدة الصداقة والتجارة بين البلدين، التي سوف تضع الأسس المطلوبة للنشاط التجاري. إذ أن المرء يشعر بعدم الإطمئنان، في غياب مثل هذه المعاهدة. وأن الشركة تريد أن تتخذ قراراً بالنسبة لسفر مديرها في فصل الخريف القادم . ولكي تتمكن من اتخاذ القرار فإنها ترجو من الخارجية شاكرة أن تخبرها، بما إذا كان من المتوقع أن يتم إبرام المعاهدة قريباً. وتختم الشركة رسالتها بالإشارة إلى أن هاينش هانزن سيحضر إلى وزارة الخارجية، بعد انتهاء إجازته، للتحدث شخصياً مع الوزارة حول هذا الموضوع[3].

وردت وزارة الخارجية، بتاريخ 1931/7/30م، على رسالة الشركة برسالة جاء فيها: أن المفاوضات حول المعاهدة قد جرت في العام الماضي في صنعاء، ولكنها لم تصل إلى نتيجة، لعدم توفر وسائل الإتصال البرقي اللازمة لتأمين التشاور، بين المفوض الألماني في صنعاء ووزارة الخارجية الألمانية، مما جعل استمرار

---

[1] - **Ebd., Dat. 20. 4. 31,**

[2] - **Ebd.,**

[3] - **A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A, Handel 13., Jemen, Bd.1، S. 1. Dat. 28,7. 31.**

المفاوضات غير ممكن. وأن المفاوضات لن تُستأنف، إلا إذا أرسلت الحكومة اليمنية مندوباً للتفاوض إلى برلين. وأنه ليس من الواضح بعد ما إذا كانت الحكومة اليمنية ترغب، في المدى المنظور، في إرسال مندوب إلى برلين. أما بالنسبة لحضور هاينس هانزن إلى وزارة الخارجية فترجو الوزارة أن يتم الإتفاق على موعد الحضور مسبقاً[1].

وفي 1931/7/31م بعث مصنع جورج براله، في هامبورج رسالة إلى وزارة الخارجية[2]، عَبَّر فيها: عن اهتمامه، وأوساط تجارية مختلفة في هامبورج، بتطور السوق التجارية في اليمن، وارتياحهم إلى التحضيرات الخاصة بعقد معاهدة مع الحكومة اليمنية، لما سينتج عن هذه المعاهدة من تسهيل التعامل التجاري وتذليل الصعوبات القائمة، مشيراً إلى أنه إذا عقدت المعاهدة، فسوف تجهز باخرة ألمانية نفسها سريعاً للإبحار إلى ميناء الحديدة بانتظام، مرة واحدة في الشهر على الأقل، مناشداً وزارة الخارجية أن تمنح مسألة عقد المعاهدة أقصى اهتمامها، بحيث يتم عقدها والمصادقة عليها في أقرب وقت[3].

وفي رد الخارجية على رسالة المصنع، بتاريخ 1931/8/7[4]، كررت التوضيح نفسه، لموضوع المفاوضات، التي جرت في صنعاء، وما انتهت إليه، مؤكدة بأنها لن تُستأنف إلاَّ إذا أرسل اليمن مندوباً للتفاوض إلى برلين[5].

وفي التقرير المرسل من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية ورد، نقلاً عن كوبكا Kupka، مندوب شركة فيرث وشركاءه Alfred Wirth & Co، تقييم موجز للسوق اليمنية، مضمونة[6]: أن اليمن لديه إمكانيات كبيرة

---

[1]- **Ebd., S. 2, Dat. 30. 7. 31.**
[2]- **قارن ص 102 من هذا البحث .**
[3]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A.‹jemen‹Bd.1‹S.3-4‹Dat.31.7.31.**
[4]- **انظر ص 102 - 103 من هذا البحث**
[5]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹politik2‹ jemen‹Bd.1‹Dat.7.8.31**
[6] **- انظر ص 136 من هذا البحث.**

للتطور، وأن الحكومة اليمنية لديها خطط للتحديث والتنمية، تتضمن استيراد أنواع مختلفة من الآلات والمعدات والخبرات، وأن اليمن "بلد لم يتغير فيه شء حتى الآن، ولكنه بلد يمكن للمرء أن يعمل فيه الكثير"[1]

وفي رسالة أخرى من البعثة إلى الخارجية، بتاريخ 1937/4/13، وردت إشارة إلى ماطرحه هرمن كرنس، عند مروره بالقاهرة، حول السوق اليمنية: حيث _ كما تذكر الرسالة _ تحدث كرنس بلهجة متفائلة جداً، وذكر أن هناك إمكانية كبيرة للإستيراد، وأن أمام ألمانيا فرصة للمساهمة في بناء الإقتصاد اليمني[2].

أما كرنس نفسه فقد ذكر في تقريره المقدم إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1937/5/3م، أن اليمن يمتلك ثروات طبيعية لاتصدق، وأنه أغنى بلد في الجزيرة العربية، وأن الشعب اليمنية والحكومة اليمنية يميلان إلى ألمانيا أكثر من غيرها، وأن الإمام يرغب في أن تتولى ألمانيا تجهيز الجيش اليمني، تجهيزاً كاملاً، وفي أن يفتح البلاد أمام التقنية الألمانية. ويؤكد كرنس اعتقاده بأن عقد معاهدة مع اليمن مسألة هامة جداً، بالنسبة للنشاط التجاري الألماني، راجياً من الجهات الرسمية الألمانية دعم العلاقات التجارية، التي سعى إلى التمهيد لها، لما ستحققه من خير لمصلحة الإقتصاد الألماني بكامله[3].

هكذا عبر رأس المال الصناعي والتجاري الألماني عن اهتمامه بالسوق اليمنية وعن تفاؤله بمستقبلها وتقديره لإمكانياتها الواعدة وحرصه على إقامة علاقات سياسية

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹politik13‹ Milit.Angl.‹jemen‹Bd.1.Dat.ohne(SchätzW.5.5.36)

2- A.A.Abt.W‹Akten‹ Z. St. A.‹Kriegsgerate‹Bd.1. jemen.S.12.Dat.13.4.37

3- A.A.Abt.W‹Akten‹ZSt.A.‹Kriegsgerate‹ jemen. ‹Bd.1.S.19.(2-9)‹Dat.3.5.37

ثابتة، مستندة إلى معاهدة بين البلدين، تضع قواعد وأسس التعامل التجاري المأمون. فماذا كان موقف الحكومة الألمانية ؟

ب- نظرة الحكومة الألمانية إلى السوق اليمنية:

لايمكن فهم نظرة الحكومة الألمانية إلى السوق اليمنية بمعزل عن موقفها السياسي من موضوع عقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن. فقد كان تقييمها للسوق اليمنية ومستقبلها ملحقاً باستمرار بموقفها السياسي، بل لقد اتخذ شكل التبرير لذلك الموقف. فقد تعمدت الحكومة الألمانية التقليل من أهمية السوق اليمنية وتأكيد عدم جدواها، بالنسبة للنشاط التجاري الألماني، وبالتالي فإن عقد معاهدة صداقة وتجارة، بالشروط التي يريدها الإمام، أمر لامبرر له ولافائدة منه.

ففي رسالة السفير بروفر من صنعاء، إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/7/13م، وبعد أن شرح وجهة نظره في عدم جدوى عقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن، بعد المفاوضات التي أجراها هناك، وضع ضمن التبريرات، التي تدعم رأيه، تخلف اليمن وفساد الجهاز الإداري وعدم استعداد الحاكم لإجراء أية إصلاحات جادة وفقر الشعب وضعف قدرته الشرائية والوضع المأساوي للعملة اليمنية، مما يجعل عقد معاهدة أمراً غير مفيد لألمانيا[1].

وقد تكرر ورود هذه التبريرات، لعدم عقد المعاهدة، في التقارير الداخلية في وزارة الخارجية، كما في ردود الوزارة على استفسارات وإلحاح المصانع والشركات الألمانية. ففي تقرير داخلي، مثلاً، تضمن استعراضاً لموضوع المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن، ومانتهت إليه، حرص واضع التقرير على إيراد هذه المبررات في نهايته، ليعزز بها الموقف السياسي الألماني المتحفظ، تجاه

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Zpolitik2، jemen.Bd.1.Dat.13.7.30

استئناف المفاوضات. فقد ذكر أنه من الجدير بالملاحظة أن اليمن بلد فقير وقليل السكان، الأمر الذي لايوفر للنشاط التجاري الألماني سوى إمكانية محدودة[1].

وفي رسالة وزارة الخارجية إلى مجلس مدينة هامبورج، بتاريخ 1931/9/15م، وبعد الإشارة إلى أن الدوائر الإقتصادية في هامبورج قد عبرت، في الفترة الأخيرة، لوزارة الخارجية "بصورة متكررة عن أملها في أن تنتهي المفاوضات المتأرجحة بين الدولة الألمانية ومملكة اليمن، حول المعاهدة التجارية، سريعا إلى توقيع المعاهدة، لما سيترتب على عقدها من تنشيط للعلاقات التجارية الألمانية _ اليمنية"[2]، وضحت الرسالة ماتم حتى ذلك الحين، في موضوع المفاوضات، وكيف جرت وماانتهت إليه. ثم أكدت أخيراً أن "اليمن بلد فقير وقليل السكان ولاتتوفر فيه سوى فرص ضئيلة بالنسبة للتجارة الألمانية"[3]. وذلك في محاولة لإقناع الدوائر الإقتصادية ومجلس مدينة هامبورج بسلامة موقف الحكومة الألمانية، من موضوع المعاهدة.

وفي رد وزارة الخارجية، بتاريخ 1933/2/25م، على الرسالة التي وجهها الدكتور ماكس فيلي Max Wille إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، يستفسر فيها عن السوق اليمنية، أشارت الوزارة ضمن توضيحاتها إلى أن اليمن، نظراً لقلة سكانه "الذين لايتعدى عددهم المليون نسمة"[4] وضعف قدرتهم الشرائية لايستطيع أن يستوعب سوى كميات قليلة من البضائع الأجنبية[5].

وقد أدى هذا التقييم السلبي للسوق اليمنية ومستقبلها، المتأثر بالموقف السياسي، أدى إلى وقوع وزارة الخارجية الألمانية أحياناً في تناقض واضح.

A.A.Abt.lll‹Akten‹politik2‹ jemen‹Bd.1. Bd.1.12.Dat.ohne (Schätz.W. .Mitte 31). -1

Ebd. Dat.15.9.31 -2

Ebd .. - 3

A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.Handel 11‹ jemen.Bd.1‹ S.8.9‹Dat.25.2.33. 4

Ebd. . 5

ففـي تقريـر داخلـي، بتـاريخ 1229/12/2م، حـول تمويـل رحلـة الـدكتور راثينس الثانية إلى اليمن، ورد: أن السفير بروفر يرى "من خلال معرفته بظروف الـيمن، أن رحلـة السيد راثيـنس ستكون لها ثمار علمية جيدة، وأن علـى السيد راثينس، مهما تكن الظروف، أن يتجنب أي نشاط سياسي، وأن لايقحم نفسه في أية فعاليات اقتصادية، وأنها، على أي حال، لاتوجد إهتمامات اقتصادية ألمانية باليمن"[1].

وفي تقرير داخلي آخر، بتاريخ 1930/3/17م، يدور حول نفس الموضوع ورد: أن رحلة راثينس هذه إلى اليمن تعتبر من الناحية الإقتصادية هامة بالنسبة لألمانيا، وأن الأخبار الواردة من اليمن تشير إلى أن الإمام يرغب في طلب بضائع ألمانية بكميات كبيرة، إضافة إلى رغبته في تسليم مرافق عامة إلى شركات ألمانية، ليديرها مدراء ألمان، وأن مايحول دون ذلك إنما هو عدم وجود تمثيل لألمانيا في اليمن، سواءً كان تمثيلاً رسمياً أو تمثيلاً غير رسمي، عبر شركة ألمانية لها علاقات تجارية باليمن، وأن هذا النقص يمكن تداركه إذا سافر راثينس إلى اليمن، فوجوده هناك سوف يكفل إشراك ألمانيا في عملية تنمية اليمن. فإضافة إلى نشاطه العلمي سوف يمارس مهمة إقتصادية، لصالح ألمانيا[2].

هذا التناقض الواضح بين محتوى التقريرين، اللذين لاتفصل بينهما سوى بضعة أشهر، يؤكد صحة استنتاجنا، بأن تقييم وزارة الخارجية، وبالتالي الحكومة الألمانية، للسوق اليمنية، كان مرتبطاً ومتأثراً بالموقف السياسي ومنغعلاً بالإعتبارات السياسية، أكثر منه بالإعتبارات الإقتصادية.

1- A.A.Abt.llll،Akten،Z. St.A.،Wirtschaft6.jemen،Bd.1، S.1.Dat.2.1.29

2- A.A.Abt.llll،Akten،Z. St.A.،Wirtschaft 6, jemen،Bd.1، S.22.Dat.17.3.30

ويمكننا أن نسوق دليلاً آخر، يؤكد صحة ماذهبنا إليه، وهو ما ورد في تقرير داخلي، مؤرخ في 1930/5/1م، فقد غيرت الخارجية الألمانية لهجة حديثها عن السوق اليمنية، بعد أن أعطت موافقتها على سفر الدكتور بروفر، سفير ألمانيا في الحبشة، إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن. فقد تحدث التقرير بتفاؤل واضح، عن الأشخاص الألمان، الذين سافروا أو سيسافرون إلى اليمن، فأورد أسماء المستشار البريدي سنك آيزن والدكتور راثينس وممثل مصانع سيمنس شوكرت Siemens-Schuckert-Werke في برلين، الذي سوف يشرف على إنشاء محطة توليد كهرباء في الحديدة أو في صنعاء. ثم تحدث عن رغبة الحكومة اليمنية في شراء طائرات من مصنع يونكرس وفي إقامة خط مواصلات بحري، يربط موانئ الحديدة وجدة وبورسودان وعدن، بواسطة شركة جرونكه Gronke في هامبورج، وأورد أسماء شركات ألمانية عديدة، منها شركة توشك أن تنشيء لها مقراً في الحديدة. وعند ذلك، كما ذكر التقرير، يمكن أن يُكلف مدير المقر بالقيام بمهام القنصل الألماني في اليمن[1].

ومن الواضح أن هذا التفاؤل، المنفعل بالترتيبات الجارية حينذاك لإرسال الدكتور بروفر إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات حول عقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن، قد تغير بمجرد فشل المفاوضات، وأصبحت السوق اليمنية سوقاً غير مجدية، بسبب قلة السكان وضعف القدرة الشرائية ...إلخ.

ج_ التعامل مع السوق اليمنية:

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،politik،2،jemen،Bd.1،Dat.1.5.30.

أوردت الوثائق أسماء العديد من الشركات والمصانع الألمانية، التي تعاملت تجارياً مع اليمن. ويبدو أن بعض الشركات قد تولت تسويق البضائع الألمانية، بمختلف أنواعها، واضطلعت بدور الوسيط، بين المصانع الألمانية والسوق اليمنية، مثل شركة يوسف هانزن وزونة j.Hansen & Soehne في هامبورج، وهي أكثر الشركات حظاً في المراسلات مع وزارة الخارجية الألمانية وأكثر الشركات اتصالاً باليمن، وشركة موريس مجنوسMoriz Magnus في هامبورج أيضاً، التي تعامل معها، بشكل خاص، اليهودي اليمني إسرائيل صبيري[1]. وشركة بوشمن وشركاه Buschmann & Co.، التي كان لها مقر في القاهرة. وأما المصانع، فقد كان منها مايصنع أدوات مدنية، مثل مصنع هال للمضخات Hall Pumpenfabrik، ومصنع يونكرس للطائرات Junkers Flugzeugwerk، في ديساو Dessau، ومصنع جورج براله Geourg Bralle، لصناعة الصابون، في هامبورج. ومنها ما كان متخصصاً في صناعة أنواع من الأسلحة، مثل مصانع موزر MauserWerke، في أوبرندورف Oberndorf، التي صنعت بنادق الموزر والجرمل وزاكي كرام، الشهيرة في اليمن، وكان وكيلها في اليمن هو الدكتور زكي كرام، ومصانع شركة بيني شبيرو Benny Spiro، للأسلحة الخفيفة والمدافع والذخائر، في هامبورج، ومصانع شركة أوجست مينز، في سول Aujgst Menz، ومصنع شركة جبرودر أولمان Gebruder Ulmann، في برلي، ومصانع الشركة الألمانية للأسلحة والذخائر Deutsche Waffen- Und Munitionsfabriken.

كما أوردت الوثائق أسماء العديد من الأشخاص، الذين تعاملوا مع السوق اليمنية، كوكلاء ومندوبين للشركات والمصانع الألمانية. وكان منهم أشخاص

---

[1] **- انظر ص 43 من هذا البحث.**

يمنيون، مثل عمر سالم المزجاجي وابنه أحمد عمر المزجاجي، وإسرائيل صبيري، إضافة إلى بعض أولاد الإمام، الذين حاولوا بدورهم أن يدلوا بدلائهم في العمل التجاري، فيشتغلون في عمليات الإستيراد، مستخدمين أشخاصاً آخرين، يقومون لهم بالعمل الفعلي، مثل إسرائيل صبيري[1]. وكان من بين هؤلاء الوكلاء والمندوبين أشخاص عرب غير يمنين، مثل صلاح النجار[2]، ونزيه مؤيد العظم، وزكي كرام[3]، وأشخاص ألمان، مثل هرمن كرنس[4]، وهرمن ديترش، ممثل شركة هانزن وزونه.

أما البضائع الألمانية، التي كانت تسوَّق إلى اليمن، فقد وردت إشارات متفرقة إليها، في رسائل وتقارير مختلفة. ففي التقرير الداخلي، المستقى من أقوال الطيار الألماني هينيشن، ورد كما ذكرنا سابقاً: أن البضائع الألمانية قد أصبحت متوفرة في كل من صنعاء والحديدة، حيث كان يجلبها الهنود عبر عدن أو الهند، وأن اليمنيين يرغبون في استيراد قاطرات بحرية ومضخات وبرادات وغيرها، من المواد والسلع الألمانية[5].

وفي رسالة وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية في القاهرة، بتاريخ 1930/2/18، وردت إشارة إلى احتياج اليمن إلى طائرتي تدريب ألمانيتين، من شركة يونكرس، إضافة إلى بعض الآلات الخاصة بالطائرات[6]. وفي رسالة بعثها إسرائيل صبيري، بتاريخ 22 جماد الآخر 1349هـ، إلى شخص

---

[1]- أنظر: A.A.Abt.lll‹Akten‹ politik13‹Milil.Angl.‹Jemen‹Bd.1‹Dat.14.4.
وكذا: A.A.Abt.lll.Akten‹Z.St.A.‹Handel37‹jemen‹Bd.1‹S.2‹Dat.19..4.36.

[2] - انظر ص 42 من هذا البحث.

[3] - انظر ص 41 من هذا البحث.

[4] - انظر ص 42 من هذا البحث.

[5]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.‹St.A.‹jemen Bd. 1‹S.59-62‹Dat.21.5.29

[6] - Dat.18.2.30‹Bd.1‹Jemen‹Politik2‹Akten‹ A.A.Abt.lll

اسمه فري فر، في برلين[1]، طلب منه فيها الإتصال بأي مصنع للعطور كما سأل عن المصنوعات الفضية[2].

وفي رد وزارة الخارجية على الدكتور ماكس فيلي، بتاريخ 1933/2/25م، ذكرت الوزارة، أن البضائع الألمانية المطلوبة في اليمن هي الألوان[3] والمواد الكيماوية والأدوية والأواني، وكذا، وبشكل أقل أهمية، الألعاب والحلي، رخيصة الثمن[4].

وفي رسالة الدكتور بروفر من صنعاء إلى وزارة الخارجية، المؤرخة في 1930/7/13م، ذكر: أن أهم السلع الألمانية الموجودة في اليمن، هي الحديد والمواد المعدنية والأواني والعطور والألوان والأدوية والمصابيح الغازية والأسلاك المعدنية وأوراق الكتابة والأقلام. وأن السلع التي يمكن أن تكون مطلوبة في المستقبل هي المضخات، وخاصة المضخات اليدوية، وآلات الخياطة والآلات الزراعية، وربما أيضاً المعامل الصغيرة والحرير الصناعي[5].

وفي التقرير المرسل من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، مرفقاً برسالة مؤرخة في 1936/5/5، والذي تضمن مادار من حديث مع نزيه مؤيد العظم والهولندي كوبكا Kupka، ممثل شركة الفريد فيرث وشركاه .Alfred Wirth & Co، لصناعة الآلات والمضخات في أركلنس Erkelenz، وردت إشارة إلى أن اليمن يمكن أن يستورد أدوات حفر الآبار

---

[1]- ليس واضحاً من هو هذا الشخص. وقد يكون المقصود هو الدكتور بروفر . فقد خاطبه صبيري ب "جناب حضرة الأفخم". كما أن رسالة صبيري قد تُرجمت إلى الألمانية في وزارة الخارجية الألمانية، وورد الاسم في الترجمة هكذا Frifer ، مع تعليق بأن الاسم قد كتب هكذا في النص العربي . انظر الملحق رقم 14.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel11،Jemen،Bd.1،S.2،Dat.22.6.1349 (16. 11 .30)

[3]- لم تحدد الرسالة ماإذا كان المقصود بالألوان ألوان الطلاء أم الأصباغ المستخدمة في تلوين الأقمشة .

[4]- A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel11،Jemen،Bd.1،S.8-9،Dat.25.2.33.

[5]- A.A.Abt.lll،Aktenpolitik2 ،Jemen،Bd.1،Dat.13.7.30

ومضخات ومستلزماتها، من أنابيب وغيرها، وكذا آلات أخرى، كالسيارات الكبيرة والمواد العسكرية، كالبنادق والمدافع والمدرعات[1] .

وإضافة إلى هذه الإشارات الخاصة بالسلع الألمانية، التي كانت تسوَّق في اليمن، أو التي كانت لدى الجانب اليمني رغبة في استيرادها، وردت إشارات تلقي أضواءً على الظروف، المؤثرة سلباً على النشاط التجاري الألماني، ومنها التعامل الإداري والمالي والإتصالات الخارجية والمنافسة، التي كانت تواجهها الشركات والمصانع الألمانية، من قبل الشركات والمصانع الأوروبية الأخرى.

فقد شكل التعامل الإداري والمالي عائقاً حقيقياً، أمام النشاط التجاري في اليمن بشكل عام. ومن التقرير الداخلي في وزارة الخارجية الألمانية، المستقى من أقوال الطيار الألماني هينيشن، نقتبس مرة أخرى الفقرة التالية، التي تلقي بعض الضوء على هذه المشكلة. فقد كلف الطيار هينيشن، كما أوضحنا من قبل، بشراء قطع غيار للطائرات الألمانية، لتصبح صالحة لإعادة تدريب الطيارين اليمنيين، العائدين من إيطاليا. وكان يفترض أن يتسلم قيمة قطع الغيار تلك، مع تكاليف سفره إلى ألمانيا، في الحديدة. ويشرح الطيار ماحدث على النحو التالي: "رغم أن وزير الخارجية راغب بيه، الذي يتعامل مع الألمان بمودة، قد أعطاني تحويلاً على الخزانة في الحديدة، فإنني لم أحصل منها على شيء، مما اضطرني إلى السفر إلى ألمانيا على حسابي الخاص، وهنا في ألمانيا استلمت رسالة من راغب بيه، يطلب مني فيها أن أنفذ اتفاقي مع الإمام يحي، مهما كانت الأحوال، وأن أعود إلى صنعاء بقطع الغيار، وأن النقود ستدفع لي في صنعاء، بعد عودتي مباشرة. وأنا على ثقة من أن النقود ستدفع لي بعد عودتي إلى صنعاء. ولكن قرار

A.A.Abt.lll‹Akten‹politik‹13Milit‹Angl‹Jemen‹Bd.1‹Dat.ohne(Schätz.W.5.5.36). -[1]

عودتي إلى صنعاء هو في يد مصنع يونكرس، الذي ليس مقتنعاً حتى الآن، بأن يقدم لليمن ديناً جديداً، مقداره عشرين ألف مارك"[1].

وفي رسالة الدكتور بروفر، التي بعث بها من صنعاء، بتاريخ 1930/7/13م، ورد: إن "الفساد الإداري يعم جميع المرافق، والحاكم الحالي بالتأكيد ليس مستعداً للقيام بأية إصلاحات جادة، ومستشاروه، الذين لا يتقاضى الواحد منهم أكثر من مئة ريال شهرياً، يعيشون على الرشوة"[2].

وقد سجل بروفر هذا التقييم، لواقع الإدارة في اليمن، في سياق محاولته إقناع وزارة الخارجية، بأن الأوضاع في اليمن لاتسمح بوجودٍ تجاري نشط لألمانيا، يبرر توقيع معاهدة الصداقة والتجارة بين ألمانيا واليمن.

وفي رسالة بعثها هاينس هانزن من اليمن، بتاريخ 1933/7/5م، إلى إدارة شركة هانزن في هامبورج، نقف على جانب من المصاعب الإدارية والمالية، التي يواجهها النشاط التجاري في اليمن. فقد ذكر فيها ما يلي: "أخبرني ديترش[3] يوم أمس خبراً مزعجاً، فقد ذكر لي، أنه تسلم بوليصات الشحن الأصلية، الخاصة بطلبية الحكومة، مع جميع الأوراق كاملة، قبل ساعة واحدة فقط. وهذا يعني أن الجهات العليا قد أخذت الشحنة، دون أن تعطي أي اهتمام لبوليصات الشحن. والآن فقط قيل لديترش في الحديدة، أنه يجب أن يتسلم البوليصات. وبنفس الطريقة تسلم ديترش بوليصة الشحن، الخاصة بسيارة الفورد المطلوبة للإمام، بعد أن كانت السيارة تسير في شوارع صنعاء منذ ثمانية أيام[4]. ثم نوه هاينس هانزن

---

[1]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A‹Jemen‹Bd.1‹S.59-62‹Dat.21.5.29.**

[2]- **A.A.Abt.lll‹Aktenpolitik2. Jemen‹Bd.1‹ Dat.13.7.30.**

[3]- **هو ممثل شركة هانزن وزونة في اليمن .**

[4]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A‹Handel 11‹Jemen‹Bd.1‹S.10‹ Dat.5.7.33.**

في رسالته إلى ضرورة إبلاغ كل مكاتب المعلومات بهذه الحقيقة، حتى لا تدفع جهات ألمانية تكاليف باهضة لا لزوم لها، من أجل أن تتعلم هذه الدروس. وأشار إلى أنه قد تدخل من أجل رجل صناعة ألماني صديق، كان قد وجد متعة في التصدير إلى اليمن، دون ضمانات كافية. وقد كلفته هذه المتعة ستة آلاف مارك. ورغم الجهود التي بذلها _ أي هانزن، فإنه لم يستطع أن يحصل لذلك الرجل على فلس واحد[1].

وفي تقرير البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، المرفق برسالة إلى الخارجية، مؤرخة في 1936/5/5م، والذي سبقت الإشارة إليه، ورد: أن كوبكا، ممثل شركة الفرد فيرت وشركاه، قد حصل على طلبية توريد آلات لحفر الآبار ومضخات، بمبلغ مئة وثلاثين ألف مارك، وأنه قد تسلم نصف هذا المبلغ مقدماً، والنصف الآخر سيدفع له عندما تصل الآلات إلى ميناء الحديدة، وأنه يوجد في الحديدة مصرف إنجليزي، هو مصرف جيلاتلي هنكي وشركاه Gelatly Hankey & Co.، يتولى استلام البضائع ودفع بقية الثمن ويتقاضى مقابل ذلك 10% من الشركة المصدرة. أما الحكومة اليمنية فلا تدفع للبنك أي شيء مقابل خدمته[2]. وليس واضحاً في التقرير ماإذا كانت ال 10% تحسب نسبة إلى المبلغ المتبقي من قيمة البضائع، أم من مجمل القيمة.

وعدا عن الصعوبات الإدارية والمالية، فقد كانت هناك صعوبة، ظلت مصدر شكوى من قبل الشركات والمصانع الألمانية وممثليها، الذين زاروا اليمن. وهي صعوبة الإتصالات البرقية. فقد كان الإتصال البرقي يتم عن طريق

1- **Ebd. .**

2- **A.A.Abt.lll،Akten،Politik13، Milit.Angl.، Jemen،Bd.1،Dat. Ohne(Schätz.W.5.5.36)**

الإيطاليين في أسمرة. وبسبب التنافس القائم في المنطقة، بين الدول الأوروبية المختلفة، فقد كان الألمان يشكون دائماً من تأخير البرقيات أوضياعها. وكثيراً ماأستنجدت الشركات الألمانية بالحكومة الألمانية، للتدخل من أجل تذليل هذه الصعوبة. ولكن دون جدوى. فممثلو الحكومة الألمانية أنفسهم كانوا يشكون أيضاً من مشكلة الإتصالات، كما رأينا بالنسبة للدكتور بروفر، عندما كان في صنعاء، مما اضطره إلى إرسال برقيات مشفرة إلى وزارة الخارجية، عن طريق البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا[1]. ومن الشركات التي توجهت إلى الحكومة الألمانية، لتستعين بها على حل هذه المشكلة، شركة هانزن فقد ذكرت في رسالة لها إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1932/8/29م،: أنها قد بعثت برقية إلى صنعاء، عبر أسمرة، ولم يأتها رد من صنعاء يؤكد وصول تلك البرقية. وتساءلت الشركة في رسالتها، عما إذا كانت هناك ثمة طريقة لمنع الإمساك بالبرقيات في أسمرة[2]. وفي رسالة من الشركة نفسها إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1932/9/9م، أثارت الشركة مجدداً مشكلة الإتصالات عبر أسمرة. وذكرت أنها ستقوم بمحاولة لإثبات أن تأخير البرقيات في أسمرة يتم بصورة مقصودة. وأنها سوف توافي وزارة الخارجية بنتيجة المحاولة[3].

وفي 1932/11/2م بعثت شركة هانزن رسالة أخرى إلى وزارة الخارجية، ذكرت فيها، أن خبراً وصلها من صنعاء، يفيد بأن وزير الخارجية _ أي محمد راغب _ قد أقر بأنه حتى الدكتور بروفر نفسه لم يستطع أن يعمل شيئاً إزاء تأخير البرقيات في أسمرة، واستبعد إمكانية أن تستطيع الشركة عمل شيء بهذا الخصوص. وتضيف الشركة أنه يبدو من غير الممكن الحصول على مايثبت

[1]- انظر ص 83 وما بعدها من هذا البحث:

[2]- A.A.Abt.lll‹Akten‹politik2‹ jemen‹Bd.1‹Dat.29.8.32.

[3]- Ebd‹Dat. 9. 32

بأن الإيطاليين في أسمرة يعطلون وصول البرقيات عمداً، وأنه تم الإلتماس من صاحب الجلالة، الإمام يحي، بأن يتصل بأسمرة، من أجل إنهاء مشكلة تأخير البرقيات، وأن الشركة لاتعرف بعد ماسيسفر عنه الأمر، وأن هناك حالياً، كما يبدو، محادثات تستهدف تحويل خط الإتصال البرقي، من أسمرة إلى الخط الشرقي، عبر بريم، وأن احتفاظ الإمام بخط الإتصال عبر أسمرة يفسِّر عادة بأن تحويل الإتصال عبر الخط الشرقي سوف يكلف الإمام مبلغ أربعة آلاف جنيه، إضافة إلى مبلغ سنوي، قدره ألفي جنيه. وترجو الشركة من وزارة الخارجية أن توافيها بأية معلومات لديها حول هذا الموضوع[1].

وفي رسالة الدكتور ماكس فيلي، التي سبقت الإشارة إليها، والموجهة إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، بتاريخ 1933/2/6م، ورد سؤال حول الصعوبات، التي يُتوقع أن يسببها الإيطاليون، الذين يسيطرون على البريد والبرق، كما ذكرت الرسالة[2].

وقد تولت وزارة الخارجية الرد على استفسارات الدكتور فيلي، بتاريخ 1933/2/25م، كما أسلفنا. وتضمن ردها فقرة خاصة بموضوع الإتصالات البرقية، بأن الشكوى، من عدم إمكانية الإعتماد على الإتصال البرقي، قد تكررت، من قبل جهات كثيرة، ، أما الإتصالات البريدية فإنها، كما أشارت الوزارة، تدار من قبل اليمنيين[3] .

---

[1]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹politik2‹ jemen‹Bd.1‹Dat.2.11.32**

[2]- **A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A.A.Handel 11‹ jemen‹Bd.1‹S 7, Dat. 6. 2. 33.**

[3]- **Ebd.‹S .8 -9‹ Dat. 25.2.33**

وإلى جانب مشاكل الإدارة والمال والإتصالات، كانت هناك مشكلة المنافسة، التي تواجهها البضائع الألمانية في السوق اليمنية، من قبل شركات ومصانع الدول الأوروبية الأخرى. ولعل مشكلة الإتصالات البرقية، التي أشرنا إليها تمثل وجهاً من أوجه الصعوبات، التي خلقها ذلك التنافس، في وجه النشاط التجاري الألماني.

وفي رسالة إلى وزارة الخارجية، من شركة هانزن، بتاريخ 1932/6/8م، ذكرت الشركة أن ممثلها في اليمن، ديترش، يواجه منافسة شديدة، من قبل الإيطاليين والروس. وأن الإيطاليين قد بعثوا برقية إلى اليمن، أثاروا فيها الشكوك حول ديترش. أما الروس فإنهم يحاولون بشتى الوسائل أن يصوروا ديترش، كشخص يمثل خطراً على الحكومة اليمنية. وأن الشركة قد طلبت من السيد هاينس هانزن أن يتصل بوزارة الخارجية للإستعانة بها في مواجهة هذه المؤمرات. وأن المساعدة اللازمة من قبل الخارجية تتمثل في توجيه رسالة إلى ديترش في اليمن، ولو مجرد رسالة تحية، يستطيع أن يبرزها للإمام، تبديداً للشكوك، التي يحيطه بها المنافسون. وتؤكد الشركة بأن المنافسات، التي تهدف إلى الحيلولة دون دخول ألمانيا السوق اليمنية، تتطلب بذل جهود لمواجهتها، وأن الشركة لم يسبق لها أن توجهت بطلب دعم من الخارجية. إلا أن المنافسة الراهنة ذات طابع سياسي، مما يجعل طلب الشركة طلباً يخدم المصلحة الألمانية[1].

وفي رسالة أخرى من الشركة نفسها، بتاريخ 1933/11/27م، ذكرت الشركة: أن أدريانسه Adrianse سوف يسافر إلى اليمن، ممثلاً للحكومة الهولندية، وسيرافقه شخص اسمه أندريسن Andresen. وأبدت الشركة تخوفها من سفر أندريسن، الذي يكن عداءً سافراً لألمانيا. كما أشارت إلى أن إسرائيل صبيري، الذي كان صديقاً

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.verkehrswesen10، jemen،Bd.1, S.1, Dat. 8.6.32.

لألمانيا، وأحد المتعاملين تجارياً معها، واليهودي دانسكر [1]، الروسي الجنسية، يعملان معاً، لإضعاف مركز ألمانيا في اليمن "بعد أن أخذنا تدريجياً نكسب ثقة الحكومة اليمنية" [2].

وتبلغ حساسية ممثل شركة هانزن في اليمن ديترش تجاه المنافسة التي تمثلها الشركات الأجنبية الأخرى حداً جعله يتهم الدكتور كارل راثينس بالتعامل مع الهولنديين فقد شكك في رسالة منه إلى الشركة بتاريخ 1935/2/2م، في سلوك راثينس وأبدى تخوفه من أن يكون راثينس يسعى إلى دعم نشاط إحدى الشركات الهولندية التي يزعم أنها تعمل برأسمال ألماني [3].

هذه هي أهم عناصر التعامل الألماني مع السوق اليمنية. فقد تحددت صورة هذا التعامل من خلال الشركات والمصانع الألمانية المهتمة، والبضائع المصدرة، والوسطاء والممثلين التجاريين. كما تحددت من خلال الصعوبات، التي كانت تواجه النشاط التجاري الألماني في اليمن، والتي كان على رأسها، كما ذكرنا، الوضع الإداري وطرق التعامل المالي والإتصالات الخارجية والمنافسة التجارية _ السياسية.

وقبل أن ننهي هذه الفقرة، ربما يكون من المفيد، لاستكمال صورة التعامل الألماني مع السوق اليمنية، أن نشير إلى أن الآثار اليمنية قد أخذت تتسرب إلى ألمانيا منذ الثلاثينات، على يد بعض الوسطاء التجاريين، من أمثال إسرائيل صبيري، وديترش، ممثل شركة هانزن، إضافة إلى الدكتور كارل راثينس [4].

1- انظر ص 44 من هذا البحث.

2- A.A.Abt.lll،Akten،politik 2، jemen، Bd.1،Dat.27.11.33

3- A.A.Abt.lll، politik 3، jemen،Bd.1،Dat.2.2.35

4- انظر: H.M.S.Dr.R.،Bd.VIC،Dat.12.2.34

وكذا: Ebd.، Dat.11.3.34

2_ تجارة السلاح:

كان السلاح الخفيف (بنادق ومسدسات وذخائرها) هو أهم سلعة سوقتها المصانع والشركات الألمانية إلى اليمن، خلال الفترة التي ندرسها. وكان اليمن، كما يبدو، سوقاً رائجة لهذه السلعة في ذلك الحين. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن معظم الرسائل والتقارير، التي تناولت موضوع تجارة السلاح، يعود بشكل ملفت للنظر، إلى عامي 1936م و1937م. فهي وإن بدأت، وفقاً للوثائق التي بين أيدينا، اعتباراً من 1930م، واستمرت حتى 1940م، إلا أنها في الأعوام، من 1930م، وحتى 1935م، كانت رسائل وتقارير محدودة. ثم اتسمت بالكثافة، في العامين 1936م و1937م. وبعد ذلك عادت لتصبح محدودة، من عام 1938م، وحتى عام 1940م.

ونود هنا أن نستبق استعراض الوثائق، لنقرر نتيجة فوجئنا بها ونحن نشتغل بهذه الوثائق، وهي أنه رغم كثرة الرسائل والتقارير، التي كتبت عام 1937م. والتي تدل كثرتها على الإهتمام الكبير، سواءً من قبل الألمان، أو من قبل اليمنيين، بموضوع تسويق الأسلحة إلى اليمن، فإن ألمانيا لم تسوّق في ذلك العام إلى اليمن أسلحة على الإطلاق. وذلك وفقاً لإفادات الجهات الألمانية المختصة نفسها، كما سنرى. وهذه النتيجة تدحض ماكتب حتى الآن، عن استيراد اليمن من ألمانيا كميات كبيرة من الأسلحة في ذلك العام. ويبدو لي أن أمر تلك الكمية أو تلك الصفقة، كما تُسمى، لايعدو أن يكون استنتاجاً متسرعاً، من قبل جهات غير ألمانية، لعلها سمعت أو شهدت التوقيع على اتفاقية، أُبرمت في ذلك العام، لتوريد كمية من البنادق والذخائر[1]، كما سنرى فيما بعد، ثم لم تتابع بعد ذلك تطور موضوع تلك الإتفاقية، واعتبرت أنها قد نفذت فعلاً. وهكذا تناقلت بعض الكتابات[2] خبر استيراد اليمن لكمية

[1] - وقع عليها هرمن كرنس وقد كتبت على شكل تعهد منه . انظر الملحق رقم **(15)**.

[2] - انظر مثلاً: ماكرو، اليمن والغرب، ص **224** .

كبيرة من الأسلحة الألمانية عام 1937م، كحقيقة تاريخية لاشك فيها. في حين أن تلك الإتفاقية لم تنفذ، لا في عام 1937م، وهو العام الذي وُقعت فيه، ولا في أي تاريخ لاحق، بعد ذلك التاريخ.

وليسهل علينا استعراض تجارة السلاح وتطورها، اعتباراً من عام 1930م، وهو العام الذي تبدأ فيه الوثائق، التي بين أيدينا، بتناول هذا الموضوع، رأينا أن نجعل أهم الشخصيات، التي اشتغلت بهذه التجارة، محور حديثنا. فنقسم موضوعنا ونصنف وثائقنا وفقاً لنشاط وتحركات ومراسلات هذه الشخصيات، بادئين بالدكتور زكي كرام، ثم نتناول شخصيتين معاً، لارتباطهما واشتراكهما في الموضوع نفسه، وهما عمر سليمان المزجاجي وهرمن كرنس، ثم نتناول شخصية إسرائيل صبيري. وسنكتفي أثناء حديثنا عن نشاط صبيري بمجرد التنوية إلى شخصيات أخرى، وذلك لمحدودية دورها، مقارنة بدور زكي كرام والمزجاجي وكرنس وصبيري.

أ- الدكتور زكي كرام:

على الرغم من أن اليمن كان سوقاً للسلاح الغربي بشكل عام ، حيث وجدت فيه مصانع الأسلحة الألمانية والبلجيكية والفرنسية، وغيرها من المصانع الأوروبية، طلباً مستمراً للأسلحة الفردية الخفيفة، واشتغل بهذه التجارة وسطاء ومندوبون كثيرون، يمنيون وأجانب، فإن أحداً من هؤلاء لم يبلغ في شهرته مابلغه الدكتور زكي كرام، السوري الجنسية[1]، وكيل مصانع موزر الألمانية للأسلحة. فقد سوق منتجات تلك المصانع من البنادق المعروفة في اليمن بالموزر، نسبة إلى مصانع موزر، والبنادق المعروفة بالجرمل، نسبة إلى جرمانيا، والبنادق المعروفة بزكي كرام، أو زاكي كرام، نسبة إلى الدكتور زكي كرام. ولعل زكي كرام الشخص يدين بشهرته وببقاء إسمه في

[1] - **كان ضابطاً سابقاً في الجيش التركي – استقر في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ودرس الطب فيها . انظر ص 41 من هذا البحث.**

ذاكرة اليمنيين إلى البندقية زكي كرام، التي كانت أثمن بندقية في اليمن، قبل أن يعرف اليمنيون البنادق الآلية، وعلى رأسها الكلاشنكوف[1]، وينسوا شيئاً فشيئاً البنادق التكرارية، أي التي تعبأ طلقة طلقة، بتحريك أكرة التعبئة باليد بعد كل طلقة، مثل الموزر و الجرمل وزكي كرام وأبو خشب والكندة وأبو ناظور وغيرها.

وأول ذكر لإسم زكي كرام، نعثر عليه في الوثائق التي بين أيدينا، ورد في البرقية المؤرخة في 1930/8/6م، التي بعثها سفير ألمانيا في الحبشة، الدكتور بروفر، إلى وزارة الخارجية الألمانية، أثناء وجوده في صنعاء للتفاوض من أجل عقد معاهدة صداقة وتجارة بين اليمن والمانيا. فقد ذكر بروفر في برقيته تلك: أن السوري زكي كرام، الذي يحاول أن يبيع أسلحة في اليمن لحساب ألمانيا، سوف يغادر صنعاء، في نفس اليوم الذي بُعثت فيه البرقية، عائداً إلى برلين عبر القاهرة[2].

وفي 1932/11/8م وجه مصنع بولته Polte للأسلحة، في مدينة مجديبورج Magdeburg، رسالة إلى الخارجية باسم الدكتور بروفر، جاء فيها: "أنه قدم إلينا السيد الدكتور زكي هـ . كرام بيه، من أجل الحصول على عرض بآلات مختلفة، لشرائها لحكومة عربية. وقد ذكر إسمكم كشخص معرِّف ومزكِّي له. لذا نرجو شاكرين إفادتنا عن الدكتور زكي هـ . كرام بيه، الساكن في برلين _ تمبلهوف شارع مانتويفيل Manteuffelstr. ،Tempelhof - Berlin 33a، سواءً من حيث صفاته الأخلاقية أو من حيث أوضاعه المادية. ونؤكد لكم عدم تسريب أية معلومات تفيدونا بها عنه"[3].

[1] - انتشرت البندقية الآلية الروسية (كلاشنكوف) في اليمن إثر قيام الثورة اليمنية عام 1962م . ويطلق اليمنيون على هذه البندقية اسم (الآلي) .

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،politik2، jemen،Bd.1،Dat.6.8.30

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A،Handel11، jemen،Bd.1،S.4،Dat.

وقد رد الدكتور بروفر على رسالة المصنع برسالة، مؤرخة في 1932/11/10م، جاء فيها: أنه تعرف على زكي كرام أثناء وجوده في اليمن، قبل عامين، حيث قابله في صنعاء. وكان حينها يحاول أن يبيع أسلحة للحكومة اليمنية. ويقال أنه ضابط تركي سابق، وجنسيته سورية، وقد درس الطب في ألمانيا، بعد الحرب العالمية الأولى. وهو يعمل، إضافة إلى تجارة الأسلحة، في بيع الأدوية. وأنه (أي بروفر) لايعرفه عن كثب أما أوضاعه المادية فلا يعرف عنها شيئا[1].

ويبدو في هذه الفترة أن زكي كرام لم يكن قد حصل بعد على توكيل مصانع موزر للأسلحة، بل كان يحاول أن يطرق أبواب مصانع الأسلحة الألمانية، لا على التحديد.

وبعد هذه الإشارات المحدودة إلى نشاطات زكي كرام التجاري، التي ترجع إلى عامي 1930م و 1932م، يختفي اسمه، فلا نعثر على أي ذكر له في الوثائق التي بين أيدينا، خلال الأعوام 1933م و 1934م و 1935م. ثم يظهر من جديد في رسالة مؤرخة في 1936/3/17م، موجهة من الحزب الوطني الإشتراكي، وهو حزب أدولف هتلر، إلى وزارة الخارجية، باسم الدكتور بروفر، ذكر فيها الحزب: أن السيدة كرام، زوجة زكي كرام، قد أخبرت الحزب تلفونياً بأن زوجها الموجود في اليمن يشكو من وجود نشاط شرير تمارسه مجموعة مكونة من ثلاثة يهود، وهم صبيري ولومس lomes وتوماس Thomas. وأن صبيري يشيع عن نفسه، بأنه يستطيع أن يقابل القائد[2] في برلين، في أي وقت يريد. ويطلب الحزب من وزارة الخارجية إفادته، عما إذا كان هذا الخبر، الذي تلقاه من زوجة زكي كرام، هو خبر صحيح[3]. ومن الواضح أن

---

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.AHandel11، jemen،Bd.1،S.5.Dat.10.11.32

[2]- القائد، أي الفورر Führer باللغة الألمانية، لقب كان يطلق على أدولف هتلر، ويخاطب به. وقد أصبح فيما بعد لقباً يخاطب به كثير من حكامنا العرب.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel37، jemen،Bd.1،S.1.Dat.17.3.36

الثلاثة الأشخاص المذكورين كانوا ينافسون زكي كرام في سوق السلاح، وأن هذا الأمر هو مبعث شكواه، لامجرد إدعاء صبيري بأنه يستطيع أن يقابل هتلر في أي وقت يشاء، وأن النشاط الشرير الذي أشارت اليه رسالة الحزب النازي، هو نشاط تجاري، منافس لنشاط زكي كرام. ويؤكد هذا الأمر ماورد في رسالة بعثها زكي كرام إلى الدكتور بروفر، بتاريخ 1936/4/14م. وكذا ماورد في تقرير بعثه إلى إدارة مصانع موزر، بتاريخ 1936/4/16م، وأرفق نسخة منه برسالة، وجهها إلى وزارة الخارجية باسم المستشار، ولعله قد قصد به المستشار بروفر نفسه، مؤرخة في 1936/4/19م. ويتضح سواءً من خلال الرسالتين المذكورتين، أو من خلال التقرير، أن شكوى زكي كرام كان مبعثها المنافسة، التي يواجهها من قبل الوسطاء والوكلاء، الذين كانوا يعملون في السوق اليمنية. بما فيهم الثلاثة المنافسون، الذين وردت أسماؤهم في رسالة الحزب النازي. ونفضل هنا أن نورد ترجمة لرسالتي وتقرير زكي كرام وذلك لأهمية المعلومات التي تضمنتها والتي توضح جوانب هامة، تتعلق بتجارة السلاح في ذلك الحين.

نص رسالة زكي كرام إلى المستشار في وزارة الخارجية، الدكتور بروفر:

"صنعاء في 1936/4/14م.

السيد المستشار بروفر المحترم،

لقد نظمت هنا التعامل مع ألمانيا بصورة جيدة. القاضي راغب والعمري وولي العهد أحمد وسيف الإسلام على وأنا نشكل مجموعة واحدة. وباعتبار أنكم تعرفون هذه الشخصيات، فإنه يمكنكم أن تتصوروا مدى قوة مجموعتنا. آمل أن أتمكن من خدمة ألمانيا، البلد الذي درست فيه وموطني الثاني، خدمة جيدة. وأتوقع الآن أن

تتوالى الطلبيات تباعاً[1]. إنكم تعلمون أن كل شيء هنا تسوده الفوضى. فلا معرفة ولانظام ولاموقف ثابت ولا اتجاه واضح. كل شخص يود أن يحشر أنفه في أي شيء. وكل شخص يريد أن يكون رجل أعمال وأن يصبح مليونيراً، بسرعة قصوى. وأبناء الإمام الصغار يريدون، تحت تأثير أمهاتهم، أن يمارسوا التجارة أيضاً، وأن يلعبوا أدوار الرجال الكبار. ولوضع حد نهائي لهذه الفوضى وتحقيق الهدوء اللازم، فقد تقرر[2] إرسال بعض الأشخاص إلى أوروبا، بناءً على تزكية من أبناء الإمام، يمنحونها مقابل ثمن معين، وذلك ليشغل هؤلاء الأشخاص أنفسهم بالمتاجرة بأي شيء. وقد أُرسل شخص اسمه توماس، وعد أحد أبناء الإمام بمبلغ كبير من المال، أُرسل مع سائق اسمه بعثر إلى أوروبا. وقد تسلم بعثر مبلغ عشرين ألف ريال، كدفعة أولى، على أن لايسلم هذا المبلغ إلى أية جهة أخرى غير المصنع الذي سيتعامل معه. وقد وعد توماس بأن يورد بنادق الموزر، التي سبق لي أن بعت منها هنا، أن يوردها بثمن أقل من الثمن الذي بعتها به، بمقدار 2 _ 3 شلنج. في حين أن مصانع موزر لاتستطيع أن تصدر الآن، وذلك لأن الكميات اللازمة للتصدير غير متوفرة، إضافة إلى أنني الوكيل الوحيد لها. وقد تلقت عن طريقي طلبيات كثيرة. ويمكنكم الحصول على المعلومات اللازمة عن توماس من مصانع موزر. فقد وافيتها بمعلومات تفصيلية عن هذا الشخص. إنني أكتب إليكم ياصاحب المعالي لتعرفوا مسبقاً من هو هذا الشخص القادم إليكم. وليس من المستبعد أن يقدّم توماسُ السائقَ على أنه قاضي. وهكذا سيعرضه في كل مكان، كما لو كان بهلواناً في سيرك. ويرافق توماس أيضاً مترجم، لاعلاقة له بالحكومة اليمنية، بل يصطحبه توماس معه ويدفع له أجراً.

---

[1] - يقصد طلبيات التجار والحكومة من السلع الألمانية.
[2] - لم يحدد هنا من هو صاحب القرار ولكن سياق الرسالة يدل على أن صاحب القرار هو الحكومة اليمنية وبتعبير أدق هو الإمام.

وفي يوم أمس سافر أيضاً نزيه مؤيد العظم، مع وكيل لمصنع فيرتس للآلات في إركلنس. وهذا المصنع يقوم بصناعة معدات الآبار الإرتوازية. وينوي العظم أن يقوم هو أيضاً ببيع أسلحة. لقد توجه الجميع إلى مصانع موزر. ولكن مصانع موزر ردت عليهم بأن وكيلها هو الدكتور كرام، وأن عليهم أن يتصلوا به.

وقد جاءني صبيري اليهودي وأحضر إليَّ توصية من سيف الإسلام علي، كتب فيها: إبعث بهذا الرجل وعده بشيء (بحاجة حلوة)[1]، حتى يبتعد هو أيضاً عن الطريق. إن صبيري أيضاً يريد أن يسافر إلى المانيا، ليقوم بأعمال تجارية. هذا اذالم يكن الغرض من سفره نقل أخبار. ويفترض أن يقوم بشراء زمزميات، وأشياء من هذا القبيل. وبتعبير أصح أن يسأل عنها ثم يكتب للإمام. وفي رأيي أن صبيري هو أخطر الجميع. إنني لا أصدق أنه مسافر بغرض التجارة. فاذا قدم إليكم تفحصوا جواز سفره، لتعرفوا أي طريق سلكها.

إن إنقلاباً وشيك الوقوع أصبح أمراً غير مستبعد. ولكن لا أحد يدري بأية كيفية سيحدث. إن الوضع مؤلم جداً وقابل للإنفجار. إننا نجلس على برميل من البارود.

هناك شخص فرنسي، أو لعله ألماني، اسمه لتمن Littmann، على اتصال بمصانع أسلحة ألمانية أخرى، ويعمل على جعلها تنافس مصانع موزر. وقد تلقيت هذه المعلومة للتو، وسوف أتاكد من صحتها. أرجو تنبيه المصانع الألمانية، بأن تكون حذرة، وأن لاتقدم بضاعة إلا بعد دفع ثمنها، وأن لاتتعامل بالديَّن. إن الحالة هنا لاتوصف.

مع عظيم الإحترام"[2].

---

[1]- مابين القوسين هو التعبير الذي استُخدم في الرسالة.

[2]- A.A.Abt.lll .Akten، politik 13، Milit.Angl.، Bd.1Dat.14.4.36

نص تقرير زكي كرام إلى مصانع موزر، بتاريخ 1936/4/16م:

"لإطلاعكم ، سري جداً.

أخبرتكم في تقريري السابق، أن توماس، ومعه اثنين من اليمنيين (سواق ومترجم) وتحويل مالي إلى الحديدة، بمبلغ عشرين ألف ريال، قد سافر من صنعاء إلى الحديدة. وقد سمعت اليوم من عدد من الرسميين، بأن التاجر، الذي من المفترض أن يكفل توماس، قد سحب كلامه واستغنى عن العمولة، التي كان قد وعده بها توماس. إن المعلومات الواردة من فرانكفورت عن توماس سيئة جداً. وقد عاد المرافقان، في حين سافر توماس وحيداً من الحديدة إلى جدة، أو إلى أوروبا. نزيه مؤيد العظم سافر إلى أوربا، مع الفريد كوبكه Alfred Kupke، ممثل مصنع فيرث في إركلنس. لقد عرف كيف يجعل الإمام مسحوراً بالأعمال الخارقة، التي سيقوم بها. وقد أعطاه الإمام عشرين ألف ريال. وسوف يقوم بمعاينة آلات مختلفة، لايعرف عنها شيئاً، ولايعلم هو نفسه ماذا سيعمل. أما اليهودي صبيري فقد تمكن، بواسطة أصغر أبناء الإمام، من السفر اليوم إلى الحديدة، ومنها إلى أوروبا. ويفترض أن يدرس أسعار الأسلحة، ويبحث عن آلات وأشياء أخرى مختلفة، ويبعث بالكتلوجات والأسعار. لقد جاء إليَّ وطلب مني أن أمده بتوصيات إلى ألمانيا. إنه يريد أن يأتي إليكم، لا لشيء إلا من أجل أن يستطيع إرسال برقية إلى الإمام بأنه زاركم، إنها حكايات وحكايات. وأما الفرنسي لبمن Lippmann أولتمن Littmann[1]، فقد طُرد. وكذلك دانسكر Danzzker، الذي حصلت له قضية مع عدد من اليهود السود والبيض. لقد دخل في عراك في الشارع. وهكذا طرد هو أيضاً. وهناك مع الأسف كثير من الحكايات السخيفة، التي لاأحتاج إلى ذكرها. إنه لا يوجد هنا سوى متسكعين، يصورون أنفسهم أصحاب رؤوس أموال، ويدخلون مع بعضهم في

[1] - من الواضح أن زكي كرام لم يكن متاكداً من الاسم.

منافسات. والحكومة لاتسأل بالمرة عمن يكون هؤلاء الناس. إنها لاتسأل إلا عن الأسعار. وتسر جداً إذا قدَّم لها أحد سعراً أقل. إن توماس يريد أن يعرض لها البندقية الواحدة بسعر ثلاثة جنيهات استرلينية ونصف، إذا لزم الأمر. ولأحد يسأل عما إذا كان هذا الأمر ممكناً أم لا. وقد أحضر اليهودي إسرائيل[1] برقية من FN[2]، تقول: إنه يمكن توفير بنادق F.N بسعر ثلاثة جنيهات وثلث، وبنفس مواصفات الموزر الأصلية. ولكني أعرف أن هذه البنادق قد صُنعت عام 1933م وبيعت للجيش. وقد تصبب العرق مني، بما فيه الكفاية، إلى أن اقتنع الملك. وإذا أردت أن ألخص الموضوع لكم، فسأقول: كل واحد يعتقد أن البقرة ستنتهي قريباً إلى براثن الأسد أو إلى أسنان الذئب، ولهذا يقول كل واحد لنفسه: أي قدر من الحليب أستطيع الآن أن أحلبه من البقرة المنتهية، هو مكسب بالنسبة لي، يستوي في ذلك الموظفون، كباراً وصغاراً، والأبناء والأقارب. كما أن مندوبي الشركات الكثيرين يستخدمون كل الوسائل، لجعل الملك يتردد. وذلك حتى يؤخروا تسليح هذا البلد. أما الملك نفسه ففي ضلال، ولا يعرف ماهو الصحيح. ووسط هذه الأوضاع المضطربة أكافح أطماع اليهود البيض والسود، من أجل تطوير النشاط التجاري لألمانيا. ومن أجل مكافحة هؤلاء الأشرار، وضعنا خطة مع بعض الأشخاص ذوي النفوذ. ولكني مع الأسف لاأستطيع أن أفصح لكم عنها كتابة، لأنه ليس من المستبعد أن تفتح الرسائل في الطريق. إنكم تستطيعون أن تفكروا وتتخيلوا. ورجاءً لاتدعو أي إنسان يخدعكم بحكايات فارغة. إنكم ستقدمون خدمة كبيرة للصناعة الألمانية، إذا وضعتم هذا الأمر في اعتباركم"[3].

---

[1] - يقصد اليهودي اليمني إسرائيل صبيري.

[2] - مصنع أسلحة بلجيكي.

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel37،Jemen،Bd.1.S.3-4.Dat.16.4.36.

ويواصل زكي كرام تقريره بفقرة جديدة، وضع في مطلعها تاريخاً جديداً، هو 1936/4/18م: "حضر إليَّ مساء اليوم سكرتير ابن الملك الأصغر ومعه رجل اسمه الحاضري AlHadri. فبعد أن أخفقت خطة توماس، طلب الإبن الأصغر المساعدة من والدته، وتوجه بالرجاء إلى والده، بأن يبعث باليوناني أندريه بابادو بوبولوس Andre Papadopopulus واليمني الحاضري إلى اوروبا، لشراء عشرة آلاف بندقية من مصانع موزر، أو من أي مصنع ألماني آخر. إنه يريد أن يحقق مكسباً كبيراً وسريعاً جداً. إنهم يفضلون أن يشتروا أسلحة قديمة، ليحققوا بذلك مكسباً أكبر. ولكن تقاريري الفنية، التي قدمتها إلى الملك، أفشلت هذه المحاولة. إن الملك يريد الآن أن يشتري أسلحة أصلية، غير مستعملة، من مصانع موزر. بعد ذلك أخذوا يهمسون في أذن الملك، بأنه يمكنه أن يحصل على الأسلحة بسعر أرخص، إذا هم اتصلوا مباشرة بالمصانع، في ألمانيا نفسها. إن اليوناني أندريه هو معاون لممثل مصنع F.N البلجيكي، ويعمل أيضاً مع سيف Saif وشرودر Schroder وجفاخ Gevach وجريمارد Grimard [1]، وغيرهم. ويعمل كذلك مع اليهودي إسرائيل صبيري، الذي يحتفظ لنفسه بتمثيل المصنع أيضاً. فإذا جاء إليكم اليهودي إسرائيل صبيري أو الحاضري، مع اليوناني أندريه، أو الحاضري بمفرده، فلا داعي لرفض التعامل معهم، بل حاولوا أن تبيعوا لهم وفق الشروط التالية، إذا كان هذا ممكناً:

1- لايجب تخفيض الأسعار.
2- لايجب أن تُمس عمولتي.
3- القيمة يجب أن تودع في البنك كاملة، وتتسلمون منها النصف مقدماً والنصف الآخر مقابل وثائق الشحن.

---

[1] - لم أعثر على اية معلومات عن هذه الشخصيات.

ولايجب أن تقبلوا شكلاً آخر للتعامل غير هذا، فالوضع السياسي في الداخل والخارج متأزم جداً. ويمكن أن تهاجم اليمن في أي وقت، من قبل قوة من القوى الأوروبية. ويمكن في أي دقيقة أن يحدث تغيير في الأوضاع، ويمكن في أي دقيقة أن تغرق البلاد بالدماء. إننا نعيش في حالة خطر على برميل من البارود. إنني لا أستطيع أن أعطيكم تفصيلات أكثر، فلست أدري ما إذا كانت رسائلي ستفتح. وإذا أردنا أن نقول الحقيقة، فلابد أن نقول: إن قوى سياسية تلعب مع هؤلاء الأطفال وغيرهم، من أجل تأخير تسليح هذا البلد. إشاعات مدمرة تنتشر في أوساط الشعب والموظفين والقصر. إن الشعب لايشعر بالإطمئنان تجاه الحكومة، والحكومة لاتشعر بالإطمئنان تجاه الجيش، والجيش لايشعر بالإطمئنان تجاه نفسه"[1].

هذا التقرير الذي سلط فيه زكي كرام _ رغم عدم تمكنه تمكناً كاملاً من اللغة الألمانية، مما جعل بعض عباراته تبدو غامضة نوعاً ما _ أضواءً على تجارة السلاح وعلى الوضع السياسي في اليمن، يفصح عن التنافس التجاري، الذي كان دائراً في الساحة اليمنية، والذي لم يكن يدور بين الشركات والمصانع الألمانية وبين مثيلاتها الأوروبية فحسب، بل كان يدور أيضاً، وفي نفس الوقت، بين ممثلي الشركات والمصانع الألمانية أنفسهم، كزكي كرام وتوماس وصبيري، وغيرهم من الأشخاص، الذين سنأتي على ذكرهم فيما بعد.

نص رسالة زكي كرام إلى المستشار (بروفر)، المرفق بها التقرير السابق:

"صنعاء ، في 1936/4/19م.

1- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel37،Jemen ، Bd.1،S. 3 - 4

معالي المحترم السيد المستشار،

أرفق بهذا نسخة من تقرير بعثته إلى مصانع موزر. إنني أشعر بضرورة إطلاعكم عليه، لتقفوا على حقيقة الأوضاع، لأن أشياء سوداء تحدث هنا. أرجو أن لاتفزعوا إزاء هذا الوضع، فهذه هي الحقيقة العارية. إنني أحاول الآن، بالتعاون مع هذا الشخص وذاك، أن نقنع الإمام بسفر أحد أبنائه معي إلى أوروبا، حتى ننهي بذلك لعب الأطفال، الذي يجري هنا. ولاأدري هل سننجح في ذلك أم لا. سوف أكتب لكم وأخبركم بالنتيجة. لقد بلغ لعب الأطفال حداً، أو عزت فيه والدة أصغر أبناء الإمام إلى صبيري بالسفر إلى أوروبا، لشراء مدافع قديمة رخيصة الثمن. إن الضباط مستاؤون جداً لذلك. ولكن الإمام لم يعط صبيري أية رسالة أو توصية. لقد سافر بصفة شخصية. ويفترض أن يبعث أولاً بنماذج من هذه المدافع الرخيصة. فإذا وافق الإمام عليها، فإنه سيقوم بعد ذلك بشرائها. إن صبيري يعمل مع يهودي في هامبورج، إسمه موريس مجنوس Moriz Magnus، وعنوانه هو (هامبورج 36، دوسترن شتراسة 50-46 (Hamburg 36 Dusternstr. 50-46)، وهو معروف في ألمانيا بالخداع، بما فيه الكفاية. إن لعب الأطفال هذا صادر عن أياد خفية، تحاول بكل الوسائل تأخير تسليح هذا البلد، إن هذه السنة سنة مظلمة، وسوف يكتب التاريخ شيئاً جديداً فيها. لقد تم بناء مطار في الشمال وسُحبت كمية كبيرة من المؤن إليه. والإمام الطيب لايستطيع أن يرى ولا أن يفهم هذه الأشياء.

مع عظيم الاحترام "[1].

ويضيف زكي كرام بعد التوقيع الملاحظة التالية، مسبوقة بتاريخ جديد، هو 4/20: "مساء اليوم كنت لدى راغب بيه، وتحدثت معه بضع ساعات. وهو يسلم

---

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Handel37،Jemen،Bd.1،S.2،Dat.19.4.36

عليكم، أيها المستشار كثيرا. إننا لانجد حلاً للأوضاع المحزنة. إننا نعتقد أن الجميع ينتظرون نهايتها"[1].

ومما يلفت الإنتباه، في رسالتي وتقرير زكي كرام، هذا التأكيد المتكرر على أن الأوضاع في تلك الفترة (1936م) كانت شديدة السوء، وهذا التوقع المشبوب بالتوتر بانفجار الوضع السياسي وحدوث تغيير عاجل. وهو أمر لم تعره الكتابات، التي تناولت تلك المرحلة اهتماماً كافياً، رغم ماورد في الكتابات، التي أرخت لنشوء حركة المعارضة اليمنية، من إشارات عابرة إلى تصاعد مشاعر السخط، خاصة في أوساط المستنيرين، على إثر هزيمة الإمام يحي في حرب عام 1934م[2].

ب- عمر سليمان المزجاجي وهرمن كرنس:

تفصح الوثائق، التي بين أيدينا، بأن عمر سليمان المزجاجي كان واحداً من كبار تجار اليمن، خلا الفترة موضع دراستنا، وأنه كان من أبرز الشخصيات، التي اعتمد عليها الإمام يحي في استيراد ماتحتاجه دولته من أسلحة وتجهيزات ومواد مختلفة. ويبدأ ورود اسم المزجاجي في هذه الوثائق في رسالة مؤرخة في 1935/9/16م، وجهتها إليه شركة هرمن هلفج Hermann Hellwig للتصدير، في برلين. وقد جاء في تلك الرسالة: أن الشركة قد علمت بأنه _ أي المزجاجي _ يرغب في شراء أسلحة وطائرات ....إلخ، وأنه إذا كان الأمر متعلقاً بالحكومة، ولم تسلم الطلبية إلى ألمانيا بعد، فإن الشركة في وضع يمكنها من أن تقدم له عروضاً، حتى بالنسبة للطائرات. فإذا رغب في ذلك فإنها مستعدة لإرسال عروض محددة إليه .

---

[1] - A.A.Abt.lll، Akten،Z. St.A.،Handel37،Jemen،Bd.1،S.2،Dat.20.4.36.

[2] - الحرب السعودية – اليمنية .

وفي رسالة مؤرخة في 1935/11/30م، بعثها توماس إلى المزجاجي، مكتوبة على ورق رسمي، من أوراق شركة بيني شبيرو Benny Spiro للأسلحة اليدوية والمدافع والذخيرة، في هامبورج، طلب توماس من المزجاجي أن يقابله في بورسودان، لعدة اغراض، وأكد له أن ذلك سيكون مفيداً لكليهما، نظراً لما سيحمله معه من بضائع. وفي حالة تعذر سفره، يرجو توماس منه أن يكلف من قبله شخصاً متديناً يثق به، ويمكن لتوماس أن يعتمد عليه ويتعامل معه، كما يتعامل مع المزجاجي نفسه.

ثم يهدي تحياته إلى أفراد أسرة المزجاجي ويعبر عن سروره برؤيته مرة أخرى[1].

وفي 1936/5/23م أرسلت شركة هرمن هلفج رسالة إلى المزجاجي، ضمنتها عروضاً غير ملزمة، بكميات صغيرة من البنادق المزودة بالحراب، بسعر 46 ماركاً للقطعة الواحدة، بما في ذلك شحنها وتسليمها على ظهر الباخرة في ميناء التصدير. وإضافة إلى ذلك أبدت الشركة استعدادها لتقديم عروض بمسدسات ذاتية التعبئة. كل ذلك شريطة أن يقدم المزجاجي ضماناً مالياً غير قابل للإسترجاع، ومقبول الدفع في ألمانيا، بالنسبة للمسدسات، وفي بلجيكا بالنسبة للبنادق. وأشارت الرسالة إلى أن الشركة قد قدمت من قبل عرضاً ببعض البنادق، التي يمكن أن تكون قد بيعت بواسطة الدكتور زكي كرام. وأنه مع ذلك يمكن للمزجاجي الحصول على بعض العينات منها، شريطة دفع القيمة سلفاً. وتختتم الشركة رسالتها برجاء إبلاغها، عما إذا كان المزجاجي يمكن أن يستفيد من هذه العروض، مع توضيح النوعيات المطلوبة، مما هو موجود في الكتلوج، وتحديد الكميات التي يريدها منها[2].

1- **Ebd.، S. 116، Dat. 30. 11. 35 .**

2- **A.A.Abt.W.Akten.Z.St.A.، Kriegsgerate،Jemen، Bd.1،S.113، Dat.23.5.36.**

وفي الأول من شوال، عام 1355هـ (1936م)، وجه الإمام يحي رسالة إلى المزجاجي، رداً على رسالة بعثها المزجاجي إليه[1]، جاء فيها: أن الإمام يريد أن تبعث الشركة (لم يذكر إسم الشركة) النماذج والأسعار بواسطة المزجاجي. فإذا وجدها _ أي الإمام _ مناسبة، فسوف يتحدث مع المزجاجي ليطلبها. وأن ماهو مطلوب الآن، بصورة خاصة، إنما هو الأسلحة الثقيلة[2].

وعندما حضر هرمن كرنس إلى اليمن، في أواخر عام 1936م، لم يتعامل الإمام معه مباشرة، بل فضل أن يتعامل معه من خلال عمر سليمان المزجاجي، تاركاً للمزجاجي تحمل أية نتائج غير طيبة، قد تنتج عن هذا التعامل. وهكذا دخل المزجاجي كطرف، يمثل الحكومة اليمنية، في صفقة السلاح، التي أُبرمت على الورق، عام 1937م، ولم تنفذ عملياً كما سنرى.

ومنذ التوقيع على الإتفاقية الخاصة بتلك الصفقة، إرتبط اسم المزجاجي باسم هرمن كرنس، في المراسلات والتقارير المتعلقة بتجارة السلاح. فقد أصبحت مشكلة هذه الصفقة، أو مايمكن أن نسميها ب (قضية كرنس)، شغلاً شاغلاً لجهات ألمانية ويمنية عديدة. وسوف نحاول في مايلي استعراض قضية هذه الصفقة، إبتداءً من دعوة كرنس إلى اليمن، وحتى تبخرت كل الآمال بالتزام الجانب الألماني بتنفيذها. ومن خلال استعراضنا، سوف نقف على كثير من التفاصيل، الخاصة بتجارة السلاح في اليمن، خلال هذه الفترة، وعلى نشاط الشركات والمصانع الألمانية وموقف الجهات الرسمية الألمانية من مسألة بيع الأسلحة لليمن. كما سنقف على نشاط عمر سليمان

[1]- انظر الملحق رقم 16.
[2]- Ebd.،S.77.Dat.1.10.1355(1936)

المزجاجي وطريقة تعامله، وبالتالي طريقة تعامل الوسطاء اليمنيين، مع الشركات والمصانع الأوروبية.

ففي تاريخ 11 رجب عام 1355هـ (1936) وجه الإمام يحي الدعوة التالية، باللغة العربية[1]، التي ترجمت بعد ذلك إلى الألمانية، وصادقت على صحة ترجمتها وزارة الخارجية الألمانية، وجهها إلى هرمن كرنس، باعتباره مفوضاً من قبل شركة أوجست مينز August Menz للاسلحة، في مدينة سول Suhl، بمقاطعة تورنجن، التي تكتب اختصار تور Thur: "إلى مرخص[2] مؤسسة أوغست منز في سول _ ثور، المسيو هرمان قرنز المحترم. لعدم الوفاء (من توماس)[3] إذا أردتم بعث مرخص متخصص منكم إلينا للمقاولة في كل لازم مع تفويضه في الثمن (والتكاليف) فلا بأس واقبلوا فائق الاحترام 11 رجب سنة 1355هـ"[4].

وفي طريق كرنس إلى اليمن، كان معه على نفس الباخرة ضابط ألماني برتبة ملازم أول، اسمه رابه Rabe، عمل سابقاً مبعوثاً عسكرياً في تركيا، ثم عمل مراسلاً صحفياً. وهو كما تصفه رسالة، وجهها السفير الألماني في القاهرة، بتاريخ 1937/3/19م، إلى وزارة الخارجية الألمانية، شخص غير جدير بالثقة. وذكر السفير في رسالته: أنه قد تلقى أخباراً من جهات مختلفة، حول كرنس، الذي سافر إلى اليمن، بتكليف من مصنع مينز للأسلحة في سول _ تورنجن. وأن كل تلك الأخبار تشير إلى أنه شخص ساذج بإفراط وغير متحفظ، مما يجعله غير أهل لهذه المهمة، التي كُلِّف بها[5]. وضمّن السفير رسالته تقريراً، قدمه الضابط رابه حول كرنس، جاء فيه: أن السيد ليبن Leppin، من مكتب هانزا في بورسعيد، قد طلب منه أن يوافيه،

---

[1] - انظر الملحق رقم 17 .
[2] - بمعنى مفوض أو مخول.
[3] - ما بين الأقواس من عندي على ضوء الترجمة الألمانية لعدم وضوحها في النص العربي .
[4] - A.A.Abt.W،Akten،Z.St.A.،lkriegsgerate،jemen،Bd.1،S.19 (10)، Dat.28.9.36
[5] - Ebd.، S. 5-7، Dat. 19.3.37

ولـو برقيـاً إذا تطلـب الأمـر، بتصـرفات السـيد كـرنس، الـذي كـان ليـبن قـد لامـه فـي بروسعيد لعدم تحفظه. وأن كرنس كان قد كُلِّف من قبل مصنع أوجست مينز، بصـورة غيـر معلنـة، بأخذ عينـات مـن الأسـلحة معـه إلـى الـيمن، لتجريبهـا مـن قبـل الحكومـة اليمنيـة، تمهيداً لتصـدير كميات منها إلـى الـيمن، وعقد اتفاقيـة مـع الإمـام، إذا تطلـب الأمر ذلك. وقد وجد رابه _ كما ذكر _ في كرنس ذلك النوع من الناس المريح سليم الطوية، مع مسحة طفولية. ولكنه لايمكن أن يُعتمد عليه بمثل هذه المهمة، بأي حال. ويستغرب رابه، كيف يمكن لأناس يعرفون كرنس حق المعرفة، أن يأخذوه بمأخذ الجد ويكلفوه بهذه المهمـة، التـي وجد كرنس أنهـا "تمثـل قدراً كبيراً مـن الأهميـة ونوعـاً مـن التشريف وفرصة للتباهي"[1]. وقد أدت رغبته في التظاهر وإضفاء الأهمية علـى نفسـه، إلى أن يعرف ركاب الباخرة بموضوع السلاح وبطبيعة مهمته. أما النقود التـي كانـت لديه فهي قليلة جداً، إلى درجة مضحكة. إن الأمر برمته ليس إلا عبارة عن مهزلة[2].

أما كرنس نفسه فقد قدم تقريراً عن مهمتـه، بعد أن عاد إلـى ألمانيا، مؤرخـاً فـي 1937/5/3م. وسـوف نتجـاوز التسلسـل التـاريخي ونتحـدث عـن محتـوى ذلـك التقريـر، لنسـتكمل بـذلك صـورة المهمـة التـي كلـف بهـا كـرنس وملابسـاتها، قبـل أن نسـتعرض تطـور موضـوع صـفقة السـلاح. فقد ورد فـي تقريـر كـرنس، الـذي سـلم نسـخة منـه إلـى وزارة الخارجية مايلي:

"بنـاء علـى دعـوة الحكومـة اليمنيـة الموجهـة إلـيَّ، بتـاريخ 1936/9/28م، وبعـد التحدث مع السيد ريفه Riewe، قبطـان السفينة الحربيـة، والسيد هيدرش Hedrich، من وزارة الحـرب الألمانيـة، والسيد الدكتور شلوبيس Schlobies، من وزارة الخارجيـة الألمانيــة، ســافرت إلــى الــيمن، لدراســة الإمكانيــات الإقتصــادية لهــذا البلــد، ومــدى

[1] - A.A.Abt.W،Akten،Z.St.A.،lkriegsgerate، Jemen،Bd.1،S.5-7،Dat.19.3.37

[2] - Ebd..

الإستفادة، التي يمكن للإقتصاد الألماني أن يستفيدها من هذه الإمكانيات"[1]. ثم يشير إلى أن هذا التقرير سوف يركز على المسائل الرئيسية، مؤجلاً المسائل التفصيلية والصور الفوتوغرافية إلى وقت آخر. وبعد أن يتحدث عن جغرافية اليمن وحاكمها الإمام، يورد أسماء بعض الشخصيات القوية، التي تحكم إلى جانب الإمام، والتي تعرف عليها، كما يقول، وهي: سيف الإسلام أحمد، إبن أمير المؤمنين، ولي العهد، والقاضي عبد الله العمري، كبير الوزراء، والقاضي محمد راغب بيه، وزير الخارجية، وحسين عبد القادر، عامل صنعاء، والسيد عبد الله الوزير، عامل الحديدة. وإلى جانب هؤلاء يوجد أشخاص آخرون، ذوو نفوذ، مثل: الأمير عبد الله والأمير القاسم والأمير حسين. ثم يتطرق التقرير إلى وصف الحياة في اليمن، التي، كما يذكر، لاتختلف عما كانت عليه منذ مئات السنين. ثم يتحدث عن التجارة، فيذكر أن السلعة الرئيسية، التي يصدرها اليمن، هي البن، الذي يسيطر على تصديره بعض كبار التجار اليمنيين، كما يسيطرون على تصدير السلع الأخرى، بالتعاون مع بعض التجار الهنود واليونانيين. وبسبب ضآلة مرتبات الموظفين، تفشت في أوساطهم عادة (البقشيش)، إلى درجة أنها أصبحت تأخذ شكل نسبة مئوية، عند تقديم طلبيات الإستيراد أو التصدير. وتمارس هذه العادة حتى من قبل المستويات الإدارية العليا. ثم يتحدث عن ثروات اليمن ومناخها وزراعتها ...إلخ، ومايثيره ذلك من أطماع ومنافسات، في أوساط القوى الخارجية، وموقف الإمام تجاه التنافس الخارجي. ثم يشير إلى موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية، وإلى رغبة اليمنيين في عقدها. ثم يتحدث عن مهمته، فيذكر أن مهمته، في بداية محادثاته مع الجهات اليمنية، لم تقتصر على كسب ثقة الإمام وحده، بل كان عليه أن يعمل على كسب ثقة ولي العهد أحمد والشخصيات الرئيسية الأخرى، المذكورة أعلاه. فبسبب تجارب سابقة، أصبح اليمنيون يتعاملون

A.A.Abt.W،Akten،Z.St.A.، Kriegsgerate،Jemen،Bd.1،S.19 (2-9).Dat.3.5.37. -[1]

بقدر من الشك. فقد بيعت لهم أجهزة عسكرية مستعملة ومواد أخرى، قليلة الجودة. وقد استطاع فعلاً أن يكسب ثقة الحكومة اليمنية.

ويستشهد على صحة ذلك بتقرير ورسالة، قدمها المترجم الذي رافقه إلى اليمن، وكذا بالإتفاقية، التي وقعها مع الحكومة اليمنية، بتاريخ 1937/3/9م. وقد تحدث مع ولي العهد أحمد، حول قضايا تفصيلية، تضمنت "التجهيز الكامل لجيش، قوامه الآن عشرة آلاف رجل، بأحدث الأجهزة العسكرية وبالمنشآت الفنية اللازمة، وكذا فتح البلاد أمام التقنيات، لاستغلال الثروات الطبيعية. ونظراً للتعاطف الكبير مع ألمانيا، فإن اليمنيين يريدون أن يتم فتح البلاد وتسليح الجيش على يد ألمانيا"[1]. ثم يواصل كرنس حديثه عن الصفقة، التي أبرمها والإتفاقية، التي وقعها مع الحكومة اليمنية، فيذكر أنه نظراً لكل ماتقدم، فقد اقتنع بأهمية الموافقة على توريد خمسة آلاف بندقية، بسعر متدني، رغبة منه في أخذ زمام المبادرة في تسليح الجيش وفي بناء اليمن. منوهاً إلى أنه قد اطلع على العرض، المقدم من قبل البلجيكيين، قبل عقده الإتفاقية. وأنه كان حذراً، فخفض الكمية، المطلوبة من قبل اليمنيين، من اثني عشر ألف بندقية إلى خمسة آلاف، واضعاً في اعتباره انخفاض السعر. كما أنه علق تنفيذ الإتفاقية على موافقة الجهات المعنية في ألمانيا. أما بالنسبة للجانب المالي، فقد استطاع أن يتأكد من أن الحكومة اليمنية قد سددت أثمان كل ماستوردته من مواد. وإذا كان الدفع يتم متأخراً بضعة أيام، في بعض الأحيان، فما ذلك إلا لأن الحكومة اليمنية لاتملك أي بنك. أما وسيلة الدفع فهي ريال ماريا تيريزا، الذي يسك بكميات كبيرة في أستراليا. وهو عملة معترف بها أيضاً في عدن، من قبل جميع البنوك. حيث تتم مبادلته بالجنيه الإسترليني، بسعر تسعة ونصف، إلى عشرة ريالات، للجنيه الواحد. أما الجنيه الذهب فيعادل ستة عشر ريالاً.

---

[1]- **A.A.Abt.W.، Akten. Z.St.A.Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.19(2-9)، Dat.3.5.37**

ويضيف كرنس، أنه يتوقع، عند تنفيذ الصفقة الأولى، التي وافق عليها، أن يتلقى طلبيات جديدة، بكميات كبيرة. ولهذا فإنه سيرافق الكمية الأولى هذه بنفسه، عند شحنها إلى اليمن. ثم يرجو أن يتم دعم العلاقات الإقتصادية، التي مهد الطريق لها، لما ستحققه من خير لمصلحة الإقتصاد الألماني بكامله[1].

هكذا كان تصور هرمن كرنس لمهمته ولأهمية وقيمة ماأنجزه، في تعزيز العلاقات الإقتصادية الألمانية _ اليمنية. ولكن هذا التصور كان، كما سيتضح لنا، مجرد أضغاث أحلام. فما قام به كرنس لم يلق ترحيباً في ألمانيا. وأصبحت الإتفاقية، التي وقع عليها، مثار جدل وأخذ ورد، أستغرق عشرات الرسائل والمذكرات والتقارير. فما هو موضوع هذه الإتفاقية، التي أصبحت مشكلة لم تحل؟

في تاريخ 1937/3/9م وقع كرنس على إتفاقية[2]، على شكل تعهد من قبله للحكومة اليمنية، بتوريد خمسة آلاف بندقية مع مستلزماتها، من حراب وأحزمة وغيرها. وحُدِّدت في الإتفاقية الكمية والمواصفات والثمن وكيفية التسديد. وقام المترجم محمود سليمان، الذي اصطحبه كرنس معه من مصر، أثناء مروره بها، قام بترجمة الإتفاقية إلى اللغة العربية[3]. وقبل مغادرة كرنس الحديدة إلى ألمانيا، استدان من عمر سليمان المزجاجي مبلغ اثنين وأربعين جنيهاً، لتغطية مصاريف العودة. حيث كانت النقود، التي حملها معه من ألمانيا، قليلة جداً . وحرر للمزجاجي سنداً بالمبلغ، باللغة الألمانية، قام المترجم بترجمته إلى اللغة العربية. ونصه على النحو التالي:

"(وصل)

يوم 29 مارس سنة 1937م

A.A.Abt.W.، Akten. Z.St.A.Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.19 (2-9) Dat . 3.5. 37 - [1]

Ebd.،S.19(16)،Dat.9.3.37 - [2]

[3] **- انظر الترجمة العربية للاتفاقية في الملحق رقم (15)**

وصلني من الشيخ عمر سليمان المزجاجي مبلغ اثنين وأربعين جنيه وتحرر هذا للعمل به وهذا المبلغ يدفع لولده أحمد عمر في ألمانيا.

التوقيع"[1].

ومـا أن عـاد كـرنس إلـى ألمانيـا، حتـى بـدأت ردود أفعـال الجهـات الألمانيـة المعنيـة، تجـاه الإتفاقيـة، التـي وقعهـا فـي الـيمن. فقد بـادرت المجموعـة الصـناعية الألمانية إلى طلب تقرير حول الموضوع من شركة أوجست مينز. ولما وصلها التقرير المطلوب، أرفقته برسالة منها إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1937/6/2[2].

وقد تضمن تقرير الشركة، المؤرخ في 1937/5/31م، والموقع من قبل أوجست مينز نفسه، تضمن مايلي:

أنــه _ أي أوجسـت مينـز _ لـم يسـتطع أن يجيـب علـى رسـالة المجموعـة الصناعية، المؤرخة في 1937/5/7م ، إلاَّ في 1937/5/31م. وذلك لأنـه حتى هذا التاريخ كان يجهل موضوع الإتفاقية، التـي عقدها كرنس مـع اليمنيين. فالسيد كرنس كـان عـاد مـن الـيمن، يرافقـه شخصـان يمنيـان. ولـم يحضـر إلـى الشـركة إلاَّ الآن. ولتوضيح الموضوع، لابد من العودة قليلاً إلى الوراء. فمنذ أشهر كانت شركته _ أي شركة أوجست مينز _ تنظر في طلبية لليمن، قدرها عشرة آلاف بندقية، توسط فيها مندوب الشركة في اليمن، أرتوركالش Artur Kalsch، من سكان برلين. ولكن تلك الطلبية لم تتم. ولما كان هرمن كرنس قد سافر إلى الحديدة، من أجل العمل على بيع سيارات، وغيرها، فقد قام بمحاولة بيع بنادق لليمن "وهو على أي حال لم يكن يحمل أي تفويض أو يمكلك أي حق في عقد صفقات باسم شركتي. وهذا ماكتبه بنفسه في

---

[1]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.81.Dat.29.3.37.

[2]- Ebd.،S.21،dat،2،6.37.

إحدى رسائله"[1]. وقد فشلت عملية بيع العشرة آلاف بندقية في حينها، بسبب تدني السعر، وهو 8,4 جنيه إسترليني للقطعة الواحدة، مع حربتها وحزامها، إضافة إلى ألف طلقة". والآن يأتي السيد كرنس ويقول، إنه قد أبرم اتفاقية ببيع خمسة آلاف بندقية، مع حرابها وأحزمتها وألف طلقة لكل بندقية، بسعر ستة جنيهات للبندقية الواحدة، شريطة موافقة الحكومة الألمانية. والأمر غير المفهوم لدي، هو أن كرنس يعرف بأننا في حينه لم نقبل السعر 8,4 جنيه، لأنه كان سعراً متدنياً"[2]. وكان قد كتب من صنعاء بأنه خاض منافسة شديدة مع المنافسين، الذين قدموا أسعاراً متدنية. وقال في رسالته: "هكذا خسرنا المعركة لقد غلبنا"[3]. وبعد تلك الرسالة لم تسمع الشركة عنه شيئاً. والآن وبعد أن مضت أربعة أسابيع، منذ عاد إلى ألمانيا، تعرف الشركة بأنه قد اتفق على توريد خمسة آلاف بندقية. " إن قبول هذه الطلبية أمر غير ممكن إطلاقاً، بالنسبة لشركتي. وذلك أولاً بسبب السعر المتدني جداً، وثانياً بسبب الزمن القصير المحدد للتصدير. حيث لابد أن تكون البنادق في أغسطس القادم قد صُدرت"[4]. ويستطرد أوجست مينز في تقريره، مشيراً إلى أن كرنس، بعد مقابلته إياه، قد سافر مع الشخصين اليمنيين إلى مدينة فايمر Weimer وتباحث هناك مع السيد هرشة Hirche، مدير المجموعة الإقتصادية لصناعة الأسلحة، الذي أخبره بأنه يمكن أن يلبي طلبه بواسطة مصانع الأسلحة في تورنجن Thueringen، وذلك من أجل مصلحة الدولة الألمانية، في فتح أسواق اليمن. وأنه سيبلغه بالقرار النهائي، في موعد أقصاه يوم الثلاثاء، الموافق 1937/6/1م. فإذا كان في مصلحة الدولة تلبية هذه الطلبية، فلا بد أن يتم التباحث مع كرنس بوجود اليمنيين، اللذين يريدان البقاء في ألمانيا، حتى تتم الموافقة على الطلبية. كما يرغبان في شراء ألف وخمس مئة مسدس،

---

[1] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. 22-23, Dat. 31.5.37 .

[2] - Ebd.

[3] - Ebd.

[4] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.22-23،Dat.31.5.37.

من نوع Menz-Pistolen Kal.9mm، بطلقات قصيرة. ولهذا الغرض يود السيدان أن يأخذا معهما نموذجاً من هذه المسدسات. إن الشركة مستعدة لتصدير هذه الطلبية. ويختتم أوجست مسنز تقريره بتحية هتلر (هايل هتلر)[1].

هكذا وجد كرنس نفسه في مأزق لم يحسب له حساباً. فالشركة، التي وقع الإتفاقية باسمها، ترفض رفضاً قاطعاً، أن تبيع بذلك السعر المتدني، الذي وافق عليه، وهو ستة جنيهات للبندقية الواحدة مع توابعها. بما في ذلك ألف طلقة لكل بندقية وهو سعر أدنى مما كانت الشركة قد رفضته في صفقة سابقة بحوالي 29%. فأخذ يحاول أن ينفذ الإتفاقية عن طريق شركات أخرى، مصطحباً معه اليمنيين، اللذين رافقاه من الحديدة، وهما أحمد عمر المزجاجي وشخص آخر، اسمه محمد، كما ورد في إحدى رسائل أوجست مينز. ويبدو أنه كان يقوم بمهمة الترجمة.

ورغم أن كرنس قد زود نفسه بشهادة مكتوبة من المترجم محمد سليمان، الذي رافقه من مصر إلى اليمن، تدعم موقفه، فإن ذلك لم يفده شيئاً. وقد جاء في شهادة المترجم، التي كتبت على شكل تقرير قصير، بتاريخ 1937/4/2م، باللغتين العربية والألمانية، مايلي:

أنه أثناء المفاوضات بين كرنس وحكومة اليمن كان موجوداً كمترجم عربي. وقد تمت المقاولة مع ولي العهد على خمسة آلاف بندقية. وصادفا _ أي كرنس والمترجم _ صعوبات كثيرة، بسبب المنافسين، لاسيما المنافس البلجيكي. وكان هناك أيضاً منافس يوناني الجنسية، وآخر يدعى صبيري، مرتبط بشركة ماجنوس في هامبورج، وكذا منافس آخر، وهو وكيل شركة موزر في عدن وصنعاء، واسمه الدكتور زكي

1- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.22-23،Dat.31.5.37

كرام. وقد تم تجريب السلاح من قبل ولي العهد نفسه. وعند زيارتهما لصنعاء عرف كرنس، من الإمام وولي عهده ووزير الخارجية وعامل صنعاء وعامل الحديدة، بأن الثقة التامة متوفرة. وقد أكدوا له بأنهم يريدون شراء السلاح لبلادهم من ألمانيا. وعند وداع كرنس لولي العهد، أكد له ولي العهد أنهم بحاجة إلى أسلحة ومعدات وسيارات، تدار بالبنزين والغاز وفحم الخشب، وغير ذلك من الأدوات والمعدات العسكرية، التي تحتاجها الحكومة اليمنية. ويختتم المترجم تقريره بالقول: "وقد لاحظت أنه عندما يوفي الهركرنس سيكون له ثقة زيادة عندما يوفي عمل هذه المقاولة حسب الإتفاق بينه وبين الحكومة بالضبط ستكون جميع الطلبات كلها بواسطته من ألمانيا"[1].

ثم ألحق هذه الشهادة بشهادة أخرى من بضعة أسطر، باللغتين العربية والألمانية، تحمل نفس التاريخ، 1937/4/2م[2]، جاء فيها:

" الحاقا بتقريري العام اكتب مرة أخرى و (...)[3] بما أني ترجمة[4] مرة أخرى للهركرنس بان لا أحد يعرف أقول مايوتي . بان ولي العهد بان الحكومة اليمنية ستكون جيش جديد مؤلف من عشرة آلاف رجل يكونوا مجهزين باسلحة حديثة. كما أن الهركس له ثقة كبيرة ويريدوا اخذ أسلحة المانية وسيساعده في العينات اللازمة كله ليكون هذا الجيش حديث جداً"[5].

---

[1]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.19(11-14)،Dat.2.4.37

[2]- انظر الملحق رقم (19)

[3]- كلمة غير واضحة في النص.

[4]- أبقينا الأخطاء الإملائية كما وردت في النص.

[5]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.9(15).Dat.2.4.37

ويبدو من كثرة الأخطاء الإملائية وركاكة التعبير وعدم تماسك العبارات أن المترجم، إما ليس عربياً، أو لم يتلق تعليماً كافياً، أو أنه قد كتب شهادته الملحقة هذه وهو في وضع غير طبيعي.

ومهما يكن الأمر فإنه، رغم نوايا كرنس ورغبته في فتح السوق اليمنية أمام ألمانيا وحدها وإضعاف مركز المنافسين، عن طريق تقديم صفقة أسلحة بأسعار لايمكن منافستها، ورغم هاتين الشهادتين، اللتين قدمهما المترجم، فقد تطورت قضيته بصورة مؤسفة.

ففي 1937/4/5م اتصلت وزارة الخارجية تليفونياً بالشرطة السرية (الجستابو). ولاتخبرنا الوثائق عما دار من حديث في ذلك الإتصال. إلاَّ أن رسالة الشرطة السرية، بتاريخ 1937/4/6م، التي ردت بها على اتصال الخارجية، تسمح لنا باستنتاج، أن الخارجية قد طلبت من الشرطة السرية مدها بأية معلومات لديها عن كرنس وعن تجارة السلاح مع اليمن. وقد جاء في رسالة الشرطة: أن شركة النقل جبرودر أولمان Gebrueder Ulman، في هامبورج، كانت ستُكلَّف بالفعل، قبل ستة أشهر، من قبل شركة أوجست مينز، لصاحبها الفرد أوجست مينز، في سول، بنقل عشرة آلاف بندقية مع عشرة ملايين طلقة إلى اليمن. إلاَّ أن هذا التكليف لم يتم، لأن مفاوضات الشراء مع اليمن لم تنجح. لقد تمت المفاوضات في الحديدة. ومثل شركة أوجست مينز شخص روسي، إسمه بورشيكوفسكي Burschikowski. وعندما رفض اليمنيون التفاوض مع بورشيكوفسكي، تم تكليف هرمن كرنس، ليحل محله. لقد كان كرنس ماركسياً، ثم أصبح صاحب عربة شحن. وفي عام 1936م عرف عنه أنه رجل ثقة، لدى البارون جورج دي كورف Georg de Korff، في باريس، وأنه يقوم معه بأعمال مشبوهة، من ضمنها التعامل مع الإستخبارات الفرنسية. والباردون دي كورف

هذا شخصية معروفة عالمياً بالنصب والخداع. وإسمه الحقيقي جورج شالر Georg Schaller، وتختتم الشرطة السرية رسالتها بالرجاء بموافاتها بأية أخبار عن كرنس، قد تصل إلى وزارة الخارجية[1].

وفي شهر مايو 1937م، على وجه التقريب[2]، بعث كرنس برقية إلى عمر سليمان المزجاجي، في الحديدة، يطلب منه إرسال خمسين جنيهاً لإبنه أحمد، عن طريق مكتب جيلاتلي هانكي وشركاه .Gellatly Hankey & Co، في هامبورج [3].

وفي 1937/5/31م بعثت شركة جيلاتلي هانكي في هامبورج رسالة إلى أحمد عمر المزجاجي، بواسطة أوجست مينز، تخبره فيها بأنها تسلمت رسالته المؤرخة في 1937/5/29م، وأنها، كما سبق وأن أبلغته تليفونياً، قد اتصلت بمكتبها في لندن، بخصوص مبلغ المئة جنيه، الذي طلبه، وقد أفاد المكتب بأنه قد رتب دفع هذا المبلغ له _ أي لأحمد عمر _ في مرسيليا[4].

وفي 1937/6/2م سجلت وزارة الخارجية ملاحظات داخلية، كُتبت في أعلاها كلمة (سري). ويبدو أن هذه الملاحظات قد كتبت لوضعها في الملف الخاص بقضية كرنس، أو لتقديمها إلى جهة معنية بالأمر في الوزارة. وجاء فيها:

1_ أن الشرطة السرية (الجستابو) قد وضعت كرنس في الحبس الإحتياطي.

1- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S،8،Dat.6.4.37**

2- **لايوجد تاريخ محدد على النسخة المحفوظة من البرقية.**

3- **Ebd.،S.115،Dat.Ohne(SchätzW.Mai.37).**

4- **Ebd.،S.114،Dat.31.5.37.**

2ـ أن المبلغ الذي كان كرنس قد استدانه من المزجاجي في الحديدة، وقدره إثنين وأربعين جنيهاً استرلينياً، لم يسدد بعد. وقد وعد كرنس الشرطة بأنه سيسدده يوم غد.

3ـ أن وزارة الإقتصاد قد أفادت، بأن دعم عملية تصدير الأسلحة، التي اتفق عليها كرنس، من خزانة الدولة، أمر غير ممكن. وذلك لأن نسبة الدعم المقررة هي 25%، كحد أقصى، في حين أن الفارق في هذه العملية، بين السعر والمقبول والسعر المتدني المتفق عليه، هو فارق يتجاوز ال 25% بكثير. ومن ناحية أخرى فقد انتهى الحديث مع وزارة الإقتصاد إلى ضرورة إصدار تعميم إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، لتحذيرها من عقد صفقات مع كرنس.

4ـ في الحديث مع A.G.K[1]، كان هناك اتفاق في الرأي على عدم إمكانية تخصيص دعم مالي، لتغطية الخسارة في هذه الصفقة. فالسعر الحقيقي ليس 6 جنيهات ولا 8,4 جنيه، بل هو حوالي 11 جنيها. وعلى أي حال فإن A.G.K ترى أن على أوجست مينز أن يحاول الإتفاق مع اليمنيين على السعر، إذا كان يرغب ويستطيع أن ينفذ الصفقة. مالم فيجب أن تُرفض العملية كلياً. أما بالنسبة لشركة المزجاجي وشركاه، من حيث مكانتها، فقد أجابت A.G.K بأن سمعتها جيدة بشكل عام، قياساً إلى جميع الشركات اليمنية المماثلة. وأن وضعها المالي ليس سيئاً. ومادعاء ممثليها، بأنهما لايملكان شيئاً من النقود، إلاّ من قبيل (البلف) الشرقي، بهدف استدرار العطف والشفقة. وأما ماإذا كان للشركة نفوذ على الحكومة اليمنية، فإنه من الصعب الإجابة على ذلك. ولكن ليس من المستبعد أن يكون لها نفوذ.

---

[1] ـ لم استطع أن أحدد معنى هذه الحروف التي رمز بها مراراً إلى المجموعة الصناعية الألمانية .

أما اليمنيان، وهما كاتبا الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية، فترى A.G.K أنهما إما تاجران صغيران أو متوسطان، أو مجرد ممثلين لشركة المزجاجي[1]. ولايمكن أن يكونا من الشخصيات ذات النفوذ الكبير. "ومن خلال الحديث مع الجهات المسؤولة، تبلور اتفاق في الرأي على النحو التالي تقريباً: إذا عقد شخص ألماني محتال في الخارج أية صفقة، وقع ضحيتها بعض الأجانب، فإن المسؤولية في ذلك لاتقع على الحكومة الألمانية، ولا على المصانع الألمانية. أما ماقد يترتب على ذلك من إساءة إلى علاقاتنا بالبلد المعني، فإن وزر ذلك يقع أيضاً على الأجانب أنفسهم، في نهاية المطاف. وذلك لأنهم أقدموا على عقد صفقة مع شخص غريب، دون أن يفحصوا التفويض، الذي يحمله، ويتأكدوا منه أو يتحروا عنه لدى أقرب ممثلية سياسية ألمانية"[2].

هكذا تحدد في هذه الملاحظات، من قبل وزارة الخارجية، الموقف الرسمي للحكومة الألمانية، تجاه صفقة الأسلحة هذه، بعد أن كانت الشركة المعنية قد حددت موقفها أيضاً، وهو موقف الرفض والإمتناع عن تنفيذ الإتفاقية وتحميل مسؤولية ذلك هرمن كرنس بالدرجة الألى، الذي أُعتبر هنا، أي في ملاحظات وزارة الخارجية، مجرد نصاب، واليمنيين أنفسهم بالدرجة الثانية.

ويبدو لي في هذا السياق، أنه لو أن ألمانيا في هذه الفترة كانت مهتمة بالعلاقات مع اليمن، لما ترددت الدولة في دعم تنفيذ هذه الصفقة وتسديد فارق السعر من ميزانيتها. ولكن اهتمام ألمانيا في الواقع كان يتركز في الفترة النازية على أوروبا،

---

[1] - واضح هنا أن كاتب الملاحظات لم يكن يعرف أن أحمد عمر المزجاجي هو ابن عمر سليمان المزجاجي. ربما لأن الاسماء الأوروبية لا ترتبط بأسماء الآباء مباشرة بل باسم الأسرة. أما الرسالة المشار اليها، فقد وجهت من قبل أحمد عمر المزجاجي وحده.

[2] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.33،Dat.2.6.37.

باعتبارها المجال الحيوي لألمانيا، وفقاً لتفكير الزعيم النازي أدولف هتلر وحزبه[1]. وهذه الحقيقة تفسر لنا كثيراً من المواقف الألمانية، تجاه العلاقات مع اليمن، كالموقف من هذه الصفقة والموقف من عملية تصدير الأسلحة إلى اليمن، بشكل عام، كما سنرى، والموقف من موضوع العلاقات السياسية، حيث لم تثر قضية استئناف المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة، طوال المرحلة النازية. ولم يتغير الموقف نوعاً ماتجاه اليمن، والمنطقة العربية عموماً، إلا أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما أصبحت الساحة العربية واحدة من الساحات، التي خاض فيها الألمان معاركهم السياسية والعسكرية، ضد قوات ودول الحلفاء.

وفي 1937/6/8م، أبلغت قيادة الشرطة السرية وزارة الخارجية، في رسالة عاجلة، بأنها قد سحبت جواز سفر كرنس، في 1937/5/8م، وأنها قد أمرت قيادة الشرطة السرية في برلين بالتحقيق معه واتخاذ الإجراءات اللازمة ضده[2].

وفي 1937/6/9م، وجهت وزارة الخارجية إلى الشرطة السرية رسالة سرية عاجلة، طلبت فيها: الإسراع في معالجة موضوع كرنس، نظراً لما نشرته بعض الصحف من أخبار عن تصدير أسلحة إلى اليمن، تتفق مع صفقة كرنس. مشيرة إلى أن كرنس يشاهد في برلين باستمرار، مع شخصين يقال أنهما من اليمن[3].

وفي 1937/6/8م، رفع أحمد عمر المزجاجي رسالة، من سول، إلى وزير الخارجية الألماني، كانت أولى الرسائل الموجهة من أحمد عمر ومن والده إلى المسؤولين الألمان، والتي بلغ عدد المتوفر منها بين أيدينا عشر رسائل، كتبت جميعها

---

[1]- انظر بهذا الخصوص : هتلر ، كفاحي .

[2]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.28 Dat.8.6.37.

[3]- Ebd.S.27،Dat.9.6.37

باللغة الإنجليزية، بعضها مطبوع والبعض الآخر بخط اليد. وقد كانت رسالة أحمد عمر هذه على النحو التالي:

"سول 8 يونيه 1937م

إلى معالي وزير الخارجية، برلين، ألمانيا.

صاحب المعالي،

إسمحوا لي أن أحيطكم علماً، بكل تواضع واحترام، بأنه كان لي الشرف بزيارة ألمانيا، البلد الذي كنت أتطلع إلى رؤيته منذ وقت طويل، وكنت سعيد الحظ بمشاهدة القائد الألماني، وهو يمر في الأول من مايو. ولي الشرف أن أخبركم بأنني قد جئت إلى هنا، بناء على اتفاقية محددة، بين حكومتي الموقرة وبين السيد هرمن كرنس، ممثلاً لمصنع أوجست مينز. والإتفاقية المذكورة تتعلق بخمسة آلاف بندقية، من نوع مورز، المجهزة بالحراب وخمسة ملايين طلقة، كما هو موضح في نص الإتفاقية. ولكنني آسف أن أقول، بأنني قد أضعت الكثير من الوقت والمال، هنا في ألمانيا، دون أن نتوصل إلى تنفيذ الإتفاقية. لقد أتيت إلى هنا لمجرد الإتصال بالمصنع والإشراف على التنفيذ. ولكني الآن آسف جداً أن أقول، بأنه بدلاً من أن أرى الأمور وقد سارت بحسب الإتفاقية، إذا بالإتفاقية ماتزال بحاجة إلى الكثير من الموافقات، التي لم أكن أتوقعها قط. لقد أصبحت الإتفاقية ككرة بين لاعبين. إنني، وكما كنت دائما، ومنذ وقت طويل، أشيد بألمانيا في بلدي، وخاصة لدى حكومتي، كنت مصراً على تفضيل البضائع الألمانية على البضائع الأخرى. كل هذا قبل أن آتي إلى هذا البلد. ولذلك فإنني أتحسر لهذه النتيجة غير الإيجابية. ومن حيث المبدأ، هل يمكن لاتفاقية أُبرمت ووقعت من قبل رجل أعمال ألماني، ومن قبل حكومتنا الموقرة، أن تُرفض فيما بعد؟

آمل أن تمدوا لي يد المساعدة. وسوف أكون لكم دائماً من الشاكرين. واسمحوا لي أن اشير أيضاً إلى أن الموضوع الحالي ليس مهماً، بقدر أهمية الطلبيات التي سوف تتم مستقبلاً، والتي أستطيع بكل تأكيد أن أجعلها من نصيب ألمانيا. إن أمركم الحاسم في هذا الموضوع يعتبر مفتاحاً لمستقبل التجارة بين بلدي العزيز وبين بلدكم.

سوف أكون ممتناً لكم بالرد السريع. مع مشاعري الفياضة نحو ألمانيا والقائد. والله يحفظ ملكي.

ولي الشرف أن أكون خادمكم المطيع والمتواضع جداً[1].

أحمد عمر المزجاجي"[2]

وفي 1937/6/9م، بعث أوجست مينز رسالة توضيحية أخرى إلى وزارة الخارجية، جاء فيها: أن السيد هرمن كرنس قد اتفق مع الحكومة اليمنية على توريد خمسة آلاف بندقية بسعر 6 جنيهات إسترلينية، للبندقية الواحدة. وهو إتفاق لايمكن تنفيذه "وكانت قد تمت محادثات، مع مندوب للحكومة اليمنية، لتوريد عشرة آلاف بندقية، بسعر 8,4 جنيهاً إسترلينياً، للبندقية الواحدة، سيف (Cif) الحديدة. ولكننا لم نوافق على ذلك، بسبب قصر الفترة، التي أعطيت للتوريد، وكذا بسبب تدني السعر. والآن، وبصورة غير مفهومة، يأتي كرنس، الذي يعرف تماماً بأنه لم يكن بالإمكان أن يتم التوريد بسعر 8,4 جنيهاً، فيخفض السعر إلى 6 جنيهات، بحجة أن المنافسة قد اقتضت إعطاء هذا السعر. فإذا كان صحيحا أنه قد واجه منافسة، فلماذا إذاً لم يعد دون أية طلبيات. على أي حال إن كرنس لايحق له أن يبرم اتفاقاً باسم شركتي، كما فعل. لأنه لم يحمل مني أي تفويض بذلك. وهو ماأكده في رسالته، التي بعثها من

---

[1]- **كانت هناك صيغة شائعة في اليمن، تُنهى بها الرسائل الموجهة إلى الحكام، وهي: خادمكم المطيع، أو خادمكم المملوك، أو خادمكم الحقير.**

[2]- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerae،Bd.1.S.30-31، Dat.8.6.37.**

الحديدة. لقد زارني مرة أخرى، قبل سفره إلى اليمن، وأكدت له حينذاك، أمام شهود، عندما طلب دعماً مالياً لرحلته، ورفضنا طلبه، أن رحلته مغامرة يتحمل هو نفسه تبعاتها. والآن إذا كانت الدولة، بناءً على تزكيات من جهات هامة _ فقد ذكر لي كرنس إسم السيد هرشه Hirche، من المجموعة الإقتصادية لصناعة المواد الحديدية والصفيح والميتال، والمجموعة التابعة لها، المتخصصة بصناعة السلاح، في مدينة فايمر، وكذا اسم السيد مستشار الدولة، إيبرهاردت Eberhardt _ تحبذ تنفيذ هذه الطلبية، وستقدم دعماً مالياً لهذه العملية، التي هي بالطبع عملية خاسرة تجارياً، فإن المشكلة بهذه الصورة ستحل، حلاً نهائياً، لصالح الدولة الألمانية ومكانتها في اليمن"[1].

ويستطرد أوجست مينز في توضيح ملابسات هذه القضية وموقف الشركة فيقول: "إن السيد أحمد والسيد محمد[2] لم يعد لديهما أي انطباع جيد عن السيد كرنس. ومع ذلك يجب أن نحرص على أن لايحملا معهما إلا انطباعاً جيداً عن ألمانيا، وأن لايتحدثا عنها في اليمن إلاَّ بكل خير. فالسيد أحمد يبدو صديقاً متحمساً لهتلر"[3]. ويضيف: "لقد ألح السيدان على كرنس بأن يعرفهما بشركتي. ولكن السيد كرنس لم يحضرهما إليَّ إلاَّ بعد مضي أربعة أسابيع على وصولهما إلى ألمانيا، في وقت لم يعد بحوزتهما من النقود إلا القليل. وهذا على أي حال لا يدل على عدم حذرهما. فقد كانا يتوقعان أن يحصلا على مبلغ إثنين وأربعين جنيهاً من كرنس، كان قد استدانه منهما في الحديدة، وكتب سنداً على نفسه بذلك، والتزم بتسديده لهما، عندما يصل إلى ألمانيا. وكان هذا المبلغ كافياً لتغطية رحلة عودتهما إلى مرسيليا، حيث يوجد في مرسيليا من سيمدهما بالمال اللازم. لقد أحضرهما السيد كرنس، بعد أن أصبحا خاليا الوفاض تقريباً. وكأنه يقول: تفضل الآن تصرف معهما. إنني أحب الإستضافة. وقد

---

[1]- Ebd..

[2]- أحمد، هو أحمد عمر المزجاجي. أما محمد، فيبدو أنه اسم المترجم.

[3]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.37، Dat.9.6.37

أسكنتهما في فلتي الخاصة، حيث أرجو أن يشعرا بالراحة فيها. ولكن الوقت قد طال بالنسبة لهما. إنهما يرغبان في العودة وينتظران، بين يوم وآخر، وصول أنباء طيبة من برلين. إن السيد أحمد لايريد أن يعود قبل التوصل إلى قرار نهائي حول الموضوع، الذي جاءا من أجله. إنني مستعد لإعطائهما تذكرتي قطار في الدرجة الثانية إلى مرسيليا. وماعدا ذلك فإن القوانين الخاصة بالعملة تجعلني غير قادر على مساعدتهما. وهما يعرفان ذلك. أرجو المعذرة لطول الشرح، ولكني وجدت هذا ضرورياً، لتعرفوا الأمر بصورة دقيقة. فاذا أردتم أن تتحدثوا مع السيدين شخصياً، فبإمكانكم الإتصال بهما تلفونياً، بعد الساعة السابعة مساء.

هايل هتلر"[1].

هكذا لامست هذه الرسالة التوضيحية مسائل، كانت وزارة الخارجية قد حسمتها، كما ذكرنا سابقاً، مثل دعم الحكومة المالي لهذه الصفقة، والوضع المادي لأحمد عمر المزجاجي ومرافقه. كما كانت _ أي الخارجية _ قد حددت الجهة المسؤولة عن هذه الإتفاقية، وماترتب عليها من مشكلات، وهي: هرمن كرنس، الذي حُمِّل كل خطأ أو تقصير، يمكن أن يُنسب إلى أي جهة ألمانية، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، بما في ذلك الشركة، التي فاوض كرنس اليمنيين باسمها. أما الجهة الأخرى المشاركة لكرنس، في تحمل مسؤولية الخطأ، فهي اليمنيون أنفسهم.

وفي 1937/6/10م أصدرت وزارة الإقتصاد تعميمها، المشار إليه في الملاحظات الداخلية، التي أوردناها سابقاً. وذلك على شكل رسالة شخصية سرية، وجهتها وزارة الإقتصاد إلى مركز الرقابة والتفتيش، الخاص بالمجموعة الإقتصادية لصناعة المواد الحديدية والصفيح والميتال، جاء فيها: "إن هناك مايدعو إلى تحذيركم

---

[1] - Ebd..

من الدخول في تعامل تجاري مع السيد هرمن كرنس"[1]. وتعلل الرسالة سبب هذا التحذير، بأن مثل هذا التعامل لو تم ستنتج عنه مخاطر، تُلحق الأضرار بالمصالح الإقتصادية الألمانية. موضحة أن كرنس قد حاول، مدعياً بأنه مكلف من قبل الحكومة الألمانية، حاول لدى شركة صغيرة للأسلحة، في تورنجن، أن يصدر أسلحة إلى اليمن. ولذا ترجو وزارة الإقتصاد من المركز إبلاغ الشركات التابعة له، التي تتعامل بالأسلحة بهذا التحذير[2].

وقد لخصت وزارة الخارجية موقف الحكومة الألمانية، في رسالة وجهتها إلى شركة أوجست مينز، بتاريخ 1937/6/12م، ذكرت فيها: أنها قد تسلمت الرسالة الموجهة إليها من قبل الشركة، المؤرخة في 1937/6/9م، كما استلمت رسالة السيد أحمد عمر المزجاجي. وأن الجهات المسؤولة متفقة في الرأي، على أن تنفيذ الصفقة، عن طريق دعم مالي من الدولة، أمر غير ممكن. لأن نسبة الدعم المقررة أدنى بكثير من الدعم المطلوب في هذه الصفقة. وأن الطريقة الوحيدة لتنفيذ الصفقة، هي في محاولة التفاوض لتعديل السعر. وأن الوزارة ترى أن تحاول الشركة التفاوض مع اليمنيين حول ذلك مباشرة. وكقاعدة أساسية، فإن الحكومة الألمانية، وكذا المصانع الألمانية، ليست مسؤولة ولاملزمة بالتعويض، إذا أقدم أي رحالة ألماني على عقد صفقة تجارية مع الخارج. ومع إدراك مايمكن أن ينتج عن هذا من إساءة إلى علاقة ألمانيا بالبلد المعني، فإنه لايجب إغفال حقيقة أن رجال الأعمال الأجانب أيضاً يتحملون، في نهاية المطاف، ذنب عقدهم صفقة مع شخص غير معروف، دون أن يدققوا أو يتأكدوا من التفويض الذي يحمله، أو يتوجهوا بالسؤال عنه إلى أقرب ممثلية ألمانية. "إن وزارة الخارجية ترجوكم بأن تبلغوا هذا الموقف إلى اليمنيين، بالصيغة التي

1- **Ebd., S. 39، Dat.10.6.37.**
2- **Ebd..**

ترونها مناسبة"[1]. وتنهي الخارجية رسالتها بالإشارة إلى أن الشرطة السرية الألمانية (الجستابو) تدرس حالياً موضوع كرنس. وأنها _ أي الشرطة _ ستعمل على تسديد كرنس لمبلغ الإثنين والأربعين جنيهاً، الذي استدانه من المزجاجي[2].

ويبدو أن كرنس قد استمر يحاول لدى شركات مختلفة، لعله يستطيع أن ينفذ الإتفاقية، التي وقع عليها. فعدا عن إتصاله بالمجموعة الإقتصادية، في فايمر، كما ذكرنا سابقاً، ورد في رسالة من وزارة الخارجية إلى الشرطة السرية، بتاريخ 1937/6/15م، مرفقة بنسخة من تعميم وزارة الإقتصاد الآنف الذكر، من أجل استكمال ملف كرنس لدى الشرطة، ورد: أن مصانع سيمنس _ شوكرت Siemens-Schuckertwerke قد أكدت للوزارة بأن كرنس تقدم إليها بطلبية خاصة باليمن[3].

وجواباً على استفسار، وجهته وزارة الخارجية إلى إدارة تراخيص التصدير والإستيراد، حول عمليات تصدير الأسلحة إلى اليمن، ردت الإدارة في رسالة سرية، مؤرخة في 1937/6/21م، بالآتي: "منذ صدور قانون تصدير واستيراد الأجهزة العسكرية، في 1935/11/6م وحتى 1936/12/31م، تم إعطاء تراخيص تصدير بنادق إلى اليمن، تبلغ جملتها 4505 بندقية. وقد صدرت هذه البنادق من قبل مصانع موزر، في أوبرندورف Oberndorf، ومن قبل شركة فيلتينس Veltjens، في برلين. كما صدرت في نفس الفترة 707 بندقية ذاتية التعبئة و 1055 مسدساً ذاتي التعبئة أيضاً. وفي عام 1937م لم يتم إعطاء أي تراخيص تصدير إلى اليمن إطلاقاً"[4].

---

[1] - Ebd., S.35-36، Dat.12.6.37

[2] - Ebd.

[3] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.41، Dat.15.6.37.

[4] - Ebd.، S.50،Dat.21.6.37. وقارن أيضاً ص 146 – 147 من هذا البحث.

وفــي 1937/6/21م أرســل مركــز الرقابــة والتفتــيش، الخــاص بالمجموعــة الإقتصادية لصناعة المواد الحديدية والصفيح والميتال، رسالة إلى وزارة الإقتصاد، بخصوص تعميم الوزارة، بتاريخ 1937/6/10م. وقامت الوزارة بإرفاق رسالة المركز برسالة منها إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1937/6/26م[1]. وقد ورد في رسالة المركز: أن المركز قد كتب، في 1937/6/16م، إلى الشركات، التي يمكن أن تكون معنية بالأمر. وقد تلقى ردوداً من بعضها، ولايزال ينتظر ردود البعض الآخر. فمن شركة كارل فالتر C. Walther تلقى الرد التالي: "قمت بإيصال الرسالة المرسلة إليّ، بتاريخ 16 من هذا الشهر، إلى الشرطة المسؤولة، لأني كنت قد سمعت بأن هرمن كرنس يحاول أن يصدر أسلحة إلى الخارج. لقد كان كرنس يسكن في تسلا ميلس Zella-Mehlis، وكان ماركسياً متحمساً. كما كان يتاجر بالأسلحة. وبالنسبة لي لايمكن أن يكون التعامل معه وارداً أبداً"[2]. ومن شركة ب. إس. ف.، في برلين B.S.W.Berlin، جاء الرد التالي: "في 1937/5/10م تلقينا مكالمة هاتفية من السيد ريجيلن Regelin، من برلين، يسأل فيها عما إذا كانت لدينا رغبة في تصدير خمسة آلاف بندقية إلى اليمن، وأن شخصاً معروفاً لديه بشكل جيد، هو السيد هرمن كرنس، لديه طلبية من الحكومة اليمنية بأسلحة ألمانية. وفي 1937/5/12م زارنا السيد ريجيلن والسيد كرنس، بعد المكالمة التليفونية السابقة، للاستفسار بشكل أدق عن الموضوع. وقد أبدى كرنس رغبة في التعامل بالدرجة الأولى مع شركات الأسلحة في تورنجن، لتصدير بنادق إلى اليمن. وذكر أن القيمة ستدفع كاملة بالعملة الذهبية أو العملة الصعبة، فور إرسال الأسلحة. ولأن مصنعنا كان مثقلاً بطلبيات أخرى كثيرة، فإننا لم نهتم بتصدير أية كميات جديدة، وبالتالي لم نستطع أن نعطي موافقتنا لكرنس.

1- Ebd.،S.52،Dat.26.6.37

2- Ebd., S.52، Dat.21.6.37

وبعد ذلك أراد كرنس أن يتصل بالسيد هرشه، من المجموعة الإقتصادية في مدينة فايمر، ليناقش معه شخصياً هذا المشروع، الذي يشمل، إضافة إلى الأسلحة، تجهيزات لمنشآت صناعية ... ومنذ تاريخ 1937/5/12م لم نعد نسمع عن كرنس أي شيء"[1]. وتضيف رسالة المركز أن عدداً من الشركات قد أفادت بأن كرنس لم يتصل بها بعد. كما أنه قد حاول أن يتصل بشركة ي. ب. زاور وزون J.P.Sauer & Soehn، ولكنها رفضت فتح محادثات معه[2].

هكذا حوصر كرنس من قِبل الشركة، التي فاوض اليمن باسمها، ومن قبل الجهات الرسمية المسؤولة، ممثلة بوزارتي الخارجية والإقتصاد، والأجهزة التابعة لهما، وجهاز الشرطة السرية، المعروف بالجستابو، وبالتالي من قبل الشركات والمصانع، التي كانت تشتغل بصناعة وتجارة الأسلحة. وقد طرق أبواباً كثيرة، ولكنها أوصدت في وجهه، وأصبح يُلاحق وتلاحقه صفته السياسية القديمة، كماركسي سابق، حسب إفادات جهاز الشرطة السرية.

ولما أدرك أحمد عمر المزجاجي عجز هرمن كرنس عن تنفيذ ماالتزم به للحكومة اليمنية، ورأي، بعد أن طرح قضيته على وزير الخارجية الألماني، من خلال الرسالة، التي استعرضنا محتواها، والتي لم يتلق رداً عليها، أن استمرار بقائه في ألمانيا لافائدة منه، فضل العودة إلى اليمن، ليواصل من هناك، مع والده، إتصالاتهما بالمسؤولين الألمان.

وفي اليمن كان والده، عمر سليمان المزجاجي، يترصد أخباره ويوافي بها الإمام يحي. وفي 18 ربيع الثاني 1356هـ كتب الإمام إلى المزجاجي رسالة، جاء فيها بعد

1- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.52، Dat.21.6.37

2- Ebd

البسملة والختم: "الشيخ الضياء عمر بن سليمان المزجاجي حياكم الله (والسلام عليكم)[1] ورحمة الله وبركاته وصل كتابكم ومااليه من ولدكم (الصفي) عافاه الله وقد أوضحتم قرب وصوله إلينا وإيضاح ماتم من (......) والله المعين والسلام لتاريخه 18 ربيع الثاني سنة 1356هـ"[2].

وفي مطلع شهر يوليه من عام 1937م، وصل أحمد عمر المزجاجي إلى اليمن، عائداً من ألمانيا، بعد فشل مهمته. وفي 1937/7/15م وجه رسالة أخرى إلى وزير الخارجية الألماني، جاء فيها: "أود أن أحيطكم علماً بأنني، في الأول من يوليه وصلت إلى بلدي الحبيب اليمن، بعد زيارتي لألمانيا، التي أحببتها كثيراً، وأشعر دائماً بالإجلال لها، وأنقل شعوري هذا إلى الشعب اليمني وإلى الحكومة اليمنية، كما أعبر عن إعجابي بالصفات الطيبة، من عفة وعدالة، التي لمستها في أوساط الشعب الألماني. وليحفظ الله القائد"[3]. ثم يشير أحمد عمر في رسالته إلى أنه لم يتلق من الوزير حتى ذلك الحين رداً على رسالته، التي وجهها إليه في ألمانيا، بتاريخ 1937/6/8م، ويضيف: "وإنني معتمد اعتماداً كبيراً على معاليكم وعلى العدالة الألمانية المعروفة في كل مكان. إن حل هذه القضية ليس بالأمر الصعب، إذا أردتم ذلك. وإذا كان مصنع أوجست مينز متذمراً من السيد كرنس، لتصرفه السيء، فإن عليه أولاً أن ينفذ الإتفاقية، تحقيقاً للعدالة والشرف. ولو كانت هذه القضية قد حدثت لي، لكنت نفذت الإتفاقية حتى ولو خسرت كل أموالي، لكي أحافظ على شرفي. آمل، وأنا واثق بأن طلبي سيلاقي استجابتكم الطيبة، أن تصدروا أوامركم العليا إلى مصنع أوجست مينز، لتنفيذ الإتفاقية. إنني بانتظار استجابتكم الإيجابية وقراركم المناسب"[4].

---

[1] ـ مابين الأقواس استكمال من عندي، لعدم وضوح العبارات في النص .

[2] -A.A.Abt.W.،Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.76، Dat.18.4.1356(1937)

[3] -Ebd.،S.59،Dat.15.7.37.

[4] -S. 59-60،Dat.15.7.37

ولم يكتف أحمد عمر المزجاجي بالكتابة إلى وزير الخارجية الألماني، لبسط المشكلة بين يديه وطلب مساعدته في حلها، بل توجه بالكتابة أيضاً إلى مستشار ألمانيا (رئيس وزرائها) في ذلك الحين، أدولف هتلر. ففي 1937/7/27م وجه إلى هتلر، باللغة الإنجليزية، الرسالة التالية: "إلى فخامة القائد الألماني، برلين المانيا.

سيدي العزيز

أود بكل احترام وتواضع أن الفت انتباه فخامتكم إلى أنه كان لي الشرف، في شهر مايو، أن أزور ألمانيا، موطن الإختراعات العظيمة والتقدم والنشاط والإتحاد والعدالة والوطنية، وذلك لمتابعة موضوع الإتفاقية المبرمة بين حكومتي الموقرة وبين السيد هرمن كرنس، الوكيل المفوض لمصنع أوجست مينز في سول، الذي وصل إلى اليمن ومعه ثلاث بنادق موزر ورشاش وحاملاً شهادة من الوزارة، بأن هذه الأسلحة نماذج تقدم للحكومة اليمنية، من مصنع أوجست مينز في سول. وإضافة إلى ذلك كان يحمل رسالة تفويض مطلق، موقع من قبل السيد أوجست مينز في سول. وقد حظي السيد أوجست مينز بثقة شركتي. لذلك قدمت شركتي الضمانات عليه وأرسلتني لتأكيد وتنفيذ الإتفاقية صحبة السيد كرنس.

وإنني لآسف أن أقول بأنه عند وصولي إلى برلين رأيت التناقض من كل جهة. فالسيد كرنس يتهرب، والسيد أوجست مينز ينقض الإتفاقية، زاعماً بأن كرنس قد قام بالتزوير. تناقضات لم أكن أتوقعها.

ولم أستطع أن أفهم، كيف أن رجلاً حريصاً، وخاصة كرجل ألماني، يمكن أن يكون كذلك. فإذا كان هذا صحيحاً، فيجب معاقبة المجرم، ولكن يجب في الوقت نفسه احترام الإتفاقية وتثبيتها. لأن شركتي لم تقدم الضمانات على شخص السيد

هرمن كرنس، وإنما قدمتها على السيد أوجست مينز في سول، ومصنعه، ومازالت تثق بنزاهته.

وبعد اتصالات شاقة واستفسارات لدى السلطات الألمانية، شعرت ببعض الأمل، عندما حصلت على بعض الوعود الشفوية، من السلطات ومن السيد أوجست مينز شخصياً. وقد أرسلت رسالة إلى وزير الخارجية، من مدينة سول، لم يرد عليها. وبعد ذلك غادرت ألمانيا عائداً إلى بلدي. وفور وصولي أرسلت رسالة أخرى، أرفق لكم نسخة منها. وتوخياً للخير والعدل، شعرت بأهمية الكتابة إليكم، راجياً مساعدتكم، وآملاً أن تحظى هذه الرسالة بموافقتكم الكريمة. وإني بانتظار ردكم الإيجابي.

خادمكم المطيع جداً والمتواضع.

ختم عمر سليمان المزجاجي وأولاده.

توقيع أحمد عمر المزجاجي"[1].

هكذا عرض الجانب اليمني الموضوع، بصورة مختلفة، عن الصورة التي عرضها بها الجانب الألماني. فكرنس _ وفقاً للعرض اليمني_ كان يحمل تفويضاً من أوجست مينز وتأكيداً رسمياً من وزارة الخارجية الألمانية. وهو ماأنكره الجانب الألماني، كما رأينا.

وفي 1937/8/10م وجه أحمد عمر المزجاجي رسالة أخرى إلى هتلر، جاء فيها: "بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة في 1937/7/27م، أتشرف بأن ألفت انتباهكم إلى أن اتفاقيتين، قبل هذه الإتفاقية (عقدتا من قبل توماس بيرسوهوفوسكي Thomas Berzohowoski، الوكيل المفوض للسيد بيني شبيرو Benny Spiro، من

---

[1]- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.63-65،Dat.27.7.37.**

هامبورج) لم يتم الإلتزام بهما، من قبل السيد توماس. إنني حتى اليوم أشعر بالأسف والإنزعاج، لأن حكومتي قد لامتني وعاملتني بشكل غير لائق، لأنني لم أكن محظوظاً ولم أنجح في مهمتي. وقد لامتني حكومتي لإشادتي بالبضائع الألمانية، من بين جميع البضائع. ألتمس من فخامتكم أن تستقصي عدالتكم الموضوع، آملاً تثبيت الإتفاقية وإنني بانتظار ردكم الإيجابي"[1].

وفي 1937/8/14م بعث أحمد عمر المزجاجي الرسالة التالية إلى هتلر، التي أبرز فيها موقفه الإيجابي تجاه ألمانيا وبضائعها، ووقوفه في وجه المنافسين الأوروبيين الآخرين:

"إلى فخامة القائد الألماني، برلين

سيدي العزيز

أرجو أن أؤكد على رسالتيَّ السابقتين، وأُرفق بهذه الرسالة نسختين لرسالتين، استلمت الأولى منهما وأنا في طريقي إلى ألمانيا، وهي عبارة عن رسالة توصية إلى شركة إنجليزية لتصدير السلاح. ولكن ونتيجة لتعاطفي مع ألمانيا وشعبها وتقديري لهما، تركت ذلك وذهبت إلى ألمانيا مباشرة، دون توقف في أي مكان. ولم يعرف أحد هدفي. ولكني متأسف أن أقول بأنني قد عدت وأنا غير مرتاح. ومع ذلك كنت سعيداً ومحظوظاً بتمكني من زيارة ألمانيا، خاصة في عهدكم، أنتم الذين أعدتم مجد ألمانيا. أما الرسالة الثانية، فهي من صاحب الجلالة ملك اليمن إلى والدي، بعد أن أعلمه والدي بعودتي. حيث كانا ينتظران بسعادة عودتي ناجحاً. ولكن مع الأسف لم أستطع مقابلته، دون أن أكون قد أحرزت النجاح المطلوب. لقد كنت دائماً ومازلت أشيد

A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.68،Dat.10.8.37. -[1]

بألمانيا. وقد استطعت، بمساعدة بعض الشخصيات الرفيعة في دولتنا، أن أوقف منافسة الشركات الأجنبية، التي قدمت لتعقد صفقات مع حكومتنا، وأبقيت المجال مفتوحاً للشركات الألمانية وحدها. ولايخفى على فخامتكم أن حكومتي هي من أغنى الحكومات العربية كلها. وأن جميع المنافسين والسياسيين الأجانب، عندما يسمعون أو يرون خطأً بسيطاً يرتكبه الألمان، الذين يأتون إلى اليمن، يقومون بتضخيمه لدى حكومتي، بهدف منع ألمانيا من الإستفادة. وبدون مغالاة فأنا دائماً أشيد بألمانيا وأنشر الدعاية لها وأعلن، في كل مناسبة وفي كل تجمع بوضوح وبدون خوف، بأن ألمانيا وكل بضائعها أرقى مافي العالم، وأن العالم كله لايجهل قوتكم وعزتكم، ولولا تسامحكم ورغبتكم في الإبقاء على أوروبا سالمة من الدمار، لكان باستطاعتكم تدميرها. وأنتم لاتجهلون أن إيطاليا تقوم بتصدير السلاح إلى اليمن. كما أن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والسويد قدمت عروضاً. ولكنني عملت كل مافي استطاعتي لإفشال هذه العروض. وبشكل عام لقد تم إفشال كل محاولاتهم. وأنا في انتظار موافقتكم الكريمة. فلدى حكومتي الرغبة الكاملة في استيراد السلاح من ألمانيا وحدها، لأن السلاح الألماني هو الأفضل والأقوى. إنني آسف لتهرب السيد أوجست مينز. ولكنني متفائل بأن نفوذكم وحرص عدالتكم سوف يضمنان تنفيذ الإتفاقية.

بانتظار ردكم الإيجابي. خادمكم المطيع جداً والمتواضع.

ختم عمر سليمان المزجاجي وأولاده. توقيع أحمد عمر المزجاجي"[1].

ويضيف أحمد عمر إلى رسالته هذه ملحقاً، جاء فيه:

"سيدي العزيز

---

[1] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S74-75،Dat.14.8.37.

الرسالتان الأخريان، المرفقتان بهذا، اللتان ستلفتان نظركم الكريم إليهما. الأولى منهما منذ ثمانية أشهر[1]، تؤكد بأن لدى حكومتنا النية الطيبة والكاملة في استيراد كل أنواع الأسلحة من ألمانيا، وخاصة الإختراعات الجديدة. والثانية من السيد أوجست مينز، الذي يعدني فيها بأن الإتفاقية ستنفذ. ولكنه لم يف بذلك وإني لمتفائل بطيبتكم"[2].

أما رسالة أوجست مينز، التي أشار إليها أحمد عمر المزجاجي في رسالته، فهي رسالة وجهها أوجست مينز، بتاريخ 1937/6/12م، بإسم السادة عمر سليمان المزجاجي وأولاده، الحديدة، اليمن. ويبدو أن أحمد عمر قد حملها معه، عند عودته من ألمانيا. وقد عبر فيها أوجست مينز عن سعادته بزيارة أحمد عمر لألمانيا، متمنياً أن تؤدي المحادثات، التي دارت بينهما إلى تحسين العلاقات التجارية بين شركته وشركة المزجاجي، بما يحقق مصالح الجانبين. ثم أشار إلى أنه بالنسبة لذخيرة المسدسات ذاتية التعبئة، وكذا بالنسبة للموضوعات الأخرى، فقد تمت مناقشتها بعمق، مع الجهات المختصة، وأنه، كما وعد شخصياً، يتعهد مرة أخرى بتقديم العون اللازم بقدر استطاعته، وأن السيد أحمد عمر سوف يقوم باطلاعه _ أي باطلاع عمر سليمان _ على كافة التفاصيل، ذات الصلة بهذا الأمر. كما سوف يوضح له، بأنه _ أي أوجست مينز _ قد بدأ وبصورة عملية في تقديم العون، في مايتعلق بالموضوعات المشار إليها، وأنه سيستمر في بذل مساعيه لإيصال الأمر إلى نهايته. وسيقوم بإبلاغ المزجاجي بالنتائج، في الوقت المناسب[3].

1- **انظر ص 154 من هذا البحث.**

2- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.78،Dat. Ohne**

3- **Ebd., S.80،Dat.12.6.37**

ومن الواضح أن هذه الرسالة قد صيغت صياغة ذكية. فأوجست مينز في الواقع لم يتعهد بتنفيذ الإتفاقية، وإن كان أحمد عمر المزجاجي قد فسر عبارات الرسالة بأنها تحمل تعهداً بذلك. فقد تعهد ببذل الجهود بقدر استطاعته لإيصال الأمر إلي نهايته. وشتان بين التعهد ببذل المساعي والتعهد بتنفيذ الإتفاقية .

وفي 1937/8/15م[1] بعث أحمد عمر رسالة أخرى إلى هتلر، جاء فيها:

" سيدي العزيز

بكل تواضع واحترام أحب أن أنقل إليكم الملاحظات التالية:

إن السيد هرمن كرنس، عند مغادرته إلى ألمانيا، لم يكن قد تبقى معه أي قدر من النقود. ولذا قمنا بإقراضه مبلغ 42 جنيهاً إسترلينياً، مقابل توقيعه على سند، تعهد فيه بتسديد المبلغ، عند وصوله برلين. غير أنه لم يوف بذلك. ومرفق بهذا السند المذكور. وفوق ذلك فقد قمنا بدفع 25% من قيمة الصفقة، وفقاً للإتفاقية المبرمة بيننا وبالضمانات الموضحة أدناه. فاستلم منا نقداً مبلغ سبعة وثمانين جنيهاً ونصف، وشيكاً بمبلغ سبعة آلاف جنيه، مقبول الدفع على أحد البنوك البريطانية، عبر جيلاتلي هنكي وشركاه، الحديدة وهامبورج، يُدفع عند شحن الأسلحة في هامبورج. وقد حددنا العمولة بنحو 412,10 جنيه إسترليني"[2].

وينهي أحمد عمر المزجاجي رسالته بالملاحظة التالية: "إن العمولة، التي ستحصل عليها شركتي، سوف يتم توزيعها على الأفراد، الذين ساعدوا في مواجهة

---

[1] - إنه لأمر ملفت للانتباه أن تحمل رسائل المزجاجي هذه التواريخ المتقاربة جداً. فهناك ثلاث رسائل تحمل التواريخ 8/10 و8/14 و 8/15 وهو أمر مستغرب في ظل الأوضاع البريدية السائدة آنذاك. إلا إذا كان المزجاجي قد انتهز فرصة سفر أحد الأشخاص فكتب تلك الرسائل المتلاحقة وبعثها دفعة واحدة.

[2] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.82-83،Dat. 15.8.37.

الشركات الأخرى المنافسة، وفي الترويج للبضائع، بما يحقق المصالح الألمانية. إن استكمال المعاملة وإنجاحها متوقف على موافقتكم على تنفيذ هذه الإتفاقية.

خادمكم المطيع جداً والمتواضع.

ختم عمر سليمان المزجاجي وأولاده.

توقيع أحمد عمر المزجاجي"[1].

وفي 1937/9/20م قام مكتب المستشار الألماني أدولف هتلر بإحالة إحدى رسائل المزجاجي، الموجهة إلى هتلر، وهي الرسالة المؤرخة في 1937/8/12م، إلى وزارة الخارجية، طالباً منها التوجيه إلى جهة الإختصاص لمعالجة الموضوع[2].

ووجهت وزارة الخارجية بدورها رسالة، بتاريخ 1937/10/9م، إلى الجهة المختصة، وهي مؤسسة التجارة الخارجية، مرفقة بالإحالة الصادرة عن مكتب أدولف هتلر. وقد ورد في رسالة الخارجية: أن رسالة شركة عمر سليمان المزجاجي وأولاده تتضمن الحديث عن الإتفاقية التي أبرمتها الشركة مع هرمن كرنس، لشراء بضعة آلاف من البنادق. وقد أبرم كرنس ذلك باسم شركة أوجست مينز في سول "إلا أنه لم يكن قد فوض تفويضاً كافياً للقيام بذلك"[3]. وقد رفضت شركة أوجست مينز تنفيذ الإتفاقية " لأن السعر متدني جداً"[4]. وقد حاول صاحب الشركة اليمنية المذكورة، أولاً من خلال الزيارة الشخصية، أن يقنع شركة أوجست مينز بتنفيذ الإتفاقية، ولكن الزيارة لم تأت بنتيجة. ثم بعد ذلك من خلال الرسائل، التي يوجهها منذ ذلك الحين إلى القائد المستشار، وإلى السيد وزير الخارجية، أن يدفع بالحكومة الألمانية إلى الضغط على الشركة المذكورة، لتنفيذ الإتفاقية. ولكن ممارسة مثل هذا الضغط ليس وارداً، نظراً

1- Ebd., S.82-83،Dat. 15.8.37.
2- Ebd.،S.73،Dat.20.9.37.
3- Ebd.، S. 84،85،Dat.9.10.37.
4- Ebd.,

للواقع الموضوعي. والإجابة على صاحب الشركة اليمنية، من قبل وزارة الخارجية، لم تتم، لأسباب عديدة. ولكن حتى لايبقى دون جواب، ترجو وزارة الخارجية من مؤسسة التجارة الخارجية الحكومية أن تتولى الرد على المذكور، بالطريقة المناسبة. وتقترح وزارة الخارجية أن يتضمن الرد الأفكار التالية: إنه "رداً على رسائلكم المؤرخة 6/8 و 7/15 و 8/11[1] و 8/14 و 8/15 من هذا العام، ونظراً لأن السيد هرمن كرنس لم يفوض من قبل شركة أوجست مينز بابرام الإتفاقية، بالشروط التي أُبرمت بها. فإن ممارسة ضغط على الشركة المذكورة، بهدف تنفيذ الإتفاقية، أمر غير ممكن مع الأسف"[2]. ويمكن أن تسجل المؤسسة في ردها ملاحظة، وهي أن المزجاجي نفسه يتحمل جزءاً من مسؤولية ماحدث "فقد كان من واجبكم أن تتأكدوا، قبل إبرام الاتفاقية، من حدود صلاحية التفويض، الممنوح للسيد كرنس"[3].

هكذا إذاً، وبحسب رسالة وزارة الخارجية هذه، كان هرمن كرنس يحمل تفويضاً بالفعل، من قبل شركة أوجست مينز. وهو ما أنكرته الشركة، بل واتهمت، كما رأينا في رسالة المزجاجي إلى هتلر، إتهمت كرنس بالتزوير. ويبدو أن الشركة لم يكن لديها خيار، لرفض تنفيذ الإتفاقية، إلاَّ الإدعاء بأن كرنس لم يحمل أي تفويض منها. ولكن وزارة الخارجية تؤكد هنا العكس. أما الحديث عن مدى وحدود التفويض فهو نوع من الأعذار وشكل من أشكال التملص من الإلتزام بتنفيذ ما ورد في الإتفاقية. إذ أن التفويض، مادام لم يتضمن، مثلاً، حدود الأسعار، التي يمكن الإتفاق عليها والأسعار التي لايحق لحامله أن يوافق عليها، فإن تحميل الجانب اليمني مسؤولية عدم التأكد من مدى وحدود هذا التفويض، ليس أكثر من حجج واهية، استخدمت للتهرب من الوفاء بتلك الإتفاقية.

1- الصحيح هو 8/10 .

2- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.84-85،Dat.9.10.37.

3- Ebd ..

وقد كتبت مؤسسة التجارة الخارجية رسالة إلى المزجاجي[1]، بتاريخ 1937/10/15م، تحمل نفس المضمون، الذي حددته وزارة الخارجية. وأشعرت الوزارة بذلك، في رسالة جوابية، تحمل نفس التاريخ، 1937/10/15[2]. وسوف نورد مضمون رسالة المؤسسة إلى المزجاجي، بعد أن نستعرض مضمون رسالتين، بعثهما عمر سليمان المزجاجي تباعاً، إلى أدولف هتلر، مؤرختين في 1937/9/25م و 1937/10/12م، أي قبل تاريخ رسالة المؤسسة. ومن المؤكد أنهما لم تصلا إلى ألمانيا، قبل كتابة المؤسسة لرسالتها. ومع ذلك فإنهما حتى لو كانتا قد وصلتا قبل ذلك، لما كان لهما أي تأثير على موقف الحكومة الألمانية، الذي استمر دون تغيير، كما سنرى. وبالتالي ماكان يمكن أن يكون لهما أي تأثير على مضمون رسالة المؤسسة تلك.

ففي 1937/9/25م كتب عمر سليمان المزجاجي رسالة إلى أدولف هتلر، عرض فيها قضية صفقة الأسلحة، ورجا من هتلر التدخل لتنفيذ الإتفاقية. ومما ورد في تلك الرسالة، بعد الثناء والمديح وإبراز عظمة هتلر وأنواره المتلألئة وهيبته، التي يقف حكام العالم صغاراً أمامها وسطوته، التي ترتعش الحكومات هلعاً وخوفاً منها، يشرح المزجاجي مايكنه من حب لألمانيا، وكيف أنه يبذل جهوده من أجل أن لا يذهب أي ريال من الحكومة اليمنية إلى أيدي أية جهات أجنبية، وأنه سيكون سعيداً أن يذهب ذلك إلى يد ألمانيا وحدها. ثم يشير إلى أن اليمن ملئ بالذهب والفضة والنحاس والفحم والملح والنفط ...إلخ. وأن الحكومة اليمنية قد امتنعت عن إعطاء إذنها للبريطانيين والإيطاليين والفرنسيين بالتنقيب عن هذه المعادن، وأن الملك لايستطيع أن يأذن بذلك، لأنه لو فعل لسبب استياءً لدى الشعب. ولكنه _ أي

---

[1]- وُقعت هذه الرسالة باسم المؤسسة الاقتصادية الألمانية .

[2]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.93،Dat.15.10.37

المزجاجي _ يعتقد أن الحكومة اليمنية ستسمح للألمان بما لم تسمح به لغيرهم، وذلك لأنهم يعملون بإتقان أفضل من سواهم، وفي لغتهم إيحاء بالثقة، وألمانيا تقع بعيدة عن اليمن كثيراً. ويتمنى أن يرى ألماناً كثيرين يأتون إلى اليمن.

ويؤكد بأن الحكومة ترغب في استيراد أسلحة من ألمانيا، لأنها أفضل أسلحة. فإذا ماتم ذلك، فإن الأرباح ستذهب إلى الحكومة الألمانية، وهو مايعمل من أجله دائما. ويتمنى من الله أن يحقق آماله في ذلك. ثم يشير إلى موضوع الإتفاقية، فيذكر أن هناك حالات سابقة مؤسفة، كان مسؤولاً عنها توماس وآخرين.

أما بالنسبة لكرنس فإنه شخص وضيع، ونادراً مايوجد من أمثاله. وقد قبلت الحكومة اليمنية اعتذاره _ أي اعتذار المزجاجي _ بمساعدة بعض المسؤولين الكبار في الدولة. وأنه قد شرح للحكومة أن عدالة هتلر لن تسكت على ذلك، سواء في حالة أوجست مينز أو في غيرها، من الحالات المماثلة لها. ثم يعتذر لعدم كتابة الحكومة اليمنية لحكومة الألمانية، حول هذا الموضوع. وذلك لأن جميع الإتصالات قد تمت بواسطته. وقد تحمل كامل المسؤولية في هذه القضية أمام حكومته. ويؤكد أن مبلغ سبعة آلاف جنيه لازال في لندن[1]. وأنه مع كل هذا سعيد بتحمل هذه المشاكل، على أمل أن تحل في المستقبل، بواسطة عدالة هتلر"[2].

وفي 1937/10/12م كتب عمر سليمان المزجاجي رسالة أخرى إلى هتلر، جاء فيها: أنه يود أن يوضح ماسبقت الكتابة حوله. فهو لا يرغب في أن يتقدم بالشكوى، بل يريد أن يوضح الصعوبات ويتجنب المشكلات. وأن هتلر مشهور

---

[1]- جزء من ثمن البنادق المتفق على استيرادها . انظر ص 186 من هذا البحث.

[2]- A.A.Abt.W.،Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.107-110،Dat.25.9.37.

بالعدل، الذي يعرفه العالم، في الشرق وفي الغرب. ثم يكيل له بعض المديح، مشيراً إلى أنه لم يتلق منه أي رد، حتى ولو من سكرتيره أو من موظف من موظفي حكومته. ومع ذلك فإنه متأكد من عدالته، التي لاتنام. أما بالنسبة لأوجست مينز وممثله كرنس، فإن مبلغ السبعة آلاف جنيه لازال في لندن، رهن التصرف. وهو لايعتقد أن عدالة هتلر ترضى بأن يعاني ويتألم. ولكن إذا كانت معاناته وآلامه ترضي هتلر، فإنه سيكون سعيداً بها. فما يناسب هتلر يناسبه. ثم يتحدث عماأنفقه ابنه أحمد أثناء سفره، وهو يزيد على ست مئة جنيه. ويرجو إذا كان هتلر يعتقد أن الإتفاقية لن تنفذ، أن يأمر أوجست مينز بدفع هذا المبلغ، إضافة إلى ماتم تسليمه لكرنس في الحديدة، وهو مبلغ اثنين وأربعين جنيهاً، كقرض، وسبعة وثمانين جنيهاً، كمقدم من ثمن البنادق المتفق عليها. وقد طلب ابنه أحمد، أثناء وجوده في ألمانيا، من كرنس دفع هذين المبلغين. وبدلاً من أن يدفعهما، قام بإرسال برقية إليه _ أي إلى عمر سليمان _ طلب فيها إرسال خمسين جنيها لابنه أحمد. وتسبب بذلك في إقلاقه على صحة ابنه. وأرفق برسالته هذه نسخة من برقية كرنس.

وقد أرسل مئة جنيه لابنه، وأرفق لهتلر نسخة من الرسالة الخاصة بهذه الإرسالية. وإضافة إلى هذا فإنه يخبره آسفاً، ودون أن يرغب في الإثقال عليه، بأنه قد سبق ودفع لتوماس ثلاث مئة جنيه، أي ما يساوي ثلاثة آلاف ريال، وذلك عام 1936م، باعتباره ممثلاً لشركة بني شبيرو. ثم يسرد حالات أخرى مماثلة. ويضيف أن عدة شركات قد كتبت له، تعرض عليه أسلحتها، ولكنه لايزال يرفض التعامل معها.

ولمعلومية هتلر يذكر أن الحكومة اليمنية رفضت إستيراد النيلة من ألمانيا. ولكنه بذل قصارى جهده ونجح في استيراد كميات كبيرة منها، رغم أن هذا ليس من ضمن أعماله التجارية. فنشاطه أساساً يقوم على تجارة البن، وبعض الأشياء الأخرى.

ثم يؤكد بأن التفويض، الذي كان يحمله كرنس، كان معمداً من الجهات الرسمية الألمانية. وأنه إنما يشرح له هذا كله، أملاً في مساعدته، في موضوع أوجست مينزوهرمن كرنس، ليدفعوا له المبالغ، التي صرفها ابنه، والتي أعطاها لكرنس، إذا كانت الإتفاقية لن تنفذ[1].

أما نص رسالة مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية، التي وجهتها إلى المزجاجي، بتاريخ 1937/10/15م، فقد جاء فيها:

"رسائلكم المرسلة إلى جهات ألمانية مختلفة، والمؤرخة في 6/8 و 7/15 و7/27 و8/11 و8/14 و8/15 من هذا العام، أُحيلت إلى مؤسسة التجارة الخارجية، باعتبارها جهة الاختصاص. وبعد مراجعة الموضوع نبلغكم بما يلي:

لم يكن السيد هرمن كرنس مخولاً، من شركة أوجست مينز، بأن يبرم معكم الإتفاقية، موضوع الإشكال القائم، بالشروط التي أُبرمت بها. ومن هنا فإن ممارسة ضغط على الشركة المذكورة، لتنفيذ الإتفاقية، أمر غير ممكن مع الأسف. ولهذا تأسف مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية، لعدم قدرتها على عمل شيء بهذا الخصوص. ويمكن هنا أن نلفت نظركم إلى أنكم أيضاً تتحملون جزءاً من المسؤولية في هذا الموضوع، الذي كانت النهاية التي انتهى إليها مصدراً لعدم الإرتياح، بالنسبة لكل الأطراف المشاركة فيه. فقد كان عليكم قبل إبرام الإتفاقية أن تتأكدوا من حدود ومدى التفويض الممنوح للسيد كرنس"[2].

ولما كانت هذه الرسالة قد كتبت باللغة الألمانية، التي لايجيدها عمر سليمان المزجاجي ولا ولده أحمد، ولم يكن يوجد كما يبدو مترجم لديهما يحسنها، فقد بعثها

---

[1] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.102-106.Dat.12.10.37.

[2] - Ebd.S.94،Dat.15.10.37.

أحمد عمر إلى السفير الألماني في القاهرة، مرفقة برسالة من مصنع البارود الملكي البلجيكي، مؤرخة في 1937/10/18م، يعرض فيها المصنع على المزجاجي أنواعاً من المتفجرات والبارود وملحقاتهما، من فتائل وصواعق ...إلخ، راجياً من المزجاجي أن يدعم عروضه، لدى الجهات المسؤولة في اليمن[1]. كما بعث أحمد عمر المزجاجي، إلى جانب الرسالتين _ رسالة مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية ورسالة مصنع البارود الملكي البلجيكي _ رسالة منه وجهها إلى السفير باللغة العربية.

قام السفير الألماني في القاهرة بترجمة رسالة أحمد عمر إلى الألمانية، وإيرادها مترجمة، ضمن رسالة منه إلى وزارة الخارجية الألمانية، مؤرخة في 1937/11/19م، مرفقة برسالة المصنع البلجيكي. وقد جاء في رسالة السفير إلى الخارجية: أنه تلقى من التاجر اليمني أحمد عمر المزجاجي، وهو من شركة عمر سليمان المزجاجي وأولاده، رسالة باللغة العربية، رأى أهمية موافاة وزارة الخارجية بترجمة لها، وذلك للعلم. وبعد أن أورد نص رسالة أحمد عمر، استطرد قائلاً: "إنني اشعر بعدم الإرتياح، بأن أُبلِّغ محتوى رسالة مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية إلى المذكور، باللغة العربية، حسب طلبه. لأنني أرى أن محتوى هذه الرسالة غير موفق. فحتى لاتسوء علاقاتنا باليمن وبالتاجر الوسيط المزجاجي، الذي يبدو أنه يكن لنا مشاعر طيبة جداً، وحتى لاتقفل الأبواب أمام إمكانيات النشاط التجاري مستقبلاً، سأكون شاكراً، لو أنني أتلقى رسالة أخرى من مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية، تراعى فيها على الأقل الطبيعة الشرقية. وبما أن شركة المزجاجي، كما يبدو، على وشك الإتفاق على توريد أسلحة لليمن، مع شركات بلجيكية وسويدية، فإني سأكون شاكراً لكم، لو أبلغتموني بما إذا كانت ألمانيا لاتزال الآن مهتمة بتصدير أسلحة ألمانية إلى اليمن"[2].

---

[1] - Ebd., S.98-99.Dat.18.10.37.

[2] - Ebd., S.95،Dat.19.11.37.

وأما رسالة أحمد عمر المزجاجي إلى السفير التي أورد السفير ترجمتها ضمن رسالته الآنفة فقد جاء فيها:

بعد تحياته وإظهار إعجابه بألمانيا وبالقائد أدولف هتلر، عبَّر أحمد عمر عن سروره برسالة، كان قد تلقاها من أدولف هتلر، مؤرخة في 1936/11/20م. وقد قام مترجم بترجمتها له، ترجمة دقيقة. وقد منعته عدم ثقته بالمترجم، من قيامه بواجب الرد على تلك الرسالة. فقد خشي من حسد المترجم وثرثرته ومن احتمال أن يشاع، بأنه قد كتب تلك الرسالة بنفسه، أو كتبها له أي شخص آخر، وليست من أدولف هتلر فعلاً. ولهذا فإنه يرجو من السفير أن يتكرم بإبلاغ فخامة القائد بهذه الملابسات. وقد اصطحب معه بعد ذلك نفس المترجم إلى ألمانيا. وهناك حضر احتفالات مايو. وكان له الشرف بمشاهدة القائد، أثناء الإحتفالات. وقد أرسل إليه تحت، مشاعر الحب والسعادة، تهنئة بتلك المناسبة، لكي يعرف من خلالها بوجوده في برلين، وبأنه قد شاهده في الإحتفال. وكان سبب سفره إلى ألمانيا هو أن الحكومة اليمنية الموقرة كانت قد أبرمت اتفاقية مع السيد هرمن كرنس، ممثل شركة أوجست مينز. وقد صادف في ألمانيا أشياء كثيرة. وحدثت له في مدينة سول أمور غير مريحة. ثم عاد إلى اليمن بعد، وعد قطعه له أوجست مينز. ومن اليمن كتب إلى القائد أدولف هتلر حول الموضوع. والآن وصلته رسالة من ألمانيا، يرفقها برسالته هذه، لعدم وجود مترجم، يحسن اللغة الألمانية. راجياً من السفير أن يبعث إليه بترجمة عربية لها. لأنه يريد أن يعرف القرار، الذي اتخذته العدالة الألمانية، بخصوص هذا الموضوع. فإذا كانت العدالة الألمانية لم توافق على تنفيذ الإتفاقية، فإنه يرجو وساطة السفير الخيرِّة، لإيجاد حل يمكن أن يرضي الحكومة اليمنية. ثم يذكر بأنه قد كلف من قبل الحكومة اليمنية بالتفاوض مع الشركة البلجيكية، ويترين كوبال Wetteren Koopal. ويضيف "إننا نحب ألمانيا، إلى درجة أننا قد عرقلنا محاولات الشركة السويدية،مانوفختورنج كومبني

Manufachturing Company، وعاد مندوبها مستاءً من حيث أتى. ومرفق بهذا رسالة من شركة بلجيكية، من العام الماضي. إنها لاتزال تواصل جهودها.
والدي وأخي يهديانكم تحياتهما"[1].

وقد ردت وزارة الخارجية على رسالة السفير، الآنفة الذكر، برسالة مؤرخة في 1937/12/28م جاء فيها:

" حتى بعد إعادة فحص موضوع شركة عمر سليمان المزجاجي وأولاده، ترى وزارة الخارجية بأنه ليس بالإمكان مساعدة الشركة في تنفيذ مااتفقت عليه مع المندوب كرنس، وذلك لأن الضغط على شركة أوجست مينز، لتنفيذ مااتفق عليه كرنس باسمها، من اسلحة، دون تفويض، أمر غير وارد. لذلك، وبصورة موضوعية، يجب أن يبقى الموقف الذي تضمنته رسالة شركة التجارة الخارجية الألمانية، الموجهة بتاريخ 15 أكتوبر من هذا العام، إلى الشركة اليمنية، على ماهو عليه"[2]. وتضيف رسالة الوزارة، أنه يجري الآن بحث إمكانية تسديد المبلغ، الذي استدانه كرنس، وهو مبلغ اثنين وأربعين جنيهاً. وأن الوزارة قد اتصلت بالشرطة السرية وأبلغتها بالأثر السيىء، على العلاقات مع اليمن، الناجم عن تصرف كرنس. كما أكدت لها ضرورة إلزام كرنس بدفع مااستدانه. ولابد من انتظار ماستفسر عنه إجراءات الشرطة السرية بهذا الشأن "وأما مايتعلق بصيغة الرسالة، الموجهة من مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية إلى الشركة اليمنية، فبإمكانكم أن تصيغوا ترجمتها العربية، بطريقة تناسب الطبيعة الشرقية"[3]. وأما التساؤل حول ماإذا كانت ألمانيا ترغب في بيع أسلحة إلى اليمن، فإنه لايوجد مانع من ذلك[4].

1- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.96-97،Dat.19.11.37.**
2- **Ebd., S.119.،Dat.28.12.37.**
3- **Ebd.,**
4- **Ebd., S.119.Dat.28.12.37.**

هكذا عادت وزارة الخارجية الألمانية لتتبنى موقف شركة أوجست مينز، المنكر لوجود تفويض لدى كرنس، بعد أن كانت قد أقرت بوجود تفويض، وتعللت بعدم كفايته، وهاهي هنا تختزل المشكلة، لتصبح مجرد مشكلة دفع كرنس ماعليه من دين للمزجاجي.

وقد رد السفير الألماني في القاهرة على رسالة الوزارة، برسالة مؤرخة في 1938/2/10م، ذكر فيها: أنه قد تم إبلاغ شركة عمر سليمان المزجاجي اليمنية في الحديدة بمضمون ماورد في رسالة الوزارة. وأن شركة المزجاجي كما يبدو قد اتصلت في هذه الأثناء بشركة راين ميتال Reinmetall الألمانية، بقصد شراء أسلحة لسلطان اليمن[1]. وأن السفير قد استلم بهذا الخصوص رسالة من أحمد عمر المزجاجي، مرفق مقتطفات منها إلى الوزارة للإطلاع. أما الرسالة السابقة التي كان أحمد عمر قد بعثها للسفير، فقد اكتفى هذا عند الرد عليها بتأكيد استلامه لها وبإخبار أحمد عمر بأنه قد قام بإبلاغ الأمر إلى الحكومة الألمانية[2].

أما رسالة أحمد عمر المزجاجي التي أشار إليها السفير في رسالته، والتي وصلته مؤخراً، وقام بإرفاقها مع رسالته هذه إلى وزارة الخارجية، فقد كانت مؤرخة في 1938/1/27م، وجاء فيها: أن أحمد عمر يعمل منذ عودته من ألمانيا، دون توقف، لنشر الدعاية لصالح البضائع الألمانية، وخاصة الأسلحة. وقد أبلغ الحكومة اليمنية بأن شركة راين ميتال سوف تبعث مندوباً إلى اليمن، ليتفق مع الحكومة اليمنية، إذا كانت الحكومة ترغب في شراء أسلحة. وأنه وفقاً لرسالة شركة راين ميتال، بتاريخ 1937/5/22م، سوف تبعث الشركة مندوباً، في حالة أن ثمن الطلبية لايقل عن

---

[1] - **هكذا لقب الإمام في رسالة السفير هذه.**

[2] - **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1, S. 120، Dat.10.2.38.**

خمس مئة جنيه استرليني. وسوف يكون المندوب مهند ساً. أما إذا زاد ثمن الطلبية عن خمس وسبعين ألف جنيه، فسوف تبعث خبيراً. وفي الحالتين سيبقى المندوب في اليمن ثلاثة أشهر. وستتحمل الشركة نفقاته في الحالة الثانية. وأكد المزجاجي أن الحكومة اليمنية ترغب في شراء أسلحة مضادة للطيران. وربما يبلغ ثمن الطلية مئتي ألف جنيه. وفي هذه الحالة يرجو إعطاء تخفيض في السعر قدره 3%، من مجمل القيمة. ويلفت الإنتباه إلى أن هناك عروضاً، قد قُدمت من جهات إيطالية وفرنسية وبريطانية وبلجيكية وسويدية، لتوريد أسلحة إلى اليمن. ولكنه لحبه لألمانيا استطاع أن يفشل هذه العروض. ويشير إلى أن ولي العهد أحمد يقف إلى جانب ألمانيا. وأنه كان الشخص الوحيد الذي دعم موقفه _ أي موقف المزجاجي _ ويرجو المزجاجي أن تسارع الشركة الألمانية، راين ميتال، إلى إرسال مندوها، وإلى تقديم أسعار مخفضة. ويذكر أن الشركة قد خصصت له نسبة 3% من القيمة كعمولة، سوف ينفق الجزء الأكبر منها، ولن يبقى له سوى الجزء اليسير. ولكنه رغم ذلك سيكون سعيداً جداً، إذا استطاع أن يقدم هذه الخدمة لبلده[1].

وفي 1938/2/25م وجهت وزارة الخارجية رسالة إلى وزارة الإقتصاد، جاء فيها: أن البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة قد أبلغت وزارة الخارجية، بأن شركة عمر سليمان المزجاجي اليمنية، في الحديدة، قد اتصلت بشركة راين ميتال بورسج Reinmetall- Borsig، من أجل توريد أسلحة لسلطان اليمن. وأن شركة راين ميتال بورسج قد أكدت هذا الخبر وأعلمت الخارجية، بأن مفاوضات قد جرت في العام الماضي، لتصدير مدافع إلى اليمن، بمبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه تقريباً "ونظراً لما يترتب على هذا النوع من التصدير، من آثار سياسية سلبية جداً، نرجو أن توعزوا لشركة راين ميتال _ بورسج بأن تصرف النظر عن متابعة المفاوضات، حول هذا

[1] - Ebd., S.121.Dat.27.1.38.

الموضوع، مع الشركة اليمنية"[1]. وأرفقت الخارجية برسالتها هذه مقتطفات من رسالة أحمد عمر المزجاجي الأخيرة، إلى السفير الألماني بالقاهرة، وذلك لتطلع عليها وزارة الاقتصاد[2]. وقامت وزارة الخارجية بإرسال نسختين من رسالتها هذه إلى وزارة الحرب وإلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، للعلم.

ورغم موقف وزارة الخارجية الألمانية، من موضوع تصدير الأسلحة إلى اليمن، وتعميم هذا الموقف على الجهات ذات العلاقة، فقد كتب السفير الألماني في القاهرة رسالة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1938/3/25م، ذكر فيها: أن أحمد عمر المزجاجي قد كتب له رسالة أخرى، أخبره فيها بأن شركة راين ميتال قد بعثت إليه _ أي إلى المزجاجي _ برقية، أشعرته فيها بموافقتها على إعطاء تخفيض في الأسعار، مقداره 3%، من مجمل قيمة الأسلحة المطلوبة. وأضاف السفير أن المزجاجي يعتقد بأن ذلك قد تم بفضل مساعي السفير نفسه. ولذا فهو يرجو من السفير السعي لدى شركة راين ميتال، من أجل سرعة إرسال مندوب من قبلها إلى اليمن، للتفاوض مع الحكومة اليمنية، حول الأسلحة المطلوبة، ويؤكد المزجاجي بأنه:

"لابد أن يحمل المندوب معه تفويضاً باللغة العربية معمَّداً من الحكومة الألمانية حتى يتم الإتفاق على أساس متين"[3].

وفي 1938/4/7م وجهت وزارة الخارجية رسالة أخرى إلى وزارة الإقتصاد، ترجو فيها وزارة الإقتصاد بأن تستفسر لدى شركة راين ميتال _ بورسج ، عما إذا كانت قد بعثت البرقة، التي أشار إليها السفير في رسالته، وأن تؤكد عليها بأن توقف

---

[1] - Ebd.، S.122،Dat.25.2.38.
[2] - Ebd.,
[3] - Ebd.، S.122،Dat.25.2.38

مفاوضاتها مع شركة عمر سليمان المزجاجي اليمنية، في الحديدة. وأرسلت الخارجية نسخة من هذه الرسالة إلى وزارة الحرب للعلم[1].

وفي 1938/6/16م كتب السفير الألماني في القاهرة رسالة إلى وزارة الخارجية، ذكر فيها: أن التاجر اليمني، أحمد عمر المزجاجي، من الحديدة، كتب إليه مجدداً، بأنه "لايزال ينتظر الرد من شركة راين ميتال. وأنه يأمل في أن ترسل هذه الشركة الألمانية مندوباً إلى اليمن. وقد توقف الآن عن التباحث مع الحكومة اليمنية، لأنه دون وجود مندوب للشركة الألمانية، لا يستطيع أن يطرح أي شيء جديد. وذكر أيضاً أنه قد خفض عمولته من 3% إلى 1%. وإذا كانت ألمانيا حالياً ليست في وضع يمكنها من توريد المواد المطلوبة، فإنه يمكن توريد مواد أخرى، بديلة عنها. لقد رفض _ أي المزجاجي _ حتى الآن، التعامل مع الشركات الأجنبية، لأنه يرى أن الأسلحة الألمانية هي الأفضل. وفي حالة قدوم مندوب للشركة الألمانية إلى اليمن، فإن عليه أن يبلغه بذلك برقياً، بصورة مسبقة، حتى يتمكن من الحصول له على موافقة من الحكومة اليمنية"[2]. ويضيف السفير بأنه حتى يتجنب استمرار المراسلات، دون طائل، وحتى لا يولد لدى المزجاجي آمالاً غير ممكنة التحقيق، فقد اكتفى بإبلاغ المزجاجي بوصول رسالته[3].

وفي 1938/6/20م بعث عمر سليمان المزجاجي الرسالة التالية إلى وزير الخارجية الألماني:

" معالي وزير الخارجية ، برلين

1- Ebd.،S.125،Dat.7.4.38.

2- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.131،Dat.16.6.3

3- Ebd..

صاحب المعالي نحب بكل تواضع أن نعبر لكم عن مدى احترامنا وحبنا لألمانيا ولقائدها وشعبها العظيم. وهذا ليس من منطلق الكسب الدنيوي، وإنما بسبب إحساسنا العميق، بأن الألمان شعب مخلص وعادل ونشيط، ويعمل بجد، من أجل ازدهار بلاده، التي يشعر تجاهها بقدر كبير من التقدير والإجلال، وهو شعور يعتبر ديناً على كل شعب ذي ضمير حي.

لقد زارنا خلال الحكم التركي ضباط وطبيب، من إحدى وحدات سلاح البحرية الألماني، أمدين Amden[1]، وقمنا بعمل اللازم تجاه ذلك الفريق، من خدمات ومساعدات، إلى أن وصل إلى القسطنطينية. وفي ظل حكومتنا الحالية مازلنا نقدم، كما كنا من قبل، كل الخدمات، التي يحتاج إليها أي ألماني زائر لبلادنا، بكل شرف وإخلاص.

ولدى وصول السفير الألماني في الحبشة، السيد فايس Weiss، وزوجته ومرافقيهما، قمنا باستقبالهم جميعاً، وقدمنا لهم كل مظاهر التكريم والإحتفاء، في بيوتنا الخاصة. وكانوا محل حفاوة وتقدير الجميع، إلى أن غادروا البلاد. إننا نقدر الشعب الألماني والحكومة الألمانية، للمساعدات الكبرى، التي يقدمانها بصورة دائمة ومستمرة للجميع.

وفي العام الماضي وصل إلينا، من ألمانيا، السيد هرمن كرنس، حاملاً معه تصريحاً من وزارة الخارجية الألمانية وخطاب تفويض، موقع من مدير شركة أوجست مينز المحترم. ولدى وصوله قمنا بتقديم الضافة في بيتنا، ولدى مغادرته إلى صنعاء، لزيارة مليكنا المحبوب، أرفقنا معه إبننا أحمد عمر. وقد تم الإتفاق بينه وبين مليكنا

---

[1] - انظر هامش ص **117** من هذا البحث .

المعظم. وتم توقيع اتفاقية محددة بين الطرفين. وقد اشترطت الإتفاقية أن يتم سداد 25% من القيمة عند الشحن، ويُسدَّد الباقي عند وصول البضائع ميناء الحديدة. وقد وافق السيد كرنس أيضاً على سفر إبننا برفقته إلى ألمانيا، ليحضر بنفسه عملية الشحن، ويقوم بتسليم الشيك للشركة. وقمنا بتسليم إبننا، عند مغادرته الحديدة، شيكاً باسم السادة جيلاتلي هنكي وشركاه، لندن. ويمثل ذلك الشيك 25% من ثمن البضاعة، مخصوماً منه مبلغ سبعة وثمانين جنيها استرلينياً ونصف، وهو المبلغ الذي سلمناه نقداً للسيد كرنس. هذا إضافة إلى اثنين وأربعين جنيهاً استرلينياً ونصف، سلمت له نقداً، مقابل سند وقع عليه. وبالتالي يكون إجمالي ماتسلمه السيد كرنس نقداً هو مئة وثلاثين جنيهاً استرلينياً. ولدى وصوله إلى برلين هرب. ولم يجد إبننا أمامه من حل إلاّ الذهاب إلى فندق. وبعد عشرة أيام ظهر السيد كرنس. وعندما طلب منه الوفاء بالتزاماته المالية، وبتنفيذ الإتفاقية، أخذ يماطل، من وقت إلى آخر. وقد قمنا بتقديم كل التقارير إلى معاليكم وإلى السلطات الألمانية في برلين، سواءً عبر إبننا، أو من خلال شركتنا هنا في اليمن. وخلاصة الأمر إن إبننا قد عاد صفر اليدين. كما أن جهودنا، التي بذلناها للحصول على مطالبنا والحفاظ على مصالحنا، التي أهدرت، قد ذهبت سدى. وعليه فإننا نلتمس من معاليكم أن لاتحرمونا من المبلغ، الذي دفعناه نقداً للسيد كرنس. أما مبلغ الخمس مئة جنيه استرليني، التي صرفها ابننا خلال إقامته في ألمانيا، فإننا نناشدكم، إن كان بإمكان الحكومة الألمانية الوفية أن تلزم شركة أوجست مينز بدفع التعويضات اللازمة لنا، عن الخسائر التي تكبدناها، بسبب الخدعة التي مارستها علينا هذه الشركة. وفي جميع الأحوال فإن تقديركم للموقف سيكون محل تقديرنا واحترامنا.

إننا نرجو أن لانحرم من حقوقنا من قبل الحكومة الألمانية العادلة الوفية والقائد الألماني ومعاليكم.

سنظل الخدام المطيعين لكم.

عمر سليمان المزجاجي وأولاده ، الحديدة _ اليمن"[1].

هكذا فقد المزجاجي كل أمل، في أن تلتزم شركة أوجست مينز[2] بتنفيذ الإتفاقية، التي أبرمها باسمها هرمن كرنس، واقتنع بأن الحكومة الألمانية غير مستعدة للتدخل والضغط على الشركة المذكورة، بل لقد تبنت موقف الشركة تماماً، كما رأينا. وبهذه الصورة يكون ملف صفقة الأسلحة، التي أُبرمت على الورق، عام 1937م، قد أُغلق دون أن تُنفذ الصفقة، كما ظن بعض الكتاب، وأضحت المسألة، في نهاية الأمر، مسألة إستعادة المال، الذي أُنفق، وتعويض الخسائر، التي لحقت بشركة المزجاجي، بسبب هذه العملية الفاشلة.

ج _ إسرائيل صبيري:

إضافة إلى أهم ثلاث شخصيات حظيت باهتمام الوثائق، من بين شخصيات كثيرة اشتغلت بتجارة السلاح، وهي زكي كرام والمزجاجي وهرمن كرنس، هناك شخصيات تبدو أقل أهمية، وردت أسماؤها في بعض المراسلات والتقارير، مثل شخصية إسرائيل صبيري، وهو تاجر يمني يهودي الديانه، اشتغل كما يبدو باستيراد وتصدير بضائع مختلفة، وتوماس بيرهوفوسكي/ ممثل شركة بيني شبيرو الألمانية، الذي وقَّع اتفاقيتين لتوريد أسلحة إلى اليمن، ولم يلتزم بهما، كما أشار إلى ذلك المزجاجي، في إحدى رسائله، والإمام يحي في دعوته الموجهة إلى كرنس[3]. ومن هذه الشخصيات أيضاً نزيه مؤيد العظم، الذي لاتمدنا الوثائق سوى بفكرة عابرة وغائمة عن اشتغاله بالتجارة، وأبناء الإمام، الذين أشار زكي كرام في رسائله إلى نشاطهم

---

[1] - **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.131-135،،Dat.20.6.38**

[2] **- من خلال إطلاعنا على بعض الوثائق الخاصة بشركة أوجست مينز في أرشيف الدولة بمدينة جوتا، اتضح لنا أن هذه الشركة كانت تعاني في هذه الأثناء من أوضاع مالية سيئة أدت إلى سحب سجلها التجاري، بطلب منها مؤرخ في 1938/3/14م. وبهذا انتهى وجود هذه الشركة. أنظر: St. A. G. Amtsgericht, Suhg, 506.**

[3] **- انظر ص 158، من هذا البحث .**

التجاري[1]. وشخصيات أخرى، لاتمدنا الوثائق عنها بأية معلومات، سوى ورود أسمائها عرضاً، في هذه الرسالة أو تلك، في سياق الحديث العام عن النشاط التجاري والتنافس بين الشركات والبلدان المختلفة، المصدرة للسلاح، مثل أندريه بابا دوبوبولوس وشرودر وجريمارد ...إلخ.

ولعل أهم هذه الشخصيات وأكثرها حظاً من الذكر في الوثائق، هي شخصية إسرائيل صبيري. وقد أوردنا اسمه في أكثر من موضع. وسنحاول هنا أن نلقي مزيداً من الضوء على نشاطه التجاري.

فقد ورد ذكره في رسالة زكي كرام، المؤرخة في 1936/4/19م، كواحد من المنافسين الرئيسيين لنشاطه _ أي لنشاط زكي كرام _ حيث أشار زكي كرام كما سبق أن ذكرنا، أن لعب الأطفال قد بلغ حداً، أوعزت فيه والدة أصغر أبناء الإمام إلى صبيري بالسفر، لشراء مدافع قديمة رخيصة الثمن. كما أشار إلى أن صبيري يعمل مع يهودي في هامبورج، هو موريس مجنوس[2]. وموريس مجنوس هذا كان صاحب شركة، تحمل اسمه، هي شركة موريس مجنوس.

وتتحدث الوثائق عن سفر صبيري إلى ألمانيا. ولكن ليس في الفترة، التي كتب فيها زكي كرام رسالته هذه. بل بعد ذلك بعامين (أبريل 1938). ففي رسالة من شركة موريس مجنوس، من هامبورج، إلى المجموعة الصناعية الألمانية، بتاريخ 1938/4/30م، ورد: أن الحكومة اليمنية، التي يوجد مندوبها حالياً في هامبورج، قد طلبت شراء قنابل يدوية. وترجو الشركة من المجموعة الصناعية أن تبلغها، بما إذا كان بالإمكان تلبية هذا الطلب[3].

---

[1] - انظر ص 148 وما بعدها من هذا البحث .

[2] - انظر ص 155 وما بعدها من هذا البحث.

[3] - A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. .128-129،Dat.30.4.38

وفـي رسـالة أخـرى مـن الشـركة نفسـها، تحمـل نفـس التـاريخ، 1938/4/30م، وموجهة أيضاً إلى المجموعة الصناعية، ورد: أن مندوب الحكومة اليمنية قد سأل عن بنـادق عسـكرية، مـن نـوع مـوزر عيـار 7,92 مـم، مـع ذخائرها وأن الشركة ترجو من المجموعة الصناعية إبلاغها، هل من المسموح به تلبية هذه الطلبية؟ وهل تستطيع مصانع شتير Steyr- Werke أن تتولى تجهيزها[1].

وفـي 1938/5/2م، وجهت المجموعة الصناعية الألمانيـة إلـى وزارة الإقتصـاد رسـالة، أشـارت فيهـا إلـى توجيـه، كانـت وزارة الإقتصـاد قـد أصـدرته، فـي تـاريخ 1938/4/9م، يقضـي بخضـوع جميـع عمليـات بيـع الأجهـزة العسـكرية إلـى الـيمن لإشراف الوزارة. وتساءلت عما إذا كـان من المسموح بـه تلبيـة الطلبيات، التـي أُبلغت بها من قبل شركة موريس مجنوس أم لا[2]؟.

وفـي 1938/5/5م، بعثت شركة موريس مجنوس مجدداً رسالة إلى المجموعة الصناعية، ذكرت فيهـا: أنهـا قد تلقت طلبيـة، قدمت إليهـا من داخل ألمانيا _ ويبدو أنهـا مـن صـبيري نفسـه _ بتصـدير ثلاثـة آلاف بندقيـة، موديـل 98 وثـلاث مئـة طلقـة عيار 7,92مم، إلى اليمن. وأن الشركة لديها الرغبـة فـي تلبيـة هذه الطلبيـة. فهل يُسمح لها بذلك[3].

وفـــي 1938/5/6م، كتبـت المجموعـة الصـناعية الألمانيـة رسـالة إلـى وزارة الإقتصـاد أخبرتهـا فيهـا: بـأن شركة مـوريس مجنـوس قد أفادت بـأن منـدوب الحكومـة اليمنية، الذي جرى الحديث عنه، هو إسرائيل صبيري، من صنعاء، والذي يُفترض أنه معروف لدى وزارة الخارجية الألمانية. وهو يحمل تفويضاً من الحكومة اليمنية، تمت

---

[1]- Ebd., S. 128،Dat.30.4.38

[2]- A.A.Abt.W.،Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bdd.1.S. 127،Dat.2.5.38

[3]- A.A.Abt.W.،Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate،Jemen.Bd.1.S.Zw.129-130،Dat.5.5. 38

ترجمته رسمياً، من قبل جامعة هامبورج. فهل يمكن السماح لشركة موريس مجنوس بتقديم عروض له؟[1].

وقد توجهت وزارة الإقتصاد بدورها إلى وزارة الخارجية، برسالة مؤرخة في 1938/5/10م، راجية إبلاغها برأي الخارجية، في مسألة السماح بتلبية الطلبيات، التي وردت في رسائل شركة موريس مجنوس[2].

وفي 1938/5/18م، ردت وزارة الخارجية على وزارة الإقتصاد برسالة، جاء فيها: "إن تصدير المواد العسكرية إلى اليمن أمر غير مرغوب فيه، من حيث الأساس، وذلك لأسباب سياسية"[3]. وهكذا انتهت، كما يبدو، مهمة إسرائيل صبيري إلى الفشل، كما فشل من قبله عمر سليمان المزجاجي.

د _ إستمرار موقف الحكومة الألمانية المتحفظ، تجاه تصدير الأسلحة إلى اليمن:

إنتهت مهمة إسرائيل صبيري بالفشل، بعد أن حددت وزارة الخارجية الألمانية موقف الحكومة الرسمي، من مسألة تصدير الأسلحة إلى اليمن. وقد استمر هذا الموقف، وانتهت الفترة موضع دراستنا، دون أن يطرأ عليه أي تغيير، رغم محاولات الجانب اليمني، ورغم رغبة الشركات والمصانع الألمانية، كما سنرى.

ففي 1939/2/14م بعث الدكتور جروبا برقية، من صنعاء[4]، إلى وزارة الخارجية الألمانية، جاء فيها: "أسرَّ إليَّ الملك اليوم، في حديث طويل، بأنه يشعر بالتطويق والتهديد، من قبل بريطانيا، وأن تظاهر البريطانيين بالصداقة، ليس سوى أكاذيب. وهو يعد ألمانيا في حالة نشوب حرب، بأنه سيقف على الحياد. ويرجو أن

1- Ebd.، S. 129، Dat. 6.5.38

2- Ebd.،127، Dat. 10.5.38

3- Ebd.، S. 130، Dat. 18.5.38

4- **الدكتور جروبا كان واحداً من أبرز العاملين في وزارة الخارجية الألمانية في هذه الفترة ،وممن تعامل مع موضوع العلاقات اليمنية – الألمانية . ولا تتضمن الوثائق التي بين أيدينا أية معلومات عن سفره إلى اليمن.**

يحصل من المانيا على الدعم المعنوي، تجاه أية ضغوط خارجية. كما يرجو تزويده بالأسلحة، بأثمانها. وأنه سيخصص جزءاً منها للفلسطينيين"[1]. وألحق جروبا برقيته هذه ببرقية أخرى، تحمل نفس التاريخ، 1939/2/14م، صحح فيها ماورد في البرقية السابقة، حول تخصيص جزء من الأسلحة للفلسطينيين بقوله:"إن الملك لم يقل صراحة، بأن جزءاً من الأسلحة سوف يعطى للفلسطينيين، لكنه لمح بذلك تلميحاً"[2].

وفي 1939/2/17م بعثت وزارة الإقتصاد الألمانية رسالة إلى وزارة الخارجية، تخبرها فيها: بأن الشركة الألمانية للأسلحة والذخائر Firma Deutsche Waffen- Und Munitions Fabrike A. G ترغب في تصدير خمسة ملايين طلقة، عيار 7,92 مم، وطلقات S.S إلى اليمن. وأن شركة هانزن ستقوم بالتفاوض، من أجل ذلك. فهل لاتزال هناك تحفظات سياسية، تحول دون إتمام هذه العملية؟[3].

وفي نفس التاريخ، 1939/2/17م، وجهت المجموعة الصناعية الألمانية رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، تخبرها فيها بأن الشركة الألمانية للأسلحة والذخائر، وكذا مصانع موزر، عَبْر وكيلهم في هامبورج، شركة هانزن، يفكرون في تجهيز طلبية لليمن، قدرها خمسة آلاف بندقية موزر عيار 7,92 مم وخمسة ملايين طلقة من نفس العيار، وطلقات .S.S، وأن صاحب شركة هانزن في طريقه إلى اليمن، للتفاوض، حول هذا الموضوع. فهل هناك ثمة أسباب تحول دون تصدير أسلحة إلى اليمن؟[4].

---

[1]- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. 139،Dat.14.2.39.**

[2]- **Ebd., S. 140،Dat.14.2. 39**

[3]- **Ebd.، S.138، Dat. 17.2.39.**

[4]- **Ebd.، S.136-137، Dat. 17.2.39.**

وفـي 1939/2/23م، قُـدمت ملاحظـات داخليـة فـي وزارة الخارجيـة، بتوقيـع V.Hentig، جـاء فيهـا، بالنسـبة لموضـوع تصـدير أسـلحة إلـى الـيمن، مـايلي: "إن إيطاليا تلعب في اليمن الدور الأول. والأسلحة التي زُود بها اليمن حتى الآن جاءت من إيطاليا[1]. وخصوم اليمن حالياً، وفقاً للواقع الراهن، هم بريطانيا، التي تتوغل في حضـرموت، والملـك عبد العزيـز بـن سـعود. فالأسـباب إذاً، التـي تجعلنـا لانـرى مـن الحكمة تصدير أسلحة إلى السعودية، غير واردة بالنسبة لليمن. واليمن يدفع نقداً، في حين أن ابن سعود لايريد أن يدفع سوى 20% من الثمن. ومادام الأمر يتعلق بعمل تجاري، نحصل من ورائه على عملة صعبة، وليس هناك أية موانع سياسية، تحول دون ذلك، فإنه لايوجد في رأيي سبب يمنع بيع أسلحة لليمن"[2].

ورغم وجود مثل هذا الرأي الإجتهادي في وزارة الخارجية الألمانية، فإن موقف الـوزارة لـم يتغيـر. ففـي ردهـا، بتـاريخ 1939/3/20م، أكـدت بـأن لـديها تحفظـات وتخوفات، تجاه مسألة تصدير أسلحة إلى كل من السعودية واليمن. ولهذا فإنها ترجو من وزارة الإقتصاد إبلاغ الشركة الألمانية للأسلحة والذخائر بإيقاف مفاوضاتها الدائرة مع اليمن، وذلك بطريقة مناسبة ودون طرح الأسباب، وسوف ترسل _ أي الخارجية _ نسخة من هذه الرسالة إلى المجموعة الصناعية الألمانية، التي كانت قد وجهت نفس السؤال[3].

وفي 1939/3/31م، بعثت شركة هانزن رسالة إلى وزارة الخارجية، ذكرت فيها: أن السيد هاينس هانزن، الذي سافر إلى اليمن، قد تحدث مع وزير الداخلية اليمنـي[4]. وأن الوزير قد عبر له عن رغبة اليمن في شراء دبابات ومدافع ألمانية مستعملة. وترى

---

[1]- هذه المعلومة غير دقيقة. فقد استوردت اليمن أسلحة من بلدان عديدة من بينها إيطاليا.

[2]- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. 143 - 144 ، Dat.23.2. 39

[3]- Ebd., S. 145، Dat.20.3. 39.

[4]- لم يرد في الرسالة اسم وزير الداخلية هذا.

شركة هانزن الإستجابة لهذه الرغبة. راجية أن تطلب وزارة الخارجية من وزارة الإقتصاد إصدار توجيهاتها إلى الجهات المسؤولة عن الأسلحة المستعملة، لتنفيذ ذلك. فقد تكون هناك رغبة في بيع الموديلات العتيقة، من الدبابات والمدافع. وسوف يدفع اليمن ثمن ذلك، إما مقايضة بسلع يمنية، أو بالريال الفضي. كما أن اليمنيين يطلبون لجيشهم أيضاً باروداً أسوداً وباروداً أبيضاً وألمنيوم وزمزميات ميدانية وأقنعة وقاية من الغازات وسيارات جيب وشاحنات. وتضيف الرسالة، أن رد هاينس هانزن على وزير الداخلية كان رداً سلبياً. ومع ذلك فإن الشركة قد رغبت في أن تضع وزارة الخارجية في صورة ماحدث[1].

وفي 1939/10/19م بعثت شركة هانزن رسالة أخرى إلى وزارة الخارجية، ذكرت فيها: أن الحكومة اليمنية قد سألت الشركة عن إمكانية تزويد ألمانيا لليمن بأسلحة، مما غنمته من بولندا، وأرسلت إليها قائمة بالأسلحة المطلوبة. وأن الشركة، توخياً للسرعة، قد قامت بتوجيه هذا السؤال إلى القيادة العليا لقوات الدفاع الألمانية. وترجو الشركة من وزارة الخارجية التكرم بالإجابة على السؤال. علماً بأن اليمن سيدفع ثمن الأسلحة بالريال الفضي، مارياتيريزا[2].

وقد وجهت وزارة الخارجية هذا السؤال، بدورها، إلى القيادة العليا لقوات الدفاع، في رسالة بتاريخ 1940/1/19م[3].

وفي 1940/1/29 ردت القيادة العليا لقوات الدفاع على الخارجية: بأن القيادة قد أجابت على شركة هانزن في حينه، بعد التشاور مع وزارة الإقتصاد"، بأن الأجهزة، التي أخذت من بولندا ليست للبيع"[1].

1- Ebd.، S.147، Dat. 31.3.39.

2- Ebd.، S.151. Dat. 19.1.40.

3- Ebd.,S.152. Dat.29.1.40.،Ebd.

وبهذا الرد من القيادة العليا لقوات الدفاع، تتوقف الوثائق، التي بين أيدينا، عن الحديث حول موضوع الأسلحة.

وهكذا يتبين لنا أن الموقف الرسمي للحكومة الألمانية من هذا الموضوع ظل موقفاً ثابتاً، لم يتغير، رغم كل المحاولات اليمنية، المدعومة برغبة واستعداد الشركات والمصانع الألمانية، لتسويق الأسلحة إلى اليمن. ومع أن موقف الممالأة والمراعاة والحرص على تجنب إغضاب الدول الأوروبية، الذي طبع سياسة الدولة الألمانية _ كما لمسنا في الوثائق _ بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، قد تغير، بوصول أدولف هتلر وحزبه إلى السلطة، كما سبق أن ذكرنا، فإن السياسة الألمانية تجاه اليمن لم تشهد تغييراً ملموساً. ويمثل موقف الحكومة الألمانية، في موضوع تصدير الأسلحة إلى اليمن، دليلاً على ذلك. ومع أننا نستطيع أن نرجع استمرار هذا الموقف، رغم ماطرأ على السياسة الخارجية الألمانية من تغير، إلى أن هتلر قد ركز همه على المجال الأوروبي، باعتباره المجال الحيوي لألمانيا، ولم يحتل بلد صغير كاليمن أهمية تذكر في السياسة الألمانية، إلاَّ أن هذا لايكفي وحده لتفسير امتناع الحكومة الألمانية عن بيع أسلحة قديمة ومستخدمة لليمن. ليس هذا فحسب، بل وإلزام مصانع الأسلحة والشركات التجارية، العاملة في مجال التصدير، بعدم تصدير أسلحة إلى اليمن. ولعلنا نجد سبباً آخر لهذا الموقف في التقارب الألماني _ الإيطالي، الذي تحول إلى تحالف استراتيجي، عبَّر عن فعاليته أثناء الحرب العالمية الثانية. فاليمن كان يقع ضمن دائرة المصالح الإيطالية .ويبدو أن ألمانيا كانت حريصة على مراعاة مصالح حليفتها إيطاليا وعدم الإقدام على مايمكن أن يعكر صفو علاقاتهما. ويدخل، ضمن

---

[1]- Ebd., S. 152, Dat. 29.1.40.

مايمكن أن يعكر صفو العلاقات، تصدير أسلحة إلى مناطق النفوذ الإيطالية. وقد نجد في الرسائل التالية مايعزز هذا التفسير.

ففي 1937/6/6م، ذكرت نشرة الأخبار، الصادرة عن مكتب الأخبار الألماني، أن صحيفة السندي كرونيكل Sundy Chronickle، الصادرة في لندن، قد نشرت خبراً، مفاده أن هتلر يبيع أسلحة لسكان الحبشة، لمقاومة الإيطاليين، وأن هذه الأسلحة تسلم من قبل الشركات الألمانية في ميناء الحديدة، ومن ميناء الحديدة يقوم المهربون العرب بتسريبها، بطرق سرية، وبيعها في الحبشة، وأنه قد تم مؤخراً إدخال كمية من البنادق إلى الحبشة، وأن سفينة ألمانية، محملة بما قيمته مئة ألف جنيه استرليني من الأسلحة، في طريقها الآن إلى الحديدة[1].

وفي رسالة بتاريخ 1937/6/16م، أبلغت وزارة الحرب الألمانية وزارة الخارجية، بأنه لاعلم لها بأية شحنات من الأسلحة، تبرر ما نشرته صحيفة السندي كرونيكل[2].

كما أبلغت إدارة تراخيص التصدير والإستيراد وزارة الخارجية، في رسالة بتاريخ 1937/6/21م _ أشرنا إليها سابقاً[3] _ بأنه خلال عام 1937م لم تعط أي تراخيص لتصدير أسلحة إلى اليمن مطلقاً[4].

أما نص الخبر المنشور في صحيفة السندي كرونيكل، فنجده في رسالة السفير الألماني في القاهرة، إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1937/6/9م. فقد ذكر السفير في رسالته، أن الصحف المحلية في مصر نشرت، نقلاً عن وكالة الأهرام، أن السيد

1- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S.25،Dat.6.6. 37.

2- Ebd .، S . 49، Dat. 16.6.37

3- انظر ص 178 من هذا البحث .

4- A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. 50،Dat.21.6. 37

لادسلاس فاراجو Ladislas Farago، الموجود في الحديدة، قد نشر في صحيفة السندي كرونيكل مايلي:

"هتلر يدعم الأحباش عسكرياً ومصانع الأسلحة الألمانية تبيع كميات كبيرة من البنادق للمواطنين، الذين يحاربون السيطرة الإيطالية في بلادهم.

ففي الوقت الذي أصبح فيه هتلر وموسليني صديقين أكثر تقارباً في أوروبا، يعمل وكلاء الأسلحة الألمان على تنظيم التعامل مع مهربي الأسلحة العرب. ويجمع العرب كميات كبيرة من الأسلحة الألمانية، ويصدرونها سراً إلى بعض مناطق الحبشة. وقد كان آخر ماهُرب، عبر البحر الأحمر إلى الحبشة، شحنة من بنادق الموزر الألمانية، دفع التجار العرب خمسين ألف جنيه استرليني ثمناً لها. وهناك الآن سفينة ألمانية في طريقها إلى الحديدة، محملة بما قيمته مئة ألف جنيه استرليني من الأسلحة. وقد طُلبت هذه الشحنة، المكونة من البنادق والرشاشات الرخيصة الثمن، طلبت للحبشة من قبل الوسطاء المصريين. وتم الإتفاق عليها في الحديدة، من قبل ممثلي مصانع الأسلحة الألمانية"[1].

هذا في رأينا هو التفسير الممكن لموقف الحكومة الألمانية، من موضوع تصدير الأسلحة إلى اليمن. إن عدم أهمية اليمن بالنسبة للسياسة الألمانية، في العهد النازي، وحرص حكومة هتلر على عدم إزعاج حليفتها إيطاليا، في مناطق نفوذها خارج الإطار الأوروبي، يفسران موقف ألمانيا الرسمي، من هذه المسألة، رغم رغبة الحكومة اليمنية ووكلائها، المزجاجي وصبيري، في شراء الأسلحة الألمانية، ورغم استجابة الشركات والمصانع الألمانية ورغبتها في تصدير السلاح إلى اليمن.

---

[1]- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate، Jemen.Bd.1.S. 42-43،Dat.9.6. 37**

الفصل الثالث

اليمن والبريد العالمي

عند مغادرة الدكتور كارل راثينس صنعاء، عائداً إلى المانيا، في رحلته الأولى إلى اليمن (1928/27م)، طلب منه القاضي محمد راغب موافاته بأنظمة ولوائح اتحاد البريد العالمي. وقد لبى راثينس هذا الطلب، كما سنرى. وبذلك بدأت سلسلة من المراسلات، بين راغب وراثينس، بالدرجة الأولى، كما بين راثينس والإمام يحي، وبينه وبين وزارتي الخارجية والبريد الألمانيتين والإدارة السياسية السويسرية والمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، في برن Bern بسويسرا، ...إلخ. وهي مراسلات احتلت حيزاً كبيراً في وثائق وزارة الخارجية الألمانية، المتعلقة باليمن. ومن المؤسف أن رسائل راثينس الأولى غير متوفرة ضمن هذه الوثائق. إذ لاتتوفر من رسائله إلاَّ النسخ، التي بعث بها إلى وزارة الخارجية الألمانية، بعد أن أخذ ينسق معها في موضوع انضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي.

وسوف نتناول في هذا الفصل الإتصالات، الخاصة بالإنضمام إلى الاتحاد، وموضوعي مستشار البريد، الذي ساعد اليمن في إنشاء الخدمات البريدية الحديثة، بعد انضمام اليمن إلى الإتحاد، وطوابع البريد اليمنية، التي تمت طباعتها في ألمانيا.

وقد رأينا أن نتحدث عن هذه الموضوعا في إطار بحثنا حول العلاقات اليمنية _ الألمانية، لالمجرد أن وثائق وزارة الخارجية الألمانية قد احتوت على كم لابأس به من المراسلات، المتعلقة بموضوع البريد اليمني، وإنما للدور الذي لعبته وزارة الخارجية

الألمانية، سواءً في عملية انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، أو في عملية توفير المستشار البريدي، أو في عملية تجهيز طوابع البريد اليمنية.

وهذا الموضوع، بتفرعاته الثلاثة، يلقي ضوءاً على جانب آخر من جوانب العلاقات اليمنية _ الألمانية، إضافة إلى الجانب السياسي والجانب التجاري، اللذين سبق الحديث عنهما.

1-انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي:

يمكن أن نعتبر طلب القاضي محمد راغب من الدكتور كارل راثينس، عند مغادرة الأخير صنعاء، في أوائل عام 1928م، بأن يوافيه بأنظمة ولوائح اتحاد البريد العالمي، بداية المساعي والجهود والإتصالات، التي استهدفت انضمام اليمن إلى الإتحاد. وقد قام راثينس بإرسال ماطُلب منه إلى القاضي راغب. ونعلم، من الرسالتين الجوابيتين التاليتين، أن راثينس أوضح جهوده، التي يبذلها لإنجاز ماطُلب منه، في رسالتين، إحداهما وجهها إلى الإمام يحيى، والأخرى إلى القاضي محمد راغب. إضافة إلى رسالة كانت قد وُجهت إليه من اتحاد البريد العالمي.

ففي الرسالة الجوابية، التي بعثها الإمام إلى راثينس، بتاريخ 13 محرم عام 1347هـ (1928م)، ذكر الإمام: أنه قد تسلم رسالة راثينس وسرّ بها كثيراً، وخاصة بما ذكره راثينس فيها من أخبار، عن وصوله سالماً إلى ألمانيا وعن صحته الجيدة، وبما احتوته من مشاعر طيبة تجاه شخصه _ أي شخص الإمام _ وتجاه اليمن وشعبه. وهي مشاعر تدل على نبل راثينس وصفاته الحميدة. ثم يشير الإمام إلى أنه قد اطلع على مضمون الرسالة، التي وجهها راثينس إلى راغب. كما أطلعه راغب أيضاً على الرسالة الموجهة إلى راثينس من اتحاد البريد العالمي. وأنه قد كلف راغب باتخاذ الإجراءات اللازمة. وعندما تصل القائمة، التي وعد راثينس في رسالته

بإرسالها، متضمنة رأيه الشخصي، سوف يمكن عند ذلك الكتابة إلى اتحاد البريد العالمي. وإذا لزم الأمر، فإنه يمكن إرسال شخص مفوض، للتفاوض مع الإتحاد. ويختتم الإمام رسالته بالتعبير عن ثقته بالوصول إلى نتائج جيدة، بفضل إخلاص راثينس واهتمامه، اللذين يستحق عليهما الشكر والتقدير. ويرجو منه أن يعلمه دائماً عن صحته[1].

أما الرسالة الجوابية الأخرى، فقد كانت من القاضي محمد راغب[2]، بتاريخ 1928/9/1م، وقد احتوت على مسائل أكثر تحديداً: فبعد أن عبر راغب عن سروره بوصول رسالة راثينس، المؤرخة في 1928/6/4م، أكد لراثينس "أن جلالته يسجل لكم عرفانه وشكره لإخلاصكم، ويتحدث دائماً عن عزة نفسكم كما، أنه شديد التعلق بكم"[3]. ثم يخاطبه بقوله:"السيد العزيز راثينس، نتقدم إليكم بشكرنا غير المحدود. إننا سعيدون برؤية الإخلاص والصداقة الألمانية تتأكد هنا. إننا لانتحدث بغير محبتكم. ولو عدتم مرة أخرى إلى اليمن، فإنكم ستلمسون مدى التعلق بشخصكم اللطيف. جلالته وجميع أبنائه يبعثون إليكم بتحياتكم القلبية. وقد كلفني بعد أن كتبتم إلى جلالته، بأن أتولى إتمام الموضوع الخاص بالبريد، بما في ذلك جميع المراسلات المتعلقة به ...إلخ. وسيكون الفضل لكم في إنهاء هذه المشكلة الكبيرة. وبناءً على ذلك كتبت طلباً للإنضمام، موجهاً إلى السيد مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، وأرفقته برسالة، ظننت أنه من واجبي أن أبعث بها إلى (وزير الخارجية) السويسري[4]. أرجو منك، بحكم صداقتكم لجلالة الإمام ولي، أن تولوها عنايتكم، وأن تسلموها بنفسكم إلى

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،Bd.1،Dat. 13.1. 1347 (1928)

[2]- جميع رسائل راغب كتبها باللغة الفرنسية، كما كانت جميع الرسائل التي تلقاها من راثينس باللغة الفرنسية أيضاً.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،Bd.1،Dat. 1.9.1928.

[4]- استخدم راثينس وكذا راغب والإمام في مراسلاتهم مع رئيس الإدارة السياسية السويسري لقب (وزير الخارجية)، وهو استخدام غير دقيق، كما سنرى.

صاحب المعالي (وزير الخارجية) السويسري"[1]. ثم يخوله بإجراء الإتصالات بالجهات المعنية، ويؤكد له بأن جميع إقتراحات وطلبات اتحاد البريد العالمي سوف تكون مقبولة، عن طيب خاطر. ويرجوه بأن يوافيه برأيه، قائلاً: "الصديق العزيز إنني بانتظار رأيكم بفارغ الصبر، لأنكم تعلمون وتستطيعون أن تتصوروا مشاكلنا، التي ترجع إلى عدم وجود البريد الخارجي"[2].

وفي 1938/9/5م، ألحق راغب برسالته الجوابية هذه رسالة أخرى إلى راثينس، ذكر فيها: أنه قد بعث رسائله إليه وإلى (وزير الخارجية) السويسري ومدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، إضافة إلى رسالة الإمام الموجهة إلى راثينس، بعثها جميعها في مغلف بريدي، كُتب عليه عنوان راثينس وسلمه للسيد شمدت Schmidt[3]، الذي غادر صنعاء في بداية شهر سبتمبر، عائداً إلى ألمانيا. وأنه قد طلب منه أن يسلم المغلف إلى راثينس يداً بيد[4].

وفي رسالة راغب المشار إليها أعلاه، الموجهة إلى (وزير الخارجية) السويسري، والمؤرخة في 1928/9/1م، يرجو راغب من (الوزير): أن يتكرم بعرض رسالته المرفقة على المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، في مدينة برن، وأنه سيكون مديناً له بدعمه تلك الرسالة، بتوصية منه، وبتكرمه بالإهتمام بمتابعة طلب الإنضمام إلى الإتحاد، الذي تضمنته الرسالة، مؤكداً أن تعاونه والحكومة السويسرية سيترك أعمق الأثر في قلوب اليمنيين[5].

---

[1] - **Ebd ..**

[2] - **Ebd ..**

[3] - **لم أعثر على معلومات حول شخصية شمدت. ولعله واحد من مندوبي الشركات الألمانية، الذين زاروا اليمن بحثاً عن فرص للتسويق .**

[4] - **A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹Bd.1‹Dat. 5.9. 28**

[5] - **Ebd., Dat.1.9.28**

أما رسالته الموجهة إلى مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، بنفس التاريخ 1928/9/1م، فقد جاء فيها: أنه بأمر الإمام يود أن يحيط المدير علماً، بأن اليمن يلتزم بأنظمة واتفاقيات اتحاد البريد العالمي. وأنه يسارع إلى طلب الإنضمام إلى الإتحاد، وفقاً للمادة الثانية، الصفحة السادسة، من اتفاقية البريد العالمي، الموقعة في عام 1924م، بمدينة استكهولم. ويرجو التفضل باتخاذ الإجراءات، الكفيلة بتحقيق اتصال اليمن مع جميع البلدان الأعضاء في اتحاد البريد العالمي، كعضو ملتزم في الإتحاد. وأنه بانتظار الرد. مع التحيات[1].

وقد قام راثينس بإرسال هاتين الرسالتين إلى من أسماه بوزير الخارجية السويسري، عن طريق القنصل السويسري. وأرفقهما برسالة منه، موجهة إلى (الوزير)، مؤرخة في 1928/9/29م، جاء فيها: أنه يبعث إليه برسالتي وزير خارجية جلالة ملك اليمن، القاضي محمد راغب، الذي طلب منه _ أي من راثينس _ أن يقوم شخصياً بتسليم الرسالة، الموجهة (للوزير) السويسري. ولأنه لايرى ضرورة للسفر، من أجل تسليمها شخصياً، فإنه يستسمح (الوزير) بتسليمها، مرفقة بشرح كتابي لتطور موضوع البريد، إلى القنصل السويسري، ليقوم بدوره بإيصالها إلى (الوزير). وأنه على استعداد للقدوم، إذا تطلب الأمر، لتقديم تقرير شفوي (للوزير)، أو لمدير المكتب الدولي للإتحاد. ويضيف: "إن طلب تسليم الرسالة لكم شخصياً، إنما هو، بحسب معرفتي للواقع، ناتج عن أن المرء في اليمن ليس لديه صورة صحيحة عن الخدمات البريدية في أوروبا، ولا عن طرق التفاوض. ولأن اليمن ليس حتى الآن عضواً في اتحاد البريد العالمي، فإنه لايملك وسيلة أخرى لإيصال الرسائل، بصورة مضمونة، إلا عن طريق إرسالها بواسطة رسول، يسلمها إلى شخص معروف، في بلد تتوفر فيه خدمة بريدية

A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹Bd.1‹Dat.1.9.28. -[1]

منظمة، ليقوم هذا الشخص بإيداعها في البريد. وبهذه الطريقة نفسها يتم التعامل مع الرسائل المرسلة من الخارج إلى اليمن"[1]. ثم يبدي استعداده، في حال رغبة (الوزير) في الكتابة إلى الإمام مباشرة، للقيام بتوصيل رسالته بريدياً، بصورة مضمونة. ويوضح (للوزير) بأنه قد مكث في اليمن، في شتاء ذلك العام (1928م)، في رحلة علمية، وأنه عند عودته إلى ألمانيا، طلب منه وزير الخارجية اليمنية أن يوافيه بأنظمة ولوائح اتحاد البريد العالمي. وقد فعل ذلك. ثم يختتم رسالته بالقول: "إن دخول اليمن في اتحاد البريد العالمي، وهو آخر دولة، كما أعتقد، لاتزال خارج الإتحاد، يعتبر خطوة هامة جداً إلى الأمام، بالنسبة لتطوره الإقتصاد. وأرجو من معاليكم أن تتفهموا عدم معرفة الحكومة اليمنية بالأعراف الدبلوماسية الأوروبية، وأن تعذروها لهذه الطريقة غير المألوفة[2]، التي سلكتها في طلبها توسطكم"[3].

وفي 1929/1/26م رد مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة السياسية السويسرية على رسالة راثينس، برسالة جاء فيها: أنه بعد استلامه رسالة راثينس، مع رسالة صاحب الجلالة ملك اليمن، المتضمنتين طلب اليمن الإنضمام إلى اتحاد البريد العالمي، بادر إلى التفاهم مع المكتب الدولي للإتحاد، من أجل دراسة الطلب. ويرجو من راثينس أن يحدد له التاريخ، الذي يمكن أن يبدأ فيه انضمام اليمن، وكذا المجموعة، التي يمكن أن يصنف فيها[4]. علماً _ كما ذكر _ بأن المكتب الدولي للإتحاد يقترح أن يصنف اليمن في المجموعة السابعة، أي في المجموعة التي صنفت فيها مملكة الحجاز. ثم يشير إلى أنها لا توجد لديه معلومات دقيقة عن الخدمات

1- Ebd.,
2- لم يكن راثينس يعرف ان هذه الطريقة، أي مخاطبة الحكومة السويسؤرية، هي الطريقة الصحيحة. انظر ص 228 من هذا البحث.
3- A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹Bd.1‹Dat.29.9.28.
4- وفقاً للتصنيف يتحدد مقدار مايدفعه اليمن كاشتراك مقابل العضوية.

البريدية في اليمن. ولكنه يفترض أن اليمن يملك مكاتب بريدية منظمة، قادرة على تقديم خدمات بريدية منتظمة، مع البلدان الأخرى، الأعضاء في الإتحاد. ويرجو من راثينس مده بمعلومات حول هذا الجانب[1].

وقد أجاب راثينس على استفسارات مدير قسم الشؤون الخارجية، برسالة لاتحمل النسخة المحفوظة منها ضمن وثائق وزارة الخارجية الألمانية تاريخاً محدداً، ولكننا نفترض أن يكون قد كتبها مباشرة بعد تسلمه رسالة مدير القسم، أي في أواخر يناير أو في أوائل فبراير 1929م. وقد ذكر في رسالته: أنه قد استلم رسالة مدير قسم الشؤون الخارجية وبعثها على الفور إلى الإمام يحي "ورجوت جلالته أن يؤكد المقترحات، التي سأعرضها على معاليكم في مايلي، وذلك رداً على الأسئلة التي طرحها معاليكم علي"[2]. ثم يعرض مقترحاته وتوضيحاته. فيقترح أن يكون يوم 1930/1/1م هو يوم بدء انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. مفترضاً _ كما اشار _ أن الإجراءات ستكون إلى ذلك التاريخ قد تمت. كما يؤكد اقتراح المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، بأن تصنف اليمن ضمن المجموعة السابعة، باعتباره اقتراحاً مقبولاً ومناسباً لحجم وأهمية اليمن. أما حول الخدمات البريدية في اليمن، فإنه من الصعب عليه _ كما ذكر _ الإجابة على ذلك. لكونه شخصاً غير متخصص في حقل البريد. ولكنه من خلال ماطلع عليه أثناء تجواله في اليمن، يستطيع القول بأنها "توجد في اليمن خدمات بريدية داخلية، وموظفون بريديون في جميع المدن الكبيرة. ويعود إنشاؤها إلى عهد الأتراك. وتعمل بشكل جيد. ويقتصر عملها، بطبيعة الحال، على نقل الرسائل والطرود والبرقيات. ويوجد نوعان من الطوابع البريدية[3]، نوع قيمته خمس بقش والآخر ثمان بقش"[4]. ثم يعبر عن قناعته بأن جلالة الإمام إذا أراد ان

1- A.Abt.lll،Akten،Z.St. A.، ،Jemen،Bd.1،S.45،Dat.26.1.29.

2- A.Abt.lll،Akten،Z.St. A.، ،Jemen،Bd.1،S.44،Dat.Ohne(Schät.W.jan-Feb.29)

3- سوف نتناول موضوع طوابع البريد في فقرة خاصة .

4- A.Abt.lll،Akten،Z.St. A.، ،Jemen،Bd.1،S.44،Dat.Ohne(Schät.W.jan-Feb.29)

ينشىء خدمات بريديه منظمة، فلابد له من الإستعانة بموظف بريدي متخصص، يعمل كمستشار بريدي، لزمن محدد[1].

وفي 1929/2/1م كتب راثينس رسالة إلى القاضي محمد راغب، أرفقها بالرسالة الجوابية، التي كان قد تلقاها من مدير قسم الشؤون الخارجية السويسري، وبترجمة فرنسية لرسالته الآنفة الذكر، التي كان قد أجاب فيها على تساؤلات مدير القسم المذكور. وقد جاء في رسالته: أنه سعيد بأن مسألة انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي قد أصبحت مؤكدة، من حيث المبدأ. وأنه يرجو من راغب أن يبلغه، بالسرعة الممكنة، عما إذا كان جلالة الإمام موافقاً على مقترحاته وردوده، التي بعث بها إلى (وزير الخارجية) السويسري[2]، حول تاريخ بدء انضمام اليمن إلى الإتحاد، وحول تصنيف اليمن ضمن مجموعات الدول الأعضاء، أي حول مقدار الإشتراكات الواجب دفعها للإتحاد، وكذا حول المستشار البريدي. ثم يشير إلى الفوائد، التي سيجنيها الإمام من وراء انضمام اليمن إلى الإتحاد، والمتمثلة بعائد بيع الطوابع البريدية. ثم يؤكد بأنه في جميع الأحوال لابد من أن يرسل صاحب الجلالة إلى أوروبا "مفوضاً مطلق الصلاحيات، يكلفه بإنجاز هذه القضايا، التي يكاد أن يكون إنجازها عن طريق المراسلات أمراً مستحيلاً"[3].

وقد وجه راثينس رسالة مماثلة للإمام يحي، لم نعثر على نسخة منها. ولكننا نعرف أنه قد وجهها، من خلال الردين الجوابيين، اللذين تلقاهما من كل من الإمام وراغب.

---

[1] ـ سوف نتناول موضوع المستشار البريدي في فقرة خاصة .

[2]ـ لم يبعث بها إلى وزير الخارجية بل إلى مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة السياسية السويسرية .

[3] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St. A.‹ Jemen‹Bd.1‹S.50-51‹Dat.22.9.1347(4.3.29)

ففي 22 رمضان 1347هـ (1929/3/4) كتب الإمام رسالة إلى راثينس، مليئة بعبارات المجاملات والإطراء، المعتادة في ذلك الحين، سواءً في الرسائل الرسمية أو غير الرسمية. ومما جاء في رسالة الإمام: أن راغب قد أطلعه على رسالة راثينس، المؤرخة في 1626/2/1م، كما أطلعه على رسالة (وزير الخارجية) السويسري ورد راثينس عليه، المتضمن المقترحات، التي سبق ذكرها. وأنه _ أي الإمام _ قد فوض راغب في تولي موضوع البريد حتى نهايته "مع احتفاظنا بالمصادقة على مايقوم به"[1]. كما أشار إلى وصول ماأسماها بالأوراق. ويقصد بها النظم واللوائح، التي سبق لراثينس إرسالها، مؤكداً أنها، مع التفاصيل التي أرفقها راثينس، قد جاءت مطابقة لرغبته[2].

ورد راغب على رسالة راثينس برسالة، مؤرخة في 1929/3/5م، ذكر فيها: أنه قد سعد باستلام رسالة راثينس، المؤرخة في 1929/2/1م، وأنه قد قدم إلى الإمام الرسالة الخاصة به. وقد تأثر الإمام تأثراً كبيراً بها. أما بالنسبة "لإنضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، فإن اليمن بأكمله، وليس فقط أنا وصاحب الجلالة، الملك الإمام، يقدر لك هذا الجميل. ألف شكر، بل مليون شكر لك"[3].

ثم أشار إلى أنه قد قرأ رسالة مدير قسم الشؤون الخارجية السويسري، المؤرخة في 1929/1/26م، الموجهة إلى راثينس[4]، كما قرأ رسالة راثينس الجوابية، إلى المدير، وشرح محتوى الرسالتين لصاحب الجلالة، الذي أمره بعمل اللازم وبالسرعة الممكنة، لإتمام كل الإجراءات والتنظيمات الخاصة بالخدمات البريدية. ويضيف "وإني أرغب في السفر إلى برن، ولكن مشاغلي الآن لاتسمح لي بذلك، خاصة وأن صاحب

---

[1]- **A.Abt.lll‹Akten ‹Z.St. A‹ Jemen‹Bd.1‹S.49-50‹Dat.1.2.29**

[2]- **Ebd.**

[3]- **Ebd. ‹S. 52-55‹ Dat. 5.3.29**

[4]- **هي نفس الرسالة التي أشار إليها الإمام باعتبارها من وزير الخارجية السويسري**

الجلالة قد وجد فيكم صديقاً مخلصاً ونبيلاً ومحترماً، مما جعله يكلفني بإتمام كل شيء من خلالكم. وعلى ذلك فإني أرجو من سعادتكم أن تعلموا أن الشيء الوحيد، الذي نطلبه، هو أن تثبتوا، في التسجيلات والإجراءات، أننا بلد حر ومستقبل بكل المعاني"[1]. أما بالنسبة لتاريخ بدء انضمام اليمن إلى الإتحاد، فإن الأول من يناير 1930م هو تاريخ مقبول. وكذا مقترح تصنيف اليمن في المجموعة السابعة، إضافة إلى موضوع المستشار البريدي. وكذا ضرورة وجود آلة لطباعة طوابع البريد في اليمن .

وفي 1929/4/5م، أرسلت البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة رسالة إلى وزارة الخارجية، بتوقيع السفير فون شتورر Von Stohrer، ذات دلالة كبيرة، بالنسبة لموضوعنا. فقد ورد في الرسالة: أن الإمام يحي بعث وفداً يمنياً إلى الملك فؤاد، قدم إليه مقترحات، تتعلق بالإعتراف المتبادل بجوازات السفر وطوابع البريد. وأن الأنباء الصحفية قد أشارت إلى أن الحكومة المصرية وافقت على الإعتراف المتبادل بجوازات السفر، أما طوابع البريد فقد رفضت الإعتراف بها، لأن اليمن ليس عضواً في إتحاد البريد العالمي[2].

إن محتوى هذه الرسالة يفصح لنا عن مدى العزلة، التي كان اليمن يعاني منها. حيث لم يكن يستطيع حتى أن يتبادل الرسائل، بطريقة منظمة، مع العالم الخارجي. كما يدل على مدى أهمية انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، في تحقيق تواصله مع العالم.

---

[1]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St. A.‹ ‹Jemen‹Bd.1‹S.52-55‹Dat.5.3.29

[2]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik3‹ Jemen‹Bd.1‹Dat.5.4.29

وقد واصل الدكتور راثينس جهوده، الهادفه إلى تحقيق انضمام اليمن إلى الإتحاد، متخذاً منحى جديداً، بعد رسالة القاضي راغب الآنفة الذكر. فقد كان راثينس يتمنى لو أن راغب يستطيع أن يحضر إلى أوروبا، لينجز هذه المسألة بنفسه. ولكن رسالة راغب، التي أشار فيها إلى أن مشاغله لاتمكنه من السفر، وأن الإمام قد كلفه بإتمام كل شيء عن طريقة _ أي عن طريق راثينس _ قد أوضحت له، بأنه لابد أن يتولى الأمر جميعه بنفسه. ولهذا، وبعد أن كانت مراسلاته قد اقتصرت على إدارة المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي وعلى الإدارة السياسية السويسرية، فقد بدأ يتجه إلى وزارة الخارجية الألمانية، ليستعين بها في إنجاز مهمته، التي وجد نفسه يضطلع بها دون اختيار منه.

وهكذا وجه راثينس رسالة من هامبورج، بتاريخ 1929/4/13م، إلى وزارة الخارجية الألمانية، باسم المدير فرايهر فون رشتهوفن Freiherr Von Richthoven، بسط فيها موضوع انضمام اليمن إلى تحاد البريد العالمي والموضوعين المرتبطين به، وهما موضوع المستشار البريدي وموضوع طوابع البريد، اللذين سنتناولهما فيما بعد. وأرفق برسالته رسالتي الإمام وراغب، اللتين كانتا قد وجهتا إليه.

ومما ورد في رسالته هذه إلى الخارجية: رجاءٌ بأن يستفسر فون رشتهوفن لدى المختصين، في اتحاد البريد العالمي، عن الإجراءات الضرورية، اللازمة لإنشاء خدمات بريدية منظمة. وذلك لتسهيل مهمته، بدلاً من أن يفكر في وضع مقترحات حول كيفية العمل وكيفية التصرف من جانبه، حيال هذه المسألة. ثم يطرح بعض التساؤلات الأخرى، المتعلقة بالمستشار البريدي وطوابع البريد، ويبدي استعداده للسفر إلى برلين، للتحدث مع وزارة الخارجية، حول هذه المسائل، إذا كانت الإجابة على

تساؤلاته غير ممكنة كتابياً. ثم يرجو أن يعرف رأي فون رشتهوفن في مايقوم به: "وهل تعتبرون من مصلحة ألمانيا أن أبذل جهداً، بقدر الإمكان، لتلبية رغبات الإمام، على الأقل بقدر مايتوافر لدي الإقتناع بأن الإمام واليمن سيستفيدان من ذلك"[1]. ثم يشير إلى أن تعامله مع هذه المسألة سوف يكلفه نفقات مالية، لايستطيع كموظف في مجال البحث العلمي، أن يصرفها من جيبه الخاص، كما لايستطيع أن يطلب الآن هذه النفقات من الإمام، ولايريد بأي حال أن يربط نفسه بالجهات المهتمة، من أصحاب الشركات والمصانع. ولهذا يرجو من فون رشتهوفن أن يطرح إمكانية دفع مايلزمه من نفقات في تحركاته، من أجل انضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي، من ميوانية وزارة الخارجية، على سبيل القرض. ويؤكد أن الأمر لن يتجاوز نفقات السفر المحتملة إلى برلين وإلى برن، في سويسرا،وأنه سيسدد القرض للوزارة، بمجرد استلامه نقوداً من الحكومة اليمنية. كما يؤكد في ختام رسالته، بأنه على ثقة من أن إنجازه لهذه المهمة، سوف يكسب ألمانيا مكانة متميزة في اليمن[2].

وفي 1929/4/30م رد فون رشتهوفن على رسالة راثينس، مجيباً على استفساراته، حول موضوعي المستشار البريدي وطوابع البريد، ومؤكداً سروره بالمهمة، التي كُلف بها راثينس، وثقته بأن جهود راثينس في إنجاز هذه المهمة هي في مصلحة ألمانيا. أما بالنسبة للنفقات الخاصة بتحركاته لإنجاز المهمة، فسوف تحول إليه. ولكنه لايستطيع أن يخبره عنها حالياً بأكثر من هذا[3].

وفي 1929/5/5م كتب راثينس إلى فون رشتهوفن مرة أخرى، يشكره على رسالته، المؤرخة 1929/4/30م ويعلمه: بأنه تسلم برقية من المكتب الدولي لاتحاد

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.42-43‹Dat.13.4.29.

2- Ebd. .

3- Ebd.‹ S. 56. Dat. 30.4.29.

البريد العالمي، في برن، يطلب منه فيها الحضور إلى الإدارة السياسية السويسرية هناك، بعد اليوم السابع من مايو، للتفاهم حول انضمام اليمن إلى الإتحاد. وبما أنه سوف يلقي محاضرة في باريس، يومي العاشر والحادي عشر من مايو، فقد قرر السفر من باريس مباشرة إلى مدينة برن، يوم الثاني عشر من مايو، وأنه يأمل أن لاتستغرق المحادثات أكثر من يومين. لأنه لابد أن يقلع من ميناء مرسيليا إلى تونس، يوم الخامس عشر من مايو، حيث سيقوم برحلة مع صديق له، رسام، إلى المناطق الداخلية في كل من تونس والجزائر، لمدة أربعة أسابيع، وسوف يبعث لوزارة الخارجية تقريراً من مدينة برن، عن نتائج محادثاته هناك، كما سوف يزور، بعد عودته من رحلته في شمال أفريقيا، وزارة البريد الألمانية، وذلك في العاشر من يونيه، بعد أن يكون قد عرف موقف اتحاد البريد العالمي، بالنسبة لموضوع المستشار البريدي لليمن. ثم تحدث بعد ذلك عن موضوع طوابع البريد. وأنهى رسالته بشكر فون رشتهوفن على تحريكه لموضوع نفقات تنقلاته[1].

وفي 1929/5/15م بعث راثينس رسالة من مرسيليا إلى القاضي محمد راغب، يخبره فيها عن نتائج محادثاته في مدينة برن. وقد جاء فيها: أنه قد أجرى في برن، يوم أمس ويوم أول من أمس، محادثات مع من أسماه بوزير الخارجية السويسري (مدير الإدارة السياسية)، ومع مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، حول انضمام اليمن إلى الإتحاد. وأن الحكومة السويسرية قد أبلغت، بواسطة سفرائها، الدول الكبرى، وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، بطلب اليمن، المقدم للإنضمام. وطلبت منها إبداء الرأي. فلم تعترض أي منها على ذلك. وبناءً عليه "فقد تم تسجيل الطلب الرسمي المقدم لانضمام اليمن[2]، الذي تجدون طي هذا نسخة منه، بمساعدة (وزير

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.71‹Dat.5.5.29
[2] - انظر الملحق رقم 20.

الخارجية السويسري) ومدير المكتب الدولي. ولكن لابد من توقيع هذا الطلب. وهو أمر لاأستطيع عمله، لأن الحكومة السويسرية لابد أن تتسلم وثيقة رسمية، يحررها صاحب الجلالة ويوقعها، تتضمن تفويضي بتمثيل اليمن في كل مايتعلق بموضوع انضمام اليمن إلى الإتحاد"[1]. ثم يتحدث عن موضوعي المستشار البريدي وطوابع البريد، حديثاً مطولاً، سنتناوله في موضعه. ويختتم رسالته بالإشارة إلى أنه في طريقه إلى تونس والجزائر. وأنه سيبعث، عند عودته إلى مدينة هامبورج، بتفاصيل أكثر دقة. ثم يشدد على أهمية سرعة إرسال التفويض الرسمي إلى طرف الحكومة السويسرية[2].

أما طلب الإنضمام، الذي اشار إليه راثينس في رسالته، والذي تقدم به باسم الحكومة اليمنية، في تاريخ 1929/5/13م، فقد كان نصه الآتي:

"سيدي المستشار الإتحادي

لي الشرف في أن أتقدم إلى معاليكم، باسم حكومة مملكة اليمن، بطلب انضمام هذا البلد إلى اتفاقية اتحاد البريد العالمي والأنظمة الملحقة بها، التي أُقرت في استكهولم، بتاريخ 28 أغسطس عام 1924م وهي:

1- إتفاقية البريد العالمي.
2- نظام الرسائل والصناديق مع الأجور المقررة.
3- نظام الطرود البريدية.
4- نظام الحوالات البريدية.
5- نظام الإستيفاءات.
6- نظام الإشتراكات في الصحف والمجلات الدورية.

1- A.A.Abt.lll، Akten، Z.St.A. ، Jemen، Bd.1، S.91-93، Dat..15.5.29

2- Ebd. .

وأتقدم إليكم بهذا الطلب، وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية استكهولم البريدية العالمية. وترغب حكومة اليمن في أن يبدأ انضمامها إلى هذه الإتفاقية والأنظمة الملحقة بها، المذكورة أعلاه، إعتباراً من الأول من يناير عام 1930م. وفي مايتعلق بمساهمة مملكة اليمن في نفقات المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، فإنها ترغب في أن تصنف ضمن الفئة السابعة (المادة24، الفقرة 3 من الإتفاقية). وفي مايتعلق بنظام الطرود البريدية، فإن مملكة اليمن لاترغب في أن تفرض رسوماً إضافية، تزيد على 25 سنتاً، على الطرود الخارجة من مكاتبها البريدية أو الواردة إليها (المادة 50 الفقرة الأخيرة من نظام الطرود البريدية). وستقوم إدارة الخدمات البريدية، في مملكة اليمن، بإرسال معادلات الرسوم، التي تحصلها، إلى إدارة البريد السويسري أو إلى المكتب الدولي لإتحاد البريد العالمي.

أرجو من معاليكم التفضل بإبلاغي باستلامكم هذا الطلب. وتقبلوا تقديري الفائق لكم.

الدكتور كارل راثينس"[1].

ومن مرسيليا أيضاً، وفي نفس التاريخ الذي كتب فيه إلى القاضي راغب، أي في تاريخ 1929/5/15م، كتب راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، شرح فيها ماأجراه من محادثات في برن، وذكر أن السفير الألماني في برن أكد بأن ألمانيا قد اعترضت على انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي[2].

وفي 1929/5/23م، وجهت وزارة الخارجية رسالة عاجلة إلى وزارة البريد، ضمنتها ماذكره راثينس، عن اعتراض ألمانيا على انضمام اليمن إلى الإتحاد، وأبدت

1- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.66-67‹Dat.Ohne (Schät . W.13.5.29)

2- Ebd‹. S.64-65‹ Dat. 15.5.29

استعدادها لاستفسار السفير الألماني في برن، حول الموضوع، إذا رأت وزارة البريد ضرورة لذلك[1].

وقد ردت وزارة البريد على وزارة الخارجية برسالة، مؤرخة في 1929/5/29م، أوضحت فيها: أنه لم تتلق خطاباً من المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، يتعلق بانضمام اليمن إلى الإتحاد. وأن وزارة البريد الألمانية لم تعترض على انضمام اليمن. كما أن البريد الألماني لايملك الحق في الاعتراض أبداً. فوفقاً للمادة الثانية من اتفاقية البريد العالمي، المبرمة في استكهولم، بتاريخ 1924/8/28م، تستطيع البلدان، التي لم تتبع بعد اتحاد البريد العالمي، أن تنضم إلى الإتفاقية في أي وقت تشاء. ويتم الإنضمام بالطرق الدبلوماسية، من خلال الحكومة السويسرية، التي تقوم بإعلام جميع البلدان الأعضاء في الإتحاد بالأوليات، الخاصة بإتمام الإنضمام. وتختتم الوزارة رسالتها بالرجاء، بأن تقوم وزارة الخارجية باستيضاح الموضوع[2].

بعد ذلك قامت وزارة الخارجية بالكتابة إلى السفارة الألمانية في برن بسويسرا، بتاريخ 1929/6/1م، مستوضحة الموضوع. وقد جاء في رسالتها: أن الدكتور راثينس من أرشيف الإقتصاد العالمي بمدينة هامبورج، الذي كان في اليمن في العام الماضي، قد كُلِّف من قبل الإمام يحي، إمام اليمن، بالإتصال بالمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، في مدينة برن، من أجل انضمام اليمن إلى الإتحاد. وقد قام بالتفاوض من أجل ذلك، مع المكتب المذكور ومع الإدارة العليا للبريد في سويسرا. وقد علم من وزارة الخارجية السويسرية بأن سويسرا اتصلت بالقوى الكبرى، عبر السفارات السويسرية، لتحديد مواقفها من انضمام اليمن إلى الإتحاد. ولم تبد أية دولة منها

---

[1]- Ebd،. S. 68، Dat. 23.5.29

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A. Jemen،Bd.1،S.69،Dat.29.5.29)

تحفظاً تجاه ذلك، باستثناء ألمانيا، التي اعترضت. وقد أفادت وزارة البريد الألمانية، بأنه لم يُقدم إليها أي خطاب، من قبل مكتب البريد الدولي في برن، يتعلق بانضمام اليمن. وأن البريد الألماني لم يعترض، بل ولايحق له الإعتراض. فبموجب المادة الثانية من اتفاقية البريد العالمي، المبرمة في استكهولم، بتاريخ 1924/8/28م، يحق للبلدان، التي لم تتبع بعد اتحاد البريد العالمي، أن تنضم إلى الإتفاقية، في أي وقت تشاء. كما أن الإنضمام يتم عبر الطرق الدبلوماسية ...إلخ. وتختتم وزارة الخارجية رسالتها، راجية من السفارة سرعة التوضيح[1].

وفي 1929/6/13م، رد السفير الألماني في برن على رسالة وزارة الخارجية، برسالة مطولة، تفصح عن استيائه من راثينس، وعن عدم ارتياحه له. فقد جاء في تلك الرسالة: أنه قبل أسابيع حضر إلى السفارة سيد، هو راثينس، وألقى على السفير محاضرة طويلة، حول الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص. وأورد أسماء العديد من مسؤولي وزارة الخارجية الألمانية، الذين تربطه علاقة بهم "ليظهر بذلك المكانة الرفيعة، التي يتمتع بها في برلين، كمبعوث لفخامة الإمام يحى"[2]. وقد قابله السفير بعدم ارتياح. ثم ذهب إلى الإدارة السياسية السويسرية، وقدم نفسه باعتباره جاء بتوصية من المستشار فرايهر فون رشتهوفن. وقد استقبله السكرتير التنفيذي، الدكتور راتسنبيرجر Ratzenberger، الذي تعامل معه راثينس، عن جهل بالمراتب الوظيفية في سويسرا، كوزير للخارجية، استقبله واستمع إليه بصبر شديد. وتحدث معه راثينس بحماس كبير، عن أهمية انضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي، مؤيداً ذلك بحجة أن الإيطاليين والبريطانيين الأشرار يدفعون مشايخ البدو إلى نهب الأشياء الثمينة، التي تُرسل إلى اليمن. ولهذا فلابد أن يبادر اتحاد البريد العالمي إلى

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A. Jemen،Bd.1،S.70،Dat.1.6.29

[2] - Ebd. S.72-74، Dat، 13،6.29

مد يد العون. ويواصل السفير رسالته، موضحاً الملابسات المتعلقة بخبر اعتراض ألمانيا على انضمام اليمن إلى الإتحاد، فيبين أنه على سبيل الإستعلام اتصلت الإدارة السياسية بالسفارات السويسرية، في كل من لندن وبرلين وباريس، تستفسرها عن مواقف الحكومات هناك من اليمن[1]. وقد جاء رد السفير السويسري في برلين، السيد روفيناخت Rüfenacht، بأن ألمانيا لم تعترف بعد باليمن. ومن هذه الحقيقة البريئة، اختلق الدكتور راثينس، خبر اعتراض ألمانيا على انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. وبالطبع فإنه لم يحدثه أحد في السفارة الألمانية في برن، بأن ألمانيا اعترضت على انضمام اليمن. وكل ماقيل له هو أن السفارة ليس لديها أي علم بالموضوع برمته. وقد طلب الدكتور راتسنبيرجر من "مبعوث الإمام"[2] أن يقدم له أي مستند، يخوله التحدث باسم اليمن. وهنا أبرز راثينس ورقة، تبدو عبارة عن رسالة من "حاكم اليمنيين جميعا[3] إلى وزير خارجيته"[4]. وليس فيها مايشير إلى أن راثينس قد فُوِّض بالتحدث باسم اليمن. كما أنه لايوجد حتى الآن طلب باسم الحكومة اليمنية، للإنضمام إلى اتحاد البريد العالمي. ويختتم السفير رسالته بالقول: "وهناك مثل عربي جميل، يقول: كل واحد يحسب قملته غزالاً. ومن المحتمل أن يكون الدكتور راثينس قد وقع ضحية هذا النوع من الوهم"[5].

وفي 1929/6/21م بعث راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، باسم فون رشتهوفن، ذكر فيها: أنه عاد قبل بضعة أيام إلى هامبورج، من رحلته في شمال أفريقيا. وأنه يرجو أن تكون رسالته المستعجلة، التي بعثها إلى الوزارة من مرسيليا، قد وصلت. ثم يستفسر عن إمكانية قدومه إلى برلين، للتحدث مع وزارة البريد، حول

---

[1] - لاحظ أن مضمون الاستفسار هنا قد اختلف عن مضمونه لدى راثينس، فهنا يدور الاستفسار حول الموقف من اليمن، ولدى راثينس حول الموقف من انضمام اليمن إلى الاتحاد.

[2] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.72-74‹Dat.13.6.29

[3] - يبدو أن المقصود هنا هو (أمير المؤمنين) .

[4] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.72-74‹Dat.13.6.29.

[5] - Ebd..

طوابع البريد. وأنه يستطيع أن يأتي في أي يوم، اعتباراً من 6/21/ وحتى 6/30، ماعدا يوم 6/27، حيث أنه على موعد فيه مع شخص، اسمه فاربورج Warburg، ليتحدث معه حول اليمن. كما يمكنه الحضور في أي يوم، بعد تاريخ 6/30، إبتداء من 7/2 [1].

وفي 1929/6/29م، كتبت وزارة الخارجية رسالة إلى راثينس، متأثرة إلى حد كبير، برسالة السفير الألماني في برن. وقد عَثرتُ ضمن الوثائق على مسودة رسالة الخارجية هذه، فوجدتها قد كتبت بلهجة شديدة، واضحة الغضب والحدة[2]. ثم تم بعد ذلك شطب العديد من عباراتها، وبيضت، بعد أن خُفِّفت حدتها. وقد ورد فيها، بعد تبييضها: أن وزارة البريد الألمانية قد أفادت بأن الأمر لا يعدو أن يكون سوء فهم، للحديث الذي دار بين راثينس وبين السكرتير التنفيذي للإدارة السياسية السويسرية. وأن الإدارة السياسية قد استفسرت بواسطة السفارات السويسرية، في كل من لندن وبرلين وباريس، عن مواقف الحكومات هناك من اليمن. وقد رد السفير السويسري في برلين، بأن ألمانيا لم تعترف باليمن بعد "فليس صحيحاً إذاً أنكم قد أُبلغتم بأن الدولة الألمانية قد اعترضت على انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي"[3]. ومن ناحية أخرى فقد أفاد السيد راتسنبيرجر، السكرتير التنفيذي للإدارة السياسية، بأنه لم يتم تقديم أي طلب رسمي، بانضمام اليمن إلى الإتحاد، حتى الآن. "وأنه من المشكوك فيه أن يُعتبر التفويض الممنوح لكم من الحكومة اليمنية كافياً"[4]. أما حول رغبة راثينس في القدوم إلى برلين، فقد ورد في الرسالة، أن وزارة البريد تنصح بأن يتصل _ أي راثينس _ بمدير مطبعة الدولة للإتفاق معه على موعد. وسنعود إلى هذه النقطة مرة أخرى، عند حديثنا عن موضوع طوابع البريد.

Ebd.، S. 79، Dat.21.6.29. -[1]

A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A. ،Jemen،Bd.1،S.78،Dat.-6.29 -[2]

Ebd., S. 81-82، Dat. 29.6.29. -[3]

Ebd. . -[4]

وفي 1929/7/9م، كتب راثينس إلى وزارة الخارجية، يستفسر فون رشتهوفهن، عما إذا كان لديه وقت، في يوم الخميس الموافق 7/11، وعما إذا كان يستطيع أن يقابل في نفس اليوم مدير مطبعة الدولة هيلمبيرجر Helmberger [1].

وقد ردت الخارجية على راثينس برسالة مستعجلة، تحمل نفس التاريخ 7/9، أعلمته فيها: بأن المستشار فون رشتهوفن مستعد لاستقباله في يوم الخميس، الموافق 7/11. كما أن مدير المطبعة، هيلمبيرجر مستعد أيضاً، لاستقباله في اليوم نفسه[2].

وفي 1929/7/30م بعث محمد راغب رسالة إلى راثينس، ذكر فيها: أنه مسرور باستلامه رسائل راثينس، المؤرخة في 1929/2/12م و 1929/3/6م و 1929/5/15م، مع بطاقة بريدية. وأن الرسالة المؤرخة في 1929/5/15م قد وصلت متأخرة جداً، ولم يستلمها إلاَّ منذ خمسة أيام. وهو يشكر راثينس على جهوده وينقل إليه تحيات الإمام. وأن الإمام قد كتب رسالة إلى معالي (الوزير) السيد نوتا Notta، تضمنت التفويض الكامل له _ أي لراثينس _ بتمثيل اليمن، في كل ما يتعلق بموضوع انضمامه إلى اتحاد البريد العالمي، وأرفقها برسالة راغب هذه. ثم يتحدث راغب عن موضوعي المستشار البريدي وطوابع البريد، حديثاً مطولاً، سنتعرض له عند تناولنا لهذين الموضوعين. وينهي رسالته بالرجاء في أن يكتب له راثينس بطاقة بريدية، يطمئنه فيها باستلامه هذه الرسالة[3].

أما رسالة الإمام الموجهة إلى من أسماه بوزير الخارجية السويسري، بتاريخ 23 صفر عام 1358هـ، الموافق 1929/8/1م، المرفقة برسالة القاضي راغب، الآنفة

Ebd.، S. 83، Dat. 9.7.29 -[1]
Ebd.، S. 84، Dat. 9.7.29. -[2]
A.A.Abt.lll،politik2 ،Jemen،Bd.1 ،Dat.-30.7.29. -3

الذكر، فقد جاء فيها بعد الزخرفة اللفظية المعتادة: أن القاضي راغب كان قد طلب من معالي (وزير الخارجية) بذل مساعيه واستخدام نفوذه، لدى الإدارة المركزية لاتحاد البريد العالمي، من أجل قبول اليمن عضواً في الإتحاد. وأنه _ أي الإمام _ يشكر (للوزير) جهوده، التي بذلها. ولإتمام عملية الإنضمام، في مطلع عام 1930، طلب القاضي راغب من أحد مدراء أرشيف الإقتصاد العالمي، في هامبورج، وهو الدكتور كارل راثينس، القيام بجميع الإجراءات اللازمة. والدكتور المذكور مكلف رسمياً، من قبل مملكة اليمن بإجراء المفاوضات مع إتحاد البريد العالمي، وبتمثل اليمن في كل المسائل، المتعلقة بانضمام اليمن إلى الإتحاد. وذلك لأن اليمن ليس لديه أي ممثل في أوروبا. وقد وصل كتاب من الدكتور المذكور إلى القاضي راغب، أشار فيه إلى ضرورة تفويض شخص، رسمياً، بإجراء المفاوضات مع الإتحاد ومع الحكومة السويسرية، وبالقيام بالإجراءات المطلوبة، لإتمام عملية الإنضمام. وبناء عليه فإنه _ أي الإمام _ يفوض الدكتور كارل راثينس بالتفاوض، في كل مايتعلق بهذا الموضوع. ويرجو الإمام في نهاية رسالته، من (الوزير) وحكومته، ومن المدير العام لاتحاد البريد العالمي مساعدة راثينس في مهمته[1].

وفي 1929/8/20م، كتب راثينس رسالة إلى مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة السياسية النمساوية، جاء فيها: أنه يتشرف بإرسال التفويض، الممنوح له من جلالة ملك اليمن، لتمثيل اليمن في جميع المسائل الخاصة بانضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي. وأنه يرفق برسالته الترجمة المعتمدة لرسالة الإمام، المتضمنة للتفويض. فقد طلب من قسم الدراسات الشرقية بجامعة هامبورج ترجمة تلك الرسالة، تسهيلاً للأمر. ويشير إلى أنه أثناء وجوده في مدينة برن، في شهر مايو 1929م، كان قد قدم طلباً لانضمام اليمن إلى الإتحاد، ووقع عليه، كسباً للوقت، بحيث تبدأ

[1]- A.A.Abt.lll‹Akten‹politik2. ‹Jemen‹Bd.1‹Dat..23.2.1358(1.8.29)

الإجراءات دون تأخير، بمجرد وصول التفويض. وبناءً على ذلك فإنه يرجو الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة للإنضمام. ثم يتطرق بعد ذلك إلى موضوع المستشار البريدي، الذي سنتناوله فيما بعد[1].

وفي التاريخ نفسه، 1929/8/30م، وجه راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، بإسم فون رشتهوفن، أبلغه فيها بأنه قد بعث في اليوم السابق إلى وزارة الخارجية رسالة، وصلته من راغب، موجهة إلى وزير الخارجية الألماني، الدكتور شتريسمن. ويخبره أيضاً بأن الإمام قد فوضه، ضمن رسالة وجهها إلى (وزير الخارجية) السويسري، بتمثيل اليمن في كل مايتعلق بانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. ثم يتطرق إلى موضوعي المستشار البريدي وطوابع البريد[2].

وفي 1929/9/28م، وجه المجلس الإتحادي السويسري الرسالة التالية، إلى وزير الخارجية[3]:

"سيدي الوزير

أتشرف بإبلاغ معاليكم بأن الحكومة اليمنية كانت في رسالتيها، المؤرختين في 1928/9/1م و 1929/5/13م، قد أبلغت المجلس الإتحادي برغبتها في الإنضمام إلى اتفاقية اتحاد البريد العالمي وأنظمته الموقعة في استكهولم، في 28 أغسطس عام 1924م، وهي:

1- إتفاقية البريد العالمي.
2- نظام الرسائل والصناديق مع الأجور المقررة.

---

[1]- Ebd.، Dat. 30.8.29.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،politik2. ،Jemen،Bd.1،Dat..30.8.29

[3]- **يبدو من السياق أنها رسالة تم تعميمها على وزراء خارجيات الدول الأعضاء في اتحاد البريد العالمي.**

3- نظام الطرود البريدية.
4- نظام الحوالات البريدية.
5- نظام الإستيفاءات.
6- نظام الإشتراكات في الصحف والمجلات الدورية.

وسيبدأ انضمام اليمن إلى الإتحاد اعتباراً من الأول من يناير عام 1930م. ويطلب اليمن، بالنسبة لمساهمته في نفقات المكتب الدولي، أن يصنف في المرتبة السابعة (المادة 24، الفقرة 2 من الإتفاقية). وفي مايخص نظام الطرود البريدية لاترغب مملكة اليمن في فرض رسوم إضافية تزيد على 25 سنتاً، بالنسبة للطرود الخارجة من مكاتبها البريدية أو الواردة إليها (المادة50 ، الفقرة الأخيرة من نظام الطرود البريدية). وستقوم إدارة الخدمات البريدية في مملكة اليمن بإرسال معادلات الرسوم، التي تحصلها، إلى إدارة البريد السويسري، أو إلى المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي.

وهذا الإشعار يقدم إليكم وفقاً للمادة الثانية من الإتفاقية.

ومع الرجاء بأخذ العلم نتقدم إليكم، يامعالي الوزير، بتقديرنا البالغ.
باسم المجلس الإتحادي السويسري.
رئيس الإتحاد (التوقيع)
مستشار الإتحاد (التوقيع) "[1].

وفي 1929/10/31م، أبلغت الإدارة السياسية الإتحادية الدكتور راثينس كتابياً، بأن المجلس الإتحادي قد سجل انضمام اليمن إلى اتفاقية اتحاد البريد العالمى وبعض

A.A.Abt.lll‹Akten‹z.st.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.103-104‹Dat.28‹9.29. -[1]

أنظمته الموقعة في استكهولم، في 1924/8/28م. وبأنه قد تم إشعار الدول الأعضاء بمنشور، أرفقت صورة منه إلى راثينس. وأضافت الإدارة السياسية في كتابها، أن المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي قد لفت انتباه الإدارة إلى أن الأنظمة المعمول بها حالياً في الإتحاد سوف تتغير، لتحل محلها الإتفاقية والأنظمة الملحقة بها، المبرمة في لندن، في 1929/6/28م. وذلك ابتداءً من 1930/7/1م. وأنه من المناسب أن تطبق هذه الإتفاقية والأنظمة الجديدة على اليمن أيضاً، إعتباراً من بدء سريانها. ولذا فإن الإدارة تبعث بمشروع طلب انضمام تكميلي، مع رجاء توقيعه وإعادته بأسرع وقت ممكن. ثم تحدثت الإدارة السياسية في كتابها عن موضوع المستشار البريدي، الذي سنتناوله فيما بعد[1].

وقد وقع الدكتور راثينس مشروع الطلب التكميلي، الذي أُرِّخ في 1929/11/4م، وكان نصه الآتي:

"سيدي المستشار الإتحادي

إلحاقاً بالطلب المقدم من حكومة اليمن، بتاريخ 1928/9/1م، والطلب المقدم بتاريخ 1929/5/13م، للإنضمام إلى اتفاقية اتحاد البريد العالمي، وأنظمته الموقعة في استكهولم، في 1924/8/28م، أتشرف بإبلاغكم، بأن حكومة اليمن تطلب الإنضمام أيضاً إلى الإتفاقيات البريدية المناظرة، المبرمة في لندن، في 1929/6/28م، والتي ستغدو سارية المفعول اعتباراً من 1930/7/1م، لتحل محل الإتفاقيات المبرمة في استكهولم. واتفاقيات لندن هذه، التي تطلب اليمن الإنضمام إليها هي:

---

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A. ،Jemen،Bd.1،S.101-102،Dat.31،10.29.

1- إتفاقية البريد العالمي.
2- نظام الرسائل والصناديق، مع الأجور المقررة.
3- نظام الطرود البريدية.
4- نظام الحوالات البريدية.
5- نظام الإستيفاءات.
6- نظام الإشتراكات في الصحف والمجلات الدورية.

أرجو من معاليكم التكرم بإشعار حكومات البلدان الأعضاء في اتحاد البريد العالمي بهذا الإنضمام التكميلي، وذلك وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية البريد، المبرمة في لندن، بتاريخ 1929/6/28م.

وتفضلوا ، ياسيدي المستشار الإتحادي، بقبول أسمى تقديري. الدكتور كارل راثينس"[1].

وفي 1929/11/5م، كتب راثينس رسالة إلى المستشار الإتحادي، رئيس الإدارة السياسية السويسرية، السيد موتا Motta، أبلغه فيها باستلامه لكتاب الإدارة، المؤرخ في 1929/10/31م، والصادر من قسم الشؤون الخارجية في الإدارة. وعبر له عن شكره باسم الحكومة اليمنية على جهوده، التي بذلها من أجل انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، وهو مأصبح الآن واقعاً فعلياً، كما هو واضح من منشور السيد الرئيس السويسري، الموجه إلى جميع الحكومات الأعضاء في الإتحاد. ثم تحدث عن موضوع المستشار البريدي. واختتم رسالته بالإشارة إلى أنه يرفق برسالته هذه طلب الإنضمام التكميلي، بعد أن قام بتوقيعه[2].

1- A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A.،Jemen،Bd.1،S.105،Dat.4،11.29.
2- Ebd., S.106،Dat.5،11.29.

وفـي نفـس التـاريخ 1929/11/5م، كتـب راثيـنس رسـالة إلـى وزارة الخارجيـة الألمانيـة، باسم المدير فون رشتهوفن، أرفقها بنسخ من الرسائل المتبادلـة بينـه وبين الإدارة السياسية السويسرية. وذكر في رسالته أن هذه الرسائل تبين أن انضمام اليمن إلـى اتحـاد البريـد العـالمي قـد أصـبح الآن أمـراً أكيـداً. ثـم تحـدث حـديثاً مطـولاً عـن موضوع المستشار البريدي، سنعود إليه في مكانه[1].

وفـي 1929/11/8م قـدم الـدكتور جروبـا Grobba، مـن القسـم الثالـث بـوزارة الخارجيــة، وهــو القســم السياســي، قــدم تقريــراً داخليــاً إلــى مــدير الــوزارة، شــنايدر Schneider، تحدث فيه عما يقوم به راثينس من اتصـالات لصـالح اليمن، وأهميـة ذلك بالنسبة لألمانيا. وزكّى باسم القسم منحه دعماً مالياً. وكـان راثينس _ كما تقدم معنا _ قد طلب من وزارة الخارجية صرف مبلغ لـه، يغطـي نفقات تحركاتـه، من أجل موضوع البريد اليمني، وذلك على سبيل القرض. ورد عليه فون رشتهوفهن فـي حينـه، بأن طلبه قد ووفق عليه. ثم لم يضف أية تفاصيل. ولكن يبدو، رغم تلك الموافقة، أن الموضوع لم يتابع، وظل معلقاً. وقد ورد في تقرير جروبا هذا مايلي:

مكث الدكتور كارل راثينس، من أرشيف الإقتصـاد العالمي في هامبورج، بضـعة أشهر في اليمن، خلال عام 1927[2]، بغرض القيام ببحث علمي، واستطاع كسب ثقة الإمـام والحكومـة اليمنيـة. ومنـذ ذلـك الحـين وهـو يتبـادل الرسـائل مـع مـدير الشـؤون الخارجية لليمن[3]. وقد فُوِّض من قبل الحكومة اليمنية بالإتصـال بالحكومـة السويسريـة، من أجل انضمام اليمن إلـى اتحـاد البريد العـالمي. ووفقاً لما ورد فـي رسـالة من رئيس الإدارة السياسـية السويسرية، بتـاريخ 31 أكتـوبر من هذا العام، إلـى الـدكتور راثيـنس،

---

[1] - Ebd. S.99-100، Dat.5.11.29

[2] - قضى راثينس في رحلته الأولى إلى اليمن بضعة أشهر، في أواخر عام 1927، وأوائل عام 1928م .

[3] - يقصد القاضي راغب . وهذا واحد من الألقاب، التي أطلقت عليه في الوثائق الرسمية .

فإن انضمام اليمن الآن قد تم. وإلى جانب ذلك فإن الدكتور راثينس قد كُلِّف من قبل الحكومة اليمنية بالبحث عن مستشار بريد أوروبي، يستطيع أن يفيد في تنظيم إدارة الشؤون البريدية في اليمن. وهو يحاول الآن العثور على هذا المستشار، بواسطة وزارة البريد الألمانية. وإضافة إلى ذلك فإنه، وبتكليف من الحكومة اليمنية، على اتصال بمطبعة الدولة الألمانية، بغرض طباعة طوابع بريدية يمنية. عدا عن تكليفات أخرى للحكومة اليمنية، يعمل على تنفيذها في ألمانيا. ولأنها لاتوجد حتى الآن علاقات رسمية بين الحكومتين، الألمانية واليمنية، فإن المهام التي يقوم بها الدكتور راثينس، ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكلا الحكومتين. وقد قام الدكتور راثينس برحلة إلى مدينة برن، للتحدث مع الحكومة السويسرية. كما سافر عدة مرات من هامبورج إلى برلين. وسوف تهتز الثقة، التي يتمتع بها حالياً، لدى الحكومة اليمنية، لو تقدم إليها بطلب دفع مقابل لذلك. وبما أن وضعه المادي لايسمح بأن يدفع تكاليف تنقلاته من جيبه الخاص، فقد التمس أن يُصرف له مبلغ إجمالي قدره خمس مئة مارك. إن اليمن منطقة واعدة، كسوق هامة للبضائع الألمانية. ومن هنا فإن من مصلحتنا أن لاتنقطع هذه الصلة، القائمة بين الدكتور راثينس وبين الحكومة اليمنية. بل وأكثر من ذلك، لابد من أن نرعى الخدمات الطبية، التي يقدمها الدكتور راثينس، لما ينتج عنها من تعزيز الثقة بنا. ولذا فإن القسم الثالث يزكي صرف مبلغ خمس مئة مارك للدكتور راثينس. ويمكن، عند تسليمه المبلغ، أن يقال له: "إن وزارة الخارجية لن تستطيع أن تدفع لك مستقبلاً مبلغاً آخر"[1]. وتبرز في هذا التقرير نقطتان، جديرتان بالملاحظة: أولاهما أن لهجة الحديث عن راثينس في التقرير لهجة، تنم عن قدر كبير من الود والتقدير. وهي لهجة تختلف كلياً عن اللهجة، التي تحدث بها عنه السفير الألماني في سويسرا، في رسالته الموجهة إلى الخارجية، بتاريخ 1929/6/13م[2]. كما تختلف عن

---

[1]- A.A.Abt.lll‹Akten‹z.st.A.‹Jemen‹Bd.1‹S.108-109‹Dat. 8‹11.29.

[2] - انظر ص 229 وما بعدها من هذا البحث.

لهجة وزارة الخارجية، في رسالتها الموجهة إلى راثينس، بتاريخ 1929/6/29م[1]. أما النقطة الثانية، فهي الإقرار بوجهة النظر القائلة بأن اليمن منطقة واعدة، كسوق تجارية. وهي وجهة نظر المصانع والشركات الألمانية. وقد رُفضت وجهة النظر هذه فيما بعد[2]، من قبل وزارة الخارجية الألمانية. ونحن إذ نسجل هاتين الملاحظتين، لانغفل، بطبيعة الحال، عن الهدف الذي وُضع من أجله التقرير، والذي اقتضى، دون شك، حشد أكبر قدر من الحجج، لإقناع أصحاب القرار، بوجاهة الطلب، وبأهمية صرف المبلغ المقترح.

وفي 1929/12/4م، بعث فرايهر فون رشتهوفن رسالة إلى راثينس، أشعره فيها بأن وزارة الخارجية قد أعطت توجيهاتها إلى الجهات المالية فيها، بدفع مبلغ خمس مئة مارك، لتغطية نفقات تنقلاته. وفي الوقت نفسه أبدى له أسفه، لأن الوزارة لن تستطيع دفع مبلغ آخر في المستقبل، لتغطية تحركاته، لخدمة الحكومة اليمنية[3].

وقد رد راثينس على فون رشتهوفن برسالة، مؤرخة في 1929/12/16م، شكره فيها على رسالته الآنفة الذكر، وعلى ما تضمنته، حول صرف الدعم المالي. مؤكداً أن هذا المبلغ سيبقى لديه كقرض، يسدده للخارجية، عندما يحاسب الحكومة اليمنية. ثم تحدث حول إعداد نفسه للسفر إلى اليمن، في رحلته الثانية، التي ينوى أن تمتد إلى ثلاث سنوات، يقوم خلالها بجملة من الأبحاث. وقد أرفق بالرسالة خطة أبحاثه، وأشار إلى أنه قد تقدم بطلب إلى جمعية الطوارئ العلمية، في هامبورج، للحصول

---

[1] - انظر ص 231 - 232 من هذا البحث.

[2] - تبلور موقف الرفض هذا بعد عودة الدكتور بروفر من صنعاء كما رأينا في الفصل الأول.

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A.،Jemen،Bd.1،S.111،Dat.4،12.29.

على دعم مالي. ويرجو من وزارة الخارجية دعم طلبه هذا[1]. ثم تحدث عن موضوع المستشار البريدي، الذي سنتناوله فيما بعد[2].

وفي 1929/11/11م بعثت وزارة الخارجية رسالة إلى السفارة الألمانية في برن، أشعرتها فيها بانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. وأرفقت برسالتها نسخاً من الرسائل المتبادلة بين الدكتور راثينس وبين الإدارة السياسية السويسرية، وذلك للإطلاع[3].

وفي 1929/11/12م، بعث القاضي محمد راغب رسالة إلى راثينس، جاء فيها: أنه قد استلم رسالته، المؤرخة في 1929/8/22م، مع البطاقة البريدية، المؤرخة في 1929/8/29م، التي كان راغب قد طلب من راثينس إرسالها كإشعار باستلامه رسالته، المؤرخة في 1929/7/30م، ومرفقاتها، كما تقدم معنا[4]. وذكر راغب أنه طالما أن راثينس قد استلم رسالته المذكورة ومرفقاتها، فإنه سيجد فيها الإجابات على كل تساؤلاته. وإضافة إلى ذلك فقد ترك له كامل الصلاحيات، ليقرر مايراه مناسباً. فهو يعتمد عليه "في إتمام الإجراءات اللازمة، الصغيرة منها والكبيرة"[5]. ثم يشير إلى أنه لم يستلم بعد أي إشعار بانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، سواءً من راثينس نفسه أو من (وزارة الخارجية السويسرية) أو من اتحاد البريد العالمي. ثم يؤكد أن جلالة الإمام شديد الرغبة "في افتتاح البريد، في اليوم الأول من يناير، عام 1930"[6]. ويرجو أن يسعى راثينس للحصول على جواب رسمي من اتحاد البريد العالمي، موجه إلى الإمام، يتضمن الموافقة النهائية على انضمام اليمن إليه. وتحدث راغب في

---

[1] - تحتوى الوثائق على رسائل عديدة حول هذا الموضوع لانرى داع لإيرادها هنا.

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A.W.6 ،Jemen،Bd.1،S.2،Dat. 16.12.29.

[3] - A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A. ،Jemen،Bd.1،S.107،Dat. 11،11.29.

[4] - انظر ص 232 من هذا البحث .

[5] - A.A.Abt.lll،Akten،politik.،Jemen،Bd.1،Dat. 12،11.29.

[6] - Ebd..

رسالته أيضاً عن موضوعي المستشار البريدي وطوابع البريد، كما سيأتي معنا في موضعه[1].

وفي 6 رمضان عام 1348 هـ (نوفمبر 1930م)، كتب الإمام يحي إلى راثينس رسالة، ذكر فيها: أنه قد استلم رسالته، المؤرخة في 1929/11/27م. وأن راغب قد أطلعه أيضاً على رسالته راثينس الموجهة إليه _ أي إلى راغب. ويشكره على الأخبار التي تضمنتها رسالته، والخاصة بانتهاء المفاوضات، حول انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. ويؤكد له بأنه سيبقى يذكر له خدماته ومساعداته، التي قدمها. وأنه قد كلف راغب بالإسراع في إرسال الخمس مئة جنيه، التي يعتبر أن تسديدها ضرورياً. ويرجوه أن يبذل جهوده لتوفير الإمكانيات اللازمة، التي يمكن أن تبدأ بها الخدمات البريدية في اليمن. ويشير إلى أن راغب سوف يوضح له كل شيء. ثم يعبر عن سروره برغبة راثينس في زيارة اليمن مرة أخرى[2].

وفي 1930/2/7م، كتب محمد راغب إلى راثينس رسالة، أبلغه فيها: بأنه قد استلم رسالتيه، المؤرختين في 27/نوفمبر و 30 ديسمبر عام 1929م، مع مرفقاتهما، إضافة إلى الكتيبات السبعة، الخاصة باتفاقية البريد العالمي والأنظمة الملحقة بها، المبرمة في لندن. وأنه قد تم إبلاغ الصندوق الملكي في الحديدة، بأن يسلم لباسندوة مبلغ خمس مئة جنيه استرليني. كما تم الإتصال بباسندوة وطُلب منه إرسال المبلغ المذكور إلى راثينس، بأسرع وأضمن الطرق[3].

---

[1]- Ebd.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،politik2. ،Jemen،Bd.1،Dat،6. 9.1348(1930)

[3]- Ebd. .، Dat . ohne.

وفي 1930/3/10م كتب راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية رسالة، ذكر فيها: أنه قد استلم شيكاً من الحكومة اليمنية بمبلغ خمس مئة جنيه، عن طريق بيت أحمد أبو بكر باسندوة التجاري بعدن[1].

2- مستشار البريد[2]:

بدأ الحديث عن مستشار البريد، عندما كان الدكتور كارل راثينس يخطو خطواته الأولى، في عملية انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي. ويتضح ذلك من خلال رسالته الجوابية إلى مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة السياسية السويسرية، التي لاتحمل النسخة المحفوظة منها ضمن وثائق وزارة الخارجية الألمانية تاريخاً محدداً[3]، ولكننا نفترض أن يكون قد كتبها مباشرة بعد تسلمه رسالة مدير القسم، المؤرخة في 1929/1/26م، أي في أواخر يناير أو في أوائل فبراير من نفس العام، كما أشرنا سابقاً. فقد طرح في رسالته الجوابية تلك فكرة المستشار البريدي، معبراً عن اعتقاده بأن جلالة الإمام، لكي ينشيء خدمات بريدية منظمة في اليمن، لابد له من موظف بريدي متخصص، يعمل كمستشار بريدي لفترة محددة "ومن الأفضل أن يكون مصرياً يتقن اللغة العربية ولغة أخرى، أوروبية"[4]. وأشار إلى أنه قد اقترح ذلك، في رسالة وجهها إلى القاضي محمد راغب. واختتم رسالته بالرجاء، بأن يفيده مدير القسم، عما إذا كان بإمكان اتحاد البريد العالمي أن يقترح الشخص المناسب، أو أن على جلالة الإمام أن يتصل بالحكومة المصرية لطلب ذلك مباشرة[5].

أما رسالته إلى القاضي راغب، التي أشار إليها في هذه الرسالة الجوابية، فهي الرسالة المؤرخة في 1929/2/1م، التي تضمنت، في ماتضمنته، الإستفسار عما إذا

1- Ebd. ‹Dat. 10.3.30 .

2- أطلق عليه في بعض الرسائل لقب خبير.

3- A.A.Abt.lll‹Akten‹z.st.A. ‹Jemen‹Bd.1‹S.44‹Dat.ohne

4- Ebd. .

5- Ebd. .

كان جلالة الإمام يقبل اقتراحه، بتعيين مستشار بريدي، لتنظيم الخدمات البريدية في اليمن[1].

وقد رد راغب على هذا الإستفسار، في رسالته الموجهة إلى راثينس، بتاريخ 1929/3/5م، بما يوحي بأن اقتراح راثينس، حول المستشار البريدي قد لقي قبولاً لدى الإمام. فقد ورد في رسالة راغب هذه أنه "حتى نستطيع أن ننشئ بريداً منظماً، بالصورة التي يرغب فيها اتحاد البريد العالمي، فإننا نرجو أن يتكرم المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي باختيار خبير لنا، حتى الأول من يناير 1930م، مؤهل ومدرب وقادر على تأهيل وتدريب وتكوين العاملين في البريد لدينا. ونفضل بل ونرغب في أن يختار المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، في برن، هذا الخبير ويرسله إلينا مباشرة. على أن يكون محترماً موثوقاً به، من قبل المكتب. وأن يكون سويسرياً ألمانياً، ليس صغيراً في السن، وحكيماً وقوياً، يستطيع القيام بواجباته. وإذا ما اختير لنا سويسرياً ألمانياً، يعرف العربية، قليلاً على الأقل، فسنكون أسارى الفضل. وسوف ندفع له راتباً، وفقاً لما سيقترحه المكتب الدولي. إلا أننا نرجو من المكتب الدولي أن يأخذ بعين الإعتبار الحالة المالية لبلدنا، الذي هو بلد فقير جداً، وأن يحدد لنا راتباً مؤقتاً للخبير، نستطيع أن ندفعه دون مشقة"[2]. ثم يضيف: أن قدوم الخبير، بموافقة المكتب، لابد أن يكون قبل موعد بدء الخدمات البريدية، في 1930/1/1م، بمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر. على أن يحمل معه رسالة رسمية من المكتب، موضح فيها مقدار الراتب الشهري "وسنستخدم هذا الخبير في الدائرة الخاصة بالبريد في دولتنا لمدة غير محددة. ولكنها لاتقل عن ستة أشهر. ولن نجبره أبداً على الإستمرار عندنا، بعد الستة أشهر، إذا لم يرغب هو في البقاء في اليمن. وسندفع له مصاريف السفر خمسين جنيهاً

---

[1]- Ebd.، S. 49-50، Dat .1.2.29.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،z.st.A. ،Jemen،Bd.1،S.52-55،Dat.5.3.29

استرلينياً، بعد وصوله إلينا واستلامه العمل في دائرته ووضع نفسه تحت تصرف دولتنا. وسيتم احتساب راتبه اعتباراً من يوم وصوله إلى الحديدة. ويمكن للمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي أن يمنحه سلفة، يقدر أنها كافية، ثم يكتب لنا بذلك. وسوف نرسلها إلى برن، نقداً بالعملة الذهبية الإسترلينية، مع أول إرسالية لبريدينا. على أن نستعيد المبلغ بعد ذلك من رواتب الخبير السويسري الألماني"[1]. وإضافة إلى ذلك، فإن على الخبير أن يحضر معه آلة لطباعة طوابع البريد، وكل مستلزمات تسيير الخدمات البريدية، من أوراق وسندات ...إلخ. وذلك "أننا نريد أن يكون في وسع الخبير أن يقوم بتشغيل بريد اليمن، دون أن يضطر إلى انتظار وصول الأوراق المطبوعة. لذا لابد أن يجلب معه كل مايلزم. ويمكن للخبير أن يحضر معه أيضاً أختاماً بريدية، تحمل التواريخ بالعربية واللاتينية. ويستطيع أن يحصل عليها، أثناء مروره بمصر. وسوف ندفع له ثمن كل ذلك"[2].

وفي رسالة راثينس إلى فون رشتهوفن، المدير بوزارة الخارجية، المؤرخة في 1929/4/13م، تحدث راثينس عن موضوع المستشار البريدي. فذكر أنه من الصعب العثور على مستشار بريدي نمساوي ألماني، تتوفر فيه الشروط، التي أوردها راغب في رسالته. وأنه حتى لو أمكن العثور على مثل هذا المستشار، فهل سيكون مستعداً للمغامرة بالسفر إلى اليمن. ويرجو راثينس من فون رشتهوفن أن يخبره، عما إذا كان بإمكان ألمانيا توفير شخص مناسب، يمكنه العمل كمستشار بريدي، في حالة عدم تمكن المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي من توفيره[3].

1- Ebd..

2- Ebd.،S.52-55،Dat.5.3.29.

3- Ebd .، S . 42-43، Dat . 13.4.29 .

وفي رد رشتهوفن على رسالة راثينس هذه، بتاريخ 1929/4/30م، ذكر فون رشتهوفن، أن وزارة البريد الألمانية قد أبدت استعدادها لتعيين شخص، للعمل مستشاراً بريدياً لليمن. وأن الشخص الذي يمكن أن يكون وارداً في الإعتبار، لشغل هذه الوظيفة، لابد أن يكون بدرجة كبير مفتشين، مع معرفة كافية باللغة العربية، وقدر من الخبرة في الحياة خارج ألمانيا[1].

وفي رسالة راثينس، التي بعثها إلى راغب، من مرسيليا، بتاريخ 1929/5/15م، ذكر راثينس، أن الحكومة السويسرية مستعدة لإرسال خبير، إذا وجدت شخصاً لديه الإستعداد للسفر إلى اليمن. وأن الخبير يكلف راتباً شهرياً قدره مئة وعشرين جنيهاً. ومع ذلك فقد بذل جهده لإقناع الحكومة السويسرية "بأن راتباً شهرياً قدره خمسين جنيهاً هو راتب معقول، بالنسبة لمستشار بريدي لليمن"[2].

وفي رسالة من راثينس إلى راغب، لم يُسجَّل في نسختها المحفوظة في إرشيف وزارة الخارجية الألمانية تاريخ محدد، ولكن من خلال مضمونها يمكن افتراض أنها قد كتبت في شهر يوليو 1929م، ذكر راثينس، أنه قد تلقى رسالة من (وزير الخارجية السويسري) يعتذر فيها عن عدم تمكن حكومته من وضع مستشار بريدي تحت تصرف الحكومة اليمنية، في الوقت الراهن، وفق المواصفات المطلوبة. ويضيف راثينس، أنه بما أن وجود مستشار بريدي أمر ضروري جداً، فقد طرح الموضوع على وزارة البريد الألمانية. وقد تلقى رداً بأن وزير البريد على استعداد لوضع مستشار بريدي تحت تصرف جلالة الإمام، إذا كان جلالته يرغب في ذلك. ويرجو راثينس من راغب أن يبلغه عن قرار الإمام بهذا الشأن[3].

1- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A. ،Jemen،Bd.1،S.56،Dat.30.4.29

2- Ebd.، S. 91-93، Dat. 15.5.29

3- A. A. Abt. lll، Akten، Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. Ohne (Schätz. W. Julie.29).

وفي رسالة راغب، المؤرخة في 1929/7/30م، الموجهة إلى راثينس، تحدث عن موضوع المستشار بقوله: "إنكم تعلمون أن أكثر من خمسين جنيهاً استرلينيا كراتب شهري سيكون كثيراً علينا. إننا لا نملك إيراداً بريدياً، مثل الحجاز. ولا داعي لأن أضيف، بأن الخبير الذي سيصلنا سيكون سعيداً ومسروراً بيننا، وسنراعي كامل وضعه، وسوف أهتم به أنا بنفسي"[1]. ثم يذكر أن صاحب الجلالة قد أذن له بالكتابة إلى راثينس، راجياً منه بذل كل مافي وسعه، حتى يتمكن اليمن من مباشرة الخدمات البريدية العالمية، ابتداء من 1930/1/1م، وأنه لهذا الغرض يرجو منه الإسراع في إرسال الخبير. على أن يكون رجل حكمة وعقل، أي رجلاً من سلالة ألمانيا حقيقية[2].

وقد توجه راثينس مرة أخرى إلى مدير قسم الشؤون الخارجية، في الإدارة السياسية السويسرية، بالسؤال حول إمكانية سويسرا لتوفير مستشار بريدي. فذكر في رسالة بعثها إليه، بتاريخ 1929/8/30م، بأنه _ أي راثينس _ قد أُبلغ مؤخراً، من قبل القنصل السويسري في ألمانيا، بأن إدارة البريد السويسرية ليس لديها إمكانية حالياً لتوفير مستشار بريدي، إستجابة لرغبة جلالة ملك اليمن. وأنه يود أن يلفت انتباه المدير، إلى أنه عندما طرح في رسالة سابقة، بأن المستشار البريدي يمكن أيضاً أن يكون مستشاراً للحكومة اليمنية في مسائل عامة، لم يكن يقصد أن يشترط في المستشار التمتع بمؤهلات معينة، وإنما أراد بذلك فقط أن يشير إلى أن مستشار البريد يمكن أن يستشار في قضايا أخرى، وبالتالي فإن وجود شخص مناسب لذلك سيكون أفضل، وأكثر نفعاً لليمن وللإقتصاد السويسري. ثم يرجو راثينس من مدير القسم أن يخبره، عما إذا كان توفير المستشار المطلوب من سويسرا مستحيلاً. لأنه في هذه الحالة، ونظراً لأهمية الموضوع، سوف يضطر إلى التوجه إلى دولة أخرى لتوفيره[3].

1- **A. A. Abt. lll، Akten، Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. 30.7.29.**

2- **Ebd..**

3- **A. A. Abt. lll، Akten، Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. 30.8.29.**

وفي رسالة راثينس بنفس التاريخ، 1939/8/30م، إلى فون رشتهوفن، في وزارة الخارجية الألمانية، أبلغه فيها بأن السويسريين قد رفضوا إرسال مستشار بريدي إلى اليمن، دون إبداء سبب مقنع. وأنه قد كتب إلى (وزير الخارجية السويسري)، بأنه إذا كان الرفض السويسري نهائياً، فسيضطر إلى البحث عن المستشار المطلوب، لدى ألمانيا. ثم يُذكِّر فون رشتهوفن بأنه كان قد أبلغه في رسالة سابقة، بعثها إليه _ أي إلى راثينس _ بأن وزارة البريد الألمانية قد أبدت استعدادها لتوفير المستشار المطلوب[1].

ويتضح لنا، من رسالة راثينس هذه، أنه كان يتوقع أن يأتي رد مدير قسم الشؤون الخارجية، في الإدارة السياسية السويسرية، الذي أطلق عليه لقب (وزير الخارجية)، متضمناً عدم إمكانية توفير مستشار بريدي من سويسرا.

وقد جاء الرد فعلاً، ضمن الرسالة الموجهة إلى راثينس، من الإدارة السياسية بتاريخ 1929/10/31م، كما توقع راثينس. فقد ذكر مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة، أنه توجه بالرجاء إلى إدارة البريد السويسرية، بأن تدرس مجدداً إمكانية إرسال موظف بريدي سويسري إلى اليمن، وأن إدارة البريد قد أبلغته بأنها غير مستعدة لوضع أحد موظفيها تحت تصرف الحكومة اليمنية، كمستشار بريدي[2].

وفي رسالة راثينس إلى رئيس الإدارة السياسية، بتاريخ 1929/11/5م، ذكر راثينس، في ماذكره، أنه قد استنتج من رسالة مدير قسم الشؤون الخارجية، التابع للإدارة، أن الحكومة الإتحادية السويسرية غير قادرة على توفير مستشار بريدي لليمن. وأنه يشكره على الجهود التي بذلها في هذا الموضوع. ثم يقول: "وسوف أبلغ جلالة

1- **Ebd Dat 30. 8.29.**

2- **A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1،S.101-102، Dat. 31.10.29.**

الإمام بأن الحكومة السويسرية لم تجد، مع الأسف، من بين موظفي بريدها من يعرف اللغة العربية"[1].

وبالطبع فإن الرفض السويسري لم يكن بسبب مشكلة اللغة العربية. ولكن راثينس أراد، كما يبدو، أن يكون لطيفاً مع الجانب السويسري، وأن يبدي بذلك تفهمه للموقف.

وفي الرسالة، التي بعثها راثينس في نفس التاريخ، 1929/11/5م، إلى فون رشتهوفن، في وزارة الخارجية الألمانية، مرفقة بالرسائل المتبادلة بينه وبين الإدارة السياسية السويسرية، أشار إلى رد الإدارة السياسية النهائي، حول عدم تمكن سويسرا من توفير المستشار البريدي لليمن. وأضاف أنه بما أن المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي يطلب منه الآن ومن الحكومة اليمنية تحديد الأجور البريدية، التي تنوي حكومة اليمن وضعها مستقبلاً، وهو طلب لايستطيع هو ولا الحكومة اليمنية تلبيته، بسبب انعدام الخبرة، فإن العثور على خبير بريدي، يستطيع أن يحدد ذلك، أصبح أمراً ملحاً للغاية. كما أن الإمام لم يفوضه في موضوع انضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي فحسب، بل طلب منه أيضاً العثور على مستشار للبريد. ثم أنه قد سأل وزير خارجية اليمن، في رسالة وجهها إليه مؤخراً، ويتوقع وصول الرد عليها خلال أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، عما إذا كان يستطيع أن يتوجه، للبحث عن المستشار، إلى الحكومة الألمانية، في حالة الرفض النهائي من قبل الحكومة السويسرية؟ وأنه واثق من أن الإمام سيقرر طلب مستشار ألماني. ولذا فهو يريد الآن أن يستبق هذا القرار، كسباً للوقت، واستناداً إلى التفويض الممنوح له، فيتوجه إلى وزارة الخارجية الألمانية،

---

[1]- Ebd .، S. 106، Dat، 5.11.29.

راجياً مساعدتها في توفير المستشار المطلوب. وبما أن وزارة البريد الألمانية كانت قد أبدت استعدادها لتوفير شخص مناسب، فإنه يرجو من فون رشتهوفن، إذا كان يرى أن التفويض الممنوح له يعتبر كافياً، وأن توفير مستشار ألماني أمر مفيد لألمانيا، أن يلتمس من وزارة البريد ترشيح الشخص المناسب. أما إذا كان فون رشتهوفن يفضل الإنتظار، حتى يصل طلب من الحكومة اليمنية، فإن هذا يعني أن على الأسئلة الفنية، التي يطرحها اتحاد البريد العالمي أن تبقى دون إجابة، حتى ذلك الحين. ويضيف "هل تسمحون لي مرة أخرى أن أذكركم بالشروط الخاصة بالمستشار: تكاليف السفر ذهاباً وإياباً. راتب شهري قدره خمسين جنيهاً، في حالة عقد عمل مدته نصف عام. الصرفيات في اليمن ستكون ضئيلة جداً، حيث أنه سيحل ضيفاً على الملك"[1].

وفي رسالة القاضي محمد راغب إلى راثينس، المؤرخة في 1929/11/12م، تحدث عن موضوع المستشار البريدي، فذكر: أن هناك حكومات ترغب في تقديم خبراء لليمن، ولكن هذا لايناسب الحكومة اليمنية. فحكومة اليمن تفضل أن تحصل على خبير عن طريق اتحاد البريد العالمي، حتى لاتثير حساسية أحد. وإذا لم يتوفر ذلك، وأمكن لراثينس أن يعثر على الخبير المطلوب بطريقته الخاصة. فإنه يرجو أن يزود هذا الخبير، على الأقل، برسالة توصية موجهة إلى جلالة الإمام، من قبل الوزير السويسري، أو من قبل اتحاد البريد العالمي "لأن ذلك سيكون أفضل بالنسبة لسياستنا"[2].

1- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1،S.99-100، Dat. 5.11.29.

2- A. A. Abt. lll، Akten، Politk2.، Jemen، Bd.1،Dat. 12.11.29.

وفي 1929/12/16م، كتب راثينس إلى فون رشتهوفن رسالة، ورد فيها: أنه تقدم إليه موظف في البريد الألماني بدرجة مستشار[1]، بطلب لشغل وظيفة مستشار بريدي لليمن. ولكن "مع الأسف،لم أتلق حتى الآن أي أخبار من اليمن. وأفضل الإنتظار، بالنسبة لوضع عقد العمل، إلى أن يتخذ الإمام قراره. وقد أجبت مقدم الطلب بهذا المعنى"[2].

وفي 1930/2/1م، كتب راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، باسم الدكتور جروبا، ذكر فيها: أنه لم يأته أي جديد، سواءً من وزارة البريد الألمانية، أو من المستشار سنك آيزن Zinkeisen. وأنه قد طلب من الحكومة اليمنية مبلغ خمس مئة جنيه، من أجل طوابع البريد ومن أجل مستشار البريد. وأنه لايعرف ما إذا كان الإمام سيستجيب لطلبه. وأن الإمام "إذا فعل ذلك فسوف يكون هذا أول خرق للقاعدة، التي اعتاد عليها، وهي أن لا يدفع إلا بعد أن تكون البضاعة بيده"[3].

وقد خرق الإمام هذه القاعدة فعلاً. ففي رسالة القاضي محمد راغب إلى راثينس، المؤرخة في 1930/2/7م، ذكر راغب أن المبلغ المطلوب قد تم إرساله، عن طريق باسندوة، كما تقدم معنا. وفي هذه الرسالة تحدث راغب عن مستشار البريد، أو خبير البريد كما يسميه، فأكد أن وجوده ضروري جداً. فقد وصلت "دفاتر التعليمات والقوانين والتدابير والإتفاقيات والنماذج والدوريات، الخاصة بالبريد العالمي، والتي تزن عدة كيلو جرامات ... ولكن من الذي سيقوم بدراستها أو بتطبيقها أو متابعتها، للإستفادة منها؟ إنه الخبير. لقد احتفظنا بكل هذه الكتب، التي وصلتنا من اتحاد البريد العالمي،

---

[1]- هو المستشار ستك آيزن، الذي سيرد اسمه كثيراً فيما بعد .

[2]- A. A. Abt. lll، Akten, Z. St. A. W. 6, Yemen, Bd. 1, S. 2, Dat. 16. 12. 29.

[3]- Ebd., S. 116 ß 117, Dat. 1. 2. 30.

بانتظار وصول الخبير، لكي نسلمها له. فنحن بالفعل لانستطيع أن نعمل أي شيء، دون وجود الخبير. وذلك لأننا لانعرف في أمور البريد شيئاً. وبناءً على شهادتكم بحسن سيرة وكفاءة السيد سنك آيزن، فإننا نتعهد بقبوله، بالشروط التي أشرتم بها علينا. وهي أن ندفع له مئة جنيه استرليني، كتجهيز ومصاريف سفر، وخمسين جنيهاً، راتب شهري، وخمسين جنيهاً مصاريف عودة. ولاشك أن الخدمات التي سيقوم بها السيد سنك آيزن لدينا، بعزيمة قوية، وبصدق وإخلاص المانيين، سوف لن تبقى دون مكافأة، من قبل صاحب الجلالة. إننا نوافق على احتساب راتبه ابتداءً من مغادرته الأراضي الألمانية، ولكن شريطة أن تحسب مدة السفر خمسة عشر يوماً، من ألمانيا إلى الحديدة. إننا نرجو إذاً أن تدفعوا له مئة جنيه استرليني، لتجهيز نفسه ولنفقات الطريق. أما الخمسون جنيهاً المخصصة لنفقات العودة، فلن تدفع له إلا عند مغادرته اليمن. وإذا رضينا عنه ورضي عنا، فإننا سنحتفظ به دائماً في خدمتنا. ويمكن أن نقلده مناصب، قد تصل إلى درجة وزير للإتصالات. وبذلك يستطيع بالتأكيد أن يحصل على رواتب مرتفعة جداً"[1]. ثم يشير راغب إلى أنه قد ذكر لراثينس من قبل، في رسائله المؤرخة في شهري مايو ويوليو "بأننا لانملك أي شئ هنا، وأن على الخبير أن يحضر معه كل مايلزمه، من أجل البدء في تسيير الخدمات البريدية. صحيح أن لدينا مطبعة هنا، إلا أنها لاتحوي الحروف اللاتينية إطلاقاً. ومن المستحيل طباعة الأوراق والإيصالات والوثائق الأخرى اللازمة هنا. ولذلك يجب أن يأتي السيد سنك آيزن حاملاً معه جميع أنواع الأوراق والنماذج والوثائق والإيصالات ...إلخ. وفي رسائلي في مايو ويوليو، المشار إليها، رجوتكم أن تحصلوا على الأختام البريدية، وأن تكون هذه الأختام (أوتوماتيكية)، خاصة بتواريخ الأيام والأشهر. وسيكون من الأفضل لو أن السيد سنك آيزن يحفرها في ألمانيا ويحضرها معه.

[1] - A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. 7.2.30.

وسوف أبعث إليكم طي هذه الرسالة نموذج لختم بريد صنعاء وأسماء أماكن المكاتب البريدية، التي تم فتحها منذ فترة. وذلك في قائمتين، باللغة العربية والفرنسية. وإذا رأيتم ضرورة حفر إسم المكتب في كل ختم، فإنكم تستطيعون نقل الأسماء العربية من القائمة العربية ... السيد العزيز راثينس، إنكم تعرفون بأننا جيل حضاري منذ عشر سنوات فقط، وينقصنا كل شيء ... إبعثوا إلينا السيد سنك آيزن دون تأخير، ومعه جميع لوازم البريد، صغيرة وكبيرة، حتى يستطيع أن يبدأ في تسيير الخدمات البريدية"[1]. وفي هذه الرسالة يؤكد من جديد، ماسبق له أن أكده من قبل، وهو أن يبذل راثينس جهده للحصول على رسالة توصية لسنك آيزن من اتحاد البريد العالمي، أو من (وزير الخارجية السويسري)، يحملها سنك آيزن معه، عند قدومه إلى اليمن، وذلك "لكي نتخلص من تأنيب الأصدقاء ولوم الأعداء"[2].

وفي رسالة راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/3/10م، التي ذكر فيها، بأنه قد استلم مبلغ خمس مئة جنيه استرليني، المرسل من الحكومة اليمنية، تحدث راثينس عن المستشار البريدي، فذكر: أنه بوصول المبلغ المذكور وبموافقة الحكومة اليمنية على مقترحاته، الخاصة بموضوع البريد[3]، يبدو أن كل العقبات قد ذللت، أمام الإسراع في سفر المستشار سنك آيزن. ويرجو إبلاغه عن الكيفية، التي أحال بها اتحاد البريد العالمي طلبه، بتعيين مستشار بريدي، إلى الحكومة الألمانية. إذ أن مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي لم يخبره حينها، إلا بأنه قد أحال طلبه إلى وزارة البريد الألمانية ورجاها أن تتصل به _ أي براثينس _ مباشرة. وأنه منذ ذلك الحين لم يتم أي اتصال رسمي به، من قبل وزارة البريد الألمانية. ولذا فهو لايعرف ما إذا كانت وزارة البريد، وكذا وزارة الخارجية، قد تخلّتا عن تحفظهما، تجاه

---

1 - A. A. Abt. lll‹ Akten‹Politik2‹ Jemen‹ Bd.1‹ Dat. 7.2.230.

2 - Ebd. .

3 - قارن ص 220 من هذا البحث .

سفر السيد سنك آيزن. أما شهادة المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، بأهلية سنك آيزن لهذا العمل، فإنه يأمل أن يحصل عليها دون صعوبة[1].

وفي 1930/3/18م، كتب وزير البريد الألماني رسالة إلى مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، جاء فيها: أنه إشارة إلى الطلب المقدم من الدكتور راثينس، المكلف من قبل الحكومة اليمنية بالبحث عن شخص مناسب للعمل كخبير في اليمن، فإن المستشار في وزارة البريد الألمانية، سنك آيزن، يمكن أن يكون هو الشخص المناسب. فقد عمل مدة خمس سنوات ونصف في سوريا، كما عمل أيضاً في إدارة البريد التركية. وهو لايتقن اللغة الفرنسية فحسب، بل ويستطيع أيضاً التفاهم باللغة العربية. وأن الوزارة مستعدة لإرساله مُجازاً إلى اليمن. وأن اليمن، الذي انضم إلى اتحاد البريد العالمي، ابتداءً من 1930/1/1م، لن يستطيع أن يسير أعمال البريد، دون وجود مستشار بريدي. وقد اشترط _ أي اليمن _ في المستشار البريدي، أن يكون مرشحاً من قبل المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي. ولهذا، وحتى لايتأخر الموضوع أكثر مما قد تأخر، فإن الوزير يرجو من مدير المكتب، أن يعزز توصيته _ أي توصية الوزير _ لسنك آيزن، بتوصية من عنده، وأن يبلغ الدكتور راثينس، في هامبورج، بذلك[2].

وقد عزز مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي التوصية، الصادرة من وزير البريد الألماني، المؤرخة في 1930/3/22م، بتوصية، ذيلها بها. وكان نص توصية الوزير الألماني على النحو التالي:

"وزارة البريد،

1- A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. 10.3.30.

2- Ebd.، Dat. 18.3.30 .

برلين في 1930/3/22م

بناءً على طلب الحكومة اليمنية، تعيين موظف بريد ألماني الجنسية، لتنظيم الخدمات البريدية في اليمن، فقد عينت السيد سنك آيزن، المستشار في البريد المركزي الألماني، في برلين. لقد عمل سنك آيزن لعدة سنوات، في مكاتب البريد الألمانية في سوريا، وعمل، فيمابعد، في إدارة البريد التركي. وهو يتقن اللغة الفرنسية، إتقاناً جيداً. ويمكنه التفاهم باللغة العربية. إنني أوصي به، كشخص مناسب جداً لهذه المهمة المقترحة. توقيع الوزير

ختم الوزارة"

وذُيِّلت توصية وزير البريد الألماني، بتوصية مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، التالية:

"المكتب الدولي لإتحاد البريد العالمي يدعم بسرور هذه التوصية من وزارة البريد الألمانية، ويوصي بالسيد سنك آيزن للعمل في خدمة الحكومة اليمنية".

برن في 1930/3/24.

مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي"[1].

وفي 1930/3/24م، أرسل مدير المكتب الدولي للتحاد البريد العالمي رسالة إلى الدكتور راثينس، صدر بها هذه الوثيقة[2].

وفي 1930/3/27م، كتب راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية، أبلغها فيها باستلامه للتوصية، الخاصة بالمستشار سنك آيزن، وأنه بذلك لم يعد هناك مايمنع من أن تسرِّع وزارة الخارجية بعملية سفر سنك آيزن إلى اليمن[1].

---

[1]- A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat. 22.3.30.

[2]- Ebd.، Dat . 24 .3.30.

وفـي 1930/4/3م ردت وزارة الخارجيـة علـى رسـالة راثيـنس، بأنـه لـيس لـديها الآن مانع من سفر سنك آيزن إلى اليمن، وأنه، حسب رأي سنك آيزن، لايوجد أيضـاً أي مانع لدى وزارة البري[2].

وفي 1930/4/9م، بعثت وزارة الخارجية رسالة إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أباب، أبلغتها فيها: بأن الحكومة اليمنية كانت قد طلبت من الدكتور كارل راثينس، الذي قام بإجراءات انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، طلبت منه البحث عن مستشار بريدي من سويسرا، مالم فمن أي بلد آخر وخصوصاً من ألمانيا. وبالتشاور، بين البريد الألماني والمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، تم اختيار السيد المستشار سنك آيزن لهذه الوظيفة. وقد سبق لـه العمل عدة سنوات، قبل الحـرب العالمية الأولى، مديراً لمكتب بريد ألماني في فلسطين. وسوف يسافر إلى اليمن، في بداية شهر مايو القادم، كما هو متوقع[3].

وفـي 1930/4/11م، بعـث راثيـنس رسـالة إلـى وزارة الخارجيـة، باسـم الـدكتور جروبا، أرفقها بمشروع عقد العمل، الخاص بسنك آيزن، وذكر فيها: أن المستشار سنك آيزن طلب منه، بعد أن تم تذليل كل الصعوبات، وضع عقد عمل، وإرساله إلى وزارة الخارجيـة. علـى أن تقـوم وزارة الخارجيـة، بـدورها، بإيصـاله إلـى وزارة البريـد. واختصاراً للوقت، فقد وضع عقداً باللغة الفرنسية مباشرة. ويرجو _ أي راثينس _ في حالـة وجـود أيـة ملاحظـات للخارجيـة علـى مشـروع العـق، أن تناقشـها مباشـرة مـع المستشار سنك آيزن[4].

---

[1]- Ebd., Dat. 27.3.30.
[2]- Ebd.، Dat. 3.4.30.
[3]- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A.post21، Jemen، Bd.1،S.2، Dat. 9.4.30.
[4]- A. A. Abt. lll، Akten،z.st.A،post21، Jemen، Bd.1،S.3-4، Dat. 11.4.30.

وقد اشتمل مشروع العقد على اثنى عشرة مادة، حُددت فيها التزامات الطرفين المتعاقدين، سنك آيزن والحكومة اليمنية، التي يمثلها في العقد الدكتور كارل راثينس[1].

وفي 1930/4/24م، رد الدكتور جروبا، من وزارة الخارجية، على رسالة راثينس، فأبلغه: أنه قد ناقش مشروع العقد مع المستشار سنك آيزن. وأن هناك بعض التعديلات، غير الجوهرية، رأى سنك آيزن إدخالها على المشروع. ولابد أن يكون قد بعثها إلى راثينس[2].

وقد تسببت رغبة راثينس في كسب الوقت والإسراع في تحرير عقد العمل لسنك آيزن والتوقيع عليه، دون أخذ موافقة مسبقة من الإمام، تسببت في إحراج القاضي راغب، وفي إحراج راثينس نفسه، كما سنرى.

ولما كانت كل العقبات قد ذللت، أمام سفر مستشار البريد إلى اليمن، فقد جهز الشخص المختار، سنك آيزن، نفسه للتوجه إلى اليمن.

وفي 1930/6/16م أبرقت وزارة الخارجية إلى السفير الألماني في الحبشة، الدكتور بروفر، الذي كان في طريقه إلى صنعاء، عبر عدن، لإجراء المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة، بين ألمانيا واليمن، أبرقت إليه إلى عدن، بواسطة شركة كوري براذر، تعلمه: بأن المستشار سنك آيزن سيصل إلى جبوتي في 27 يونيو من ذلك العام، متجهاً إلى صنعاء، عبر عدن[3].

وفي 1930/7/22م، كتب راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية، باسم الدكتور جروبا، ذكر فيها: أن المستشار سنك آيزن قد بعث إليه رسالة من جيبوتي، يخبره فيها

---

[1]- Ebd.، S.5-7، Dat.11.4.30.

[2]- Ebd.، S.8-9، Dat.24.4.30.

[3]- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.11، Dat. 16.6.30.

بأنه مريض، ويعالج في المستشفى، ويخشى أن يضطر للبقاء هناك مدة أسبوع، وأنه ذكر في رسالته بأن الدكتور بروفر كان قد غادر جيبوتي عن طريق عصب إلى الحديدة[1]، قبل وصوله _ أي سنك آيزن _ إلى جيبوتي، بأيام قليلة[2].

ونظراً لمرض سنك آيزن وتأخره في جيبوتي فقد اضطر إلى اقتراض مبلغ من المال، من شخص في جيبوتي، إسمه اليازاريان Eliazarian، وهو ممثل للبعثة الدبلومسية الألمانية هناك، وذلك لتغطية مصاريفه ونفقات علاجه.

وفي 18/ 8/ 1930م كتبت البعثة الدبلومسية الألمانية في أديس أبابا رسالة إلى وزارة الخارجية، ذكرت فيها : أن سنك آيزن قد طلب منها تسديد المبلغ الذي اقترضه من ممثل البعثة في جيبوتي، اليازاريان، على أن تستعيده من زوجته في برلين. وأرفقت برسالتها سنداً كان سنك آيزن قد حرره لإليازاريان[3].

وفي 1930/9/9م، كتبت وزارة الخارجية إلى زوجة سنك آيزن، في برلين، تطلب منها تسديد المبلغ، الذي اقترضه زوجها، وتولت البعثة الدبلوماسية في أديس أبابا تسديده عنه، وهو يساوي أربع مئة وخمسين ماركاً ألمانيا[4]. وأرفقت برسالتها هذه السند، الذي حرره زوجها لإليازاريان[5].

وفي 1930/8/10م، بعث القاضي محمد راغب رسالة إلى راثينس، يخبره فيها: بأنه قد تأخر في الرد على رسالته، المؤرخة في 1930/3/26م، بانتظار وصول

1- يبدو من البرقية المشار إليها سابقاً ومن هذه الرسالة وكذا من رسالة كوري براذر، إلى وزارة الخارجية التي أوردناها في فصل سابق، أن بروفر قد غادر عدن إلى جبوتي ثم عصب فالحديدة، في طريقه إلى صنعاء. بمعنى أنه لم يسافر براً من عدن إلى صنعاء.

2- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A., Wirtschaft 6, Bd. 1, S. 21 ß 32, Dat. 22.7.30.

3- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.12، Dat. 18.8.30.

4- Ebd .، S. 14، Dat. 9.9.30.

5- Ebd .، S. 13، Dat. 28.7.30.

المستشار آيزن، الذي تأخر كثيراً في وصوله. ثم وصل ولم يحمل معه شيئاً من الطوابع والأختام، ولا أي شيء آخر، مما هو مطلوب. ولهذا فإن البدء في تسيير الخدمات البريدية غير ممكن. والستة أشهر، وهي مدة العقد مع سنك آيزن، تمر دون فائدة. ويؤكد بأنه يعتمد على راثينس. ويرجوه الإسراع في إرسال ما هو مطلوب. ثم يتحدث عن العقد، الذي وقعه راثينس مع سنك آيزن فيقول: "إن العقد يشتمل على شروط جديدة، لاعلم لي بها، ولم أحصل على موافقة صاحب الجلالة عليها. لقد وُضعت، بسبب هذا العقد في موقف صعب للغاية، أمام صاحب الجلالة. فأنت تعرف حق المعرفة وضعيتنا هنا. فأولاً وقبل كل شيء، إن صاحب الجلالة يفزع فزعاً شديداً من العقود. ونحن أنفسنا غير مخولين بالتوقيع على أي عقد، مهما كان، دون عرضه أولاً على جلالته. إن توقيع عقد باسم حكومة اليمن، دون أن يكون ذلك بأمر من صاحب الجلالة، يجعلني حزيناً ومتألماً. وإني لأخشى أن يرتاب بي صاحب الجلالة، معتقداً أن العقد المذكور قد وُقع بناءً على رأيي وتوجيهاتي، وعلى غير علم منه. وإنه لمن الصعب حمله على تصديق الحقيقة. وفي الوقت نفسه آمل أن أتمكن من إيجاد طريقة مناسبة لتسوية الآمر، إن شاء الله، بصورة ترضي السيد سنك آيزن. وأرجو كل الرجاء أن تتحاشى التوقيع على وثائق باسم الحكومة اليمنية، دون تقديم النص أولاً إلى صاحب الجلالة، على شكل مسودة، للحصول منه على أمر بالتوقيع. أنا، ونحن جميعاً نعترف بالجميل لمساعداتك لنا. وكان يمكن أن يُقبل، بطريقة أفضل وأسهل، لو أنك قد طلبت الإذن قبل توقيعه. وأخيراً ينبغي أن تعلم بأن موقفي قد غدا حرجاً. السيد سنك آيزن أخبرني، بأنك ستأتي في شهر أكتوبر. وإني في انتظارك لأعانقك بكل روحي"[1].

---

[1]- **A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.16، Dat. 10.8.30.**

ورغم أن المرء يشعر بأن هذه العبارة الأخيرة قد قيلت باحساس صادق، فإنها لا تستطيع أن تمحو أثر العبارات الأخرى، التي وردت في الرسالة. وهي عبارات مليئة بالحزن والألم فعلاً. بل إنها لتفصح عن أكثر من ذلك. إنها تفصح عن ذعر وخوف من غضبة الإمام، إزاء موضوع تافه وبسيط، بكل المقاييس. فهو موضوع عقد وقع لمدة ستة أشهر فقط. ومهما كان حجم الخطأ، الذي وقع فيه راثينس، ولعله على الأرجح خطأ يتعلق بالجوانب المالية في العقد، فإن الجهود المضنية، التي بذلها راثينس، في العثور على المستشار، وفي تذليل كافة الصعوبات أمام سفره، عدا عن جهوده المجانية في انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، تشفع له هذا الخطأ، إن كان قد وقع خطأ أصلاً. فقد كان الدافع لتوقيع العقد هو الإسراع في سفر المستشار البريدي إلى اليمن، تحت إلحاح الإمام وراغب. وماكان يمكن أن يسافر المستشار إلاَّ وفقاً لعقد موقع سلفاً. وقد اعتمد راثينس، في توقيعه العقد، على التفويض الممنوح له من قبل الإمام، ظناً منه، بأن ذلك التفويض يسمح له بانهاء موضوع العقد وإرسال المستشار إلى صنعاء، دون أية تعقيدات. ومن المؤكد أن راثينس لم يكن يتوقع رد الفعل السلبي هذا. بل ومن المؤكد أن رد الفعل هذا يمدنا بقدر كبير من الفهم، لطبيعة الحكم ولإسلوب تعامل الإمام مع معاونيه. كما يلقي ضوءاً على طريقة إدارة شئون الدولة، وكيفية التعامل مع الأطراف الخارجية.

وفي 1930/9/18م، كتب راثينس رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، أرفق فيها موقفه بالنسبة لعقد سنك آيزن، بقوله: "بالنسبة للعقد الخاص بسنك آيزن، كان ضرورياً ولا مفر منه. وبعد أن أتحدث مع الدكتور بروفر، سوف أكتب رسالة إلى الإمام، أُحمَّل نفسي فيها مسؤولية العقد. وذلك لكي أخلص ساحة القاضي راغب من هذه المسؤولية. لقد بعثت لكم حينها الرسالة التي وجهها الإمام إلي وبدا فيها مستعجلاً جداً، على وصول المستشار البريدي. ولذلك لم يكن بمقدوري أن أؤخر الموضوع،

أكثر مما قد تأخر، ريثما يتم إرسال العقد إلى صنعاء، لأخذ موافقة الإمام عليه. كما أنه بدون توقيع عقد، ماكان يمكن أبداً أن يسافر سنك آيزن"[1].

وفي 13/8/ 1930م، بعث سنك أيزن رسالة من صنعاء، إلى الدكتور راثينس، شرح له فيها مسار رحلته، من جيبوتي إلى صنعاء، ثم وضعه الحالي في صنعاء، فذكر: أنه غادر جيبوتي بحراً، مع شخص إيطالي، عبر عصب إلى المخا، وذلك بتاريخ 1930/7/27م. وأن هناك سفينة تسافر من جيبوتي بانتظام، مرة كل أربعة أسابيع. وقد وصل إلى الحديدة في 1930/7/31م، واستقبله شخص اسمه Malhame، استقبالاً طيباً، وقدمه للإبن الثاني للإمام، وهو حاكم الحديدة. وفي 1930/8/2م، غادر الحديدة، على سيارة إلى صنعاء. ثم تحدث عن عمله، فذكر أنه لم يستطع بعد أن يحدد مايحتاج إليه البريد في اليمن، وأنه قد تسلم عمله بتاريخ 1930/8/10، بعد أن تم تقديمه إلى وزير البريد، وهو الإبن الثالث للإمام. وأن مكتب البريد يقع في بناية جميلة، وهي بناية الصنائع، في الغرب من باب السبح. وأن القاضي راغب مهتم به اهتماماً كبيراً. وقد زاره ليلة وصوله. كما أنه _ أي سنك آيزن _ يتناول طعام العشاء مرة كل يومين مع الدكتور بروفر، الذي سيغادر صنعاء قريباً. وقد تناولا الطعام منذ يومين مع القاضي راغب. ثم أشار إلى وضع الإتصالات البرقية، فذكر أن برقية أُرسلت إلى وزارة الخارجية الألمانية قد ضاعت في الطريق. وأنه يوجد اتصال برقي بين الحديدة وأسمرة وروما. أما خط صنعاء فهو معطل الآن. ثم ذكر، أنه لم يقابل الإمام بعد. كما أن طوابع البريد لم تصل. وقد قيل له بأنه كان من الأفضل عدم إرسالها عن طريق عدن. ثم ينصح راثينس، عند مجيئه. بأن لايأتي

---

[1]- **A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.18، Dat. 18.9.30.**

عن طريق عدن، لأن العلاقات بين البريطانيين والإمام سيئة. وينهي رسالته، بالإشارة إلى أنه لم يستلم نقوداً حتى ذلك الحين، وأن القاضي راغب مهتم بالأمر[1].

وبعد وصول سنك آيزن إلى صنعاء، انتشرت إشاعة، أشارت إليها رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/10/16م. فقد ذكرت البعثة في رسالتها: أن أحد رجال الأعمال الألمان كان في رحلة تجارية في أفريقيا، ثم قدم إلى القاهرة، عن طريق الحديدة وجدة، وزار مقر البعثة، وروى أنه سمع، أثناء رحلته، بأنه قد تم منذ فترة قصيرة إنشاء مؤسسة بريدية ألمانية في اليمن، يديرها مدير ألماني، اسمه بادر Bader، كان يعمل قبل الحرب[2] في مؤسسة بريدية ألمانية في القدس. ومع استبعاده _ أي رجل الأعمال _ إنشاء مؤسسة بريدية ألمانية في صنعاء، حيث لايوجد هناك قدر من المصالح الألمانية، يتطلب إنشاءها، إلاَّ أن هذا الخبر قد أُكِّد له، من قبل أشخاص كثيرين، بما فيهم أشخاص فرنسيون وبريطانيون، أبدوا استغرابهم لذلك. وطلبت البعثة، في نهاية رسالتها، من الخارجية إبلاغها، عما إذا كان هذا الخبر صحيحاً[3].

وفي 1930/10/24م، ردت وزارة الخارجية، على رسالة البعثة هذه، برسالة، جاء فيها مايلي: "ليس صحيحاً أنها قد أنشئت مؤسسة بريدية في صنعاء، منذ فترة قصيرة، وإنما الصحيح، هو أن الحكومة اليمنية قد وظفت لديها، ولمدة ستة أشهر، مستشار البريد، السيد سنك آيزن، الذي عمل قبل الحرب مديراً للبريد الألماني في فلسطين. وذلك لتنظيم الخدمات البريدية في اليمن"[4].

1- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.17، Dat. 13.8.30.

2- أي قبل الحرب العالمة الأولى.

3- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.18، Dat. 16.10.30.

4- Ebd.، S.19.Dat.24.10.30.

وفي 1930/12/23م، وجهت وزارة الخارجية الألمانية رسالة، إلى وزارة البريد، تزكِّي فيها طلباً، كان المستشار سنك آيزن قد قدمه إلى وزارة البريد، لتمديد إجازته. وقد جاء في تلك الرسالة: "أبلغ السيد سنك آيزن، الذي يعمل منذ نصف عام في خدمة ملك اليمن، كمستشار بريدي، أبلغ وزارة الخارجية، بأنه قد طلب من وزارة البريد، في التماسه، المؤرخ 25 نوفمبر من هذا العام، تمديد إجازته غير مدفوعة الأجر، إلى نهاية أبريل 1931م. إن استمرار بقاء المستشار سنك آيزن إلى نهاية أبريل 1931م، هو في مصلحة ألمانيا الملحة. ولهذا فإن وزارة الخارجية تزكّي بحرارة طلب السيد سنك آيزن"[1].

وفي التاريخ نفسه، 1930/12/23م، بعثت الخارجية رسالة إلى سنك آيزن، أشعرته فيها، بأنها قد زكِّت طلبه بحرارة، لدى وزارة البريد. وأنها مسرورة لما حققه من نجاح في عمله، جعل الحكومة اليمنية تعطي قيمة كبيرة لبقائه، فترة أخرى[2].

وفي 1931/1/16م بعثت وزارة الخارجية رسالة أخرى إلى سنك آيزن، أبلغته فيها، بأن وزارة البريد قد وافقت على طلبه ومددت إجازته، غير مدفوعة الأجر، إلى نهاية أبريل 1931م[3].

وفي 18 ذي القعدة، عام 1349هـ (أبريل 1931م)، إنتهز الإمام فرصة مغادرة المستشار سنك آيزن لليمن وكتب رسالة إلى وزير الخارجية الألماني، تحدث فيها باستفاضة عن سنك آيزن وجهوده، تمهيداً لطرح موضوع المعاهدة، الذي طرحه في صيغه رجاء، في نهاية الرسالة، بأن لايستمر تأجيل موضوع عقد المعاهدة وقد سبق أن تناولنا محتوى هذه الرسالة، في الفصل الخاص بالعلاقات السياسية. أما ماتضمنه

---

[1]- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A،post21، Jemen، Bd.1،S.25، Dat. 23.12.30.

[2]- Ebd.، S.26،Dat.23.12.30.

[3]- Ebd.، S.27،Dat.16.1.31.

بخصوص المستشار سنك آيزن، فيمكن أن نوجزه بالآتي: لقد باشر سنك آيزن عمله _ كما تشير الرسالة _ بحماس وإخلاص ومقدرة. وإنَّ شكر الإمام له يتضاعف، بسبب مايتصف به من صفات حميدة. لقد استطاع أن يكسب احترام الجميع. وسوف يحتاج اليمن إلى دعوته مرة أخرى في المستقبل. حيث أن الحكومة اليمنية تخطط لتوسيع الخدمات البريدية. ثم يرجو الإمام من وزير الخارجية الألماني، أن يدعم طلب اليمن بعودة سنك آيزن، عندما يحين الوقت[1].

وقد فهمت وزارة الخارجية، كما يبدو هدف الإمام من رسالته، وهو إثارة موضوع المعاهدة مجدداً. فتعاملت معه بنفس الطريقة الملتوية. ورأت إرسال هدية له، يُستشار في اختيار ها سنك آيزن[2]. وتم اختيارها فعلاً. وهي عبارة عن سيارة مخصصة لنقل البريد. وقد رد وزير الخارجية على رسالة الإمام، بعد تأخير طويل، برسالة مؤرخة في 1932/7/30م، صيغت بأسلوب مجامل فضفاض، لايتضمن موقفاً محدداً، يمكن الإمساك به. وهو نفس الأسلوب، الذي صيغت به رسالة الإمام، الآنفة الذكر. وقد كُتبت رسالة الوزير باللغة العربية[3]. وأعرب فيها الوزير عن سروره برسالة الإمام، وبما ورد فيها، عن نجاح خبير، البريد سنك آيزن، في عمله. وأبدى استعداده لبذل مساعيه، لدى وزارة البريد، من أجل السماح لسنك آيزن بالعودة إلى اليمن، عندما يطلب اليمن ذلك. وأنه "لأجل إظهار اعتنائها بصلاح الأمور البريدية اليمانية، فقد تشرفت حكومة الدولة بإرسال إلى جلالتكم سيارة بريدية وهي من شكل السيارات الجاري استعمالها في مصالح وزارة البريد الألماني"[4]. ثم أعرب الوزير في نهاية

1- A. A. Abt. lll، Akten،politik2، Jemen، Bd.1، Dat.18.11.1349(1931)

2- Ebd .، Dat. 30.7.32.

3- Ebd.، Dat.30.7.32.

4- Ebd..

رسالته عن اتفاقه مع الإمام، في الرغبة بسرعة عقد المعاهدة، وعن تمنياته بأن يتم ذلك قريباً[1].

3- طوابع البريد:

سبق أن ذكرنا ماأشار إليه راثينس، في رسالته إلى مدير قسم الشؤون الخارجية في الإدارة السياسية السويسرية، من وجود نوعين من طوابع البريد في اليمن، أحدهما قيمته خمس بقش والآخر قيمته ثمان بقش[2].

وفي رسالته، المؤرخة في 1929/2/1م، إلى القاضي محمد راغب، تحدث راثينس عن الفوائد المالية، التي سيجنيها الإمام، من وراء انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، والمتمثلة بالعائد المتحصل من بيع طوابع البريد، فذكر: أن ذلك "سيعود على جلالته بفائدة مالية كبيرة، إذا ما دُبِّرت عملية بيع الطوابع، بطريقة مربحة. ويستطيع صاحب الجلالة، بالتأكيد، أن يأمر بطباعة طوابع بريدية جديدة، من وقت إلى آخر، كل سنتين مثلاً. أما الطوابع المتبقية، فيمكن بيعها بواسطة ملتزمين، على صلة بمنتديات جامعي الطوابع. مما يدر في كل مرة مبلغاً كبيراً من المال"[3]. ولتحاشي سرقة سلسلة الطوابع، قد يكون من المناسب طباعتها في مطبعة للدولة، كمطبعة الدولة الألمانية في برلين، مثلاً. ومن أجل التأثير الجمالي لطوابع البريد، الذي يشترطه اتحاد البريد العالمي "يمكن الإستفادة من ختم صاحب الجلالة، مطبوعاً بألوان مختلفة، إذا ماأراد صاحب الجلالة أن يستفيد من خاتمة لهذه الغاية الدنيوية"[4].

---

[1]- انظر النص في الملحق رقم 12 .

[2] - انظر ص 219 من هذا البحث .

[3]- A. A. Abt. lll، Akten،Z،St.A.، Jemen، Bd.1،S.49-50 Dat. 1.2.29.

[4]- Ebd..

ومن جهة أخرى يمكن، كما تفعل بلدان كثيرة، الإستفادة من الصور الفوتجرافية، الملتقطة في اليمن، رغم أن استنساخها يكلف كثيراً[1]. أما الإمام يحي فقد كان له رأي آخر، في مايتعلق بعملية طباعة طوابع البريد. ففي رسالته إلى راثينس، بتاريخ 22 رمضان 1347هـ، الموافق 1929/3/4م، أكد: بأن الأمر المهم والعاجل هو الحصول على آلة لطباعة الطوابع. وطلب من راثينس السعي من أجل شراء تلك الآلة[2].

وتحتوي رسالة القاضي محمد راغب إلى راثينس، المؤرخة في 1929/3/5م، على توضيح لموضوع الآلة. حيث يرجو من المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي أن يشتري، بعنايته الخاصة، آلة كاملة، مع أوراقها المخصصة لطباعة الطوابع. وذلك، كما يقول: "لكي نطبع بأنفسنا هنا في صنعاء طوابعنا، بكل الأشكال والألوان. على أن يحضرها الخبير معه إلى صنعاء. وسوف نتحمل كافة التكاليف"[3].

وقد عبر راثينس عن رأيه في موضوع الآله، في رسالته، التي وجهها إلى وزارة الخارجية، بإسم فون رشتهوفن، بتاريخ 1929/4/13م. فقد ذكر: أنه، وبحسب المعلومات التي حصل عليها، من غير الممكن إرسال آلة لطباعة طوابع البريد. إذ لابد من أن تكون الآلة على شكل معمل صغير، يُشغِّله شخص مدرب. وأنه نظراً لذلك، فقد فكر في إرسال تصاميم لطوابع بريد يمنية إلى الإمام، ليختار منها مايناسبه. بحيث يمكن بعد ذلك تجهيزها، دون تأخير، لتكون في اليمن عند بدء الخدمات البريدية العالمية، في 1930/1/1م. ثم يرجو من فون رشتهوفن أن

1- Ebd..

2- A. A. Abt. lll، Akten،Z،St.A.، Jemen، Bd.1،S.50-51 Dat. 22.9.47(4.3.29).

3- Ebd., S.52-55، Dat. 5.3.29.

يستوضح، لدى إتحاد البريد العالمي ووزارة البريد الألمانية، عما إذا كان هذا المقترح معقولاً وممكن التنفيذ[1].

وفي رد فون رشتهوفن، بتاريخ 1929/4/30م، على رسالة راثينس الآنفة الذكر، ذكر: أن مقترحات راثينس، بالنسبة لطباعة طوابع البريد الجديدة لليمن، تبدو معقولة، سواءً في نظر المسؤول المختص، في وزارة البريد الألمانية، أو في نظر المستشار في الوزارة، سيجلر Ziegler، أو في نظر فون رشتهوفن نفسه. وأنها ممكنة التنفيذ ... وأن المستشار سيجلر يقترح أن تتم طباعة بعض النماذج بشكل عاجل، في مطبعة الدولة في برلين، التي سبق لها أن قامت بطباعة طوابع بريدية لبلدان أجنبية كثيرة[2].

وعبر راثينس، في رسالته المؤرخة في 1929/5/5م، إلى فون رشتهوفن عن سروره بما ذكره فون رشتهوفن، عن إمكانية طباعة طوابع بريدية بمطبعة الدولة. وأضاف: أن الطوابع الحالية، المستخدمة داخلياً في اليمن، لاتصلح كنماذج للطوابع الجديدة. لذا يمكن استخدام ختم الإمام، إذا وافق الإمام على ذلك. كما يمكن استخدام صور فوتوجرافية، للمباني والمزارع. وأشار إلى أن لديه كثيراً من هذه الصور. وأنه سيتبين من خلال المحادثات، التي سيجريها في برن، بسويسرا، ما إذا كان بالإمكان أن يطلب الآن من وزارة البريد الألمانية وضع تصاميم للطوابع. وأنه سيخبره بذلك، من مدينة برن. كما سيعمل عندها على إرسال صورة لختم الإمام، مع الصور الفوتوجرافية المناسبة[3].

---

[1] - Ebd. , S.42-43، Dat. 13.4.29.

[2] - Ebd.، S . 56، Dat . 30.4.29.

[3] - Ebd., S.71، Dat. 5.5.29.

وفـي رسـالة راثينس من مرسيليا، بتاريخ 1929/5/15م، إلـى القاضـي راغب، التـي أرسلها بعد أن أجرى محادثاته في مدينـة برن، بسويسرا، مع الإدارة السياسية السويسرية والمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، ثم توجه إلى مرسيليا في فرنسا، للسفر منها إلى تونس والجزائر، كما تقدم معنا، ذكر راثينس: أن آلة الطباعة، التي كان راغب قد طلب أن يحضرها خبير البريد معه إلى صنعاء، غالية جداً. إذ ستكلف حوالي عشرة آلاف جنيه. وأضاف:"وفي رأيي، كما في رأي المكتب الدولي وموظفي البريد، الذين تحدثت معهم في هذا الأمر، أنه من المستحيل استخدام هذه الآلة، دون وجود خبراء ميكانيكيين أوروبيين. وأن الطوابع البريدية، لو طُبعت في اليمن، ستكلف أكثر مما تكلفة طباعتها في أوروبا"[1]. ولذا فإنه _ أي راثينس _ قد اتفق مع المكتب الدولي، على أن يرسل المكتب إلى راغب تصاميم أولية للطوابع، ليختار صاحب الجلالة منها الأشكال، التي يراها مناسبة. وسوف يتم رسم خاتم صاحب الجلالة، على السلسلة الأولى. أما السلاسل الأخرى، فسوف توضع عليها صورة فوتوجرافية. وبحسب رأي المكتب الدولي، فإنه يكفي في السنوات الأولى طباعة ستة أنواع من الطوابع. ثلاثة منها تخصص للبريد الخارجي، وثلاثة للبريد الداخلي. ويرجو راثينس أن يُبلَّغ بقرار صاحب الجلالة، حول كتابة قيمة الطوابع، هل تكتب بالريال (40 بقشة) أو بالعمادي. وفي الحالة الثانية يرجو أن يخبره راغب عن قيمة العمادي وعملاته الصغيرة بشكل دقيق، وعن كيفية كتابتها باللغة العربية. كما يرجو أن يبعث له راغب بكل العبارات، التي يرغب صاحب الجلالة في أن تُكتب على الطوابع. ثم يضيف: أن المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي هو الذي يحدد أجور البريد الخارجي. أما البريد الداخلي فلكل بلد أن يحدد أجور بريده الداخلي وفقاً لما يراه،

---

[1]- Ebd.، S .91-93، Dat. 15.5.29.

شريطة أن لايتجاوز مقدارها نسبة 60% من مقدار أجور البريد الخارجي. ثم يتحدث عن تكاليف الطباعة، فيذكر: أن طباعة مليون طابع تكلف مئة جنيه استرليني. فإذا تمت طباعة ستة ملايين طابع، أي مليون طابع من كل نوع من الأنواع الستة المقترحة، فسيكلف ذلك ست مئة جنيه. فإذا تم بعد ذلك بيع بضعة آلاف منها، لهواة جمع الطوابع، فسوف يتحقق بذلك مردود مالي كبير[1].

وفي 1929/6/21م، بعث راثينس إلى فون رشتهوفن رسالته، التي سأله فيها عن الموعد المناسب لحضوره إلى برلين، من أجل التحدث مع وزارة البريد، حول طوابع البريد اليمنية، كما تقدم معنا[2].

وفي رد فون رشتهوفن على راثينس، في رسالته المؤرخة في 1929/6/29م، ذكر فون رشتهوفن: أن المسؤول في وزارة البريد، المستشار شفارتس Schwarz، يقترح أن يتصل راثينس بمدير مطبعة الدولة، السيد هلمبيرجر Helmberger، الذي يرحب بالحديث معه، حول موضوع الطوابع. إلا أن هلمبيرجر هذا لن يتمكن من مقابلته، إلاَّ ابتداءً من تاريخ 1929/7/7م، حيث ستكون المطبعة قبل هذا التاريخ مشغولة في الإحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشائها[3].

وفي 1929/7/9م، بعث راثينس رسالة إلى فون رشتهوفن، يسأله فيها، عما إذا كان لديه متسع من الوقت لمقابلته، في يوم الخميس، الموافق 1929/7/11، وهل يستطيع في نفس اليوم أن يقابل مدير مطبعة الدولة هلمبيرجر. وقد رد رشتهوفن على راثينس في اليوم نفسه بالموافقة على هذا الموعد كما تقدم معنا[4].

---

[1]- **Ebd., S.91-93، Dat.1 5.5.29.**

[2]- **انظر ص 230 - 231 من هذا البحث.**

[3]- **A. A. Abt. lll، Akten،Z،St.A.، Bd.1،S.81-82، Dat. 29.6.29.**

[4]- **انظر ص 232 من هذا البحث.**

وفي شهر يوليو _ كما يبدو _ 1929م، بعث راثينس إلى راغب الرسالة، التي لاتحمل نسختها، المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، تاريخاً محدداً، والتي أشرنا إليها من قبل[1]. ومن ضمن ماذكره راثينس في هذه الرسالة: أنه بعد عودته من شمال أفريقيا، أجرى مداولات مع مطبعة الدولة في برلين، من أجل طباعة الطوابع البريدية لليمن. وأنه قد حصل، نتيجة لتلك المداولات، على دفتر يحتوى على أنواع الطباعة ومواصفاتها وأسعارها، إضافة إلى ثمانية وعشرين نموذجاً لطوابع بريدية مختلفة[2]، وقائمة بشروط الطباعة الممتازة وشروط التصدير وطريقة التسديد[3]. وقد قام راثينس _ كما أشار _ بترجمتها جميعها، من اللغة الألمانية إلى اللغة الفرنسية، ليستطيع راغب قراءتها. وأرفقها برسالته هذه. وأشار راثينس أيضاً، إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الطباعة، تختلف من حيث الجمال والسعر. فإذا سمح له جلالة الإمام بتقديم النصح، فإنه ينصح بأن يختار الإمام أولاً الصور التي ستوضع على الطوابع، إما ختم جلالته أو صور للفن المعماري والمناظر الطبيعية، ثم يختار ثانياً الألوان، ثم بعد ذلك الأسعار[4]. ويرجو راثينس سرعة الإختيار وإبلاغه بذلك[5].

وفي رد القاضي راغب على راثينس، في تاريخ 1929/7/30م، ذكر، بالنسبة لطوابع البريد: أنه قد أرفق برسالته الجوابية هذه الأشكال والجداول الموضِّحة للأسعار. أما بالنسبة للطوابع المخصصة للمراسلات الخارجية "فتستطيعون اختيارها أيضاً، من بين هذه الأشكال. ومن المناسب جداً أن تعملوا طابعاً، يحمل ختم الإمام. وعلى الطوابع الأخرى صوراً للمساجد ولمنحدرات صنعاء البركانية ولموكب الإمام في

1- انظر ص 246 من هذا البحث .
2- A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat.Ohne(Schätz. W. Juli29)
3- Ebd..
4- تبدو هذه النصيحة ذات مغزى. فقد كان الإمام، كما تشير بعض المراسلات المتعلقة بالتجارة، يهتم قبل كل شئ بالأسعار.
5- A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat.Ohne(Schätz. W. Juli29).

يوم الجمعة وكل هذه متروكة لاختياركم وبالنسبة للطابع الذي يحمل ختم الإمام في يوم الجمعة. وكل هذه متروكة لاختياركم. وبالنسبة للطابع، الذي يحمل ختم الإمام، أرجو أن يكون خال من الحروف والأرقام اللاتينية. أما الطوابع الأخرى جميعها، فاطبعوا الحروف والأسعار باللاتينية في أسفلها. كما يمكنكم أيضاً أن تكتبوا عليها عبارة (بريد اليمن). ويجب إعطاء الطابع، الذي يحمل ختم الإمام، أعلى قيمة. ولا تعملوا من الطوابع، ذات القيمة المرتفعة، أكثر من خمسين إلى خمسة وسبعين ألف طابع. أما الطوابع ذات القيمة المنخفضة، مثل خمس بقش، أي ثُمْن عمادي، وبقشتين ونصف، أي نصف ثُمْن عمادي، فيمكنكم أن تطبعوا من كل فئة منها مئة إلى مئتي ألف طابع. وبعد فترة من الوقت، عندما نمتلك معرفة كافية بتكاليف الطوابع، سوف نستطيع أن نطلب كميات أخرى، وذلك بحسب العائد البريدي"[1]. وإضافة إلى ذلك أشار راغب، إلى أنه يجب أن يُكتب على الطوابع، باللغتين العربية والفرنسية. وعبَّر عن الإحتياج أيضاً إلى أختام بريدية، ذات اليوم والتاريخ. وأضاف: "إنكم ستعانون في إنجاز ذلك قبل يناير 1930م. ولكننا نعتمد عليكم كثيراً، وكثيراً جداً"[2].

وفي رسالة أخرى من راغب إلى راثينس، بتاريخ 1929/11/12م، أكَّد راغب، بأنه قد سبق له أن خول راثينس، تخويلاً كاملاً، في كل ما يتعلق بموضوع طوابع البريد، وبالتالي "فنحن موافقون على اختياركم"[3]. ولكن، وكما سبق أن أبلغ راثينس، ليست هناك حاجة، في الوقت الراهن، إلى طباعة كمية كبيرة من الطوابع "إننا نريد الكمية، التي تكفي لسنة واحدة، أو لسنتين على أكثر تقدير. وسوف نقوم بتغييرها،

---

[1] - A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat.30.7.29.
[2] - Ebd. .
[3] - Ebd., Dat.12.11.29.

بعد أن نكون قد اكتسبنا خبرة في ذلك. ولا أظن أننا سنستهلك أكثر من نصف مليون طابع في بلدنا، خلال سنتين، لأن شعبنا ليست لديه بعد علاقة بالخارج"[1].

وفي رسالة راثينس إلى وزارة الخارجية، بإسم الدكتور جروبا، بتاريخ 1930/2/1، ذكر كما تقدم معنا: أنه قد طلب من الحكومة اليمنية مبلغ خمس مئة جنيه استرليني، من أجل تجهيز طوابع البريد، ولدفع مبلغ مقدم للمستشار البريدي[2].

وفي رسالة راغب إلى راثينس، بتاريخ 1930/2/7، ورد، ضمن ماورد فيها: أن راغب لايزال عند وجهة نظره الأولى، بالنسبة لكمية الطوابع، وهي أن يتم طبع كمية قليلة من الطوابع. وبعد اكتساب الخبرة، يمكن طلب أية كمية أخرى. لهذا فهو لا يريد أن يطلب الآن أكثر من نصف الكمية، التي كان راثينس قد اقترحها في رسالة سابقه[3]. ثم يشير إلى مبلغ الخمس مئة جنيه، التي طلبها راثينس، والتي تم تحويلها عن طريق باسندوة، كما تقدم معنا. ثم يرجو من راثينس أن يستأذن مطبعة الدولة في برلين، بإبقاء دفتر نماذج الطوابع البريدية، الذي سبق لراثينس أن أرسله إليه، وذلك بصوره مؤقتة، حتى يصل مستشار البريد سنك آيزن إلى صنعاء، ليساعد في اختيار النماذج المناسبة، من أجل الطلبية الثانية. وإذا احتاجت المطبعة لهذا الدفتر، فسوف يقوم بإرساله سريعاً، بمجرد تلقيه من راثينس طلباً بذلك[4].

وفي رسالة راغب إلى راثينس، بتاريخ 1930/8/10م، ذكر: أن المستشار البريدي سنك آيزن قد وصل إلى صنعاء، ولم يحمل معه شيئاً من طوابع البريد، كما

---

[1]- Ebd. .
[2]- انظر ص 250 - 251 من هذا البحث .
[3]- انظر ص 268 و 271 من هذا البحث .
[4]- A. A. Abt. lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1، Dat.7.2.30.

كان منتظراً. كما لم يحضر معه الأختام والمستلزمات الأخرى، اللازمة لبدء تسيير الخدمات البريدية[1].

وفي رسالة راثينس إلى الدكتور جروبا، في وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/9/18م، ذكر راثينس: أنه قد استلم برقية من سنك آيزن، بعثها من صنعاء، عبر عدن، أخبره فيها بأن الشروط الموضوعة في العقد، شروط غير مقبولة، ولذا لايجب أن يوقع عليه، وأن التفاصيل ستتبع، عن طريق البريد. ويشرح راثينس مضمون هذه البرقية، فيذكر: أن العقد الذي أشارت إليه البرقية هو العقد الخاص بطباعة طوابع البريد، الذي كان راثينس قد وقع عليه، في 1930/8/1، والذي لابد أن تكون النسخة الأصلية منه قد وصلت إلى صنعاء، وأنه يفترض أن الشروط، التي وضعت فيه، الخاصة بتحديد مدينة هامبورج كمكان للتقاضي، وأن يكون المحكَّم هو رئيس المحكمة العليا في المدينة، لم تعد مقبولة لدى الإمام، بعد أن تعثرت المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة، بين ألمانيا واليمن. ويضيف راثينس: أن العقد الذي وقعه، والخاص بطوابع البريد، قد تضمن بنداً، يعطي الحق في إلغاء العقد لطرف واحد، وهو الحكومة اليمنية، وذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائه، وأنه يستطيع الآن أن يستخدم هذا الحق، ويلغي العقد. ولكن قبل إقدامه على هذه الخطوة، يود أن يتحدث مع الدكتور بروفر، في وزارة الخارجية. ولهذا يرجو من الدكتور جروبا أن يعلمه عن الوقت، الذي سيعود فيه بروفر إلى برلين[2].

وبهذا تتوقف الوثائق، التي بين أيدينا، عن الحديث حول موضوع طوابع البريد اليمنية، باستثناء إشارة، وردت في رسالة الدكتور راثينس، التي بعثها من صنعاء، إلى

---

[1]- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A.،Post21، Jemen، Bd.1،S.16. Dat.10.8.30.

[2]- A. A. Abt. lll، Akten،Z.St.A.،Post21، Jemen، Bd.1،S.15. Dat.18.9.30.

زميله البروفسور [1]، بتاريخ 1937/9/11م، أي أثناء زيارته الرابعة لليمن. فقد ذكر راثينس، في رسالته تلك: أن الإمام يحي، عند استقباله له، إثر وصوله إلى صنعاء، طلب منه أن يجلس مع رئيس الوزراء [2]، للتحدث حول بعض الأمور، ومنها موضوع طباعة طوابع بريدية جديدة، وجوازات سفر. وهو كما قال راثينس "ما أرجو أن نتمكن من عمله في ألمانيا" [3]. وهذه الإشارة توحي لنا، بأن راثينس قد تمكن، رغم الصعوبات، من أن ينجز طباعة طوابع البريد، عام 1930، في ألمانيا وفقاً للمشاورات والمراسلات والنماذج والأسعار والكميات التي كان قد تم الإتفاق عليها.

1- لم يذكر اسم زميله البروفيسور، واكتفي بمخاطبته بلقبه العلمي .
2- لعله يقصد القاضي عبد الله العمري .
3- H.M.S.Dr.R.Bd.Vl، Dat، 11.9.37.

الفصل الرابع

موضوعات أخرى، تضمَّنتها الوثائق

إضافة إلى الموضوعات الرئيسية، احتوت وثائق وزارة الخارجية الألمانية موضوعات أخرى، أعطتها الوثائق اهتماما أقل. ومع ذلك فإنها تكتسب أهمية خاصة، بما تسلطه من ضوء على جوانب مختلفة من العلاقات اليمنية _ الألمانية، يساعدنا على فهم هذه العلاقات فهماً أفضل.

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم هذه الموضوعات، تحت ثلاثة عناوين رئيسية، وهي: إهتمام ألمانيا بنشاط ومواقف الدول الأوروبية في اليمن. واهتمام ألمانيا بعلاقات اليمن بالبلدان العربية. وتبادل الهدايا. وسيلاحظ القارئ، أننا قد اضطررنا، لكي نقدم صورة متماسكة عن هذه الموضوعات، أن نكرر بعض المعلومات والإقتباسات، التي وردت متناثرة في ثنايا الفصول السابقة.

1- إهتمام ألمانيا بنشاط ومواقف الدول الأوروبية في اليمن:

إختلطت الإهتمامات التجارية بالإهتمامات السياسية. وأخذت ألمانيا والشخصيات الألمانية، الموجودة في اليمن، تتابع باهتمام أنشطة الدول المختلفة وممثليها في اليمن. وتعطي المراسلات والتقارير، التي بين أيدينا، معلومات عن هذه الأنشطة، تتسم أحياناً بالإقتضاب، وأحيانا بالتفصيل. كما يجنح بعضها إلى الحديث عن كل دولة على حدة، وبعضها يعطي صياغات عامة، عن نشاط هذه الدول، بشكل عام.

ومن التقارير، التي تحدثت بصيغة عامة عن إمكانيات اليمن الإقتصادية وعن أطماع الدول المختلفة بثرواته، تقرير هرمن كرنس، المؤرخ في 1937/5/3م. فقد ورد فيه الآتي:

يتمتع اليمن بثروات طبيعية لاتصدق. إذ يوجد فيه الذهب والفضة والنحاس والنفط والمرمر والأحجار الكريمة ...إلخ. وأرضه الزراعية أرض خصبة. ويمكن، إذا مااستخدمت فيها الآلات، أن تعطي ثلاثة محاصيل في العام الواحد. كما أن التنوع المناخي يسمح بزراعة كل أنواع الفواكة، مهما كانت. وتتوفر المياه، بما في ذلك ينابيع المياه الحارة. ويعتبر اليمن أغنى بلد في الجزيرة العربية، بثرواته الطبيعية. "ولهذا فإن البلدان الأوروبية تبذل جهدها للإستئثار به واستغلال ثرواته. فالبريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون والأمريكيون والتشيكيون والإيطاليون، يبذل كل منهم جهده لكسب رضى الإمام، وللتمكن من فتح قنصليات، يسهل من خلالها بسط النفوذ على هذه البلاد"[1]. ولإدراك الإمام لهذه الأطماع، فإنه لايسمح بدخول الأوروبيين، إلا بإذن خاص منه "ولايعيش الآن في اليمن بكامله سوى ستة أوربيين. وهؤلاء لم يسمح لهم بالإقامة، إلا لأنهم يمارسون التطبيب"[2]. ويشير كرنس إلى أنه قد لاحظ أن الدول الأوروبية تبعث بقناصلها في الحجاز إلى صنعاء، للتفاوض مع الإمام. وأن تلك المفاوضات لا تستهدف فقط فتح قنصليات في اليمن فحسب، بل وتستهدف أيضاً، وبشكل أساسي، التوصل إلى اتفاق رسمي، يسمح باستغلال اليمن اقتصادياً. وفي سبيل ذلك يقدم الواحد منهم "عروضاً، بتوريد أجهزة عسكرية، بقروض طويلة الأجل. وتعتبر بلجيكا، في هذا المجال، أكثر البلدان نجاحا"[3].

1- **A.A.Abt.W.، Akten،Z.St.A.، Kriegsgeräte، Jemen، Bd.1،S. 19(2-9)، Dat.3.5.37.**

2- **Ebd. .**

3- **Ebd. .**

وتعطي بعض المراسلات صورة عامة عن إهتمام ألمانيا بتحركات الدول الأوروبية في اليمن، من ناحية ، وعن حرصها، من ناحية أخرى، على أن تُطْلع الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، على تحركاتها هي ونواياها، حتى لاتثير مخاوف هذه الدول أو استياءها. فكثيراً ماعممت ألمانيا بعض التفاصيل عن تحركاتها في اليمن، على سفاراتها في لندن وروما وباريس، بهدف إطلاع الحكومات هناك عليها. فعلى سبيل المثال، سارعت إلى إرسال نسخ من التقرير، الذي قدمه الدكتور بروفر، في تاريخ 1930/12/17م، بعد إخفاق محادثاته في صنعاء وعودته إلى ألمانيا، سارعت إلى إرسالها إلى سفاراتها في لندن وروما وباريس، مع التوجيه بإطلاع الحكومات هناك على مضمون التقرير[1]. كما كانت وزارة الخارجية الألمانية قد أوعزت، قبل بدء المفاوضات مع اليمن، أوعزت إلى سفيرها في الحبشة، الدكتور بروفر، المكلف بالمفاوضات، في رسالتها المؤرخة 1930/4/15م، بأن يُطلع سفيري بريطانيا وإيطاليا على مشروع المعاهدة، التي ترغب ألمانيا في عقدها مع اليمن[2]. وفي الوقت نفسه حرصت ألمانيا على متابعة سير المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدات مع اليمن، الجارية بين اليمن، وبين بعض الدول الأوروبية، والإطلاع على نصوص المعاهدات، التي تم إبرامها، ودراستها والإستفادة منها، في رسم سياستها تجاه اليمن. وسوف نشير إلى ذلك في الفقرات التالية، التي سنستعرض فيها اهتمام ألمانيا بنشاط كل دولة على حدة، من واقع المراسلات والتقارير، مرتبة بحسب تواريخها.

بريطانيا:

في تقرير السفارة الألمانية، في روما، بتاريخ 1926/10/9م، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية، وردت إشارة إلى موقف بريطانيا الودي من المعاهدة، وإلى أن

A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹ Bd.1‹Dat.17.12.30. -[1]

Ebd., Dat.15.4.30 -[2]

الصحافة الإيطالية قد تحدثت بارتياح عن هذا الموقف[1]. وسنعود إلى هذا التقرير في الفقرة التالية.

وهذه الإشارة المبكرة، تدل على اهتمام ألمانيا بالموقف البريطاني تجاه اليمن. فلقد أعارت ألمانيا موقف بريطانيا تجاه اليمن اهتماماً خاصاً، وتعاملت مع اليمن بحذر شديد، وحرص دائم، على استيضاح الموقف البريطاني. وقد شكلت قضية الحدود، بين مناطق المحميات وبين مملكة الإمام، مؤشراً من المؤشرات الأساسية، التي وضعها الألمان في إعتبارهم، في تحديد سياساتهم تجاه اليمن، إلى درجة أن ألمانيا كانت تحدد خطواتها القادمة، على ضوء توتر الموقف في الحدود، بين الإمام وبريطانيا، أو انفراجه. ونستنتج هذا من عدة مذكرات وتقارير ورسائل.

ففي المذكرة الداخلية، التي وجهها الدكتور جروبا إلى مدير الوزارة، دي هاز De Haas، بتاريخ 1928/7/30م، حول العلاقات اليمنية _ الألمانية، نصح فيها جروبا بعدم الرد على رسائل الإمام والقاضي راغب، التي يلحان فيها على الإسراع في عقد المعاهدة، وذلك لاعتقاده _ أي جروبا _ بأن الموقف غير مناسب، فالصحافة البريطانية، كما ذكر، تتحدث عن معارك مستمرة منذ أشهر، في مناطق الحدود، بين قوات الإمام والبريطانيين[2].

ويبدو أن المسؤولين اليمنيين كانوا يدركون هذا الأمر ويحرصون من جانبهم على توضيح موقفهم للألمان. ففي رسالة القاضي محمد راغب إلى الدكتور راثينس، بتاريخ 1928/9/1م، وضح راغب موقف اليمن، بقوله: "الأمور مع البريطانيين تسير

A.A.Abt.ll،Akten،Politik3،Italien/Jemen، Bd.1،Dat.9.10.26. -[1]

A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen، Bd.1،Dat.30.7.28. -[2]

كما تقرأونها في الأعداد الأخيرة من جريدة (الإيمان)[1]. إننا دائماً صبورين جداً جداً. وسوف نعمل على تسهيل عقد اتفاقية، تضمن مصالح البلدين. إلاَّ أننا لانستطيع أن نفرط بحقوقنا الواضحة والطبيعية"[2].

ونظراً لإلحاح الإمام يحي المتواصل على الألمان، من أجل عقد المعاهدة، أخذ الألمان يستقصون الموقف البريطاني، حتى يستطيعوا على ضوئه أن يحددوا موقفهم. وبهذا الصدد، طلبت وزارة الخارجية الألمانية من سفيرها في لندن، فريدرش شتامر F. Stamer، في تاريخ 1928/11/19م، أن يقوم باستيضاح الموقف الحالي لبريطانيا تجاه اليمن، لدى وزارة الخارجية البريطانية. وذلك لتتمكن ألمانيا من الرد على الإمام يحيى. فهي لاتستطيع أن تسوِّف في الرد عليه إلى ما لانهاية. ولهذا لابد _ كما ذكرت الوزارة _ من معرفة الموقف البريطاني[3].

وقد أفاد السفير شتامر، في رده على وزارة الخارجية، بتاريخ 1928/11/23م، بأنه تلقى رداً من وزارة الخارجية البريطانية على استيضاحه، يفيد، بأن الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض على خطط ألمانيا، الخاصة باليمن والحجاز، وأن اتصال ألمانيا ورغبتها في معرفة الموقف البريطاني قد ترك أثراً طيباً، لدى المسؤولين البريطانيين[4].

ثم بعث السفير، بعد ذلك، إلى وزارة الخارجية الألمانية رسالة، تلقاها من وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في 1928/2/20م، وموقعة من قبل سكرتير الدولة، مونتيجل Monteagle، جاء فيها:

1- الجريدة الرسمية للملكة المتوكلية اليمنية .

2- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹ Bd. 1‹ Dat. 1.9.28.

3- Ebd., Dat.19.11.28.

4- Ebd.‹ Dat.23.11.28.

"1- في 23 نوفمبر قام سعادتكم باشعار السيد لندسي Lindsay بأن الحكومة الألمانية تلقت طلباً من أحد المسؤولين في حكومة إمام اليمن، بالإعتراف بالحكومة اليمنية وإقامة علاقات رسمية معها. وأن الحكومة الألمانية ترغب في معرفة نوع العلاقات القائمة حالياً بين الحكومة البريطانية وحكومة الإمام.

2- ورداً على ذلك، نحيطكم علماً بأن الإمام قام في السنوات الماضية باحتلال مناطق في محمية عدن. وفي هذا العام قام ببعض الإجراءات العدوانية في أراضي المحميات . ونتيجة لذلك اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات لطرد قوات الإمام من تلك المناطق. وفي شهر سبتمبر الماضي أبدى الإمام رغبة في فتح باب المفاوضات من جديد، مع صاحب الجلالة. وحكومة صاحب الجلالة مستعدة من ناحيتها لإبرام معاهدة مع الإمام، تعترف فيها باستقلال اليمن، وتتضمن تحديد الحدود بين أراضي الإمام وبين محميات عدن. ولكن لايمكن التنبؤ بما إذا كانت هذه المباحثات ستؤدي إلى حل مرض"[1].

وفي تقرير لخص فيه اليازجي، مدير مكتب صحيفة الشرق في القاهرة، الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية، بما فيها الأوضاع السياسية في اليمن، وقدمه إلى السفير الألماني، فون شتورر، نقف على مزيد من التوضيح، للعلاقات القائمة حينذاك بين الإمام وبريطانيا. وقد قام السفير بترجمة ذلك التقرير إلى اللغة الألمانية وإرساله، مرفقاً برسالة منه إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/1/28م، ذكر فيها: أن اليازجي يتلقى أخباراً عن البلاد العربية بصورة مستمرة، بحكم علاقاته

---

[1]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen، Bd.1،Dat.20.12.26.

بالعراق والأردن والحجاز وبممثلي الملك إبن سعود، الموجودين في مصر[1]. ومما ورد في ذلك التقرير: أن علاقة الإمام بالبريطانيين، في الوقت الراهن، ليست ودية كثيراً. وأن البريطانيين قد قاموا أثناء الحرب العالمية الأولى بضم أجزاء من الأراضي، التي يحكمها الإمام[2]، إلى محميات عدن. وقد اعترف زعماء القبائل في تلك المناطق بالسيادة البريطانية. وخلال السنة الأخيرة بعث الإمام حملة ضد هذه القبائل واحتل مناطقها. وقد ردت بريطانيا على ذلك بعمليات عسكرية، وبصورة رئيسية بقصف جوي، زرع الخوف والرعب في نفوس المواطنين، حتى في المناطق الداخلية من البلاد. مما حدا بالإمام إلى وقف عملياته. وقد ساد بعد ذلك نوع من الهدنة، لتهيئة الأجواء لمحادثات، يمكن أن توصل إلى اتفاق بين الجانبين[3].

وفي تقرير من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/2/12م ذكر السفير: أن النائب مالون Malone وجه سؤالاً في مجلس النواب، إلى سكرتير الدولة لشئون المستعمرات، أثناء مناقشة موضوع المفاوضات بين الحكومة البريطانية والإمام يحيى، حول ما إذا كانت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والإمام تستهدف التوقيع على معاهدة. وقد أجاب سكرتير الدولة بما يلي: "طبقاً لمعلوماتي الحالية، فإن الإجابة بالنفي. فالوضع الحالي هو على النحو التالي: في سبتمبر الماضي اتصل إمام اليمن بالمعتمد البريطاني في عدن وأبدى استعداده لفتح باب المفاوضات من جديد. وفي رد المعتمد على الإمام، دعا الإمام إلى إرسال مندوب عنه إلى عدن للتفاوض، حول بنود الإتفاقية الأولية. واقترح أن تشمل اعتراف حكومة صاحب الجلالة بالاستقلال التام لليمن وبسلطة الإمام. كما تشمل بنداً

1- A.A.Abt.ll‹Akten‹Politik3‹England/Yemen‹Bd.1‹Dat.28.1.29.

2- لم يكن الإمام يحي أثناء الحرب العالمية الأولى قد أصبح حاكماً لشمال اليمن، إذ كان مايزال تحت الحكم التركي.

3- Ebd.‹ Anlage.

يتضمن تحديد حدود محميات عدن. وقد كان المؤمل، لو تم التوصل إلى اتفاقية أولية، تشمل هاتين النقطتين، أن تصاغ، فيما بعد، معاهدة أكثر شمولاً، يتم بمقتضاها حل المسائل المتنازع عليها، والتي لاتزال معلقة. وقد تم إعداد تفويض، أُرسل إلى المعتمد البريطاني، يخوله التفاوض وإبرام اتفاقية أولية، على أساس هذه الخطوط المقترحة. ولكن كما أعرف لم يرسل الإمام أي مندوب إلى عدن"[1].

وفي رسالة السفير الألماني في القاهرة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1929/7/25م، ذكر السفير: أن الإمام يسعى من وراء عقد معاهدة مع ألمانيا إلى تعزيز موقفه تجاه البريطانيين. وأنه _ أي السفير _ قد استشف من حديث محمد بن محمد زبارة، أن الإمام يريد من البريطانيين، إضافة إلى الإعتراف باستقلاله الكامل، أن يعترفوا أيضاً بأن عدن هي أرض يمنية، وأن بقاء بريطانيا فيها هو بقاء مؤقت. كما يريد منهم أن يعترفوا بحق اليمن في منطقة عسير. وأن يبذلوا مساعيهم لدى ابن سعود، الذي احتل جزءاً كبيراً من الأراضي اليمنية وأخضعها لإدارته، ليسلم بهذا الحق[2].

ويكرر محمد راغب توضيح موقف اليمن، في رسالته إلى راثينس، بتاريخ 1930/2/7م، بقوله: "بالنسبة لعلاقاتنا مع جيراننا، نحن مستعدون للتوقيع على كل مايريدون ويأمرون به. ومستعدون لقبول الوضع بكامله، كما هو عليه الآن وعلى المدى الطويل. ولكن بشرط واحد، وهو أن يعترفوا لنا، بأن الأراضي والجزر المحتلة، هي أجزاء من الأراضي اليمنية، جغرافياً وتاريخياً وطبيعياً. وهل نستطيع أن نفعل أكثر من هذا؟ إن الشيء المفقود، حتى الآن، هو النية الطيبة والرغبة الصادقة"[3].

---

[1] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik3‹England/Jemen‹ Bd.1‹Dat.12.2.29.

[2] - A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹‹ Bd.1‹Dat.25.7.29

[3] - Ebd.‹ Dat.7.2.30.

وقد أدلى البروفسور شتروتمن Strothmann، رئيس قسم تاريخ وثقافة الشرق الأوسط في جامعة هامبورج، بحديث مفصل، إلى الدكتور جروبا، بعد أن عاد _ أي شتروتمن _ من رحلة في اليمن، امتدت من أواخر فبراير إلى أواخر أبريل من عام 1930م. وقد ضمَّن الدكتور جروبا هذا الحديث في تقرير داخلي، مكون من سبع صفحات، مؤرخ في 1930/6/17م. ومما جاء فيه: أثناء وجود شتروتمن في اليمن كان هناك بريطانيان، أحدهما يدعى كروفورد Crauford، وهو ضابط سابق، عمل أثناء الحرب العالمية الأولى في البحر الأحمر، واستطاع أن يدفع بالإدريسي إلى التخلي عن الأتراك. وكان قد مضى على وجوده في صنعاء، عند وجود شتروتمن، حوالي ثمانية أشهر. ويقال أنه يحاول الحصول على امتياز من الحكومة اليمنية[1]. والحكومة اليمنية لا ترغب في بقائه. وقد اتخذت اجراءً غير مباشر لإبعاده، وهو عدم تجديد الإقامة لزوجته. أما البريطاني الآخر، فهو جاكوب Jacob، الذي كان مساعداً للمعتمد البريطاني في عدن، أثناء الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه هي المرة الرابعة التي يزور فيها صنعاء. وهو يعرف الإمام يحي، منذ عام 1904م[2]. وقد دفع بالموقف البريطاني إلى الحياد، عندما تحرك الإمام لانتزاع الحديدة من الأدريسي[3]. وفي عام 1924م اعتقله الإدريسي لمدة ستة أشهر، في منطقة صغيرة، وهو في طريقه إلى صنعاء[4]. ويدَّعي جاكوب أنه قدم إلى صنعاء بتكليف من اتحاد مؤسسات صناعية بريطانية، للحصول على امتياز في اليمن. ولكنه لا يذكر اسم هذا الإتحاد. كما يدَّعي أنه ما قدم إلى اليمن إلا ليدرس ماضي اليمن الديني. فهو مقتنع أن هذا البلد كان في الماضي بلداً مسيحياً. ولكن ادعاءات جاكوب هذه لا أساس لها من الصحة. إذ يبدو أن له مهمة أخرى تفصح عنها أسئلته، حول كيفية إنهاء الخلاف

---

1 - لم يحدد نوع الامتياز .

2 - عام 1904م هو العام الذي تولى فيه الإمام يحي الإمامة بعد وفاة والده، محمد بن يحيى حميد الدين.

3 - استطاع الإمام يحيى أن يستولي على الحديدة عام 1925م .

4 - هذه إشارة إلى احتجاز قبيلة القحري لجاكوب في عام 1919م . ولم يوضح التقرير دور الإدريسي في ذلك الاحتجاز.

اليمني _ البريطاني، القائم. فالحكومة اليمنية تطالب بالإعتراف بتبعية عدن لها. وقد قدم جاكوب مقترحاً آخر، وهو أن تلتزم بريطانيا بأن لاتسلم عدن، في حال انسحابها منها، إلاَّ إلى اليمن. وهناك مشاعر عداء واسعة تجاه البريطانيين، في أوساط الشعب اليمني. وقد ازدادت على إثر الغارات الجوية البريطانية، عام 1928م. إن اليمنيين يكرهون كل ماهو بريطاني. ويعاني جاكوب من ذلك، معاناة شخصية. فكثيراً ما يسمي اليمنيون كلابهم باسم (جاكوب)[1]. والمسؤولون اليمنيون يتعاملون معه بحذر. ويضيف التقرير: إن جاكوب قد ذكر لشتروتمن، بأنه سمع في وزارة الخارجية البريطانية، بأن ألمانيا لا ترغب حالياً في عقد معاهدة مع اليمن. وأنه يُحيي هذا الموقف. كما ذكر بأنه عندما يعود إلى لندن، سوف يتقدم بمقترحات، لعقد معاهدة مع اليمن، ويؤكد شتروتمن، أن اليمنيين يتمنون التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين، وأن مثل هذا الإتفاق يمثل مسألة اعتبارية، بالنسبة لمكانة الإمام. وأن البريطانيين لديهم أصدقاء كثيرون في اليمن، بعضهم تم شراؤه بالمال. ويتوقع شتروتمن أن يعمل جاكوب، عند عودته إلى لندن، على خلق رأي معارض للنشاط الألماني في اليمن[2].

وقد توصل الدكتور بروفر، خلال المفاوضات، التي أجراها في صنعاء[3]، توصل إلى قناعة، ضمنّها في رسالته المشفرة، التي وجهها إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/7/13م. وهي أنه لا جدوى من عقد معاهدة مع اليمن. فالإمام يسعى من وراء عقد معاهدة مع ألمانيا إلى تعزيز موقفه التفاوضي مع البريطانيين. وأكد بروفر في رسالته تلك، أن البريطانيين في عدن يعرفون نوايا الإمام هذه تماما[4].

---

[1]- لم نسمع بهذه المعلومة، ولم نقرأها في أي مصدر آخر. ولكن العهدة هنا على البروفسور شتروتمن.

[2]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A‹Jemen‹‹ Bd.1‹S.122-128‹Dat.17.6.30.

[3]- انظر الفصل الأول ، ص 45 وما بعدها من هذا البحث.

[4]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹‹ Bd.1‹Dat.13.7.30.

وفي البرقية التي بعثها بروفر من صنعاء إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/8/6م، كرر قناعته هذه بصورة أكثر وضوحاً. حيث اعتبر أن عقد معاهدة مع اليمن، قبل تسوية الخلاف اليمني _ البريطاني، هو عملية خاطئة. كما أفاد بأن البريطانيين يقصفون مجدداً قبائل المحميات، المتاخمة لحدود مملكة الإمام، التي لبت دعوة الإمام، للوقوف ضد البريطانيين[1].

وفي التقرير، الذي تقدم به الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/9/11م، بعد عودته من صنعاء، نجد تأكيداً للقناعة نفسها، مع إشارات إلى موقف البريطانيين. فعقد معاهدة يمنية _ ألمانية لا تخدم، وفقاً لرأي بروفر، سوى الإمام. والإمام ليست له أهداف اقتصادية من وراء عقدها، بل يفكر في تحقيق أهداف سياسية، تتمثل في تعزيز موقفه تجاه البريطانيين، الذين لم يتوصلوا معه إلى تسوية للمشاكل القائمة، بينهم وبينه. ولذا فإنها تسود اشتباكات مسلحة بين الحين والآخر، في المناطق الحدودية. والبريطانيون مستعدون للإعتراف باستقلال اليمن، ضمن الحدود التركية[2]. ولكنهم لايستطيعون أن يستجيبوا لرغبات الإمام، المبالغ فيها. فهو يطالب بالإعتراف بتبعية حضرموت وعسير، وحتى عدن نفسها. ويضيف بروفر في تقريره: أنه قد قيل له، أثناء المفاوضات، أن مطلب الخضوع للقضاء والقوانين السارية، إنما هو موجه ضد البريطانيين، وأنها لن تطبق على الرعايا الألمان، وأن اليمنيين يتمنون أن يتمكنوا من تطبيقه، بكل صرامة وفي كل حين، على الرعايا البريطانيين[3].

---

[1] - **Ebd .، Dat .6.8.30.**

[2] - **أبرم البريطانيون اتفاقية الحدود، بين شمال اليمن وجنوبه، مع الأتراك عام 1914م، بعد صراع سياسي طويل. وقد تركزت جهودهم مع الإمام يحيى، بعد ذلك، في محاولة انتزاع اعتراف منه بتلك الاتفاقية. قارن: الصايدي، حركة المعارضة، ص 38 .**

[3] - **A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،، Bd.1،Dat.11.9.30.**

وفي التقرير الداخلي، في وزارة الخارجية الألمانية، المؤرخ في 1930/9/15م، ورد: أن القبول بمطالب الإمام، التي يريد أن تتضمنها بنود المعاهدة اليمنية _ الألمانية، سوف يسئ إلى علاقة ألمانيا ببريطانيا. وينصح التقرير بإبلاغ البريطانيين، بأن المفاوضات الألمانية _ اليمنية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب مطالب الإمام، التي لم يقبل بها الألمان[1].

وفي التقرير الداخلي، الذي قدمه الدكتور بروفر إلى مدير وزارة الخارجية، ديكهوف Dieckhoff، بتاريخ 1931/9/22م، ذكر بروفر، نقلاً عن الدكتور هرمن فون فيسمن Hermann Von Wissmann، الذي زاره في الوزارة، إثر عودته _ أي فون فيسمن _ من رحلته الإستكشافية في حضرموت وصنعاء: أن البريطانيين قد دعموا رحلته إلى حضرموت، دعماً قوياً. حيث قام، ومعه فان ديرمويلين Van der Meulen[2]، في التوغل في عمق حضرموت، في مناطق بعضها لم يصل إليه أحد من قبل. "ووفقاً لرغبة البريطانيين، وبدعم منهم، قام بمحاولة للوصول إلى صنعاء، عبر الطريق البري. ولما وصل إلى قعطبة، وهي أُولى المناطق الحدودية اليمنية، وقد حولتها قذائف البريطانيين إلى أنقاض، رفض عاملها، بأمر من الإمام، السماح له بمواصلة السفر، ووجه له الدعوة للسفر إلى صنعاء عبر الحديدة"[3] وقد وجد، أثناء رحلته في حضرموت، أن نفوذ البريطانيين هناك قد امتد إلى مناطق بعيدة، أبعد وأوسع مما هو معروف حتى الآن. وأنهم، إضافة إلى ذلك، قد أنشأوا مطاراً وأقاموا محطة اتصالات في منطقة بيحان. وأن الإمام يتابع توغلهم في الأراضي اليمنية

1- Ebd.، Dat. 15.9.30.

2- كان ممثلاً لهولندا في جدة.

3- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،، Bd.1،Dat.22.9.31.

بقلق، ويأمل أن يتمكن، عن طريق إرسال حملة عسكرية إلى مأرب، من وضع حد لهذا التوغل"[1].

وقد ظلت وزارة الخارجية الألمانية تتابع الموقف البريطاني باهتمام، عن طريق سفاراتها في لندن وفي بعض العواصم العربية. وفي 1932/7/2م. وافتها سفارتها في بغداد بخبر، مفاده أن صحيفة (الإخاء الوطني) المعارضة، نشرت: أن مصدراً شبه رسمي في لندن أفاد، بأن المعتمد البريطاني في عدن قد فُوِّض بعقد معاهدة، بين بريطانيا والإمام يحيى، تقضي بالسماح باستيراد بضائع بريطانية إلى اليمن[2].

ونظراً لإلحاح الإمام المستمر على الألمان، من أجل مواصلة المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة بين اليمن وألمانيا، قدم الدكتور بروفر إلى وزير الخارجية الألماني، تقريره المؤرخ في 1932/10/4م، الذي أوضح فيه أسباب فشل المفاوضات، التي أجراها عام 1930م، في صنعاء. فذكر: أن إصرار الحكومة اليمنية على تضمين المعاهدة الإعتراف المتبادل بالقضاء والقوانين السارية، يكمن وراء فشل المفاوضات. إذ أن قبول هذا الأمر لا يعني فقط خضوع الرعايا الألمان، الذين يذهبون إلى اليمن للقضاء والقوانين "البربرية، السارية هناك، بل أيضاً سيثير غضب البريطانيين إلى حد كبير"[3]. فبريطانيا مهتمة جداً بالوضع القانوني للأجانب في اليمن، وذلك لتأثيره على رعاياها العرب[4]، المقيمين في اليمن[5].

ولم يقتصر الإهتمام بالموقف البريطاني على الرسميين الألمان، بل اهتمت به أيضاً الشركات الألمانية ومندوبوها في اليمن. بل إننا قد لا نتجاوز الحقيقة، إذا قلنا،

---

[1]- Ebd . .

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A،Handel، 12، Jemen،، Bd.1،S.3،Dat.2.7.32.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik2،Jemen،، Bd.1،Dat.4.10.32.

[4]- المقصود هنا بالرعايا العرب، أبناء عدن والمحميات، الذين كانو يقيمون في شمال اليمن.

[5]- Ebd . .

بأن الشركات الألمانية، أظهرت، في ذلك الحين، اهتماماً باليمن وبالتنافس الأجنبي فيه، فاق اهتمام الحكومة الألمانية نفسها. وفي الرسالة، التي بعثها هاينس هانزن من صنعاء إلى مقر الشركة[1] في هامبورج، بتاريخ 1933/5/17م، ذكر: أن البريطانيين قد قصفوا، قبل شهرين، المناطق الحدودية بالطائرات. وأنهم يثبتون أقدامهم في حضرموت، ويبنون فيها المطارات. وقد أغلق الإمام الحدود، بسبب الموقف المتوتر. مما ألحق أضراراً بالنشاط التجاري، بين عدن ومملكة الإمام. وقد فشلت كل المحاولات في تطبيع العلاقات، بين الإمام والبريطانيين[2].

وفي الرسالة، التي بعثها من صنعاء فرع الشركة نفسها، أي شركة هانزن، إلى مقر الشركة في هامبورج، بتاريخ 1934/1/2، تحدث ممثل الشركة عن وجود عدد من البريطانيين في صنعاء، وأن الحكومة اليمنية تقيم الإحتفالات، بمناسبة وجود هؤلاء. كما أنها أقامت احتفالاً بعيد الميلاد[3].

وفي رسالة شركة هانزن في هامبورج إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1934/1/18م، المتضمنة تقريراً، وصل إلى الشركة من فرعها في صنعاء توضيح لهوية البريطانيين هؤلاء ومهمتهم. فقد ورد في التقرير المذكور: أن حاكم عدن، رايلي Railey، وصل إلى صنعاء، في تاريخ 20 ديسمبر 1933م، يرافقه عشرة إلى إثني عشر شخصاً. وأنه يُفترض أن يبقى أربعة عشر يوماً، يجري خلالها مفاوضات مع الحكومة اليمنية. وقد استُقبل من قبل الحكومة استقبالاً حافلاً. في حين أن الوفد الإيطالي، في حينه، لم يحط بأية مظاهر حفاوة استثنائية[4].

---

[1]- أي شركة يوسف هانزن وزونة .

[2]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik5‹Jemen‹‹ Bd.1‹Dat.17.5.33.

[3]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik2‹Jemen‹‹ Bd.1‹Dat.2.1.34.

[4]- Ebd .‹ Dat . 18.1.34.

وفـي رسـالة الشـركة نفسـها إلـى وزارة الخارجيـة، بتـاريخ 1934/2/22م، ذكـرت الشركة: أنها تلقت معلومات من ممثلها في صنعاء، ديترش، ومن الدكتور راثينس، الذي وصل إلى الحديدة، مفادها أن الحكومة اليمنية تقترب الآن، أكثر من ذي قبل، من توقيع معاهدة صداقة مع بريطانيا، تعالج بالدرجة الأولى مسألة الحدود. وأن الحركة التجارية، بين عدن و (اليمن)، سوف تُستأنف، بعد أن توقفت مدة عام تقريباً. وسوف يعود الوفد البريطاني من صنعاء، في 2 نوفمبر 1934م، بعد أن مكث فيها حوالي شهرين. وأن جعفر رجل[1] البريطانيين في الحديدة، قد أكد الإشاعة، القائلة بأن البريطانيين ينوون إرسال بعثة طبية إلى اليمن، كما فعل الروس والإيطاليين. وذلك لإنشاء مستشفى في صنعاء. وأن الإمام قد حاول إثارة موضوع كمران. إلا أن البريطانيين رجوه بأن لا يثير هذا الموضوع، أثناء المفاوضات، على أن يتم بحثه بعد توقيع المعاهدة[2].

ونستنتج من الوثائق، أن الإهتمام الألماني بالموقف البريطاني لم يتوقف، رغم تغير الأوضاع السياسية في ألمانيا، ابتداء من صعود أدولف هتلر إلى السلطة، عام 1933م. ولكن طبيعة الإهتمام تغيرت، بتغير الموقف الألماني تجاه بريطانيا. وقد نتج عن ذلك تغير في لهجة الحديث عن بريطانيا، في الوثائق. فقد انتهت مرحلة المهادنة والمصانعة والمراعاة ومحاولة كسب الود والثقة، التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لتحل محلها مرحلة التنافس السافر، الذي أخذ يكتسب تدريجياً شكل العداء. وهكذا اختفت، شيئاً فشيئاً، تلك النغمة، التي لمسناها في الوثائق السابقة، أي نغمة الحرص على عدم إغضاب بريطانيا. وظهرت نغمة جديدة، سوف نلمسها بوضوح، في الثلاث

[1]- استخدمنا هنا كلمة رجل، لعدم معرفتنا الأكيدة بطبيعة عمله. أما الوثائق، فقد استخدمت في أكثر من موضع كلمة Egant، وتعني وكيل، كما تعني عميل. وفي اللغة العربية المستخدمة اليوم، تحمل كلمة عميل بعض الدلالات، التي لا تحملها كلمة وكيل.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik3،Jemen،، Bd.1،Dat.22.2.34.

الوثائق التالية، التي ترجع إلى عام 1939م. ففي رسالة الدكتور جروبا، من جدة، إلى وزارة الخارجيـة الألمانيـة، بتـاريخ 1939/2/1م، أورد جروبـا، نقـلاً عـن حُجَّـاج مـن حضرموت، خبراً، مفاده أن القوات البريطانية تحركت في حضرموت واحتلت شبوة. وأن السفير البريطـاني فـي جدة قد أجاب، رداً علـى سؤال، حـول تبعية منطقة شبوة، بأنه ليس هناك شك في أن شبوة تتبع محميات عدن. ويضيف جروبا في رسالته: أن ابن سعود "لم يطالب بشبوه أبداً، رغم إلحـاح فيلبـي[1] الدائم عليه، بأن يقوم باحتلال شبوه وحضـرموت بالكامل. ولا بـد أن يضـع المرء فـي اعتبـاره، فـي مـايتعلق بـاحتلال البريطـانيين لشبوه، أن السيد فيلبـي، فـي رحلتـه البحثيـة الأخيرة إلـى منطقـة شبوه، قد عثر على دلائل تثبت وجود النفط في تلك المنطقة"[2].

وفـي البرقيـة، التـي أرسلها الدكتور جروبـا من صـنعاء، بتـاريخ 1939/2/14م، إلـى وزارة الخارجيـة الألمانيـة، ورد مـايلي: "أسرّ إلـيَّ الملـك اليوم، فـي حـديث طويـل، بأنـه يشـعر بالتهديـد والتطويـق مـن قبـل البريطـانيين، وأن تظـاهرهم بالصـداقة لـم يكـن سوى أكاذيب. وهو يعد ألمانيا، فـي حالـة نشـوب حرب، بالوقوف علـى الحياد. ويرجو من ألمانيا دعمها الأدبي، تجاه أية ضغوط خارجية. كما يرجو تزويده بالأسلحة، التـي سيدفع أثمانها، والتي سيخصص جزءاً منها للفلسطينيين"[3].

وفـي الملاحظـات الداخليـة، حـول تصـدير الأسـلحة إلـى الـبلاد العربيـة، المؤرخـة فـي 1939/2/23م، ورد مـايلي: "وتمـت الموافقـة علـى استئناف تصـدير الأسـلحة إلـى البلاد العربية، وخاصـة إلـى فلسطين، أثنـاء زيـارة نائـب وزيـر الخارجيـة السعودية، فؤاد حمـزة، فـي العـام الماضـي. فقد طلـب، بإلحـاح، تزويـد كـل مـن الملـك عبـد العزيـز

---

[1]- **هوسنت جون فيلبي، الذي سمى نفسه فيما بعد ،عبد الله فيلبي. وهو واحد من رجال المخابرات البريطانية، الذين عملوا في البلاد العربية وساهموا في رسم الخارطة السياسية الجديدة للوطن العربي. وقد عمل مستشاراً للملك عبد العزيز آل سعود.**

[2]- **A.A.Abt.lll،Pol.Vll 26، Politik،Arabien ، Bd.1،Dat.1.2.39.**

[3]- **A.A.Abt.lll،Pol.Vll 26، Politik،Arabien ، Bd.1،Dat.1.2.39.**

والقضية الفلسطينية بالسلاح. واقترح أن تُصدَّير الأسلحة أولاً إلى السعودية، ومن هناك يتم تسريبها، دون علم البريطانيين، إلى فلسطين. وقد تم الإعداد لتصدير الأسلحة، وفقاً لاقتراح فؤاد حمزة. ولكن في هذه الأثناء اتضح أن فؤاد حمزة يعمل مع البريطانيين. وأما الشحنة الأخرى، التي كان من المقرر أن تُرسل، عبر إيران والعراق، وقد جرى الحديث حولها مع فؤاد حمزة، فقد وصل خبرها إلى البريطانيين، وفقاً للخبر الذي تلقاه رئيس الوزراء المدفعي[1]، من السفير البريطاني في بغداد. ولهذا لم يتم تصدير أي من الشحنتين. وترى الجهات العسكرية، وكذا القسم السياسي[2]، أن الملك عبد العزيز هو بيد البريطانيين، مثله مثل فؤاد حمزة تماماً. وقد أبدى عبد العزيز دائماً تحفظاً تجاه القضية الفلسطينية. ولهذا فإن مده بالسلاح سوف يقوي مركز البريطانيين"[3]. أما موقف القسم السياسي من موضوع تزويد اليمن بالأسلحة، فتتلخص في "أن خصوم اليمن الآن، وفقاً للواقع الراهن، هم بريطانيا، التي تتوغل في حضرموت، والملك عبد العزيز آل سعود. فالأسباب إذاً، التي تجعلنا لا نرى من الحكمة تصدير أسلحة إلى السعودية، غير واردة بالنسبة لليمن"[4].

إيطاليا:

مثلما بدأ النشاط الإيطالي في اليمن مبكراً، كان اهتمام ألمانيا بتتبع ذلك النشاط مبكراً أيضاً. ففي 1925/7/4م أرسلت المؤسسة الإقتصادية الألمانية رسالة إلى وزارة الخارجية، مرفقة بمقتطفات من تقرير مطول، حول "نجاحات وخطط الإيطاليين في أفريقيا وآسيا"[5]، تلقته من رجل عربي موثوق به، كما وصفته[6]. وقد ورد في ذلك

---

[1] - هو رئيس وزراء العراق في ذلك الحين.
[2] - يقصد الجهات العسكرية الألمانية والقسم السياسي في وزارة الخارجية الألمانية.
[3] - Ebd .، S. 143-144، Dat.23.2.39.
[4] - A.A.Abt.W، Akten،Z،St.A.، Kriegsgerate، Jemen، Bd.1،S.143-144،Dat.23.2.39.
[5] - A.A.Abt.ll،Akten،Politik3،Ltalien /Jemen، Bd.1،Dat.4.7.25(Anlg).
[6] - Ebd . .

التقرير: أن إيطاليا تبذل جهوداً مع الإمام يحيى، حاكم اليمن، لإقامة علاقات بينهما. وقد عرضت عليه تقديم الدعم له. وهذا أمر يستحق الإهتمام. فقد أخفقت محاولات الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين من قبل، نتيجة لرفض الإمام يحيى الدخول في مفاوضات مع هذه الدول. ولكن يبدو الآن أن إيطاليا قد نجحت في الإستفادة من منطقة اليمن، عن طريق التعامل مع العديد من التجار اليمنيين. مما يجعلها تحقق فوائد أكيدة، بالنسبة لتجارتها الخارجية مع البلاد العربية. ويتفاءل التجار الإيطاليون، بأن التجارة مع اليمن ستأخذ في المستقبل حجماً أكبر مما هي عليه الآن. وقد نجحت إيطاليا في فتح قنصلية لها في عاصمة اليمن، وهي القنصلية الوحيدة لدولة أجنبية في اليمن. ويقوم ضابط وطبيب إيطاليان بزيارة الجيش اليمني وتفقد أسلحته وتحصيناته. وقد حصلت شركة إيطالية على امتياز إنشاء محطة إذاعة. وتوجد بعض الدلائل على احتمال وجود اتفاقيات سرية بين إيطاليا واليمن. إن اليمنيين يرغبون في التفاهم مع الأوروبيين، إذا كان هناك ما يضمن، بأن الأوروبيين سوف يمدونهم بخبراتهم، في مجالات السياسة والإقتصاد والعلوم، دون أن تكون لهم مخططات سياسية وأطماع في بلادهم[1].

وتضيف المؤسسة الإقتصادية الألمانية إلى هذه المقتطفات ملاحظة، وهي: أنه لا بد من النظر بتحفظ إلى مثل هذه الأخبار، حتى ولو كانت مستقاة من مصادر موثوقة ومطلعة. لأنه يقال بأن الإمام سياسي مجرب وشديد الحذر ومتمسك باستقلال بلاده، ولايمكن أن يفرط باستقلاله، مقابل أي شئ يقدمه له الأوروبيون[2].

وفي الرسالة التي بعثتها السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1926/10/9م، مرفقة بنص المعاهدة اليمنية الإيطالية، علقت السفارة، في

[1] - A.A.Abt.ll،Akten،Politik3،Italien/Jemen، Bd.1،Dat.4.7.25 (Anlg.).
[2] - Ebd . .

سياق استعراضها لمواد المعاهدة، علقت على الفقرة الثانية من المادة الثامنة، فذكرت: أن ماورد في تلك الفقرة يعتبر من أغرب ماعرفته المعاهدات في العالم. فقد نصت على أن النص العربي هو الأساس لأي تفسير، نظراً لعدم وجود من يتقن اللغة الإيطالية في بلاط الإمام. وتضيف السفارة في رسالتها: أن الصحف الإيطالية قد رحبت ترحيباً كبيراً بالإتفاقية واعتبرتها دليلاً على تعاظم مكانة إيطاليا في العالم الإسلامي. وتؤكد الرسالة على أن أهم الثمار المنتظرة من الإتفاقية هي تنشيط حركة التجارة بين البلدين، وخاصة عملية التصدير من إريتريا إلى اليمن[1].

وفي 1927/7/1م، بعثت السفارة الألمانية في روما رسالة أخرى إلى وزارة الخارجية، ذكر فيها السفير: أنه سمع من مصادر مطلعة، بأن الإمام يحيى على وشك إرسال وفد إلى روما، عن طريق البحر، عبر مصوع. وأن من المتوقع وصوله خلال الصيف. وعبر السفير عن توقعه، بأن وصول هذا الوفد إلى روما سوف يعزز من عرى العلاقات اليمنية الإيطالية[2].

وتجاوز الإهتمام بالمعاهدة اليمنية _ الإيطالية وزارة الخارجية الألمانية، إلى وزارة الإقتصاد، التي وجهت رسالة إلى الخارجية، بتاريخ 1928/5/26م، تطلب فيها مدها بإفادة من السفارة الألمانية في روما عن موعد ومكان تبادل وثائق المعاهدة المذكورة، بعد المصادقة عليها[3].

1- A.A.Abt‹ll‹Akten‹Politik 3‹ Ltalien/ Jemen‹ Bd.1‹Dat. 9.10.26.

2- Ebd.‹ Dat.1.7.27.

3- A.A.Abt.lll‹Akten‹Z.St.A.‹ Jemen‹ Bd.1‹S.3-4‹ Dat.26.5.28.

واستفسرت وزارة الخارجية بدورها السفارة الألمانية في روما، في رسالة بتاريخ 1928/6/22م[1]. وكان رد السفارة في تاريخ 1928/7/4: أن تبادل وثائق المعاهدة قد تم في صنعاء، في تاريخ 1926/12/22م[2].

وقد تضمن تقرير اليازجي، الذي سبقت الإشارة إليه[3]، فيما تضمن، تقييماً لموقف إيطاليا في اليمن، فذكر: أن الوضع في اليمن يبعث على التخوف. فالمعاهدة اليمنية _ الإيطالية تمنح الإيطاليين فرصة التغلغل في اليمن سلمياً، وتكفل لهم وضعاً متميزاً. ويوجد أطباء إيطاليون في صنعاء والحديدة، يقدمون الخدمة العلاجية مجاناً. كما أن التجارة الإيطالية ترسخ أقدامها في السوق اليمنية. ويقال بأن إيطاليا قد استطاعت أن تكسب إلى جانبها عدداً من القادة اليمنيين، ذوي النفوذ القوي. وبإيعاز من قبل الإيطاليين قامت صحف عربية بنشر دعاية طيبة لصالح الإمام. ولكن رغم هذا كله، فإن الإمام، كما يبدو، يدرك مطامع الإيطاليين. وهو كحاكم مطلق, متمسك باستقلال بلاده، يحاول أن يحد من نفوذهم المتزايد. ويقال بأنه لا ينوي أن يجدد المعاهدة المعقودة معهم، بعد إنتهاء مدتها الحالية، وأنه لم يوقعها إلاَّ على أمل الحصول منهم على أسلحة وذخائرها[4].

وتؤكد هذا المعنى الأخير جريدة (برلين اليومية) Berliner Tagesblatt، في عددها رقم 16 تاريخ 1929/1/10م، في خبر نشرته، نقلاً عن جريدة المقطم المصرية، حول توقيع المعاهدة اليمنية _ الروسية، ذكرت فيه: أن الإمام كان يؤمل

---

[1]- Ebd.، S.5،Dat.22.6.28.

[2]- Ebd.، S.15-16،Dat.4.7.28.

[3]- انظر ص 279 - 280 من هذا البحث.

[4]- A.A.Abt.ll،Akten،Politik 3، Italien/ Jemen ، Bd.1، Dat.28.1.2(Anlg.).

الحصول على أسلحة من إيطاليا، بعد توقيع المعاهدة معها. ولكن إيطاليا لم تلب رغبته، مما دفعه إلى إقامة علاقات مع روسيا[1].

وفي التقرير الداخلي، في وزارة الخارجية الألمانية، المؤرخ في 1929/5/21م، ورد، نقلاً عن الطيار الألماني هينيشن Hanichen، التابع لمصنع يونكرس للطائرات، والذي كان يعمل في خدمة الحكومة اليمنية، ورد: أن الحكومة اليمنية بعثت بثمانية من الشباب إلى إيطاليا للتدريب. ستة منهم كطيارين وإثنين كمهندسين. وقد عادوا إلى صنعاء في شهر يناير 1929م. ولأن المهندسين الألمانيين، اللذين كانا يعملان مع هينيشن، قد غادرا اليمن، في نهاية عام 1928م، فقد أصبح هينيشن يعتمد على المهندسين اليمنيين، العائدين من إيطاليا. أما الطيارون فكان لابد من تدريبهم على طائرات يونكرس الألمانية. ولكن كان لابد من توفير بعض قطع الغيار لهذه الطائرات، حتى تصبح صالحة للتدريب. ومن أجل ذلك سافر هينيشن إلى ألمانيا. وكان يُفترض أن يتسلم ثمن قطع الغيار وتكاليف السفر في الحديدة. وقد حُوِلِّ له المبلغ فعلاً، ولكنه لم يستلمه. مما اضطره إلى السفر على حسابه الخاص. وقد أرجع سبب عدم استلامه المبلغ إلى رئيس الوزراء، الذي تربطه علاقة صداقة بالإيطاليين. وقد أشار هينيشن، كما ورد في التقرير، إلى أن الإيطاليين يزودون اليمن بكل ماتحتاج إليه الحكومة اليمنية، دون أي دفع مسبق. بل يتقاضون الثمن بعد وصول المواد المطلوبة إلى اليمن. وقد بنوا للحكومة اليمنية معملاً لصناعة الذخيرة. ويوجد في صنعاء طبيب إيطالي، هو دوبيوزي Dobiose. ومع ذلك كله فقد تأثر مؤخراً الوضع المتميز للإيطاليين في اليمن، بفعل المنافسة القوية من قبل الروس[2].

---

[1]- **A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.، Jemen ، Bd.1،S.17،18، Dat.10.1.29.**

[2]- **A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.، Jemen ، Bd.1،S.59-62، Dat.21.5.29.**

وفي رسالة الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/3/27م، ذكر: أنه قد بلغه وصول البروفسور شتروتمن إلى الحديدة، في تاريخ 2 مارس 1930م، مع شخص اسمه موراتي Moratti تقريباً، وأنها قد نشأت صداقة بينهما. وهذا أمر يبدو غير طبيعي. فموراتي هذا معروف بأنه عميل للإيطاليين في الحديدة[1].

وهذا التنبيه، من قبل راثينس، يلقي ضوءاً على حقيقة موقف الألمان تجاه الإيطاليين، في تلك الفترة. رغم أن الموقف الرسمي للحكومة الألمانية قد اتسم، كما تفصح الوثائق، بالمصانعة والرغبة في عدم إثارة غضب الدول الأوروبية.

ولعل ماورد في الرسالة، التي وجهها شخص، إسمه هانس فون باسيفتس Hans Von Bassewitz، إلى الدكتور جروبا في وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/4/1م، يؤكد ما ذهبنا إليه. فقد ذكر فون باسيفتس: أنه توجه إلى الدكتور راثينس، للحصول على توصية منه إلى أصدقائة في اليمن. وأنه لمس من راثينس عدم الرغبة في إعطائة ذلك، نظراً لعلاقته _ أي علاقة فون باسيفتس _ الطيبة بالإيطاليين. وقد قرر راثينس أن يستوضح عن شخصيته لدى جروبا. ويتوقف اعطاؤه التوصية، أو عدم إعطائه، على ماسيتلقاه من إيضاح، من قبل جروبا. ولهذا فإنه _ أي فون باسيفتس _ يرجو من جروبا أن يرد على راثينس رداً مناسباً، يساعده فيه على الحصول على التوصية المطلوبة. ويضيف فون باسيفتس أن رغبته في السفر إلى اليمن، إنما هي بسبب شغفة في التعرف على الأرض والشعب هناك. وأنه يتعهد بأن لا يقحم نفسه في أي موضوع إلى جانب أي طرف. وأن يكون مجرد مراقب ومشاهد فحسب[2].

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik 2، Jemen ، Bd.1، Dat.27.3.30.

[2] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik 2، Jemen ، Bd.1، Dat.1.4.30.

وتشير الوثائق إلى أن الوجود الإيطالي في اليمن قد تراجع تدريجياً، وبصورة ملموسة. ولم يأت عام 1930م، حتى كان تأثير الإيطاليين قد أصبح ضعيفاً جداً. ففي التقرير الداخلي، الذي قدمه جروبا، عن حديث البروفسور شتروتمن معه، بعد أن عاد شتروتمن من رحلته إلى اليمن، وهو التقرير، الذي أشرنا إليه سابقاً[1]، ورد، فيما ورد فيه،: أنه أثناء وجوده في اليمن (فبراير _ أبريل) لم يكن يوجد فيه من الإيطاليين سوى طبيب واحد ومهندس طيران، ولم يكن لثلاثتهم أي نشاط يذكر[2].

وفي رسالة الشفرة، التي بعثها الدكتور بروفر من صنعاء، في 1930/7/13م، تحدث بروفر عن النشاط الإيطالي، فذكر: أن إيطاليا لم تستفد أي شئ من معاهدتها "المستعجلة غير الكريمة"[3]. فحتى نشاطها التجاري، الذي حقق تقدماً في أول الأمر، لم يلبث الروس أن تجاوزوه، عندما وقعوا معاهدتهم مع الإمام. لقد أرادت إيطاليا _ كما تشير الرسالة _ أن تعزز مواقفها في اليمن، وأن تستفيد من الفرص المتاحة فيه. ولهذا فقد ضحت ببعض المصالح الجزئية، مثل موضوع القضاء، في سبيل الموقف السياسي. ولكن روسيا ضحت ببضعة ملايين من الروبلات[4]، واستطاعت بذلك أن تبدد آمال إيطاليا. وقد أوقف الإيطاليون، بسبب ذلك، نشاطهم التجاري في الحديدة. أما الإمام فقد قوي موقفه، دون جهد أو عناء، نتيجة لهذا التنافس. وهو يحاول الآن "أن يكرر معنا نفس العملية، لإلحاق الضرر ببريطانيا"[5].

وفي رسالة راثينس إلى الدكتور بروفر، بتاريخ 1931/7/7م، يؤكد راثينس بأن وضع الإيطاليين في اليمن قد أصبح ضعيفاً، وأنه لم يبق منهم سوى طبيبين، أحدهما

---

[1]- انظر ص 282 وما بعدها من هذا البحث.

[2]- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.، Jemen ، Bd.1،S.122-128، Dat.17.6.30.

[3]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik، Jemen ، Bd.1، Dat.13.7.30.

[4]- هذه إشارة إلى بيع الروس بضائعهم في اليمن باسعار منخفضة . انظر ص 305 من هذا البحث.

[5]- A.A.Abt.lll،Akten،Politik، Jemen ، Bd.1، Dat.13.7.30.

سيغادر اليمن قريباً، ومهندس ومترجم. كما يؤكد بأن أعداد الألمان في اليمن تتزايد بشكل ملحوظ[1].

وفي محاولة لتفسير ضعف موقف الإيطاليين في اليمن، أورد هاينس هانزن، في رسالته التي وجهها من عدن إلى مقر الشركة (شركة يوسف هانزن وزونه) في هامبورج، بتاريخ 1933/5/17م، أورد حكاية، لا تكفي، حتى في حالة صحتها، لتفسير ذلك الضعف. ومع ذلك سنوردها هنا، لما تنطوي عليه من تصوير للتنافس الأوروبي في اليمن. فقد ذكر هاينس: أن أحد أبناء الإمام قد مرض، وقام بمعالجته طبيب إيطالي، فزادت حالته سوءاً. مما دفع بالإمام إلى أن يطلب من البريطانيين في عدن إرسال طبيب من قبلهم. وقدم الطبيب البريطاني من عدن بالطائرة إلى الحديدة، حيث كان يقيم إبن الإمام. وبعد أن قام بفحصه، ثبت له "أنه قد سمم بمادة الزرنيخ بصورة منتظمة"[2]. وبعد هذه النتيجة، التي توصل إليها، قام بمعالجته، فتحسنت صحته. وقد اشتبه الإمام بالإيطاليين. ويشير هاينس إلى أنه سمع هذه الحكاية من مصادر عديدة، منها سلاح الطيران في عدن[3].

ومهما يكن أمر هذه الحكاية، فإن عدم ارتياح الإمام للإيطاليين، في هذه الفترة، يبدو مسألة أكيدة. فهناك مؤشرات كثيرة، تدل على ذلك، منها مثلاً، إستدعاء الإمام لأطباء من مصر والعراق لمعالجته، رغم وجود الأطباء الإيطاليين في اليمن.

فقد ورد في رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1933/7/20م: أن إحدى الصحف في بغداد قد نشرت خبراً، مفاده أن الحكومة اليمنية طلبت برقياً من رئيس الوزراء العراقي، بإلحاح، إرسال طبيب

1- **Ebd .، Dat.7.7.31.**

2- **A.A.Abt.lll،Akten،Politik5، Jemen ، Bd.1، Dat.17.5.33.**

3- **Ebd . .**

عراقي إلى اليمن لمعالجة الإمام، الذي ساءت صحته مؤخراً. وأن رئيس الوزراء اتفق مع وزير الصحة، على إرسال طبيبين، هما الدكتور هاشم الـ Witri والدكتور توفيق رشدي، على نفقة العراق. وتضيف الرسالة: أن الطبيبين غادرا العراق براً، في طريقهما إلى اليمن. وأن من المحتمل أن يكون قد سبقهما إلى اليمن أطباء مصريون. حيث كان اليمن، وفقاً لمصادر موثوقة، قد طلب ذلك من مصر أيضاً. وقد ولَّد هذا _ كما تشير الرسالة _ مرارة في نفوس الإيطاليين، لما يحمله من دلالة على انعدام ثقة الحكومة اليمنية بهم[1].

وتؤكد البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة هذه الأنباء، في رسالتها إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1933/8/29م، فتذكر: أنه تم إرسال طبيب مصري إلى اليمن، منذ عدة أسابيع، لعلاج الإمام، بناء على طلب توجه به الإمام إلى الحكومة المصرية. ثم لحق بالطبيب الأول طبيب متخصص في البكتيريا. وقد عاد الطبيبان إلى مصر، بعد تماثل الإمام للشفاء. وكان الطبيب الأول قد تمكن من معالجة الإمام، الذي كان يعاني من مرض كلوي، قبل وصول الطبيبين العراقيين، اللذين وصلا في نفس الوقت، الذي وصل فيه طبيب البكتيريا المصري. حتى أنه لم يبق أمامهما مايعملانه. وقد غادر أربعتهم اليمن عائدين إلى بلديهم[2].

وتورد رسالة شركة هانزن، الموجهة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1933/8/14م، سبباً آخر لنفور الإمام من الإيطاليين، غير تلك الحكاية، التي ذكرناها سابقاً. فقد ورد في رسالة الشركة هذه: أن الطبيب الإيطالي فينيروني Veneroni أُستدعي من الحديدة إلى صنعاء، لمعالجة الإمام. ولكنه قبل سفره اتصل برقياً بطبيب إيطالي في

---

[1] - A.A.Abt.lll،Akten،Politik 11-1، Jemen ، Bd.1، Dat.20.7.33.

[2] - Ebd.، Dat.29.8.33.

صنعاء، للاستفسار عن سبب استدعائه. وجاءه الرد من زميله في صنعاء بأن حالة الإمام لا تستدعي ضرورة مجيئة، وأن عليه أن ينتظر حتى يصله خبر جديد. ولما أُطلع الإمام على هذين الإتصالين البرقيين، استشاط غضباً، وأمر بطرد الطبيب فينيروني. وتضيف الرسالة أن هذا الطبيب كان طبيباً معروفاً في اليمن. وقد عمل هناك مدة سبع سنوات. وأن الجنرال الإيطالي، تالامونتي Talamonti، الذي أُعتبر مسؤولاً عن تصرف الطبيب فينيروني[1]، قد غادر اليمن مع مساعده، الدكتور مايوراني Majorani، بعد إقامة دامت خمسة أشهر، كان هدفها، كما قيل، هو التمهيد لتجديد المعاهدة اليمنية _ الإيطالية[2]. ولكن يبدو أن مهمة الجنرال لم تنجح. وتؤكد الرسالة، أن الإمام لم يعد يعلق أية أهمية على الأطباء الإيطاليين، ولايرغب في وجودهم[3].

ومع صعود أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا، تبلورت تحالفات جديدة في أوروبا، كان أبرزها التحالف الألماني _ الإيطالي، الذي ترك أثره على السياسة الخارجية الألمانية، وعلى طريقة تعاملها مع المناطق، التي اعتبرتها مناطق نفوذ إيطالية، ومنها اليمن. وقد استعرضنا، في فصل سابق، موقف ألمانيا من مسألة تصدير أسلحة ألمانية إلى اليمن، على ضوء ما أُثير من أخبار عن تهريب أسلحة ألمانية إلى الحبشة، عن طريق الحديدة، وموقف ألمانيا من ذلك. وهو موقف لا نجد له تفسيراً إلا بإرجاعه إلى التحالف القائم، حينذاك، بين ألمانيا وإيطاليا[4].

ورغم أن كل المؤشرات السابقة، وكل ماتضمنته الرسائل والتقارير، حول الوجود الإيطالي في اليمن، كانت تشير إلى أن الإمام لم يعد يرتاح للتعامل مع الإيطاليين، وأنه لا يرغب في تجديد المعاهدة معهم، بعد انتهاء مدتها، فإنه، كما تشير إلى ذلك

---

[1]- لم توضح الرسالة نوع المسؤولية

[2]- إذا صح هذا الهدف، فإنه يعني أن إيطاليا قد أخذت تمهد لتجديد المعاهدة، قبل إنتهاء مدتها بثلاث سنوات.

[3]- A.A.Abt.lll‹Akten‹Politik‹11-1‹ Jemen ‹ Bd.1‹ Dat.14.8.33.

[4]- انظر ص 209 - 210 من هذا البحث.

رسالة الدكتور راثينس إلى زميله في هامبورج (البروفسور...)[1]، بتاريخ 1937/9/11م، قد وقَّع معهم معاهدة جديدة، عام 1937م. فقد ورد في هذه الرسالة المذكورة: أن وفداً إيطاليا مكوناً من خمسين شخصاً، يرأسه حاكم أريتريا السابق جاسبريني، زار صنعاء ووقع معاهدة مع الإمام "وبذلك يكون الإمام قد اعترف باحتلال الحبشة"[2].

ولعل جملة الأحداث، التي وقعت في الساحة اليمنية، وأهمها الحرب السعودية _ اليمنية، وموقف ألمانيا من موضوع تصدير أسلحة إلى اليمن، كانت من بين الأسباب، التي أقنعت الإمام بتحسين علاقاته مع إيطاليا، وخاصة أنه بحاجة إلى كميات من السلاح، كما رأينا في فصل سابق. ولاشك أن توقيع المعاهدة الثانية هذه يشير إلى أن العلاقات اليمنية _ الإيطالية قد أخذت طابعاً جديداً، بعد فترة من النفور. ويمكننا أن نجد مايؤكد هذا، في ماتضمنه التقرير الداخلي في وزارة الخارجية الألمانية، المؤرخ في 1939/2/23م، فقد ورد فيه، في سياق الحديث عن موضوع تصدير أسلحة إلى اليمن: أن "إيطاليا تلعب في اليمن الدور الأول. والأسلحة التي زوِّد بها اليمن حتى الآن جاءت من إيطاليا"[3].

روسيا (الإتحاد السوفييتي[4]):

نلاحظ، عند قراءتنا للوثائق، التي بين أيدينا، أن النشاط السوفييتي مثل المنافس القوى للنشاط الإيطالي في اليمن. وقد أوردنا سابقاً مضمون الخبر، الذي نشرته جريدة برلين اليومية Berliner Tagesblatt، والذي جاء فيه أن الإمام كان

1- لم يذكر راثينس اسم زميله هذا، واكتفى بمخاطبته بـ (السيد المحترم البروفسور) .

2- H.M S.Dr.R.، Bd.VlC،Dat.11.9.37.

3- A.A.Abt.W.Akten،Z،St.A.، Kriegsgerate، Jemen، Bd.1،S.143-144،Dat.23.2.39.

4- سنستخدم هنا، كما في سائر البحث، التسميتين، كما وردتنا في الوثائق، وفي كلا الحالتين فإن المقصود بهما هو الاتحاد السوفييتي .

يؤمل أن يحصل على أسلحة من إيطاليا، بعد عقد المعاهدة معها، ولكن إيطاليا لم تلب رغبته، مما جعله يتجه إلى إقامة علاقات مع روسيا. وقد ورد في الخبر نفسه: أن وفداً روسياً وصل إلى اليمن، منذ عدة أسابيع، ووقع معاهدة، لم تقتصر على المسائل الإقتصادية، بل شملت أيضاً مسائل سياسية. وأن الوفد خلال إقامته قد تابع التوتر القائم، بين بريطانيا واليمن[1].

وقد سارعت وزارة الخارجية الألمانية، إثر نشر هذا الخبر، إلى الكتابة إلى السفارة الألمانية في موسكو، في تاريخ 1929/1/17م، تستفسرها عن صحة الخبر، الخاص بموضوع المعاهدة، وتطلب منها، في حالة كونه صحيحا، موافاتها بنسخة من المعاهدة[2].

وأجابت السفارة على استفسار الوزارة ببرقية، مؤرخة في 1929/1/23م، أكدت فيها صحة الخبر، وأفادت: بأن مسؤول الخارجية السوفييتي رد على سؤال، وجهه إليه مراسل ألماني، حول سبب عدم نشر المعاهدة، بأن المعاهدة قد وُقّعت وأصبحت سارية المفعول، وأن عدم نشرها في الصحافة، كان نزولاً عند رغبة ملك اليمن، التي وضعها كشرط للتوقيع، وأن "الإتحاد السوفييتي، الذي أصبح يتمتع بمكانة كبيرة في البلاد العربية، قد قبل هذا الشرط. وكان الملك، كما يبدو، يراعي بذلك الموقف البريطاني"[3].

كما بعثت السفارة إلى الوزارة ترجمة ألمانية لما نشرته الصحف في موسكو، نقلاً عن وكالة تاس، حول المعاهدة اليمنية _ السوفييتية[4]. فقد نشرت الصحف هناك

1- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1،S.17،18،Dat.10.1.29.

2- Ebd,، S. 20،Dat.17.1.29.

3- Ebd.، S.31، Dat.2.2.29.

4- Ebd.، S.31، Dat.2.2.29.

أنه: في الأول من نوفمبر عام 1928م، وُقِّعت في صنعاء، عاصمة اليمن، معاهدة صداقة وتجارة، من قبل المفوض السوفييتي، أستاخوف Astachow، وممثل الحكومة اليمنية، القاضي محمد راغب. وقد صُودق على المعاهدة في 1929/1/23م[1].

كما بعثت السفارة أيضاً ترجمة للتعليق، الذي نشرته صحيفة اسفستيا، والذي جاء فيه: إن المعاهدة سميت (معاهدة صداقة وتجارة). وينم عن هذا الإسم عن محتواها. فهي تقيم الصداقة بين البلدين، وتنظم العلاقات التجارية بينهما. وتتكون من مقدمة وخمس مواد وخاتمة. ثم يستعرض التعليق مواد المعاهدة، مادة مادة، وينتهي إلى القول: "وبهذا الشكل تشكل المعاهدة بداية للصداقة، بين الإتحاد السوفييتي واليمن"[2].

وقامت وزارة الخارجية الألمانية بتعميم مانشرته جريدة برلين اليومية، مع رسالة السفارة في موسكو، المتضمنة حديث مسؤول الخارجية السوفييتي، على السفارتين الألمانيتين، في لندن وروما، وعلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا[3].

وفي برلين نشرت صحيفة أنباء الشرق Der Ost Express مقالاً، بعنوان (الإتحاد السوفييتي والشرق المستيقظ)، جاء فيه: أن المعاهدة التي وقُعِّت بين الإتحاد السوفييتي واليمن تشكل، بحسب وصف البرافدا، حلقة أخرى،في سلسلة معاهدات الصداقة، التي تربط موسكو بالشرق، بالمعنى الجديد للشرق. ويمثل توقيع هذه المعاهدة، تعزيزاً لموقف الدول العربية وتمتيناً لمكانتها، في السياسة الخارجية. ولايحتاج الأمر إلى تأكيد، بأن الإتحاد السوفييتي ليست له مطامع سياسية استعمارية، من وراء عقد هذه المعاهدة. ولايسعى إلى التوغل في اليمن، أو إلى ممارسة نفوذ

1- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1، S.31-33، Dat.27.1.29.

2- Ebd. .

3- Ebd., S.22.Dat.30.1.29.

عليه. إن مثل هذه الأطماع، إنما هي سمة للسياسة البريطانية، الخاصة بآسيا. وسوف تتجلى هذه الأطماع البريطانية، أكثر فأكثر، من خلال الصراع الدائر بين بريطانيا والشعوب العربية[1].

وكما اهتمت ألمانيا بتتبع النشاط السوفييتي في اليمن، اهتم السوفييت، من جانبهم أيضاً، بالنشاط الألماني. ففي مذكرة داخلية، بتاريخ 1929/2/28م، ورد: أن السفير الروسي في برلين وجه سؤالاً إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موقف ألمانيا تجاه اليمن. وأشار إلى أن الحكومة السوفييتية قد وقعت مؤخراً معاهدة صداقة مع اليمن، وأنها بذلك تملك خبرة جيدة في هذا المجال [2].

وفي رسالة من السفارة الألمانية من موسكو إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/3/22م، ذكرت السفارة: أنها طلبت من الخارجية السوفييتية نص المعاهدة اليمنية _ السوفييتية، ولكن الخارجية اعتذرت، بحجة أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز التنفيذ[3]. وكانت الخارجية الألمانية قد طلبت من سفارتها في موسكو موافاتها بنص المعاهدة، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. ويبدو الأمر هنا غريباً، فقد تضمنت برقية السفارة، بتاريخ 1929/1/23م، التي أوردنا مضمونها سابقاً، تأكيد مسؤول الخارجية السوفييتي، بأن المعاهدة أصبحت سارية المفعول، وقد تم فيما بعد، أي في تاريخ لاحق لتاريخ رسالة السفارة هذه، نشر ترجمة ألمانية للمعاهدة اليمنية _ السوفييتية، في صحيفة صدى الإسلام Islam – Echo، الصادرة في برلين، في عددها رقم 7، بتاريخ 1929/8/17م[4].

1- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.،Jemen، Bd.1،S.29،Dat.31.1.29.

2- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.28.2.29.

3- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1،S.40،Dat.22.3.29.

4- A.A.Abt.lll، Akten،Politik3، Jemen/Russland، Bd.1،Dat.17.8.29.

وفي التقرير الداخلي، المؤرخ في 1929/4/10م، ورد: أن السفير الروسي سأل وزارة الخارجية الألمانية، عما إذا كانت ألمانيا مستعدة لإقامة علاقات مع الحكومة اليمنية. وأكد استعداد روسيا لإبلاغ الإمام يحي بذلك، ليبدأ من ناحيته بالخطوة الأولى، وهي إرسال مندوب إلى ألمانيا. وقد ردت وزارة الخارجية الألمانية على السفير: بأن ألمانيا مستعدة، وأنها أبلغت السكرتير العام للإمام باستعدادها، بواسطة عالم جغرافي هامبورج[1]. ولكن مع ذلك فإن الألمان سيكونون بالطبع ممنونين للروس "إذا هم أرادوا من جانبهم أيضاً إبلاغ الحكومة اليمنية"[2].

وقد سجلت الرسائل القادمة من اليمن، وكذا التقارير التي قدمها تجار وسياسيون وعلماء ألمان إلى وزارة الخارجية، سجلت في ثناياها ملاحظات ومعلومات عن النشاط السوفييتي في اليمن، تعكس بمجملها صورة للتنافس التجاري والسياسي، بين الدول المختلفة. وقد تضمن حديثنا عن النشاط الإيطالي إشارات متكررة، عن نشاط السوفييت أيضاً. وسنحاول هنا أن نستكمل صورة هذا النشاط، بالشكل الذي رسمته له الوثائق.

فقد أكد التقرير الداخلي، المؤرخ في 1929/5/21م، كما أشرنا من قبل، بأن النشاط الإيطالي تأثر بالمنافسة الروسية. كما ورد فيه: أن الروس يرسلون باخرة إلى الحديدة مرة كل شهر، ويجلبون إلى اليمن بضائع، أهمها الكبريت والسكر والدقيق والبترول[3].

وفي التقرير الذي قدمه الدكتور جروبا، بتاريخ 1930/6/17م، استناداً إلى إفادات البروفسور شتروتمن، وردت إشارة إلى النشاط السوفييتي، من خلال الحديث

---

[1]- A.A.Abt.lll، Akten،Politik3، Jemen/Russland، Bd.1،Dat.17.8.29.

[2]- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.10.4.29.

[3]- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen، Bd.1،S.59-62،Dat.21.5.29.

عن حكيموف، الذي اعتبره شتروتمن أهم شخصية أجنبية في صنعاء. وأشار التقرير: إلى أن تحت تصرف حكيموف أموالاً طائلة. وأنه يقدم الهدايا للمسؤولين، ويلعب دوراً مؤثراً. وأن لدى الروس وكيلاً للسفن في الحديدة[1].

وفي رسالة الشفرة، التي بعثها الدكتور بروفر من صنعاء، بتاريخ 1930/7/13م، ذكر بروفر: أن الروس استطاعوا، بعد توقيع معاهدتهم مع الإمام، إضعاف النشاط التجاري الإيطالي. وأنهم، في سبيل إزعاج البريطانيين والإيطاليين، قد قدموا في معاهدتهم تلك تنازلات تجاوزت ماقدمه الإيطاليون في معاهدتهم. وأنهم _ أي الروس _ يسوّقون بضائعهم بخسارة، تبلغ 30%، لمجرد محاصرة الإيطاليين. وهكذا استطاعوا، عن طريق التضحية ببضعة ملايين من الروبلات، أن يبددوا أحلام الإيطاليين[2].

وفي التقرير الداخلي المؤرخ في 1930/9/16م، الذي يبدو أنه قدم من بروفر، بعد عودته من مهمته الفاشلة في صنعاء[3]، التي مكث فيها شهرين، فاوض خلالهما (الحكومة اليمنية) حول عقد معاهدة الصداقة، ورد مايلي: "خلال فترة الشهرين، التي أقمتها في اليمن، أمكنني أن ألاحظ نشاط المنظمة البلشفية في الجنوب العربي. ومركز هذه المنظمة هو الممثلية التجارية للإتحاد السوفييتي في صنعاء، التي يديرها شخص مسلم، هو أو سبك عبد الكريم حكيموف Usbeke Abd el Karim Hakimoff. يعمل تحت إدارته روسي، هو جلوب Golub، الذي اعتنق الإسلام أيضاً، وعربي، هو أحمد ... من الحجاز، وطاجستاني، هو محمد سعدي Md.Saadi. وهناك مقر آخر للممثلية في الحديدة، يديره روسي، اسمه شبيرين Spirin. وإضافة

1- Ebd .، S.122-128، Dat.17.6.30.

2- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.13.7.30.

3- هذا غير التقرير الذي قدمه الدكتور بروفر في تاريخ 1930/9/11.

إلى هؤلاء، هناك وكلاء يمنيون للمثلية، في تعز ومناخة، وفي مناطق أخرى من اليمن. أما النشاط الرئيسي للسيد حكيموف، فهو نشاط سياسي. وليست المعاهد التجارية سوى غطاء لهذا النشاط"[1].

ويستطرد التقرير في الحديث عن النشاط السوفييتي، فيذكر: أن الصديق المفضل للروس، هو "الإبن الثاني للإمام يحيى، سيف الإسلام محمد، الذي هو في نفس الوقت حاكم الحديدة. ومن خلاله يراقب الروس صادرات وواردات اليمن، كما يراقبون الإتصالات البرقية مع الخارج. وقد تمكن البلاشفة من الحد، تماماً، من نفوذ الإيطاليين، الذين كانوا قبل مجيئ الروس يتمتعون بالنفوذ الأول. وقد انتهج الروس تكتيكاً، لا يقتصر على تقديم الرشوة، لعدد كبير من اليمنيين، بل يمتد أيضاً إلى جعل أنفسهم محبوبين من قبل الشعب اليمني. وذلك من خلال تقديم بضائع بأسعار رخيصة جداً، وخاصة البترول والبنزين والسكر والكبريت والصناعات اليدوية. ويتحملون من جراء ذلك خسائر كبيرة. الأمر الذي يجعلهم قادرين على ضرب أي منافس لهم في السوق. ولذا فإن اليمنيين، وهم في الواقع المستفيدون من هذه المنافسة، قد مالوا إلى البلاشفة. وإضافة إلى ذلك يمارس البلاشفة الدعاية، بواسطة الأطباء. وعندما غادرت الحديدة، كان يُنتظر وصول طبيب أسنان ومولِّده. وتمارس البعثة الطبية عملها، دون أن تأخذ أي مقابل من المرضى. بل إنها تقدم لهم حتى الدواء مجاناً. والسيد حكيموف يتمتع بمكانة مرموقة جداً، لدى الإمام. ويستشيره الإمام، كما قيل لي، في جميع القضايا الهامة، التي تدخل ضمن إطار الموقف المعادي للبريطانيين. ويحاول البلاشفة، انطلاقاً من اليمن، أن يجدوا لهم مواضع أقدام في البلدان المجاورة، المغلقة رسمياً في وجوههم. وذلك من خلال إقامة ارتباطات سرية. وهكذا يوجد لهم في عدن وكلاء، من اليمنيين المقيمين هناك. كما يوجد لهم

---

[1] - **A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.16.9.30**

في أديس أبابا وكلاء من العرب المغتربين. ويوجد في عدن أيضاً ألماني يعمل لحسابهم، ويدعى أرثورلوشكة Arthur Lauschke. وقد سألني حكيموف، أنا نفسي، إن كنت أستطيع أن أحصل له على تأشيرة دخول إلى الحبشة. ونظراً لموقف البلاشفة المعادي تماماً للحبشة[1]، فقد كان ردي عليه، بطبيعة الحال، بأني لاأستطيع"[2].

ويتضح لنا من اللهجة، التي تحدث بها الدكتور بروفر، المستشار في وزارة الخارجية الألمانية، وسفير ألمانيا السابق في الحبشة، وممثل ألمانيا في المفاوضات اليمنية _ الألمانية، المتعلقة بعقد معاهدة صداقة وتجارة بين اليمن وألمانيا، يتضح لنا من لهجة حديثه عن النشاط السوفييتي، أن التنافس، وبعيداً عن المجاملات الدبلوماسية ومقتضياتها، كان شديداً ومريراً، بين القوى المختلفة، بما فيها ألمانيا. وأن توسط السوفييت واتصالهم بالخارجية الألمانية _ كما ذكرنا من قبل _ للمساهمة في إنجاح المساعي، الهادفة إلى عقد معاهدة بين اليمن وألمانيا، لم يكن سوى تحرك يدور في الإطار الدبلوماسي. أما الإطار العملي، إطار السوق والتسويق والتزاحم على كسب مواقع نفوذ، هنا وهناك، فقد كان إطاراً آخر، عبر عنه تقرير الدكتور بروفر تعبيراً واضحاً. ولعله هو الإطار الفعلي، الذي يحكم العلاقات الحقيقية بين الدول.

وتؤكد رسالة الدكتور كارل راثينس، التي أشرنا إليها عند حديثنا عن شخصية حكيموف[3]، تؤكد هذه الحقيقة. كما تعكس صورة، تبدو أكثر حدة، لطبيعة العلاقات بين الدول المتنافسة في اليمن، كما بين الأفراد المنتمين إلى هذه الدول. فعدا عن لهجة العداء والشماتة أحياناً، التي تحدث بها راثينس عن شخص حكيموف، تحدث عن النشاط التجاري السوفييتي، في نفس الرسالة، المؤرخة في 1931/5/13م على

---

[1]- لعله يقصد موقف البلاشفة المعادي للإيطاليين .

[2]- A.A.Abt.lll‹ Akten‹Politik2‹ Jemen‹ Bd.1‹Dat.13.5.30.

[3]- انظر هامش ص 40 من هذا البحث.

النحو التالي: "إن سلعهم رخيصة الثمن، ولكنها جميعها، كما رأيت بنفسي، رديئة حقاً. إلاَّ أن الإمام يفضل استيراد السلع من روسيا، على استيرادها من المناطق المستعمرة المجاورة. وأعتقد أن مركز الروس بالكامل يتوقف، إلى حد كبير على عقد المعاهدة اليمنية _ الألمانية، أو عدم عقدها. إننا نستطيع بعقدها أن نقضي على مركز الروس هنا، ببضائعنا، على الفور"[1].

وفي الرسالة التي بعثها راثينس من صنعاء إلى بروفر، بتاريخ 1931/7/7م، عبَّر راثينس عن ارتياحه بتزايد عدد الألمان في اليمن، وتناقص عدد الروس. فقد سافر، كما ذكر، أربعة روسيين في الأسبوع الماضي، ولم يبق سوى حكيموف وزوجته وطفلهما وطبيب وطبيبة. وقد قام حكيموف "إعتماداً على جهل اليمنيين، قام بتقديم مازعم أنه محطة اتصالات لاسلكية، كهدية. في حين أنها ليست أكثر من جهاز راديو قديم. من ذلك النوع، الذي يوجد في كل بيت في أوروبا. ورغم ذلك، وحتى يجعلها تعمل، نصب عمودين ضخمين، غطت أسلاكهما ميدان شرارة بكامله. وقد اضحى أمر هذه المحطة مكشوفاً للحكومة اليمنية، بفضل ريشدسوج Reschid Zoog، الذي خلف سنك آيزن في عمله، والذي أطلعني على حقيقة المحطة، وأفهمني طبيعة هذا الجهاز الحقيقية. ولايعرف المرء، لماذا أقام الروس هذه الأعمدة. هل أرادوا أن يوصلوا بها سرياً محطتهم، الموجودة في مقر سكنهم؟ أم أن ذلك لم يكن إلا من قبيل الدعاية، ليرى الشعب، الذي لايعرف، بطبيعة الحال، ما إذا كانت المحطة تعمل أو لاتعمل. ماذا يقدم الروس لمصلحة هذا البلد؟ إن معظم الناس غير راضين عن الروس، لأنهم يستحوذون على مكاسبهم، وخاصة مكاسب التجار الكبار. اذ يقومون ببيع بضائعهم في السوق، حتى بالتجزئة، للمستهلكين مباشرة"[2].

---

[1]- **A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.13.5.31.**

[2]- **A.A.Abt.lll، Akten،Politik2، Jemen، Bd.1،Dat.7.7.13.**

وفـي الرسـالة التـي بعثهـا راثيـنس إلـى وزارة الخـارجيـة، بتـاريخ 1931/8/16م، موجهة إلى (المستشار) دون إيراد الإسم، ولعله يقصد المستشار بروفر، ذكر راثينس: أن البريطـانيين أرسلوا رسمياً مشروع معاهدة إلى الإمام، قبل أسبوع. وأن لديه _ أي راثينس _ انطباع بأن البريطانيين يسعون إلى إنهاء الوضع المتميز، الذي يتمتع به الروس في اليمن. وأن وضع الروس قد أخذ يضعف، أكثر فأكثر، في الأشهر الأخيرة[1].

هولندا:

يبدو من خلال قراءتنا للوثائق، أن ألمانيا لم تكن ترى في هولندا، في الفترة التي ندرسها، واحدة من القوى الرئيسية المنافسة في الساحة اليمنية. فمجد هولندا التجاري، الذي حققته، ابتداءً من مطلع القرن السابع عشر الميلادي، لم يعد له حضور في القرن العشرين. ولهذا نجد الرسائل والتقارير في هذه الفترة مهتمة بموضوع المعاهدة اليمنية _ الهولندية، أكثر من اهتمامها بالنشاط التجاري الهولندي. وقد كان مبعث اهتمامها بالمعاهدة، هو رغبة ألمانيا في معرفة ما إذا كانت هولندا قد نزلت عند رغبة الإمام يحيى، بالنسبة لمضمون المعاهدة، كما سنرى .

وقد بدأ الحديث عن عقد معاهدة يمنية _ هولندية يتردد، إعتباراً من أواخر عام 1931م. ففي رسالة وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الألمانية في هاج بهولندا، بتاريخ 1931/12/25م، ذكرت الخارجية: أن القنصل الهولندي في جدة فاوض، في ربيع ذلك العام، حكومة ملك اليمن في صنعاء، حول عقد معاهدة تجارية. وأنه يقال بأن المعاهدة قد وُقِّعت بالأحرف الأولى. وأن الخارجية الألمانية يهمها أن تعرف، ما

---

[1]- Ebd.، Dat.16.8.31.

إذا كانت السلطة التشريعية الهولندية قد صادقت عليها في هذه الأثناء، وهل يُتوقع أن يبدأ تنفيذها حالاً، وهل يمكن الحصول على معلومات عن محتواها، وخاصة مايتعلق بكيفية التعامل مع المواطنين الهولنديين في اليمن، من الناحية القانونية. وتنهي وزارة الخارجية رسالتها بالتأكيد، على أن هذه المعلومات، التي طلبتها، ذات قيمة كبيرة بالنسبة لها[1].

وفي رد البعثة الألمانية، في 1932/1/4م، على تساؤلات وزارة الخارجية، ذكرت: أن وزارة الخارجية الهولندية قد أفادت بأن المعاهدة لم تعقد بعد[2].

وتكررت أخبار عقد المعاهدة في رسائل، بعث بها ديترش، ممثل شركة هانزن في صنعاء، إلى مقر الشركة في هامبورج، وقامت الشركة _ كما ذكرنا في فصل سابق _ بإرفاق مقاطع من إحدى رسائله برسالة منها موجهة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1933/4/3م. وقد تحدث ديترش، في رسالتين من رسائله، عن وصول القنصل الهولندي في جدة، أدريانسه، إلى اليمن. وأن إسرائيل صبيري نقل إليه خبراً، استقاه من مصادر موثوقة، بأن القنصل تمكن من عقد معاهدة بين هولندا واليمن. وأضاف ديترش، أنه عندما كان في قصر الإمام، يتابع بعض الأعمال المعلَّقة، وصل إلى المبنى حوالي خمسة وأربعين صندوقاً، تحتوي على هدايا للإمام، من الهولنديين. ويرى ديترش أن الشروط، التي عُقدت بموجبها هذه المعاهدة، يمكن الموافقة عليها من جانب الألمان، من أجل عقد معاهدة مماثلة. وأنه، في جميع الأحوال، يعتبر أن عقد معاهدة بين ألمانيا واليمن، مسألة مطلوبة، وسوف تعزز النشاط التجاري الألماني[3].

---

[1]- **A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.،Handel12، Jemen، Bd.1،S،1،Dat.25.12.31.**

[2]- **Ebd.، S.2، Dat.4.1.32.**

[3]- **A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.،Handel12، Jemen،S.9-1 ،Dat.28.2.33،4.3.33.،3.4.33.**

ويؤكد راثينس خبر عقد المعاهدة اليمنية _ الهولندية في رسالته إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1933/4/18م. حيث ذكر: أنه تلقى في نفس اليوم رسالة مستعجلة من فان ديرمويلن[1]، يُستشف منها أن الخبر، الذي سبق إبلاغه إلى الخارجية من قبل ديترش، هو خبر صحيح[2].

وبعد أن تنفي البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج صحة هذا الخبر، في رسالتها إلى الخارجية، بتاريخ 1933/4/20م، تعود لتؤكد أن المعاهدة قد وُقِّعت فعلاً، وذلك في رسالتها إلى الخارجية، بتاريخ 1933/5/27، كما أوضحنا في فصل سابق .

وتدور بعد ذلك مراسلات، تتعلق بمحتوى المعاهدة. وتتلقى وزارة الخارجية الألمانية نسخة من المعاهدة، مرسلة من البعثة الدبلوماسية في هاج. وقد استعرضنا كل ذلك في فصل سابق[3].

وقد أشارت بعض الرسائل، إلى أن الهولنديين بدأوا بعد المعاهدة ينشطون. ففي رسالة شركة هانزن إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1934/2/22م، ورد: أن "أصدقاءنا الهولنديين"[4] بدأوا ينشطون أيضاً. وأن راثينس ذكر: بأن القنصل الهولندي في جدة، أدريانس، وصل إلى صنعاء. وأن النشاط الهولندي يمكنه الآن أن يبدأ، بعد أن تم توقيع المعاهدة. وأنه يبدو أن النشاط الإيطالي قد تقلص كثيراً، بعد عقد المعاهدتين اليمنيتين مع كل من بريطانيا وهولندا[5].

---

1 - كان ممثلاً لهولندا في جدة.

2 - Dat.18.4.33.، S.11،Ebd.

3 - انظر ص 113 وما بعدها، من هذا البحث.

4 - A.A.Abt.lll، AktenPolitik3، Jemen، Bd.1،Dat.22.2.34.

5 - Ebd . .

وفي رسالة الشركة نفسها، بتاريخ 1935/2/25م، إلى وزارة الخارجية ذكرت: أن الدكتور أدريانس عاد إلى اليمن ومعه هذه المرة يعقوب، مدير الشركة التجارية الهولندية في جدة، وذلك لتنفيذ مشروع، يتعلق بميناء الحديدة. وأنه يقال، بأن الهولنديين سوف يبنون ميناءً، على بعد كيلو متر ونصف من ميناء الحديدة، يسمح برسو السفن فيه مباشرة[1].

بلجيكا:

كانت بلجيكا _ كما تشير الوثائق _ واحدة من الدول، التي نشطت في اليمن، في مجال تجارة السلاح. وقد اهتمت ألمانيا بالنشاط البلجيكي، وتكررت الإشارة إلى هذا النشاط في رسائل مندوبي الشركات الألمانية، الموجودين في اليمن.

وفي رسالة البعثة الدبلوماسية الألمانية في القدس إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/2/13م، ورد مايلي: "نشرت صحيفة (الجامعة العربية) خبراً، في عددها رقم 316، تاريخ 12 فبراير من هذا العام، نرفق اليكم ترجمة له. مفاده أن شركة الترام البلجيكية في القسطنطينية قد مُنحت، من قبل الإمام يحيى، امتيازاً ببناء ميناء الحديدة، وباستغلال أشجار المطاط في اليمن. والطريف في الخبر هو الفقرة الأخيرة، التي تتضمن أن الشركة ستقوم، مقابل ذلك، بتزويد جيش الإمام بكل احتياجاته. كما ستزوده بالطائرات وبزوارق حراسة السواحل. ولاأستطيع من هنا التحقق من مدى صحة هذا الخبر"[2].

أما الخبر المشار إليه، فقد ورد فيه أن الصحف المصرية نشرت، أن محمد نديم بيه، وكيل شركة الترام البلجيكية في القسطنطينية، والذي كان سابقاً والياً على اليمن،

---

[1] - Ebd.، Dat. 25.2.35.

[2] - A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Schiffahrtwesen 16، Jemen،Bd.1،S.1،Dat.13.2.30.

قد قدَّم إلى الإمام يحيى مشروع امتياز، يتضمن النقاط التالية، التي صادقت قبولاً لدى الإمام:

1- تتولى الشركة المذكورة بناء ميناء الحديدة، ويؤول إليها دخل الميناء، لمدة خمسين عاماً.

2- تُمنح الشركة الحق في استغلال شجر المطاط، المتوفر بكثرة في اليمن.

3- تُمنح الشركة أيضاً حق استيراد الآلات، اللازمة لتحسين الزراعة في اليمن.

4- مقابل هذا الإمتياز، فإن الشركة مستعدة لتزويد جيش الإمام بالأسلحة والأجهزة العسكرية الضرورية، وكذا بالطائرات وزوارق حراسة السواحل[1].

وقد وجهت وزارة الخارجية الألمانية، إثر ذلك، رسالة إلى الدكتور راثينس، في هامبورج، بتاريخ 1930/2/25م، تضمنت مواضيع مختلفة، من بينها هذا الخبر، الخاص بالشركة البلجيكية. وفيها تأكيد على أن الفقرة الرابعة فقرة هامة. إذ تنص على تزويد الشركة جيش الإمام بكافة احتياجاته، وبالطائرات ...إلخ. وتطلب الخارجية من راثينس إبلاغها، فيما إذا كان لديه أي علم بهذا الموضوع[2].

رد راثينس على رسالة الخارجية، برسالته المؤرخة في 1930/3/6م، التي ذكر فيها: أنه لم يسمع شيئاً عن الشركة البلجيكية. وأنه يعتقد أن خبر تفاوض الإمام، حول موضوع بناء ميناء الحديدة مع البلجيكيين، أو مع الأتراك، هو موضوع بعيد الإحتمال. فموضوع الميناء تكرر الحديث عنه من قبل. وقد تقدم الأمريكيون مراراً، للحصول على امتياز بنائه. فلو كان الإمام يرغب في إعطاء امتياز بنائه لأية جهة، لكان أعطاه للأمريكيين، للبلجيكيين. أما المطاط فلا وجود له في اليمن[3].

---

[1] - Ebd.، S.2،Dat.12.2.30.

[2] - A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.W.6، Jemen ،Bd.،1،S،18،Dat.25.2.30.

[3] - Ebd., S.19،Dat.6.3.30.

وبعد أن تسلمت وزارة الخارجية رد راثينس، كتبت رسالة إلى السفارة الألمانية في القسطنطينية، بتاريخ 1930/3/8م، سألت فيها السفارة عن مدى صحة الخبر، حيث أن (مصدراً جيد الإطلاع)[1] يؤكد بأن هذا الخبر لايمكن أن يكون صحيحاً. فقد حاول الأمريكيون منذ سنوات، الحصول على امتياز بناء ميناء الحديدة. ولو كان الإمام يريد أن يمنح الامتياز لأحد، لفضل الأمريكيين على البلجيكيين. أما المطاط فلا يوجد شجر مطاط في اليمن[2].

وردت السفارة الألمانية في تركيا على الخارجية، بتاريخ 1930/5/3م، بأن شركة الترام البلجيكية لا يمكن أن تكون لها علاقة ببناء ميناء الحديدة. فهي شركة امتياز، وتعمل مع شركة الكهرباء في القسطنطينية. أما محمد نديم بيه، فلا علاقة له بهذه الشركة. ولذا فإن مانشر في الصحافة المصرية لا صحة له[3].

وفي تقرير هرمن كرنس، الذي سبقت الإشارة إليه مراراً، المقدم إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1937/5/3م، ذكر، في هذا السياق: أنه لاحظ أن الدول الأوروبية تبعث بقناصلها في الحجاز إلى صنعاء، للتفاوض مع الإمام ولاتستهدف المفاوضات فتح قنصليات فحسب، بل تستهدف، بشكل أساسي، التوصل إلى اتفاق رسمي، يسمح باستغلال اليمن اقتصادياً. وفي سبيل ذلك يقدِّم الواحد منهم "عروضاً بتوريد أجهزة عسكرية، بقروض طويلة الأجل. وتعتبر بلجيكا في هذا الموضوع أكثر البلدان نجاحاً"[4].

فرنسا:

---

[1]- المقصود به راثينس.

[2]- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.Schiffahrtwesen 16، Jemen،Bd.1،S.3،Dat.8.3.30.

[3]- Ebd.، S.4، Dat.3.5.30.

[4]- A.A.Abt. W، Akten،Z.St.A.Kriegsgerate، Jemen،Bd.1،S.19(2-9)،Dat.3.5.37.

ورد اسم فرنسا في الوثائق بصورة عرضية، وفي مواضع متفرقة، في سياق الحديث عن دولة، أو دول أخرى. وكما لو أن النشاط الفرنسي نشاط غير ذي بال، بالنسبة لألمانيا. وهو أمر لا يتفق مع مانعرفه عن طبيعة العلاقات الألمانية _ الفرنسية، وحساسية الدولتين والشعبين، كل منهما تجاه الآخر. ولهذا فإن عدم إعطاء اهتمام كاف للنشاط الفرنسي، لايمكن أن يعني إلا أنه، في هذه الفترة، لم يكن نشاطاً مؤثراً، يؤبه به.

وقد تعرض راثينس للنشاط الفرنسي في رسالة، بعثها من هامبورج إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1929/12/16م، فذكر: أن الفرنسيين يعززون نشاطهم في البلاد العربية. وأنهم رفعوا مستوى التمثيل الدبلوماسي في جدة، من قنصلية عامة إلى بعثة دبلوماسية. وأن البروفسور مارسيل كوهين Marcelle Cohen، من جامعة السوربون، أخبره بأن سفينة حربية فرنسية ستتجه إلى الجزيرة العربية، وستحمل معها عالمين، سيتصلان به _ أي براثينس _ للتعرف على أوضاع اليمن. ويضيف راثينس أنه يعتقد بأن لرحلة السفينة هذه علاقة بما سبق أن أبلغ به وزارة الخارجية، حول الشريف إبراهيم[1].

وكان راثينس قد بعث رسالة، من قبل، إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1929/11/5م، ذكر فيها: أن الشريف إبراهيم، الذي كان ممثلاً لفرنسا في الجزيرة العربية طوال ثلاثين عاما، وكان قنصلاً لفرنسا في جدة، عندما قام راثينس برحلته الأولى إلى جدة وصنعاء، في أواخر عام 1927م، في أواخر عام 1927م، كما كان قائداً لقوات الحلفاء في المدينة، أثناء الحرب العالمية، أن الشريف إبراهيم هذا كتب

A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.W.6. Jemen،Bd.1،S.2،Dat.16.12.29. -[1]

إليه يسأله عما إذا كان يرغب في القيام معه برحلة إلى وسط الجزيرة العربية (الحجاز ونجد واليمن)، حيث سيقوم، بصفة شخصية، بهذه الرحلة خلال الشتاء، ويمكن أن ترافقه في رحلته المستشرقة أبيتس Apitz، التي كانت قد رافقت راثينس، في رحلته الأولى. كما سترافقة أيضاً أخته، الشريفة زايدة. وأضاف راثينس: "إن الشريف ابراهيم، المغربي المسلم، هو واحد من أفضل العارفين بالشؤون العربية، مع تعليم أوروبي كامل، ويتمتع، سواءً لدى إبن سعود، أو لدى الإمام يحيى، بمكانة عالية. لقد جاء عرضه مفاجئاً لي تماماً، وأُراهن على أن هناك غرضاً سياسياً وراء رحلته"[1].

وفي المذكرة الداخلية، التي قدمها الدكتور بروفر إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/12/22، ذكر بروفر: أن السفير الفرنسي زاره وسأله عن الأسباب الكامنة وراء إيقاف المفاوضات، الخاصة بعقد معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن، وأنه شرح له الأسباب، التي تتلخص في مطلبي الإمام: الإعتراف بسيادته على عدن وحضرموت وعسير، وقبول خضوع المواطنين الألمان لأحكام الشريعة الإسلامية. وأن السفير أجابه على استفساره، حول سير المفاوضات الفرنسية اليمنية، بأنه _ أي السفير _ يعتقد بأن الإمام سيطرح مطالب مشابهة للمطالب التي طرحها على الألمان. وأن حكومته ربما سترفض ذلك كما رفض الألمان[2].

وفي رسالة شركة هانزن التي بعثها إلى الخارجية في تاريخ 1935/2/25م ذكرت الشركة: أن القنصل الفرنسي في جدة وصل إلى اليمن، ثم غادر بعد بضعة أيام. وأن الغرض من الزيارة كان توقيع معاهدة مع اليمن[3].

---

[1] - A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A. Jemen،Bd.1،S.99-100،Dat.5.11.29.

[2] - A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.22.12.30.

[3] - A.A.Abt.lll، Akten،Politik3. Jemen،Bd.1،Dat.25.2.35.

وفي تقرير هرمن كرنس، المؤرخ في 1937/5/3م، ورد إسم فرنسا في سياق حديثه عن نشاط الدول المختلفة، التي تحاول كسب ود الإمام، وفتح قنصليات لها في صنعاء[1].

تركيا:

إضافة إلى الدول، التي أتينا على ذكرها، وردت إشارة مقتضبة إلى الإتصالات اليمنية _ التركية، الهادفة إلى عقد معاهدة بين البلدين. وذلك في رسالة، بعثتها السفارة الألمانية، في تركيا، إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1929/1/26م. حيث ذكرت السفارة: أن الإمام يحيى بعث مندوباً إلى أنقره، للتفاوض مع الحكومة التركية، حول عقد معاهدة صداقة. وأن المفاوضات كُلِّلت بالنجاح. وسيقوم ممثل تركيا في الحجاز بتوقيع المعاهدة قريباً. وليس لدى السفارة أية معلومات عن محتوى هذه المعاهدة[2]. وقد قامت وزارة الخارجية بتعميم الخبر على السفارتين الألمانيتين، في لندن وروما، وعلى البعثتين الدبلوماسيتين، في القاهرة وأديس أبابا[3].

2- إهتمام ألمانيا بعلاقة اليمن بالبلدان العربية:

أعطت الوثائق اهتماماً بالعلاقات اليمنية _ العربية، أقل بكثير مما أعطته للعلاقات اليمنية _ الأوروبية. ومن بين البلدان العربية، لم تحظ سوى الحجاز ومصر والعراق بذكر في هذه الوثائق. وهو ذكر محدود، على أي حال، وعرضي في معظم الحالات. وبما أن البلدان العربية لم تكن تشكل قوى منافسة، يُخشى منها، فإن ضعف الإهتمام بها وبتحركاتها يبدو أمراً مفهوماً.

1- A.A.Abt.lll،Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate،Jemen،Bd.1،S.19(2-9)،Dat.3.5.37.

2- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen،Bd.1،S.23،Dat.26.1.29.

3- Ebd.، S.24، Dat،6.2.29.

الحجاز :

ربطت ألمانيا موقفها تجاه اليمن، بموقفها تجاه ماأسمتها بـ (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها)، ربطاً غريباً. وظل عدم توقيع معاهدة مع مملكة الحجاز ونجد، حجة يرددها المسؤولون في وزارة الخارجية الألمانية، لتبرير ترددهم في عقد معاهدة مع اليمن.

ففي التقرير الداخلي، المقدم من الدكتور جروبا، بتاريخ 1928/7/30م، إعتبر جروبا أن رد الرئيس الألماني خطياً على رسالة الإمام يحيى، التي وجهها إليه في شهر فبراير من نفس العام، سيعتبر اعترافاً بالإمام، كرئيس دولة. وأن هذا أمر غير مناسب حالياً، بالنسبة لألمانيا، خاصة وأنها لم تعترف بعد بدولة ابن سعود. ويذكر جروبا في تقريره: أن ملك الحجاز، إبن سعود، كرر التعبير عن رغبته في الحصول على اعتراف ألمانيا به، بواسطة شركة شتيفن وهيمن Steffen & Heymann. وأنه من المتوقع أن يقدم على الإتصال رسمياً بالحكومة الألمانية، في وقت قريب. وعند ذلك يمكن التفكير، فيما إذا كان من المناسب أن يتم الرد على ابن سعود والإمام يحيى في وقت واحد[1].

وفي محاولة الحكومة الألمانية معرفة موقف بريطانيا من اليمن، ربطت أيضاً بين اليمن والحجاز. فطلبت من سفيرها في لندن، كما ذكرنا من قبل، أن يستفسر عن ذلك. وقد جاء في رد السفير على الخارجية الألمانية، بتاريخ 1928/11/23م: أن الحكومة البريطانية ليس لديها أي تحفظ، تجاه اعتراف ألمانيا بملكي الحجاز واليمن. وأضاف السفير: أنه يبدو أن البريطانيين لايعيرون موضوع المعاهدة مع الحجاز اهتماماً كبيراً، لأن الوضع في الحجاز يفتقر إلى الحد الأدنى من التنظيم[2].

---

[1] - A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.30.7.28.

[2] - Ebd. Dat.23.11.28.

وفي رسالة وزارة الخارجية، الموجهة إلى وزارة المالية، بتاريخ 1929/6/21م، ذكرت الخارجية: أن المفاوضات مع اليمن ربما تبدأ قريباً، من أجل عقد معاهدة صداقة وتجارة. ولذا فإن وزارة الخارجية ترغب في أن تضع، كأساس للمفاوضات، مشروعاً مماثلاً للمعاهدة، التي تم توقيعها في 1929/4/26م، مع حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها. وأرفقت الخارجية برسالتها نسخة من المعاهدة الألمانية _ الحجازية[1].

ويتأكد الربط بين اليمن والحجاز، في رسالة السفير الألماني في القاهرة، فون شتورر، إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1930/4/25م. فمما ورد فيها: أنه لاداعي للَّهث وراء الإمام، مادام يستبعد إجراء مفاوضات خارج صنعاء. ثم يضيف: "ماذا سيقول ابن سعود، عندما يسمع بأن الإمام استطاع أن يجعل ألمانيا العظمى ترسل ممثلها إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات. في حين أن ابن سعود كان عليه أن يبعث بمستشاره إلى القاهرة للتفاوض؟ ألن يولِّد هذا لديه قناعة، بأنه لابد من التعامل معنا تعاملاً أكثر شدة ؟ إنكم تعرفون بالطبع طبيعة هؤلاء الناس المتشككة"[2]. ثم يعبر السفير عن اعتقاده، بأن أفضل وسيلة لجعل الإمام يتجاوب مع ألمانيا، هي فتح قنصلية ألمانية في الحجاز. ويرى أنه مالم يقم تمثيل رسمي لألمانيا، وتنظم عملية التصدير، فإن معاهدات، كالمعاهدة مع الحجاز والمعاهدة مع اليمن، ستبقى عديمة القيمة[3].

أما وجهة نظر وزارة الخارجية، فقد كانت مختلفة، في بادئ الأمر، عن وجهة نظر السفير. وفي سياق عرضها لوجهة نظرها، في التقرير الداخلي، بتاريخ 1930/5/1م، أكدت هذا الربط، في عملية مقارنة، بين وضع اليمن ووضع الحجاز. فاليمن لا يستطيع فعلاً أن يرسل مندوباً للتفاوض. أما الحجاز فوضعه مختلف، إذ أن

1- Ebd .، Dat.21.6.29.

2 Ebd.،Dat.25.4.30.

3- Ebd . .

له علاقات خارجية مع الدول الأوروبية، منذ وقت طويل، وكانت حكومة الحجاز السابقة واحدة من الحكومات، التي وقعت على معاهدة فرساي، ولدى الحجاز حالياً تمثيل سياسي في القاهرة. أما اليمن فظروفه بدائية، ولم يسبق له أن بعث مفاوضاً إلى الخارج، ومفاوضاته مع الإيطاليين والروس تمت في صنعاء، وتجري الآن مفاوضات مع الأتراك والإيرانيين في صنعاء، وحتى البريطانيين أرسلوا مفاوضيهم، أكثر من مرة، إلى صنعاء[1].

وعندما سافر الدكتور بروفر إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات، حول عقد معاهدة يمنية _ ألمانية، حمل معه مشروعاً ألمانياً للمعاهدة "متطابق حرفياً مع المعاهدة التي وُقِّعت مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها"[2].

وكررت جريدة (الجامعة العربية)، الصادرة في القدس، في عددها رقم 240، تاريخ 1930/8/6م، حقيقة كون مشروع المعاهدة اليمنية _ الألمانية شبيه بالمعاهدة، التي عقدت بين ألمانيا والحجاز[3].

وطرقت الوثائق موضوع الحرب السعودية _ اليمنية، عام 1934م، وتطورها. فقد تضمنت رسالة ديترش، ممثل شركة هانزن في صنعاء، إلى مقر الشركة في هامبورج، بتاريخ 1934/1/2م، أخباراً عن الإشتباكات الأولى في منطقة نجران، واضطرار جيش الإمام إلى الإنسحاب من مدينة نجران. وتفسر الرسالة ذلك الإنسحاب، بأنه كان تعبيراً عن رغبة الإمام في إنهاء الصراع. في حين، كما تشير الرسالة، أن ابن سعود اتخذ من ذلك ذريعة للإدعاء بأن الإمام لم ينسحب، إلا

1- **Ebd.، Dat.1.5.30.**

2- **Ebd.،Dat.Ohne (Schätz.W.Mitte 30).**

3- **Ebd.،Bd.1،Dat.6.8.30.**

لمعرفته بأن منطقة نجران تابعة للسعودية. ويضيف ممثل الشركة أنه يشاع بأن قوات الإمام ستقوم بعملية هجوم، بعد انتهاء شهر رمضان[1].

وفي التقرير، الذي بعثه ممثل الشركة من صنعاء، وضمَّنته الشركة في رسالة منها إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1934/1/18م، وردت الأخبار التالية، عن الحرب السعودية _ اليمنية: "لاتوجد سوى أخبار قليلة. ويقال أنه وقع اشتباك في نجران، أسفر عن انتصار الإمام وحصوله على بعض الغنائم. وتقدر قوات الطرفين على النحو التالي:

قوات ابن سعود في نجران 35 ألف جندي.

قوات ابن سعود في تهامة 15 ألف جندي.

وقوات ابن سعود هذه أقل بكثير من قوات الإمام"[2].

وأضافت الشركة في رسالتها: أنها تسلمت أخباراً جديدة من ممثلها في صنعاء، ورد فيها، أنها تجري عملية تجنيد واسعة. مما يشير إلى أنها ستقع معارك عسكرية[3].

وفي رسالة الشركة نفسها إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1934/2/22م، ذكرت الشركة: أنها تلقت معلومات، من ممثلها في صنعاء، ومن الدكتور راثينس، تشير إلى أنه يمكن تجنب استمرار الحرب السعودية _ اليمنية. حيث يُنتظر وصول وفد إلى صنعاء، يمثل إبن سعود[4].

وكان الربط واضحاً بين الحجاز واليمن في السياسة الخارجية الألمانية، في الملاحظات الداخلية، المقدمة من فون هينتج، من القسم السياسي، بتاريخ

1- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.2، Dat.21.1.34.

2- Ebd., Dat.18.1.34.

3- Ebd. .

4- A.A.Abt.lll، Akten،Politik3. Bd.1،Dat.22.2.34.

1939/2/23م، حول تصدير السلاح إلى كل من الحجاز واليمن. فقد أبدى كاتب الملاحظات أسبابا، تدعو إلى التحفظ، تجاه تصدير أسلحة إلى الحجاز، أهمها علاقة ابن سعود بالإنجليز. وفي الوقت نفسه أكد، بأن الأسباب غير واردة بالنسبة لليمن، مما يجعل القسم السياسي في وزارة الخارجية مقتنعاً، بإمكانية تصدير أسلحة إلى اليمن[1].

مصر:

كانت القاهرة أهم العواصم العربية، بالنسبة للعلاقات اليمنية _ الألمانية. كما هو واضح من المراسلات والاتصالات والمحادثات، التي استعرضناها في الفصول السابقة. ومع ذلك لم تحتل العلاقات اليمنية _ المصرية، في الوثائق الألمانية التي بين أيدينا، إلا حيزاً هامشياً، معظمه يدور حول الشخصيات اليمنية، التي وصلت إلى القاهرة، ولها علاقةما بموضوع المفاوضات اليمنية _ الألمانية، أو الشخصيات الألمانية والمصرية والسورية، التي سافرت من القاهرة إلى اليمن، أو قدمت من اليمن إلى القاهرة. ومع ذلك فهناك موضوعات قليلة، أكثر بروزاً من غيرها، ذات علاقة مباشرة بالعلاقات اليمنية – المصرية. ففي رسالة البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 1929/4/5م، ذكرت البعثة: أن الإمام يحيى بعث، منذ بعض الوقت، وفداً إلى الملك فؤاد، قدم إليه مقترحات محددة، تتعلق بالإعتراف المتبادل بجوازات السفر وطوابع البريد. وقد رد الملك فؤاد، من ناحيته، بإرسال وفد إلى الإمام. وأشارت الأنباء الصحفية _ كما ذكرت الرسالة _ إلى أن الحكومة المصرية وافقت على الإعتراف المتبادل بجوازات السفر. أما طوابع البريد فقد رفضت الإعتراف بها. وذلك لأن اليمن ليس عضواً في اتحاد البريد العالمي[2].

1- A.A.Abt.W، Akten،Z،St.A.،Kriegsgerate، Jemen،Bd.1،S.143-144،Dat.23.2.39.

2- A.A.Abt.lll، Akten،Politik3. Jemen،Bd.1،Dat.5.4.29.

وقد تكرر ورود ذكر محمد زبارة في عدد من الرسائل والتقارير، باعتباره مندوباً لليمن، مكلفاً ببعض المهام السياسية، التي ظل تحديدها موضع جدل، في تلك الرسائل والتقارير، كما لاحظنا ذلك، عند تناولنا موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية[1]. ومما ورد في بعض الرسائل: أنه قدم إلى القاهرة لإجراء مباحثات لعقد معاهدة صداقة بين اليمن ومصر[2]. أو أنه مكلف بالإتصال بالملك فؤاد، من أجل الحصول على اعتراف مصر بحكومة اليمن[3].

ومن الموضوعات، التي وردت في الوثائق، ذات الصلة بالعلاقات اليمنية _ المصرية، موضوع طلب الإمام من الحكومة المصرية إرسال طبيب مصري لمعالجته. وقد تحدثنا عن ذلك في فقرة سابقة[4].

العراق:

وردت إشارة إلى العلاقات اليمنية _ العراقية، في طي الوثائق في مناسبتين، الأولى عند طلب الإمام من الحكومة العراقية إرسال طبيب لمعالجته. وقد سبق الحديث عن ذلك . والمناسبة الثانية عندما بعث اليمن طلاباً للدراسة في العراق. فقد كتبت البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد، بهذه المناسبة، رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1935/9/19م، ذكرت فيها: أن الحكومة العراقية وافقت على طلب الحكومة اليمنية، قبول خمسة طلاب في المدرسة العسكرية وخمسة طلاب في مدرسة اللاسلكي. وأنه يُتوقع وصول هؤلاء الطلاب إلى بغداد في غضون الأسبوع القادم[5].

---

[1] - **انظر ص 54 وما بعدها من هذا البحث.**
[2] - **A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.، Jemen،Bd.1،S.98،Dat.14.7.29.**
[3] - **A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.25.7.29.**
[4] - **انظر ص 300 من هذا البحث.**
[5] - **A.A.Abt.lll، Akten،Politik،13، Milit.Angl. Jemen،Bd.1،Dat.19.9.35.**

وإضافة إلى هاتين المناسبتين ورد ذكر العراق ضمن موضوع الإتحاد العربي، كما سنرى في الفقرة التالية.

الاتحاد العربي:

إضافة إلى ماورد في الوثائق حول الحجاز ومصر والعراق، وردت أيضاً بعض الإشارات إلى موضوع الإتحاد العربي.

فقد تحدث راثينس، في رسالته إلى زميله في هامبورج، الدكتور فالتس Waltz، بتاريخ 1931/5/13م، عن التحركات الوحدوية العربية، فذكر: أن وفداً عراقياً وصل إلى صنعاء، منذ أربعة عشر يوماً، برئاسة رئيس الأركان العراقي، طه باشا، وعضوية مدير الخارجية، موفق الألوسي بيه. وأن سنك آيزن، مستشار البريد أخبره _ أي راثينس _ بأن برقية وصلت، منذ بعض الوقت، من الملك فيصل إلى الإمام يحي، يعرض عليه فيها رئاسة الإتحاد العربي، الذي سيضم العراق وسوريا وفلسطين والأردن والحجاز ونجد واليمن. وقد وقَّع الوفد العراقي للتو إتفاقية مع الأردن وابن سعود، تتعلق بقطاع التعليم والجمارك والتنق، داخل هذه البلدان. وقد أبدى الإمام لراثينس مخاوفه، من أن يكون البريطانيون وراء فكرة الإتحاد هذه، التي ربما يهدفون منها إلى "إيقاعه في شراكهم"[1]. ويضيف راثينس أنه سمع، بأن مهمة طه باشا تتعلق بعقد اتفاقية مع الإمام، شبيهة بالإتفاقية، التي عقدها العراق مع الملكين، عبد الله وابن سعود[2].

وفي رسالة راثينس إلى الدكتور بروفر، بتاريخ 1931/7/7م، ذكر راثينس: أن الوفد العراقي حقق نجاحاً في مهمته. وسوف تنشر النتائج في الصحف العربية[3].

1- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.13.5.31.

2- Ebd . .

3- Ebd .، Dat . 7.7.31.

3 – الوضع العام في اليمن:

تناولت الوثائق الوضع العام في اليمن، تناولاً غير مقصود في ذاته. بل كان عبارة عن إشارات متفرقة، وردت في ثنايا بعض الرسائل والتقارير. وتُقدم هذه الإشارات صورة غير متكاملة عنه. ولكنها مع ذلك تؤكد جوانب كثيرة، نعرفها عن الأوضاع في ذلك الحين.

ففي رسالة الشفرة، التي بعثها بروفر من صنعاء إلى وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 1930/7/13م، تحدث بروفر بلهجة متشائمة،عن إمكانيات اليمن ووضعه، عبرت عن قناعته بعدم توقيع معاهدة مع الإمام. ومما ورد في رسالته تلك: "إن هذا البلد متخلف، تخلفاً ليس له مثيل. وإلى جانب ذلك يعم الفساد الإداري جميع المرافق. والحاكم الحالي، بالتأكيد، ليس مستعداً للإقدام على أية إصلاحات. ومستشاروه لا يتقاضى الواحد منهم أكثر من مئة ريال شهرياً. لذا فإنهم يعيشون على الرشوة"[1].

ورغم أن شخصية الإمام يحيى استحوذت على اهتمام الرحالة والباحثين، فإن الوثائق لم تعط لها إهتماماً. ومع ذلك فإننا نجد وصفاً مركزاً للإمام يحيى في ثلاث جمل فحسب، وردت في التقرير، الذي بعثه هاينس هانزن من صنعاء إلى مقر الشركة (شركة هانزن) في هامبورج، بتاريخ 1933/5/17م. فقد ذكر هاينس: أن الإمام يحيى يوصف بأنه "غني جداً وبخيل جداً وماهر جداً"[2].

1- Ebd., Dat.13.7.30.

2- A.A.Abt.lll، Akten،Politik5. Jemen،Bd.1،Dat.17.5.33.

واشار زكي كرام في رسالته من صنعاء إلى بروفر، بتاريخ 1936/4/14م، إلى الأوضاع في اليمن، فقال: "كل شئ هنا تسوده الفوضى. فلا معرفة ولا نظام ولا موقف ثابت ولا اتجاه صحيح"[1].

وفي تقرير موظف البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، الذي قابل نزيه مؤيد العظم والهولندي كوبكا[2]، ورد: أن اليمن، وفقاً لتقدير كوبكا، لديه إمكانيات كبيرة للتطور. فالمرتفعات التي تمتد 200 كيلو متر طولاً، و 40–50 كيلو متر عرضاً، وتقع صنعاء ضمنها، مرتفعات خصبة جداً، ولاتنقصها سوى طرق الري الحديثة. والمياه الجوفية متوفرة في كل مكان، في عمق يتراوح بين 5–30 متراً، من سطح الأرض. وطريقة الري برفع المياه بواسطة الجمال، طريقة لاتكفي لري الأرض[3].

ولعل تقرير كرنس، بتاريخ 1937/5/3م، هو أكثر الوثائق تناولاً للوضع العام في اليمن. فقد جاء فيه: يبلغ عدد سكان اليمن حوالي ثلاثة ملايين وخمس مئة نسمة. ومساحته تماثل مساحة ألمانيا، ولكنها غير محددة بدقة. وتوجد

لليمن خارطة، وضعتها وزارة الحرب التركية، ولكنها خارطة غير دقيقة، ويمكن الحصول عليها من مطبعة E. Stanford LTD، في لندن. ويُحكم اليمن من قبل ملك، يسمى الإمام يحيى حميد الدين، حكماً مستقلاً، دون أي نفوذ خارجي. وإلى جانب الملك توجد شخصيات ذات نفوذ كبير، وهي: 1– سيف الإسلام أحمد، إبن أمير المؤمنين وولي العهد. 2–القاضي عبد الله العمري، كبير الوزراء. 3– القاضي محمد راغب بيه، وزير الخارجية. 4– حسين عبد القادر، عامل صنعاء. 5– السيد عبد

1- A.A.Abt.lll، Akten،Politik13.Milit.Angl.، Jemen،Bd.1،Dat.14.4.36.

2- انظر ص 128 - 129 - من هذا البحث.

3- A.A.Abt.lll، Akten،Politik13. Milit. Angl.، Jemen،Bd.1،Dat.5.5.36.

الله الوزير، عامل الحديدة. ولايزال اليمن يعيش نفس الأوضاع القديمة، التي كان عليها منذ مئات السنين. فالشعب بعيد تماماً عن الحياة المدنية. ويعيش وفقاً لأحكام القرآن. ولا توجد حتى اليوم دور سينما ولا فنادق ولا راديو ولا تليفون ولا كهرباء، ولاصحف ولا كحول. ولاتوجد أية مؤسسات للرعاية الإجتماعية والصحية، كالمستشفيات وغيرها. ولأن الموظفين لا يتقاضون مرتبات كافيه، فقد تفشت في أوساطهم عادة البقشيش السيئة، حتى أصبحت تأخذ شكل نسبة مئوية، عند إعطاء طلبات الإستيراد أو التصدير، وتمارس حتى من قبل أعلى المستويات الإدارية. ويتمتع اليمن بثروات طبيعية لا تصدق. إذ يوجد فيه الذهب والفضة والنحاس والنفط والمرمر والأحجار الكريمة ...إلخ. والأرض الزراعية خصبة، ويمكن إذا استخدمت فيها الآلات، أن تعطي ثلاثة محاصيل في السنة. كما أن التنوع المناخي يسمح بزراعة كل أنواع الفواكه، مهما كان نوعها. والمياه متوفرة، وتوجد ينابيع مياه حارة. ويعتبر اليمن أغنى بلد في ثرواته الطبيعية في الجزيرة العربية[1].

وإلى جانب هذه الإشارات المتفرقة، ترسم لنا الرسائل والتقارير الأخرى، بمجملها، صورة للوضع العام في اليمن، في ذلك الحين، ولو بشكل غير مباشر. وذلك من خلال الموضوعات، التي تطرقت إليها، والتي تعكس حالة الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية. فموضوع البريد وموضوع العلاقات السياسية وموضوع العلاقات التجارية، كلها موضوعات، يستطيع القارئ أن يستخلص منها صورة للوضع العام.

---

[1] - A.A.Abt.W، Akten،Z.St.A.،Kriegsgerate. Jemen،Bd.1،S. 19(2-9)Dat.3.5.37.

4- تبادل الهدايا:

ونود هنا أن نختم هذا الفصل، بالحديث عن موضوع من الموضوعات الطريفة، التي تضمنتها الوثائق، والتي تلقي مزيداً من الضوء على الوضع العام في اليمن، في ذلك الحين، وهو موضوع الهدايا، سواءً من حيث نوعها، أو من حيث طريقة تبادلها، أو من حيث أثرها على الجانب اليمني.

فقد أهدى وزير الخارجية الألماني آلة كاتبة للقاضي محمد راغب، في أوائل عام 1928م، على إثر الزيارة، التي قام بها إلى صنعاء سفير ألمانيا في الحبشة، الدكتور فايس Weiss. وعبَّر القاضي راغب عن سروره بهذه الهدية، في رسالته إلى الوزير، بتاريخ 1928/3/11م، بعبارات مشبعة بالمجاملات والشكر ومشاعر الإمتنان. ومما ورد فيها: "وبعد أن أعلمت جلالة الملك الإمام بوصول الآلة المذكورة، هنأني سيدي المولى على هذه الهدية، التي ستبقى رمزاً دائماً لإخلاصنا لألمانيا العزيزة"[1].

ولا ينسى راغب أن يوجه الشكر أيضاً إلى السفير الألماني فايس على هذه الهدية، مؤكداً في رسالته إليه، بتاريخ 1928/4/11م، بأن الفضل فيها يعود إليه، وإلى مساعيه الطيبة. ثم يقول: "أجد نفسي عاجزاً عن التعبير لكم عن آيات الشكر، وعن ما أشعر به من امتنان لكم"[2]. وتكرر فيما بعد ذكر الآلة الكاتبة هذه في أكثر من رسالة وتقرير.

وإضافة إلى الآلة الكاتبة قام السفير فايس، أثناء وجوده في صنعاء، بتصوير أفلام، يبدو أنها كانت أفلاماً سينمائية. واهتمت وزارة الخارجية الألمانية بتلك الأفلام، وعملت على تحميضها وتجهيزها وإرسالها، كهدية للإمام يحيى. وهي هدية يكمن

1- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.11.3.28.

2- Ebd .، Dat . 11.4.28.

وراءها، كما ذكرنا في فصل سابق، هدف سياسي، وهو عدم قطع خط الإتصال مع الإمام. ففي الوقت الذي تتحفظ فيه ألمانيا تجاه الإعتراف بالإمام رسمياً، تقدم له هذه الهدية، تعبيراً عن الصداقة والحرص على إبقاء الجسور مفتوحة بينهما. وتدور المراسلات، الخاصة بالأفلام، حول تكاليف تجهيزها.

ففي رسالة من جروبا إلى فايس، بتاريخ 1929/1/15م، طلب منه أن يكلف جهة ما بالقيام بتجهيز الأفلام، وسوف تتحمل الخارجية تكاليف ذلك[1].

وفي توجيه داخلي في وزارة الخارجية، بتاريخ 1929/2/26م، موجه، كما يبدو، إلى إدارة الحسابات في الوزارة، تطلب الجهة الموجهة، وهي، كما يبدو، القسم السياسي في الوزارة، دفع تكاليف تجهيز الأفلام[2].

وتطلب إدارة الحسابات، بتاريخ 1929/3/4م، في ردها على التوجيه، توضيحاً عن المبررات، سواءً كانت سياسية أو غير سياسية، والتي يمكن الإستناد إليها في صرف تكاليف الأفلام، ومن أي بند يمكن صرفها[3].

ويأتي التوضيح في 1929/3/7م، متضمناً: أن هذه الأفلام سترسل كهدية للإمام يحيى، من قبل وزارة الخارجية، "وأن الحكومة الألمانية لا تستطيع، في الوقت الراهن، تلبية رغبة الإمام، في الإعتراف بحكومته، لأسباب سياسية. وفي الوقت نفسه لاتريد أن تعكر جو العلاقات معه. لذلك فإنها تريد أن تتخذ من الأفلام وسيلة مناسبة لتأكيد نواياها الطيبة تجاه الإمام"[4].

[1]- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.15.1.28.
[2]- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A. Jemen،Bd.1،S.37-39،Dat.26.2.29.
[3]- Ebd .، S.37-38. Dat.4.3.29.
[4]- A.A.Abt.lll، Akten،Z.St.A.،. Jemen،Bd.1،S.37-38،Dat..7.3.29.

وقد أفادت إدارة الحسابات في تاريخ 1929/3/14م، أفادت القسم السياسي بأن التكاليف، التي تم إصدار الأمر بصرفها، هي مئة وواحد وخمسون ماركاً وواحد وسبعون فنجاً (71، 151)[1].

وتضمنت عملية تجهيز الأفلام وضع ترجمة عربية لها. وكُلف بذلك طبيب في برلين، اسمه والي. ويبدو من إسمه أنه طبيب عربي. ووقع خطأ أثناء التجهيز، وهو عدم إدخال الترجمة في الأفلام. ولهذا طلبت الخارجية من الطبيب والي، في رسالة، بتاريخ 1929/5/4م، أن يلتقي مع الدكتور فايس، إضافة إلى شخص متخصص، للإشراف على إدخال الترجمة في الأفلام[2]. وفي الوقت نفسه تم إشعار الدكتور فايس بذلك كتابياً[3].

وعند مغادرة الدكتور بروفر صنعاء، بعد أن أجرى فيها المفاوضات الخاصة بالمعاهد اليمنية _ الألمانية، حمَّلة الإمام هدية من البن، موزعة على النحو التالي:

1000 كيلو جرام لرئيس الجمهورية الألمانية.

400 كيلو جرام لرئيس النظار (المستشار الألماني، رئيس الوزراء).

350 كيلو جرام لوزير الخارجية الألماني.

250 كيلو جرام للدكتور بروفر[4].

وقد أضيفت في أسفل الأمر، الخاص بصرف هذه الكمية، العبارة التالية:

"بموجب تلغراف مولانا سيف الإسلام محمد حفظه الله خمسة وعشرين كيلو للكاتب بمعية الوزير الألماني[5] وصدر التلغراف"[6].

---

[1] - Ebd.،S.37-38،Dat..7.3.29.

[2] - Ebd .، S. 57-58، Dat.4.5.29، U.8.5.29.

[3] - Ebd.، S . 85-59، Dat.8.5.29.

[4] - A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.17.9.30.

[5] - يقصد بالكاتب (المترجم) ويقصد بالوزير (الدكتور بروفر)، وهي درجة وظيفية في وزارة الخارجية.

[6] - Ebd.، Dat. Ohne (Schätz W. September 30).

وضمَّن الرئيس الألماني، فيما بعد، رسالته، المؤرخة في 1932/7/25م، شكراً للإمام على هدية البن[1]. وهو شكر متأخر قرابة عامين، للإعتبارات السياسية التي تحدثنا عنها من قبل[2].

وفي المذكرة الداخلية، التي رفعها الدكتور جروبا، من القسم السياسي، إلى وزير الخارجية، بتاريخ 1931/5/27م، أشار جروبا إلى أنه من المناسب إرسال هدية للإمام، مقابل هدية البن. ويمكن اختيار الهدية، بناءً على رأي المستشار البريدي، سنك آيزن[3].

ويبدو، من خلال المراسلات، أن سنك آيزن أشار على وزارة الخارجية، بإرسال سيارة لنقل البريد، كهدية للإمام. ففي رسالة الإمام إلى وزير الخارجية، بتاريخ 26 ربيع الثاني عام 1351هـ، أشار الإمام إلى السيارة البريدية، التي أُهديت له، مع عبارات الشكر والتمني بأن تكون واسطة لتأمين اتصالات الجانبين المثمرة والنافعة[4].

وفي رسالة إسرائيل صبيري: باللغة الألمانية[5]، إلى الدكتور بروفر، بتاريخ 1932/8/2، ذكر صبيري: أن السيارة وصلت، وسرُ الإمام بها سروراً غير عادي. وأنه _ أي صبيري _ سيكتب لبروفر حول هذا الموضوع باللغة العربية، في البريد القادم. ثم يقول: " أعتقد أن الهدايا، التي أُرسلت من معاليكم لمعالي القاضي عبد الله العمري ومعالي القاضي راغب بيه وآخرين، لم تصل إلى هؤلاء الناس المعنيين. وذلك لأنها قد أُرسلت عبر جلالة الإمام. فإذا أراد معاليكم، في مناسبات قادمة، إرسال أي

1- Ebd ., Dat. 25.7.32.

2- انظر الملحق رقم 11.

3- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.27.5.31.

4- Ebd., Dat.26.4.1351(1932). وانظر الملحق رقم 13.

5- انظر الملحق رقم 21.

شئ إلى هنا (كهدايا أو رسائل)، مما ليس مخصصاً لجلالة الإمام، فإنه من الأفضل إرسالها مباشرة إليَّ، عن طريق شركة يوسف هانزن وأولاده"[1].

وفي 1939/12/2م وجهت السفارة الإيطالية، في برلين، إلى وزارة الخارجية الألمانية رسالة، تبلغها فيها، بأنها تلقت رسالة من موسيليني، موجهة إلى هتلر، مرفقة برسالة من الإمام يحيى. وترجو السفارة من الخارجية تسليم الرسالتين إلى المستشار الألماني هتلر. كما تشير السفارة إلى أن البن، الذي بعثه الإمام، هدية لهتلر، تعبيراً عن الصداقة، سوف يتم إرساله مباشرة، بمجرد وصوله إلى إيطاليا[2].

وهذه الهدية من البن، التي أرسلت عام 1939، عن طريق إيطاليا، هي غير تلك التي أُرسلت بواسطة الدكتور بروفر، عام 1930م، كما هو واضح.

---

[1]- A.A.Abt.lll، Akten،Politik2. Jemen،Bd.1،Dat.2.8.32.

[2]- A.A.Büro des Staatssekretär, Akten, Bd. 1, Dat. 2. 12. 39.

خلاصة عامة

حكمت العلاقات اليمنية _ الألمانية عدة عوامل، منها:

1- وضع ألمانيا الإقتصادي والسياسي بعد الحرب العالمية الأولى.

2- وضع اليمن الإقتصادي والسياسي بعد الإستقلال.

3- التنافس الدولي بين القوى العالمية الكبرى.

فقد دخلت ألمانيا عصر التصنيع، ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحولت من بلد زراعي متخلف (بالمعنى الإنتاجي)[1] إلى بلد صناعي، سرعان ماأثبت قدرته على منافسة جيرانه الأوروبيين، في الأسواق العالمية. وقد قادت حمى التنافس والإتجاه المتزايد إلى إعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم، إبتداءً من مطلع القرن العشرين، إلى اشتعال فتيل الحرب العالمية الأولى، التي خرجت ألمانيا منها مدمرة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وقد أثر ذلك الدمار الشامل على علاقاتها الدولية، وطبع سياستها الخارجية بطابع المصانعة والحرص على عدم إثارة مخاوف وغضب الدول الأوروبية الكبرى. ومن هنا اعتبرنا أن وضع ألمانيا الإقتصادي والسياسي كان عاملاً من العوامل، التي أثرت في طبيعة وشكل العلاقات اليمنية _ الألمانية.

أما وضع اليمن الإقتصادي والسياسي، وهو العامل الثاني، من العوامل التي حكمت العلاقات اليمنية _ الألمانية، فقد ظل اليمن متخلفاً في أوضاعه الداخلية، سواءً في هيكل الدولة وأجهزتها ووظائفها، أو في اقتصاده وخدماته الصحية

[1]- **التقدم والتخلف مصطلحان متناقضان ونسبيان، يحتاجان إلى مزيد من الجهد لتحديد معانيهما، في إطار الزمان والمكان، أي في إطار مجتمع بعينه ومرحلة تاريخية محددة، يعيشها ذلك المجتمع، قياساً بمجتمعات أخرى ومراحل تاريخية أخرى.**

والتعليمية...إلخ. ولم تنشأ سوق تجارية نشطة. فقد ظلت حركة السوق ضعيفة، واحتياجات الناس محدودة، وأوضاع العملة سيئة، مع غياب البنوك وصعوبة المعاملات المالية وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، بسبب شدة الفقر. ولم ترج في هذه الفترة، رواجاً ملحوظاً، سوى تجارة السلاح. وكان طرفها الرئيسي هو الحكومة اليمنية. وكانت علاقات اليمن الخارجية امتداداً لأوضاعه الداخلية المتخلفة، ومحكومة بسياسة الإمام، المتسمة بالإنغلاق والحذر، من ناحية، وبالخوف من مطامع جيرانه، في الشمال (إبن سعود) وفي الجنوب (بريطانيا).

وقد أثر الإنغلاق والحذر، كما أثر الخوف من مطامع الجوار، تأثيراً مباشراً في طريقة تعامل الإمام مع القوى الخارجية. فقد سعى بكل جهده إلى انتزاع اعتراف دولي بحكمه وباستقلال مملكته عن طريق عقد معاهدات صداقة وتجارة مع هذه الدولة وتلك.

وسهل التنافس الدولي وتسابق الدول الأوروبية إلى مد نفوذها التجاري والسياسي في اليمن، وهو العامل الثالث، سهل للإمام يحيى عقد العديد من المعاهدات. فقد ظنت كل دولة من الدول المتنافسة، أن عقد معاهدة مع الإمام سوف يعزز موقفها التنافسي ويمنحها امتيازاً في السوق اليمنية على منافسيها الآخرين. ولكن هذه المعاهدات في الواقع لم يكن لها أثر يذكر، باستثناء حصول الإمام على مبتغاه، وهو الإعتراف بحكمه واستقلاله. أما الدولة الموقعة معه، فسرعان مايفتر حماسه تجاهها وتضعف مكانتها. إذ يتجه الإمام باهتمامه إلى دولة أخرى، لم توقع معه على معاهدة بعد.

وقد تأثرت العلاقات اليمنية _ الألمانية بهذه العوامل، تأثراً لا تخطئه العين. فسواءً على مستوى المفاوضات، التي دارت حول عقد معاهدة صداقة وتجارة،

وماسبقها ورافقها وتبعها من مراسلات، أو على مستوى النشاط التجاري، وخاصة في مجال تجارة الأسلحة، نلمس حذر وتردد ألمانيا، وحرصها على تبيُّن مواقف الدول الأوروبية، ذات المصالح في المنطقة، وخاصة بريطانيا، وعلى توضيح موقفها باستمرار، تجنباً لأي التباس، وتحاشياً لأي ردود فعل سلبية تجاهها. ورغم أن حذر ألمانيا وترددها قد تلاشيا تدريجياً، خلال الفترة النازية، التي امتدت من عام 1933م وحتى عام 1945م، وتغيرت مواقفها وخطها السياسي الخارجي، مع تصاعد درجة التأزم في علاقاتها بالدول الأوروبية الأخرى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، رغم ذلك، فإن موقفها تجاه اليمن لم يتغير، تغيراً واضحاً. وذلك لاعتبارات جديدة، كما نعتقد، تمثلت في وقوع اليمن خارج دائرة الإهتمام المباشر لألمانيا الهتلرية، ووقوعها في الوقت نفسه داخل دائرة مصالح حليف ألمانيا الأول، وهو إيطاليا.

وتغطي الوثائق، التي استعرضناها، فترة تمتد، بشكل أساسي، من عام 1927م وحتى عام 1940م. وتتداخل بداية هذه الفترة مع فترة انتعاش الإقتصاد الألماني، التي امتدت من عام 1924م وحتى عام1929م. حيث عاود الإقتصاد الألماني نشاطه وبحثه عن أسواق خارجية، بعد أن كانت الحرب قد دمرته، وخنقته الأزمة الإقتصادية الحادة، التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1923م.

وقد بدأت الإتصالات، بين الحكومتين اليمنية والحكومة الألمانية، برسالة وجهها الإمام يحيى إلى الرئيس الألماني، المارشال فون هندنبورج، بواسطة الدكتور فايس، رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في الحبشة، الذي زار اليمن مع زوجته، في خريف عام 1927م، لقضاء إجازته السنوية، كما تشير الوثائق. ثم تواصلت المراسلات بعد ذلك. وكان محورها الرئيسي هو رغبة اليمن في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع ألمانيا، وعدم تحمس ألمانيا للإستجابة لهذه الرغبة.

وبعد تردد طويل، وبعد أن استطلعت ألمانيا موقف بريطانيا، تجاه فكرة عقد معاهدة يمنية _ ألمانية، فوَّضت _ أي ألمانيا_ الدكتور فون شتورر، رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في مصر، بالتفاوض مع ممثل الإمام، على أن تجري المفاوضات في القاهرة. وكانت قد بدرت صدرت، بأن الإمام ربما يفوض محمد بن محمد زبارة، الذي كان حينها موجوداً في القاهرة، بإجراء المفاوضات. كما صدرت إيحاءات أخرى، بأنه يمكن أن يمثل اليمن في تلك المفاوضات، عبد الواسع بن يحيى الواسعي، الذي قدم إلى القاهرة أيضاً. ولكن التأكيدات جاءت من صنعاء إلى برلين، من قبل محمد راغب، بأنه لا زبارة ولا الواسعي يمكن أن يكلَّف بإجراء مفاوضات سياسية. وأنهما موجودان في القاهرة لأغراض أخرى، وأن المفاوضات لا بد أن تتم في صنعاء.

وفي شهر أبريل، من عام 1930م، كلفت ألمانيا رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في الحبشة حينذاك، الدكتور بروفر، بالسفر إلى صنعاء، لإجراء المفاوضات هناك، وزودته بمشروع المعاهدة، المقترح من الجانب الألماني، إضافة إلى وثائق أخرى، تتعلق بموضوع المعاهدة.

ووصل بروفر إلى صنعاء في نهاية شهر يونيو من العام نفسه، وباشر المفاوضات، التي وصلت إلى طريق مسدود، بسبب تباين وجهتي النظر، اليمنية والألمانية. فقد تقدم الجانب اليمني بمشروع آخر للمعاهدة، تضمن، فيما تضمنه، نقطتين، رفضت ألمانيا الموافقة عليهما، وهما: الإعتراف بالإمام، كحاكم مستقل لليمن المستقل، وخضوع رعايا كل من الدولتين للقضاء والقوانين السارية في بلد الدولة الأخرى، في حالة وجودهم فيها.

وبعد مضـي شـهرين علـى وجود بروفر فـي صـنعاء، طلـب مـن وزارة الخارجيـة الألمانية إرسال برقية إليه، مفتوحـة، تطلـب منـه فيها القدوم إلـى برلين للتشاور. وذلك كذريعة لإنسحابه من المفاوضات.

وغـادر بروفـر صـنعاء، وقـد تكونـت لديـه قناعـات، ضـمنَّها تقريـره، حـول سـير المفاوضات، الذي قدمه إلى وزارة الخارجية، بعد عودته. وهي: أنه مادام الإمام مصراً على التمسك بالمشروع المقدم من الجانب اليمني، ولاسيما بالنقطتين المذكورتين، فإنـه لا يمكـن عقـد المعاهـدة. عـدا عـن أن المعاهـدة لاقيمـة لهـا أصــلاً، مـن الناحيـة الإقتصادية. فاليمن فقير وقليل السكان وأوضاعه الإقتصادية سيئة. ولن تفيد المعاهدة سوى الإمام، الذي يريد أن يدعم بها موقفه تجاه بريطانيا.

وسـادت هـذه القناعـات، فيمـا بعـد، جهـاز وزارة الخارجيـة الألمانيـة، وأصـبحت تمثـل الموقـف الرسـمي للحكومـة الألمانيـة، تجـاه موضـوع المعاهـدة. ومـع ذلـك اسـتمر الإمـام والقاضــي راغـب فــي اتصــالاتهما الرسـمية، بالكتابـة مباشـرة إلــى المسـؤولين الألمان، وباتصالاتهما غير الرسمية، بتوسيط بعض الشخصيات، مثل الدكتور كارل راثينس والدكتور فون فيسمن، لدى الحكومة الألمانية، لإقناعها باستئناف المفاوضات. ولكن رغم إلحاح الجانب اليمنـي، بل ورغم موقف الشركات والمصـانع الألمانيـة، التـي أخذت تلـح من جانبهـا أيضـاً علـى وزارة الخارجيـة، مبديـة رغبتهـا فـي عقد المعاهـدة، حتـى مـع قبـول شـروط الإمـام، لمـا فـي ذلـك، حسـب رأيهـا، مـن مصـلحة للإقتصـاد الألماني وللنشاط التجاري الألماني في اليمن، رغم ذلك كلـه فقد ظل الموقف الرسمي الألمـاني ثابتـاً، ورفضـت الحكومـة الألمانيـة استئناف المفاوضـات. ولكنهـا فـي الوقـت نفسـه حرصـت علـى إبقـاء قنـوات الإتصـالات مـع الـيمن مفتوحـة، مـن خـلال رسـائل

المجاملات وتبادل الهدايا والتأكيد على أن المفاوضات لابد وأن تُستأنف وأن المعاهدة لابد وأن تُعقد في المستقبل.

ورغم عدم قيام علاقات سياسية رسمية في هذه الفترة، بين ألمانيا واليمن فإن الشركات والمصانع الألمانية واصلت جهودها، لتسويق البضائع الألمانية في اليمن. وارسلت بعض الشركات مندوبيها وأقامت ممثلية لها في صنعاء والحديدة. وكان على رأس هذه الشركات والمصانع شركة يوسف هانزن وأولاده J. Hansen & Söhne، التي مثلت شركات ومصانع ألمانية عديدة. وكان محور نشاط هذه الشركات والمصانع تجارة الأسلحة. وقد برزت في هذا المجال شخصيات كثيرة، منها ديترش، ممثل شركة هانزن، وزكي كرام، ممثل مصانع موزر. ومن الجانب اليمني، عمر سليمان المزجاجي وأولاده، وإسرائيل صبيري. وتنافست الشركات المختلفة، ألمانية وغير ألمانية، في السوق اليمنية، تنافساً شديداً. وكان المشتري الرئيسي للأسلحة هو الحكومة اليمنية. ونزل بعض أبناء الإمام إلى السوق، يحاولون بدورهم المتاجرة بالسلاح أيضاً.

وكانت من أبرز صفقات السلاح، التي تم الإتفاق عليها، تلك الصفقة، التي مثل الطرف الألماني فيها هرمن كرنس والطرف اليمني عمر سليمان المزجاجي. وهي الصفقة، التي تم الإتفاق عليها عام 1937، وتضمنت توريد خمسة آلاف بندقية موزر مع مستلزماتها، إضافة إلى خمسة ملايين طلقة. وقد أكدت بعض الكتابات، بأن هذه الأسلحة قد وردت فعلاً إلى اليمن. وهو أمر اتضح لنا، من خلال الوثائق، عدم صحته. فقد فشلت تلك الصفقة، وامتلأت ملفات وزارة الخارجية الألمانية بالرسائل والتقارير والمذكرات، المتعلقة بها، والتي تؤكد بأن الصفقة لم تنفذ، وأن اليمن لم يحصل على أسلحة من ألمانيا في العام المذكور (1937م) ولا في الأعوام التالية له،

حتى عام 1940م، الذي تنتهي عند هذه الدراسة[1]. فقد سافر أحمد عمر المزجاجي مع هرمن كرنس إلى ألمانيا، بعد إبرام الإتفاقية. وهناك في ألمانيا فوجئ المزجاجي بأن شركة أوجست مينز ترفض تنفيذ الإتفاقية، التي وقعها كرنس باسمها، بسبب تدني السعر، الذي وافق عليه. كما رفضت الحكومة الألمانية تقديم دعم مالي، لتنفيذ الصفقة. وذلك لأن نسبة الدعم المقررة تقل كثيراً عما هو مطلوب في هذه الصفقة. فالحكومة تقدم دعماً حده الأقصى 25% من مجمل القيمة. وكان كرنس قد اتفق مع الجانب اليمني، على أن يبيع البندقية الواحدة بمبلغ ستة جنيهات استرلينية. في حين أن ثمنها هو حوالي أحد عشر جنيهاً. وهذا يعني أن نسبة الدعم المطلوب تتجاوز بكثير الحد الأقصى، الذي يمكن أن تقدمه الحكومة الألمانية.

وعاد أحمد عمر المزجاجي خائباً إلى اليمن، بعد جهود غير موفقة، بذلها في ألمانيا، من أجل الحصول على كمية السلاح المتفق عليها. وظل هو ووالده يراسلان، من الحديدة، رئيس الوزراء الألماني أدولف هتلر ووزير الخارجية، لعلهما يتدخلان لتنفيذ الصفقة. ولكن اتصالاتهما لم تثمر شيئاً.

ورغم فشل تلك الصفقة، فقد استمر المزجاجي في اتصالاته بالشركات والمصانع الألمانية، لتوريد أسلحة وتجهيزات عسكرية مختلفة. ولكن رغم استعداد هذه الشركات والمصانع، فقد منعت الحكومة الألمانية تصدير أسلحة إلى اليمن، وامتنعت حتى عن بيع اليمن أسلحة مستعملة، من تلك التي لم تعد تُستخدم في الجيش الألماني، أو مما غنمته ألمانيا في بولندا، في بداية الحرب العالمية الثانية. ولانجد تفسيراً لهذا الموقف، رغم السياسة الخارجية الجديدة لألمانيا، إلاَّ فيما أشرنا إليه سابقاً، وهو أن اليمن لم يكن يقع ضمن دائرة الإهتمام الألماني المباشر. فقد ركزت ألمانيا

---

[1]- **تشير جميع الوثائق إلى أن الأسلحة الألمانية التي بيعت في اليمن ترجع إلى ما قبل عام 1937م.**

اهتمامها، في ذلك الحين، على الإطار الأوروبي، الذي اعتبره الحزب النازي المجال الحيوي لألمانيا. كما أن وقوع اليمن ضمن مجال نفوذ إيطاليا، وهي الحليف الرئيسي لألمانيا، حينذاك، قد جعل ألمانيا، كما نعتقد، تحرص على عدم مزاحمة حليفها في منطقة نفوذه. ولعل هذا التفسير يساعدنا على فهم الموقف الألماني الرسمي من اليمن برمته، خلال الفترة النازية.

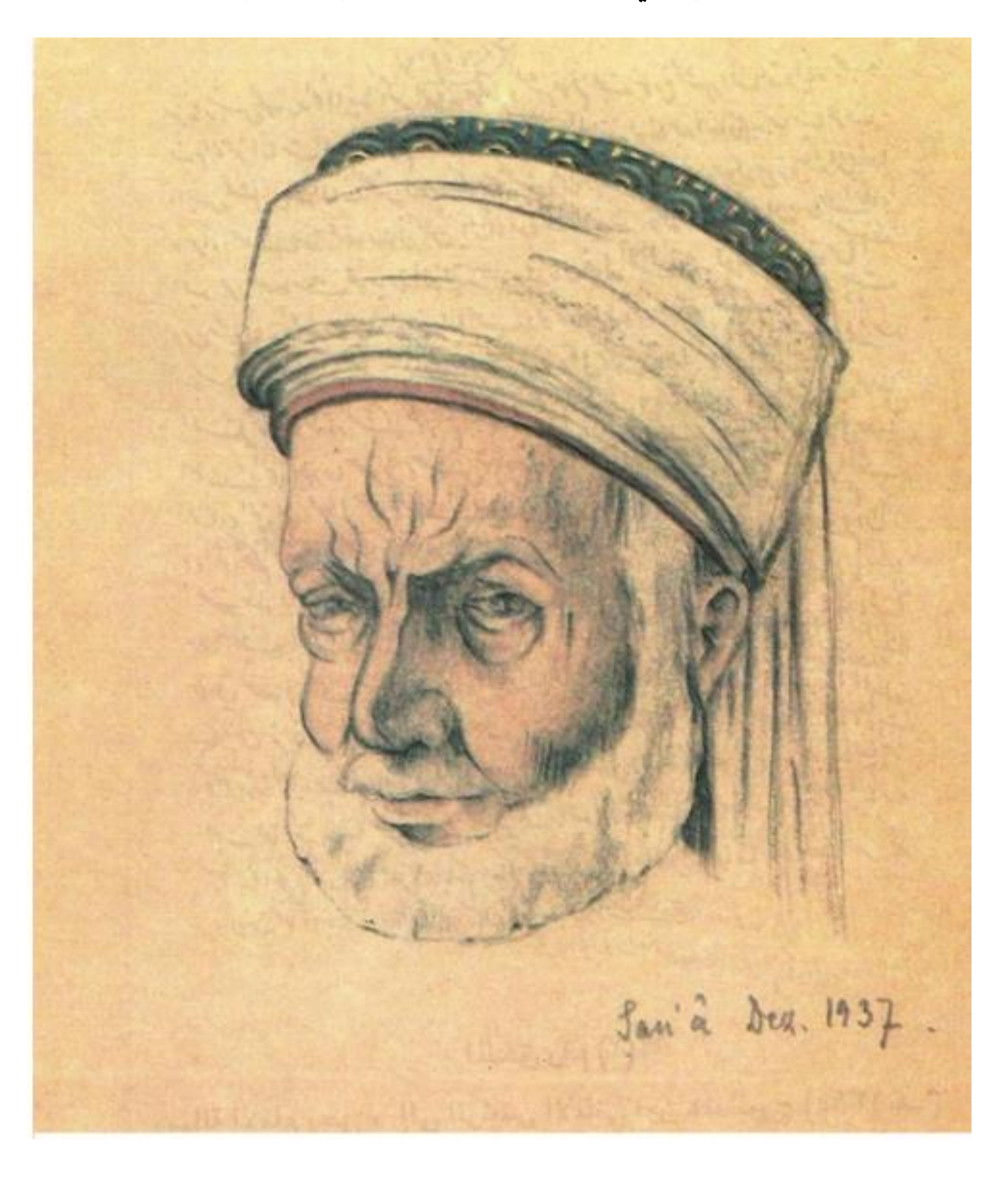
وفي موازاة الإتصالات، ذات الطبيعة السياسية والتجارية، كانت هناك اتصالات من نوع آخر، تتعلق بانضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي، وتزويد اليمن بخبير ألماني، يساعد في إنشاء الخدمات البريدية الحديثة في اليمن، وكذا بطباعة طوابع بريد يمنية في ألمانيا. وقد نهض بهذه المهام، بشكل رئيسي، الدكتور كارل راثينس. وساعدته في ذلك وزارة الخارجية ووزارة البريد الألمانيتي.ن وتحقق انضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي، عام 1930م. كما قدم إلى صنعاء مستشار البريد، سنك آيزن، وتمت طباعة طوابع البريد مراراً، بمطبعة الدولة الألمانية في برلين.

وعدا عن ذلك، اهتمت ألمانيا بتتبع النشاط الأجنبي في اليمن، ولاسيما النشاط البريطاني والروسي والإيطالي. كما اهتمت بعلاقة اليمن بالبلدان العربية. فضمت الوثائق معلومات متناثرة عن الحرب السعودية _ اليمنية، وعن الأطباء المصريين والعراقيين، الذين حضروا إلى اليمن، لمعالجة الإمام، والإتصالات العربية، المتعلقة بإقامة اتحاد عربي ...إلخ.

الملحقات

الملحق رقم (1)

صورة الإمام يحي، بريشة كارل راثينس، عام 1937م.



الملحق رقم (2)

رسالة من الإمام يحي إلى الرئيس الألماني، فون هندنبورج (1345هـ)

حضرة رئيس جمهورية ألمانيا الأكبر لفخامة الأعظم والمشير الأفخم فون هندنبورغ الشهير فخامته وأبقاه بعد
تقديم الاحترامات اللائقة بحضرتكم نبدي أنها قد أوجبت الممنونية لدينا جدًا ما قام به جناب فرف .
البس ممثل دولة ألمانيا الفخيمة لدى حكومة الحبش من زيارة مملكتنا ووصوله مع زوجته إلى صنعاء
لإجراء سياحة مخصوصة في اليمن أثناء معيتها زوجته ووجدنا في المشار إليه ما جلب أنظارنا
إليه من الصفات الحميدة الذاتية . وقد كان قبول المشار إليه لدينا بحفاوة مخصوصة استفدنا
من تشكراته اللطيفة وقد وضح لنا بعد وقوفه واطلاعه بصورة مخصوصة ما لحضرة ذات
رياستكم الجليلة من حسن النظر الموجه إلينا وإلى مملكتنا وبما تكونه من المحبة الصميمية المخصوصة
المستلزمة لإظهار التشكر لحضرتكم بصورة مخصوصة . وإنا قد تيقنا كشف الصداقة والأنظار
الحسنة التي يظهرها حضرة رئيس جمهورية ألمانيا المعالي وكنتيجتها نحكم الذات الموجودة في صفحاتها
المنازع التي هي المعلم المفخر للشعب الألماني بما ينبغي من المفاخرة بالشكل منتقبن من صميم القلب
دوام حكم الصداقة وحسن الأنظار العالية . ونحن مع ذلكم نرى أن ما لأنظار دولتكم الثاقبة
المخصوصة بما اشتهر عنها من علو مدارك الشرف الإنساني ونخلو أي مملكة كانت
مهما طلبت بإرسال أشعة تلك الأنظار إليها من الاستنارة بضيائها اللامع ونؤمل بالاطمئنان
في حصول مملكتنا على الاستفادات النافعة بحكم الأنظار السامية أن مملكتنا مستعدة لتقام
بتأمين ترقياتها العصرية الفنية والعلمية وصنائعها العمومية على ما يناسب استقلاليتها المطلقة
وحريتها الطبيعية الجامعة ونعد هذا العمل مشكورًا وشعارًا مقبولين . وبحسب التأثيرات
الحسنة الحاصلة لدينا من زيارة السفير المشار إليه لمملكتنا ورغبته المخصوصة بهذه الزيارة
رأينا الإبلاغ لنياتنا لحضرة رياستكم الفخيمة مقدمين خالص احتراماتنا اللائقة لحضرتكم
وللأمة الألمانية ورجالها العاملين حرر ٢٠ شهر رجب سنة ١٣٤٥

الملحق رقم (3)

رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى القاضي محمد راغب (1928م)

Auswärtiges Amt.

حضرة رئيس الدواوين لجلالة ملك اليمن

يا حضرة الرئيس

ردا على جوابكم المكرم المؤرخ ١١ مارت سنة ١٩٢٨ الذى تفضلتم بارساله الى
بواسطة الدكتور رائينس انشرف بان احيط علمكم بانى
لقد اخبرتكم حضرة السفير الهر وايس فى مكتوبه المؤرخ من اديس ابابا فى
نوفمبر ١٩٢٧ بان فخامة رئيس الريخ قد رحب بالالتفات المعرب عنه فى
خطاب جلالة الملك ترحاب السرور فانشرف بان اضيف الى
ذلك ان حكومة دولة المانيا مستعدة كل استعداد لمساعدة حكومة اليمن
بشورها فى ترقية مصالحها الاقتصادية والفنية والعلمية فى بلادها ولعقد
معاهدة صداقة لاجل تاييد العلائق التجارية الموجودة بين الدولتين
وانتفع بهذه الفرصة السانحة يا حضرة الرئيس لتقديم لكم فائق احترامى

الملحق رقم (4)

مشروع المعاهدة الألمانية _ اليمنية، المقدم من الطرف الألماني

معاهدة صداقة بين مملكة اليمن وبين الريخ الالمانى

ان جلالة ملك اليمن وفخامة رئيس الريخ الالمانى، رغبة منهما فى تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوثيق عراها واعتقادا بان انشاء العلاقات بين الدولتين يخدم نمو الشعبين ويساعد على رفاهيتهما، قد قررا عقد معاهدة صداقة

ولهذا الغرض عين

من طرف جلالة ملك اليمن --

ومن طرف فخامة رئيس الريخ الالمانى

الهر دكتور ايبرهارت فون ستورر الممثل فوق العادة والوزير المفوض للريخ الالمانى فى مصر مندوبين مفوضين عنهما

وقد اتفقوا بعد تقديم اوراق اعتمادهم والتثبت من صحتها على المواد الآتية

المادة الاولى

يسود بين مملكة اليمن والريخ الالمانى وبين رعايا كلا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائمة

المادة الثانية

لما كان فى نية الدولتين المتعاهدتين انشاء العلاقات السياسية والقنصلية بينهما

فى الوقت المناسب فقد اتفقنا على ان يتمتع الممثلون السياسيون والقنصليون لكل منهما فى بلاد الدولة الاخرى بالمعاملة المقررة بمبادى القانون الدولى العامة بشرط ان تكون هذه المعاملة متبادلة

المادة الثالثة

يقبل رعايا كل من الدولتين المتعاهدتين فى بلاد الدولة الاخرى وفاقًا لمبادى القانون الدولى العام وتنفيذه ويتمتعون فيما يتعلق باشخاصهم واملاكهم بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الاكثر رعاية . كذلك تعامل سفن كل من الدولتين المتعاهدتين وشحناتها فى موانى الدولة الاخرى بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الاكثر رعاية وشحناتها من كل وجه

المادة الرابعة

إنّ حاصلات ارض كل من الدولتين المتعاهدتين ومصنوعاتها تعامل فى دخولها الى بلاد الدولة الاخرى وفى خروجها منها معاملة الاكثر رعاية فيما يتعلق بتعيين مقادير الرسوم والضرائب واخذها والمحافظة عليها وبخصوص كل المعاملات الكمركية

المادة الخامسة

قد دونت هذه المعاهدة فى نسختين اصليتين باللغتين العربية والالمانية والنصين قيمة واحدة وتبرم المعاهدة ويكون تبادل الوثائق المبرمة فى باقرب وقت

وتصير المعاهدة نافذة المفعول بمجرد تبادل الوثايق المبرمة

وتصديقًا لهذا قد صار توقيع هذه المعاهدة من حضرات مفوضى الفريقين ووضع اختامهم عليها

الملحق رقم (5)

التفويض الرسمي للسفير الألماني فون شتورر، بإجراء المفاوضات مع اليمن، من أجل عقد معاهدة صداقة وتجارة بين ألمانيا واليمن

VOLLMACHT

Der Deutsche Gesandte in Kairo,
Herr Dr. Eberhard von Stohrer,

wird hierdurch ermächtigt, im Namen des Deutschen Reiches mit bevollmächtigten Vertretern der Regierung des Königreichs Yemen über einen Freundschafts-und Handelsvertrag zu verhandeln und einen solchen Vertrag vorbehaltlich der Ratifikation zu unterzeichnen.

Berlin, den 23.Dezember 1929
Der Deutsche Reichspräsident

von Hindenburg

Curtius

Ü 6142 29
III O 1389 30 III O 1700 30

الملحق رقم (6)

رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى القاضي محمد راغب (1929)

برلين ١٧ سبتمبر ١٩٢٩

يا جناب السكرتار العمومي

ردا على خطابكم المكرم المؤرخ ٣٠ يوليو هذا العام بخصوص قصد عقد معاهدة صداقه وتجارة بين دولة المانيا وبين مملكة اليمن الذي تفضلتم بارساله بواسطة الدوكتور اينبس واتباعا للمحادثات التي جرت في اثنا ذلك بين مندوب حكومتكم في مصر مع سفير المانيا في هذا الخصوص اتشرف بان افيدكم بما ياتي

ان الهر دوكتور اسيريسمان المأسوف الذي سبقني في وظيفتي قد قبل في وقته تحيات جلالة الملك الامام المرسلة له بواسطتكم بعبارات السرور والشكر ومما اوضحتموه في خطابكم المذكور قد فهمت الحكومة الالمانيه مع سرور ان جلالة الملك وافق ما اعرضته له من عقد معاهدة لاجل توطيد العلاقات التجاريه الموجودة بين الدولتين وان ينتظر تعيين مندوب مفوض لعقد تلك المعاهدة غير ان الحكومه الالمانيه مع الاسف لا يمكنها الآن ارسال مندوب خاص الى صنعا يقوم بالمفاوضات اما بحالة ان جلالة الملك الامام يرضى بان تكون تلك المفاوضات في مصر فهي مستعدة لتعيين سفير المانيا في مصر الهر دوكتور فون ستورر للقيام بالمفاوضات

هذا وانتفع مع سرور بهذه الفرصه ان اقدم لكم يا جناب السكرتار العمومي فائق احترامي.

الملحق رقم (7)

رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى القاضي راغب (1930)

far di Akten

ترجمة

برلين فى ٢٦ مايو ١٩٣٠سنه

حضرة القاضى محمد راغب السكرتار العام لجلالة ملك اليمن

صنعا

يا حضرة السكرتار

تتبعاً لخطابى المؤرخ ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ – No III O 6142 – ونظراً لبعض الافادات التى اخبرتم بها فى اثناء ذلك الوقت الهر دكتور رائيتش افيدكم مع كل السرور بان حكومة دولة المانيا قد اتيح لها ان تجيب رغبة صاحب الجلالة ملك اليمن الامام يحيى فى ارسال مفوض فوق العادة الى صنعا لاجل اجراء المفاوضات بخصوص عقد معاهدة صداقة وتجارة بين المانيا وبين اليمن

وقد انتدب الممثل السياسى فى اديس ابابا الهر دكتور كورت بروفر ليذهب الى صنعا لهذا الغرض راجيا منكم ان تقابلوه حسن المقابلة اثناء وجوده بين يديكم ليقدم هذا الخطاب اليكم وان تعتمدوا عليه اعتمادا تاما فى كل ما يعرضه عليكم بامر حكومة المانيا

وتفضلوا يا حضرة السكرتار العام بقبول فايق احترامى

الملحق رقم (8)

رسالة من الرئيس الألماني فون هندنبورج إلى الإمام يحي (1930م)

ترجمة

باول فون بنكن درف وفون هندن بورك رئيس دوله المانيا

الى

صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد ملك اليمن

يا صاحب الجلالة

لقد تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ ٢٠ رجب ١٣٤٥ الذى تنازلت جلالتكم بتسليمه الى ممثل دولة المانيا فى اديس ابابا الهر دكتور وايس بمناسبة زيارته المخصوصة فى صنعا واشكر جلالتكم على حسن الاستقبال الذى ناله الهر دكتور وايس منكم كما اشكركم على احساسكم الودية نحو شخصى ونحو دولة المانيا التى اعربتم عنها فى الخطاب المذكور فلاجل اظهار اهتمامى واهتمام دولة المانيا بصلاح مملكة اليمن قد عزمت على ارسال الهر دكتور بروفر الممثل فوق العادة والوزير المفوض فى اديس ابابا بصفة مفوض فوق العادة الى صنعا وتكليفه بالقيام بمفاوضات مع ممثلى جلالتكم المفوضين لعقد معاهدة صداقة وتجارة والصفات الحسنة التى عليها الهر دكتور بروفر تجعلنى ان انتظر انه يتمكن من الحصول على وثوقكم بشخصه وان يؤسس ويثبت المناسبات الودية بين الدولتين بعقد هذه المعاهدة

ويتشرف الوزير المذكور بتقديم هذا الخطاب الذى يعطيه وصف مفوض فوق العادة ورجاى منكم ان تكرموا عليه بلطف وعطف وان تعتمدوا عليه فى كل ما يعرض عليكم باسمى او باامر الحكومة الالمانيه اعتمادا تاما

هذا واتمنى من صميم فوادى لكم كمال الصحة والعافيه كما اتمنى احسن واكمل سعادة لمملكة اليمن وارجوكم يا صاحب الجلالة ان تتقبلوا منى كامل احترامى وخالص الصداقة

حرره يونيو ١٩٣٠ سنه

الامضا

هندن بورك

الملحق رقم (9)

مشروع المعاهدة اليمنية _ الألمانية: المشروع اليمني في يسار الصفحة، والمشروع الألماني في يمين الصفحة.

بين مملكة اليمن والريخ الألماني

ان جلالة ملك اليمن وفخامة رئيس الريخ الألماني
رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوسيعها
واعتقاداً بأن انشاء العلاقات بين الدولتين يخدم نمو
الشعبين ويساعد على رفاهيتهما قد قررا عقد معاهدة
صداقة وتجارة
ولهذا الغرض عين
من طرف جلالة ملك اليمن الامام

ومن طرف فخامة رئيس الريخ الألماني
الهر دوكتور كورت بروفر الممثل فوق العاده والوزير المفوض
للريخ في آديس آبابا
مندوبين مفوضين عنهما
وقد اتفقوا بعد تقديم اوراق اعتمادهم والتثبت من صحتها
على المواد الآتية

المادة الأولى

يسود بين مملكة اليمن والريخ الألماني وبين رعايا
كلا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائمة

المادة الثانية

لما كان في نية الدولتين المتعاهدتين انشاء العلاقات
السياسية والقنصلية بينهما في الوقت المناسب فقد
اتفقا على ان يتمتعوا الممثلون السياسيون والقنصليون
لكل منهما في الدولة الاخرى بالمعاملة المقرره بمبادئ القانون
الدولي العامة بشرط ان تكون هذه المعاملة متبادلة

معاهدة صداقة وتجارة

بين مملكة اليمن والريخ الألماني

ان حضرة صاحب الجلالة ملك قطعة اليمنية المستقلة
وحاكمها المطلق جلالة الامام يحيى بن الامام محمد بن يحيى
حميد الدين المعظم و رئيس الريخ الألماني فخامة
حضرة صاحب الفخامة والدولة فون بنكدورف فون هيندنبورغ المبجل
رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوسيعها
واعتقاداً بأن انشاء العلاقات بين الدولتين يخدم نمو الشعبين
ويساعد على رفاهيتهما قد قررا عقد معاهدة صداقة وتجارة
ولهذا الغرض عين
من طرف جلالة ملك اليمن الامام حضرة صاحب السعادة
القاضي محمد راغب بن مصطفى رفيق
ومن طرف فخامة رئيس الريخ الألماني حضرة صاحب السعادة
الهر دكتور كورت بروفر الممثل فوق العاده والوزير المفوض
للريخ العالي في آديس آبابا
مندوبين مفوضين عنهما
وقد اتفقوا بعد تقديم اوراق اعتمادهم والتثبت من صحتها
على المواد الآتية

المادة الأولى

يسود بين مملكة اليمن والريخ الألماني وبين رعايا
كلا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة مطلقة

المادة الثانية

لما كان في نية الدولتين المتعاهدتين انشاء العلاقات
السياسية والقنصلية بينهما في الوقت الذي سيقرر ان
تعين وعند ذلك يتمتع الممثلون السياسيون والقنصليون
لكل منهما في الدولة الاخرى بالمعاملة المقررة بمبادئ القانون
الدولي العامة بشرط ان تكون هذه المعاملة متساوية

المادة الثالثة

يقبل رعايا كل من الدولتين المتعاهدتين في بلاد الدولة الأخرى
وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام وتنفيذه ويتمتعون فيما يتعلق
بأشخاصهم وأملاكهم بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة
الأكثر رعاية وكذلك تعامل سفن كل من الدولتين المتعاهدتين
وشحناتها في موانئ الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي تتمتع بها
سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها من كل وجه.

المادة الرابعة

ان حاصلات أرض كل من الدولتين المتعاهدتين ومصنوعاتها
تعامل في دخولها الى بلاد الدولة الأخرى وفي خروجها منها
الى بلاد الدولة الأخرى معاملة الأكثر رعاية فيما يتعلق بتعيين
مقادير الرسوم والضرائب وأخذها والمحافظة عليها بخصوص
كل المعاملات الكمركية

المادة الخامسة

قد دونت هذه المعاهدة في نسختين أصليتين باللغتين
العربية والألمانية وللنصين قيمة واحدة وتبرم المعاهدة
ويتم تبادل الوثائق المبرمة في [illegible]
بأقرب وقت وتصير المعاهدة نافذة المفعول بمجرد تبادل
الوثائق المبرمة وبخصوص المادة الرابعة لهذه المعاهدة فيجوز
في كل وقت اعلان الغائها مع حفظ مدة ستة شهور ولذلك
وتصديقاً لهذا قد صار توقيع هذه المعاهدة من حضرات مفوضي
الفريقين ووضع أختامهم عليها

المادة الثالثة

كل من رعايا الدولتين المتعاهدتين الذين يقصدون التجارة
في بلاد الدولة الآخرة يكونون تابعين للقوانين والأحكام
المحلية في كل معاملاتهم الشخصية والتجارية ويتمتعون بنفس
المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية وكذلك
تعامل سفن كلا من الدولتين المتعاهدتين وشحناتها
في موانئ الدولة الاخرى بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن
الدولة الأكثر رعاية وشحناتها من كل وجه.

المادة الرابعة

ان حاصلات أرض كل من الدولتين المتعاهدتين ومصنوعاتها
تعامل في دخولها الى بلاد الدولة الأخرى وفي خروجها منها الى
بلاد الدولة الأخرى معاملة الأكثر رعاية فيما يتعلق بتعيين مقادير
الرسوم والضرائب وأخذها

الخاتمة

قد دونت هذه المعاهدة في نسختين أصليتين بصنعاء اليمن
باللغة العربية وسيكون ابرامها وتبادل الوثائق بأقرب وقت
وتصير نافذة المفعول بمجرد تبادل الوثائق المبرمة وقد كان
عقدها لمدة خمس عشرة سنة اعتباراً من عند تبادل الوثائق
المبرمة ويجوز بعد انقضاء مدتها الغاؤها أو تجديدها
أو توسيعها أو تمديدها بموجب اتفاق الدولتين المتعاقدتين
وتصديقاً لهذه قد صار توقيع هذه المعاهدة من حضرات مفوضي
الفريقين [illegible] ووضعا أختامهما عليها

في المقدم

علاوه :

تأسيس روابط الصداقة بين الدولتين وتوثيق عراها (على قاعدة القوانين الدولية والملكية العامة) واعتقادًا ان الخ .

—

المادة الخامسة

ستعقد الدولتان المتعاهدتان بعد هذه المعاهدة ما يلزم من المقاولات لتنظيم امور والمعاملات التجارية والاقتصادية بينهما بناءً على اساس هذه المعاهدة الودية .

—

الملحق رقم (10)

الصفحة الأولى من رسالة مشفرة، بعثها الدكتور بروفر من صنعاء إلى وزارة الخارجية الألمانية (1930م)

Donnerstag den 13. Juli 1930

arbpue kmouub pgctae klvqrw zqcmhi cpfrbb
fitopf iolcta phqtrb laqpbg tblcft apicpf
vqpwou larrop iwoarb ruvctl tbiulc xlfctq
kpcopu pcppcp uzctlc vqtcam cwogta picppo
tfbwof acpcpu qmmfac ulcmmo pifcua rbruic
icpcpi mbpfwo ulbctd cpgca z acfctbo hptkrc
vctkbp fmopic pralcp imbpfz ammdqcpa iuaekb
ohopuc tpbeki cgpapi ctaekl ugbtdc aluhtb
iculoc lwcpfc pcpimb cpfctp apbfcp aulfbu
gcdbpp lbgubl walbma cpkblf otekuc apcpvq
tcamai cpzoct fcmqucp vctltb ipaekl ucttca
ekluca pbphbc pimaek ctkbpfc muvqtu ntopaz
otfcuq hqtlvq pfcpto uucpoc gctkqm lbmufa
cuccap cpvctl tbiuek mquucp bohito pffcuu
cpuacp otorfa ccpimb cpfcto pfalbma cpctwo
ulqctc pfcpyc rcpalc plkcqt clauek opfntb
dlquek pqekzca lctcwo iculbc pfpauu crbekl
cpfact ouucpv ctuekm cofctp raiftc auuaim
tqwcpl vctmou laktcz btcpor facalb macpct
wovctf tbcpip fbacti gpauau lfbuuf acalbm
acpcta ktckbp fcmuqt ibpaub laqpap kqfcaf
buekmac uucpro uulcppbek facuc rcthqm imasoa
factcp aelwlb oekfac touucp aktkac ualcuf
clbamt cuekbc hlalbm acpuoek lcncpc ltblaq
pnbeah asocra lfctkq hhpopi bonqee onblaq
pgcaic caipcl crwzau ekcphb mmfcuk bmgfac
qnhcto pifctc apwcma plctcu ucpdmb rrctdc
taeklu gbtdca ldmbrr ctwoori cunqma laueko
pvctlt biuzam mcpnop dltouu mbpffb upotfc
dltodl avzatd cpzamm kblral pqekit qcuuct

الملحق رقم (11)

رسالة من الرئيس الألماني فون هندنبورج إلى الإمام يحي (1932م)

Schreiben des Herrn Reichspräsidenten an den Imam Jahja

باول فون هنكن دورف وفون هندن بورك
رئيس دولة المانيا

الى
جلالة الامام يحيى بن محمد
ملك اليمن

يا صاحب الجلالة

لقد تشرفت بورود كتابكم الشريف المؤرخ ٢٠ ربيع الاول عام ١٣٤٩ الذى تفضلتم جلالتكم بتسليمه الى سفير دولة المانيا الهر دوكتور كورت پروفر المنتدب الى صنعا بصفة مفوض غير عادى واشكر جلالتكم على حسن القبول الذى انعمتم به على الهر دوكتور پروفر ولا سيما على شعوركم الوديه التى اعربتم عنها نحو شخصى ودولة المانيا وايضا اشكر جلالتكم على ارسال البن الذى يدل بصفته الجيده على صلاح زراعته فى بلادكم العامره وانا مسرور غاية السرور بما بلغنى من عواطف جلالتكم على تبعة دولة المانيا الذين يقيمون فيما بعد فى بلادكم ولاشك عندى فى ان يطمانون تحت حماية جلالتكم سالمين امنين وانا متفق مع جلالتكم على رغبتكم فى عقد معاهدة خاصه بتاييد المناسبات الوديه بين دولة المانيا وبين مملكتكم وانا على امل وطيد ان يصير عقد هذه المعاهده باقرب وقت وبالختام اقدم تمنياتى القلبيه بسلامة جلالتكم وصلاح مملكة اليمن مع عبارات الاحترام التام والصداقه الخالصه

حرر فى برلين بتاريخ ٢٥ يوليو عام ١٩٣٢ الموافق ٢١ ربيع الاول ١٣٥١ هـ

الملحق رقم (12)

رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى الإمام يحي (1932م)

3ᵃ III O 3622 31 II

Übersetzung Schreiben des Reichsministers an den König von Jemen (Entwurf!)

الى ترجمة الاصل

جلالة الامام يحيى بن محمد ..

المتوكل على الله رب العالمين

يا صاحب الجلالة

اقدم لجلالتكم خالص الشكر والثناء على كتابكم الشريف المؤرخ ١٨ ذى القعدة عام ١٣٤٩
المرسول الى حضرة الدكتور كورتيوس الذى سبقنى فى الوزارة وكذلك على التحيات
والتمنيات الودية التى تفضلتم بابلاغها بواسطة الهر فون ڤيسمان
وقد تلقيت بسرور وانبساط الخبر عن الاختصاص بامور البريد الهر زنف ايسن
الذى استجلب انظاركم الشريفة اليه بحسن اخلاقه وقيامه بوظيفته واذا عزمتم
على دعوته الى صنعا مرة اخرى فابذل كل جهد لدى وزارة البريد للحصول على الاجازة
اللازمة له وانا مسرور غاية السرور بما بلغنى عن عواطف جلالتكم على تبعة
دولة المانيا الذين يقيمون فيما بعد فى بلادكم ولا ريب عندى فى ان يطمئنوا تحت
حماية جلالتكم سالمين امنين وانا متحد مع جلالتكم على رغبتكم فى عقد معاهدة
مختصة بتأييد المناسبات الودية بين البلادين وانا على امل وطيد ان يصير عقد
هذه المعاهدة باقرب وقت وحيث ان حكومة الدولة لا ترى ان ترسل مفوضا الى
صنعا لاجل استئناف تلك المفاوضات فالمعروض ان تسير المفاوضات مع منتدب مفوض
من جلالتكم سوا كان فى مصر او فى برلين ولاجل اظهار اعتنائها بصلاح الامور البريدية
اليمانية قد تشرفت حكومة الدولة بارسال سيارة بريديه وهى من شكل السيارات
الجارى استعمالها فى مصالح وزارة البريد الالمانى (الى جلالتكم) وبالختام اقدم خير التمنيات
بعافية جلالتكم الشريفة مع عبارات الاحترام التام

حرر فى برلين يوم ٣٠ يوليو عام ١٩٣٢

الامضا

الملحق (13)

رسالة من الإمام يحي إلى وزير الخارجية الألماني (1351هـ / 1932م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة صاحب الدولة ناظر الخارجية لحكومة المانيا المعظمة فراي هر فون بورت المحترم نقدم لحضرة الوزير خالص
الاحترام والتوقير وفائق التمني الدال على الوداد الوفير ونبدي انه كان وصول مكتوبكم المخصوص المؤرخ ٣٠ نوفمبر ٩٣٢ الموجه
خطابا لنا من ذاتكم العالية الكريمة وكان لوصوله مزيد الحظ والسرور حتى اوجب تضاعف تقديراتنا وصميمنا التي نحس بها من
القديم لدولة المانيا المعظمة وانه بكمال الامتنان والشكران كان منا قبول السيارة البريدية المهداة لطفا من دولة
المانيا بابتهاج جدي وانا نتمنى من اعماق قلبنا ان تكون هذه السيارة واسطة لحمل مخابراتنا الصادقة والنافعة الخيرية بين
المملكتين التي سيكون تعاطيها على دوام بين المملكتين بعد ابرام الاتفاق المرغوب الصميمي الذي ننتظر مناسبته باذن الله بين مملكتنا
وبين المانيا مع كمال الشوق فانا قدمنا بواسطة حضرة صاحب السعادة الدكتور الهر كورت بروفر الذي سبق ارساله الينا من
جانب حكومتكم الجليلة المفخمة مسودة المعاهدة التي كان تنظيمها بعد المذاكرة بين الموحى اليه وبين مندوبنا والاتفاق عليها بالرضا من الجانبين
وكان منا التصويب لكافة متونها فانه بعد تأسيس كافة المعاملات والمناسبات بين المملكتين وتوسعها وتقررها سيكون عند
الاقتضاء والايجاب وعند اللزوم بعد التجارب تبديل تلكم المعاهدة وتوسيعها وتكميلها وتتميمها بلا ريب وانا نؤكد لذات
معاليكم ان المسودة المتقدمة ليس بها نقصان وليس بها اي محذور او مغاير لمصلحة الطرفين وانما هي فاتحة خير لفتح
واحداث المناسبات بين الدولتين فانا لذلك نرجو بكمال الاهمية الغاية من طرف ذات معاليكم تدقيق المسودة المذكورة
بعد مطالعتها بامعان وانا كما اوضحناه املاه حاضرون لتصديق وامضاء المعاهدة المذكورة التي كان تنظيمها من طرف
المندوبين من الحكومتين بعد المناقشة وكانت الموافقة بينهما والرضا بها ونؤكد هذا بعريضتنا هذه وانه نظرا لما لدينا
لالمانيا من القديم والى اليوم من الاعتماد والمودة وبما نؤمله حالا وآتيا من المانيا من حسن النية والجد والمعاونات فان
تأخر عقد تلكم المعاهدة التي ليس بها اي مغايرة او محذور ولا نقطة شك بها توجب التردد ولما حواه متنها الواضح البراق
كالمرآة الصقيلة الدالة على ما للكل من الجانبين من الصفا والاحترام لم يكن الا من سوء طالعنا وبناء على هذا كله فان اعزام
مندوب مفوض من لدينا ليس الى مصر فحسب بل الى المانيا لمما يوجب الافتخار لمملكتنا ولنا غير انه اذا وقع النظر والاعتبار من حضرتكم
المفخمة للمحدودية العددية لرجال دولتنا والاشتغال بالتشكيلات العمومية لدولتنا الى الآن فسيكون التصديق والتسليم
بالمشكلات التي ستحصل من اعزام مندوب منا الى الخارج وانا نحب ان نبدي ما لدينا من الجزم بعدم تصور اي ضرر غير قابل

فلا فيه فيما اذا وقع اعزام احد رجال حكومتكم المفخمة واحد رجال شعبها المنفرد والموجودة بكافة اطراف الدنيا الى دولة
المانيا وحكومتها الواسعة ادارتها ولذلك ننتظر من حكومة المانيا المعظمة الساعدة بسرعة عقد المعاهدة المذكورة باقرب
وقت فانه لا اشتباه لدينا بمقدار ذرة ما بانها ستكون من كل الوجوه جديرة بالحكومتين الى الغاية وكافلة بمنافعهما
من كل الوجوه وجالبة لخيرهما حالا وآتيا وبعد ابرام المعاهدة المذكورة سيكون ان شاء الله اعزام مندوبنا عند كل لزوم
الى المانيا ليس لدفعة واحدة بالصورة الممكنة المتناهية ونؤيد احترامنا اللائق مع عرض شكراتنا المخصوصة تحريرا

في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٥١

الملحق رقم (14)

رسالة من إسرائيل صبيري إلى فري فير (بروفر) في (1349هـ / 1930م)

Berlin, 11. Februar 1932

صنعا الى برلين ٢٢ سر جماد الاخر ١٣٤٩

الى جناب حضرة الاخ العزيز المحترم فرى فير دام بقاه امين

الذى نعرفكم ان كتبنا لكم جوابات ولم اجانا خبر ولا نعلم هل هو وصلكم املا وكان مرادنا نوضح

لكم بجميع الواقع ولم عرفنا هل واصل اليكم املا الان عرفونا بجميع مايلزم لكم وانا خدامكم زى

ما صارت المخابره بيننا وبينكم ولانريد الا خدمتكم باطنا و ظاهرا لاجل الشرف لاغير نكون

معلومكم ايضا نرجوكم اذا كان ممكن تخبروا اى فابريقه من العطورات وغيرها الذى يا

لنا وتكون المخابره بيننا وبينهم ايضا جنس القضه الذى مشتغل فوق القطن والعون

ونحاس ورصاص من كل جنس لهذه الفابريقه نحب نشتغل معاها ونكون ارسال

العونات فى البوسته ثانيا نعرفكم بان مطلوبكم حضرناه وخفنا عن ارسال ذلك ب

عدم الجواب ثم ايضا نعرفكم بان توافقنا انا وموسيو زنكه ايزن واخبرنا بان اجا

ولد تكون مبروك لكم بركه طايله وعمر كثير بالصحه والعافيه وانتم تكونوا فى خير وعافيه مع جميع

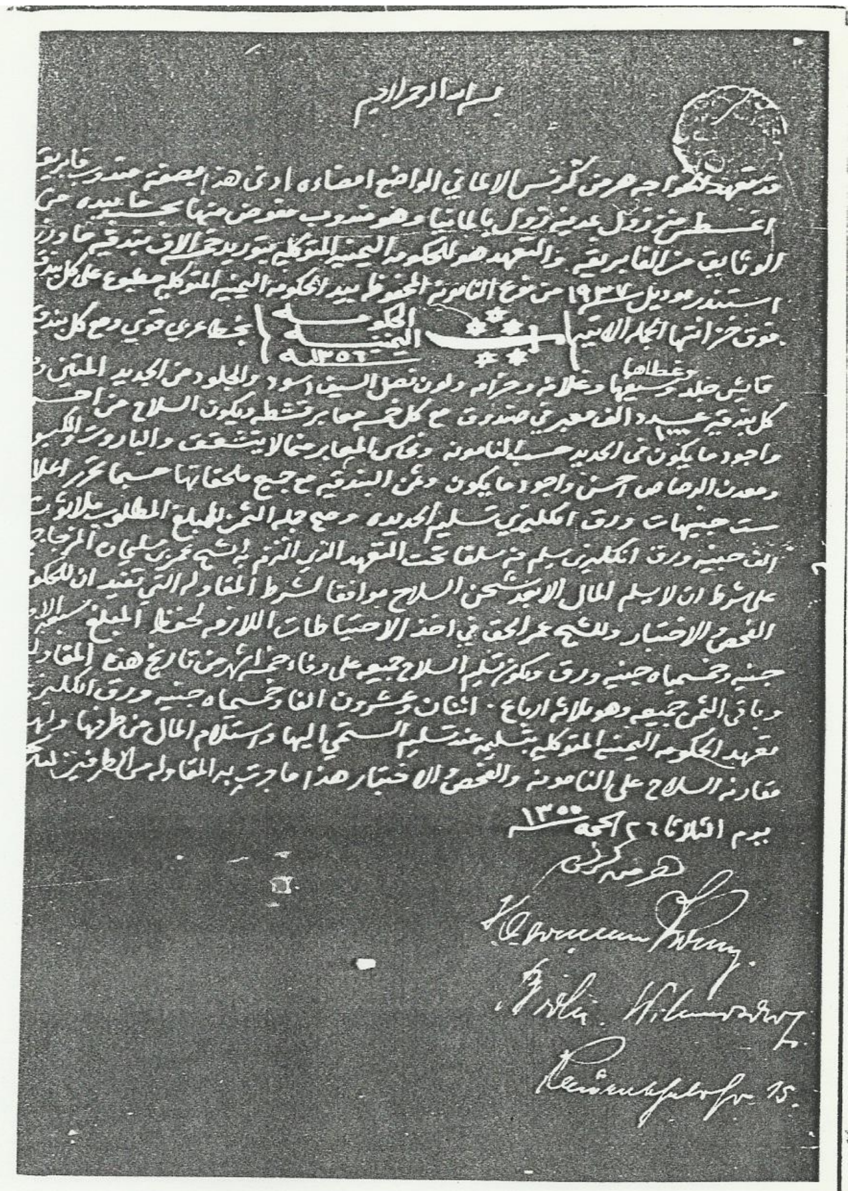
الفميله وجميع الفميله هنا تبلغكم سلام كثير والسلام

المعرف اليكم

اسرائيل الصبرى

الملحق رقم (15)

نص الاتفاقية الخاصة بتوريد أسلحة ألمانية، وقع عليها هرمن كرنس، على شكل تعهد (1937م)



بسم الله الرحمن الرحيم

قد تعهد الخواجه هرمن كرنس الالماني الواضح امضاه ادنى هذا بصفته متعهد عن فابريقه [illegible]
اعظم مصنع [illegible] بالمانيا وهو منصوب مفوض منها بحسب ما بيده [illegible]
الوثايق من الفابريقه والتعهد هو للحكومة اليمنية المتوكلية بتوريد خمسة الاف بندقية [illegible]
استندر موديل سنة ١٩٣٧ من نوع الماوزر المحفوظ بيد الحكومة اليمنية المتوكلية مطبوع على كل بندقية
فوق خزانتها الجمله الاتية [ختم: الحكومة اليمنية ١٣٥٦] بخط عربي قوي ومع كل بندقية
[illegible] جلد [illegible] وعلاقة وحزام ولون نصل السيف اسود والجلود من الجديد المتين [illegible]
كل بندقية [illegible] صندوق مع كل خمس معابر [illegible] ويكون السلاح من احسن
واجود ما يكون من الحديد حسب الماوزر [illegible] المعابر [illegible] والباروت الكبير
ومعدن الرصاص احسن واجود ما يكون وثمن البندقية مع جميع ملحقاتها حسبما تحرر [illegible]
ست جنيهات ورق انكليزي تسليم الحديدة ومجمل الثمن للمبلغ المطلوب [illegible]
الف جنيه ورق انكليزي يسلم منه سلفا تحت التعهد الذي التزم به الشيخ عمر بن سليمان المرجاني
على شرط ان لا يسلم المال الا بعد شحن السلاح موافقا للشرط المقاول التي تفيد ان للحكومة
الفحص والاختبار وللشيخ عمر الحق في اخذ الاحتياطات اللازمة لحفظ المبلغ [illegible]
جنيه وخمسماية جنيه ورق ويكون تسليم السلاح جميعه على دفعات خلال اشهر من تاريخ هذه المقاولة
وباقي الثمن جميعه وهو مليون اربعة اثنان وعشرون الف وخمسماية جنيه ورق انكليزي
تتعهد الحكومة اليمنية المتوكلية بتسليمه عند تسليم السلاح اليها واستلام المال من طرفها [illegible]
مقارنة السلاح على الماوزر والفحص والاختبار هذا ما جرت به المقاولة من الطرفين [illegible]

يوم الثلاثا ٢٦ الحجة سنة ١٣٥٥

هرمن كرنس

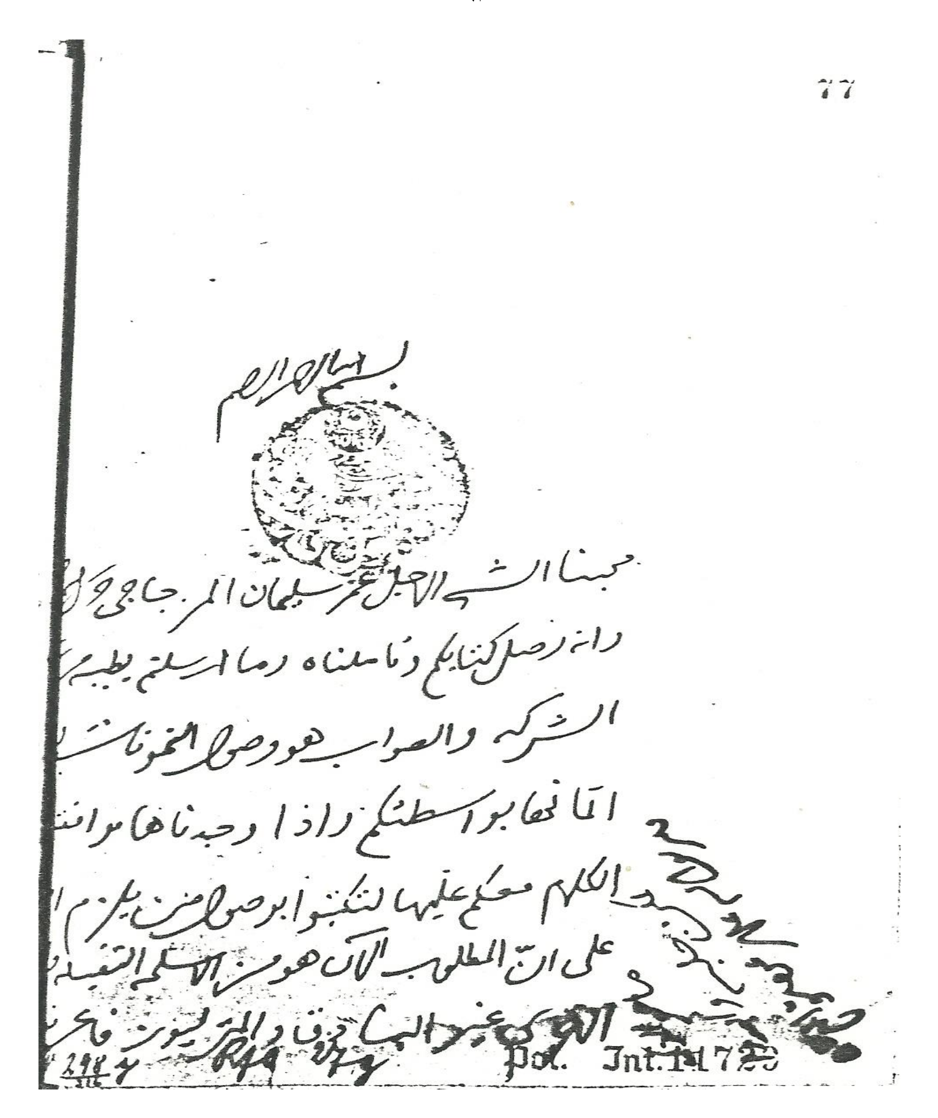
Hermann Krenz

[illegible]

[illegible] 15.

الملحق رقم (16)

رسالة من الإمام يحي إلى عمر سليمان المزجاجي، حول شراء أسلحة (1355 / 1936م).



77

بسم الله الرحمن الرحيم

محبنا الشيخ الأجل عمر سليمان المزجاجي

وانه وصل كتابكم وما سلفناه وما ارسلتم بطيه

الشركه والصواب هو وصول المكنونات

ألمانيا بواسطتكم واذا وجدناها موافقة

الكلام معكم عليها لتكتبوا بوصولها من

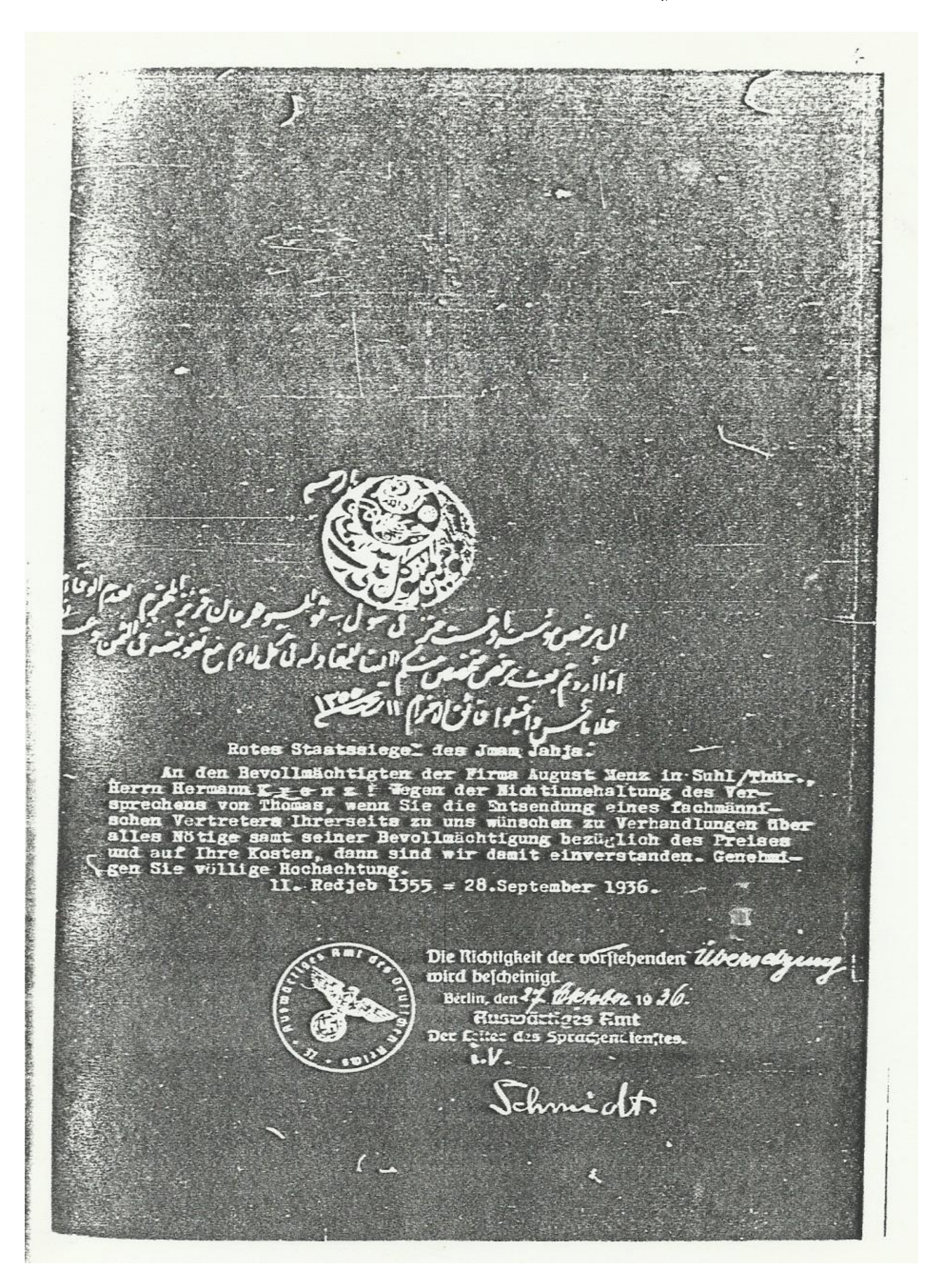
على ان المطلوب الآن هو من الاسلحة التفنگ

عن البنادق والمترليوز

Pol. Jnt. 1729

الملحق رقم (17)

دعوة الإمام يحي الموجهة إلى هرمن كرنس (1355هـ / 1936م)



Rotes Staatssiegel des Jmam Jahja.

An den Bevollmächtigten der Firma August Menz in Suhl/Thür., Herrn Hermann K r e n z ! Wegen der Nichtinnehaltung des Versprechens von Thomas, wenn Sie die Entsendung eines fachmännischen Vertreters Ihrerseits zu uns wünschen zu Verhandlungen über alles Nötige samt seiner Bevollmächtigung bezüglich des Preises und auf Ihre Kosten, dann sind wir damit einverstanden. Genehmigen Sie völlige Hochachtung.

11. Redjeb 1355 = 28. September 1936.

Die Richtigkeit der vorstehenden Übersetzung wird bescheinigt.

Berlin, den 27. Oktober 1936.

Auswärtiges Amt

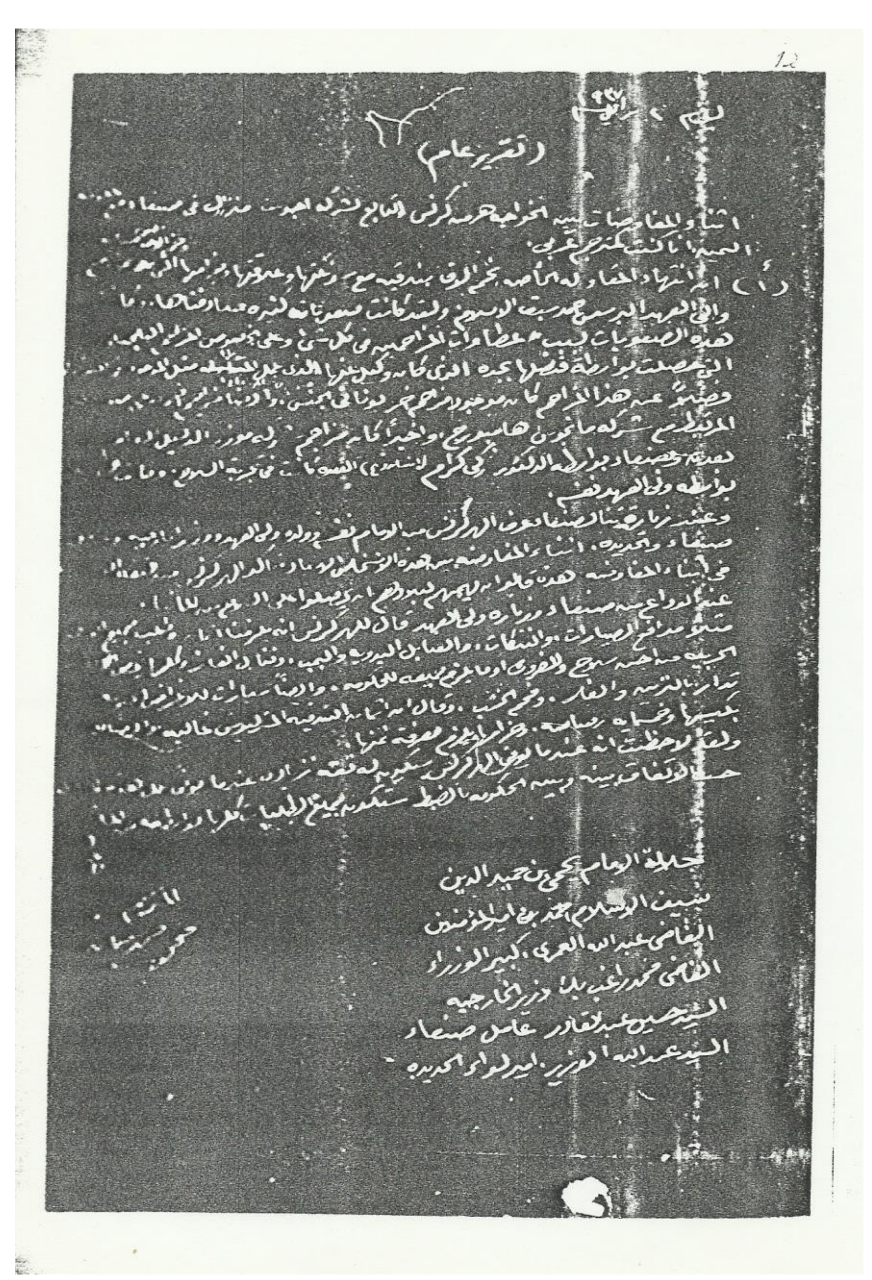
Der Leiter des Sprachendienstes.

i.V.

Schmidt.

الملحق رقم (18)

شهادة المترجم، المرافق لهرمن كرنس (1937م)، تحت عنوا (تقرير عام)



12

اليوم ٢ [illegible] ١٩٣٧

(تقرير عام)

اثناء [illegible] الخواجه هرمن كرنس التابع لشركة [illegible]

[illegible] كنت كمترجم عربي.

(أ) [illegible]

[illegible]

هذه الصعوبات [illegible]

التي حصلت بواسطة [illegible]

[illegible]

المرافق [illegible] شركة [illegible] هامبورج [illegible]

[illegible] صنعاء بواسطة الدكتور [illegible]

بواسطة ولي العهد [illegible]

وعند زيارتنا صنعاء [illegible] كرنس من الامام [illegible] ولي العهد [illegible]

صنعاء والحديدة. [illegible]

[illegible]

[illegible] صنعاء [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

جلالة الامام يحيى بن حميد الدين

سيف الاسلام محمد بن امير المؤمنين

القاضي عبد الله العمري كبير الوزراء

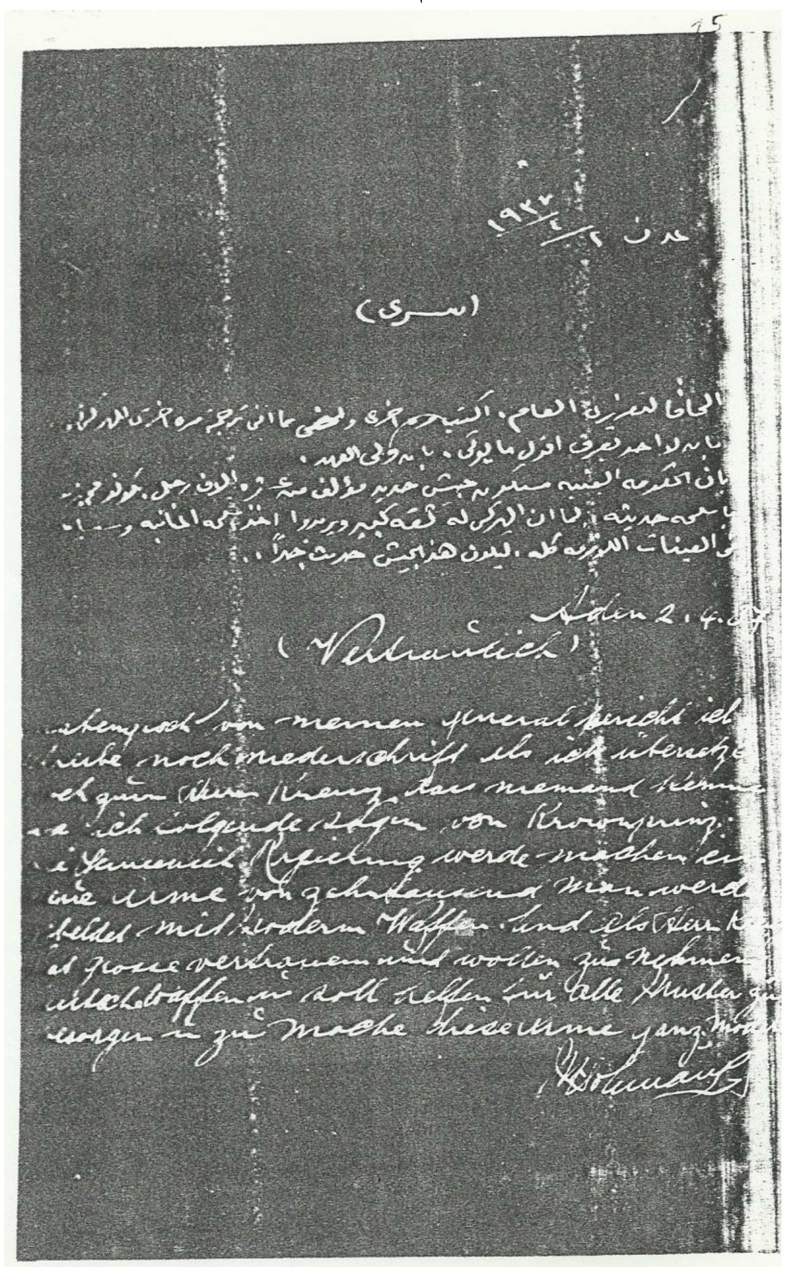
القاضي محمد راغب بك وزير الخارجية

السيد حسين عبد القادر عامل صنعاء

السيد عبد الله الوزير امير لواء الحديدة

الملحق رقم (19)

شهادة أخرى للمترجم، ملحقة بالشهادة السابقة



عدن ٢/٤/١٩٣٧

(سـري)

الحاقاً للتقرير العام. [illegible]
بانه لا احد يعرف ازاء ما يلي: بانه ولي العهد.
بان الحكومة اليمنية مستعدة بجيش جديد مؤلف من عشرة الاف رجل مزود ب
اسلحة حديثة. وبأن الدكتور له ثقة كبيرة ويريدوا اخذ جميع الاسلحة و
العيانات اللازمة كلها. ليكون هذا الجيش حديث جداً.

Aden 2.4.37

(Vertraulich)

...chtenspruch von meinem General Bericht ich
...liebe noch Niederschrift als ich übersetze
...ch zum [illegible] Kreuz, das niemand kennen
...a ich folgende Sagen von Kronprinz:
...e Jemenische Regierung werde machen ein
...ue Armee von zehntausend Mann werd
...ebildet mit modernen Waffen und als Herr K
...at grosse Vertrauen und wollen zu nehmen
...achtwaffen ... soll helfen für alle Muster ...
...sorgen ... zu mache diese Armee ganz mod...

[illegible]

الملحق (20)

نسخة من الطلب المقدم لانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي (1929م)

66 -

Abschrift.

Berne, le mai 1929.

Monsieur le Conseiller fédéral,

J'ai l'honneur, au nom du Gouvernement du Royaume de l' Y é m e n , de notifier à votre Excellence la demande d'adhésion de ce pays aux Convention et Ar - rangements de l'Union postale universelle énumérés ci-après qui ont été conclus à Stockholm le 28 août 1924, savoir :

1. Convention postale universelle,
2. Arrangement concernant les lettres et les boîtes avec valeur déclarée,
3. " " " colis postaux,
4. " " " mandats de poste,
5. " " " recouvrements,
6. " " " abonnements aux journaux et écrits périodiques.

Cette demande Vous est faite en application de l'article 2 de la Convention postale universelle de Stockholm.

Le Gouvernement de l'Yémen désirerait que l'adhésion aux Convention et Arrangements susindiqués fût effective à partir du 1er janvier 1930.

Pour sa participation aux frais communs du Bureau international de l'Union postale universelle, le Royaume de l'Yémen désire être rangé dans la 7e classe..... (Article 24, § 3, de la Convention).

Son Excellence
Monsieur le Conseiller fédéral Motta,
Chef du Département politique fédéral,
B e r n e.

En ce qui concerne l'Arrangement des colis postaux, le Royaume de l'Yémen ne désire pas percevoir une surtaxe supérieure à 25 centimes pour les colis provenant ou à destination de ses bureaux de poste (Art. 50, dernier alinéa, de l'Arrangement des colis postaux).

Les équivalents de taxes perçus par l'Office du Royaume de l'Yémen seront communiqués directement par cet Office à l'Administration des postes de Suisse et au Bureau international de l'Union postale universelle.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien ~~xxxxxxxxxxxxx~~ m'accuser réception de la présente notification et d'agréer les assurances de ma haute considération.

gezeichnet

signé

Dr. Carl Rathjens.

الملحق رقم (21)

رسالة من إسرائيل صبيري إلى الدكتور بروفر (1932م)

Israel Suberi
SANAA
(JEMEN)

اسرئيل صبيري
صنعا (اليمن)

Sanaa, den 2. August 1932

Seine Excellenz
Herrn Dr. Pruefer,

Berlin.

Excellenz,

Vor allem benuetze ich die Gelegenheit, Euerer Excellenz erneut meine ergebensten Gruesse darzubieten.

Das Automobil der deutschen Regierung ist inzwischen hier in Sanaa angekommen, und Seine Majestaet der Imam ist ausserordentlich zufrieden und ich werde Ihnen ausfuehrlich in dieser Angelegenheit in arabisch mit naechster Post schreiben, ebenso auch ueber alles andere von Bedeutung.

Die Geschenke, die Euere Excellenz fuer S.E. Kadi Abdulla El Alri, S.E. Kadi Raghib Bey und Andere sandte, koennen m.E. von den betreffenden Leuten nicht in Empfang genommen werden, da diese via Seine Majestaet den Imam gesandt worden sind. Sollte Euere Excellenz bei spaeterer Gelegenheit irgend etwas nach hier senden (Geschenke oder evtl. auch Schriftstuecke), die nicht fuer S.M. den Imam bestimmt sind, so ist es besser, dies via die Firma Jos. Hansen & Soehne, Hamburg 8, Kl. Reichenstr. 1/3, direkt an mich zu tun.

Mit dieser Post habe ich von Euerer Excellenz ein Schreiben erhalten, wofuer ich Ihnen danke. Ich werde Euerer Excellenz die Antwort auf dieses Schreiben mit naechster Post in arabisch zukommen lassen.

Ihr sehr ergebener

اسرايل صبيرى

E 15763

الملحق رقم (22)

نموذج من رسائل القاضي محمد راغب (1930م)

Sanaa, Le 15 Août 1930.

Excellence,

J'ai eu l'honneur de recevoir, avec ma profonde affection la note sublime que Votre Chère Excellence a daigné de m'adresser en date du 26 Mai 1930. et par l'entremise de Son Excellence Monsieur Dr. Prüfer.

Comme Sa Majesté Mon Auguste Souverain L'Imam Roi de L'Yemen vient de s'expliquer clairement par Sa Lettre adressée à Sa Très Haute Excellence Monsieur Le Magnanime Président, je me sens très heureux d'avoir arrivé à la conception certaine du fondement de la rélation officielle entre L'Yemen et La Grande Allemagne, avec laquelle se pourrait d'accompli toutes autres conventions, l'un après l'autre, suivant les exigibilités qu'elles seront naturellement prouvées par les vraies nécessités envers des élargissements des différentes rélations et de jour en jour.

Je suis sûr que S. E. Dr. Prüfer qui, pendant

./.

Son Excellence
Le Très Honorable Monsieur
Monsieur Curtius,
Ministre des Affaires Etrangères
de La Haute République Allemande
etc: etc: etc:

à Berlin.

son si peu de séjour à L'Yemen a obtenu d'attirer avec ses vertus bien admirées les meilleurs respects du pays et surtout la confiance et amitié de Sa Majesté L'Imam, portera à la digne connaissance de Votre Excellence toutes nos obligations et attentions avec leurs sujets très clairs.

En attendant avec la douce espoir l'ordre de Votre Très Sage Excellence, j'ai l'honneur de prier, Monsieur Le Ministre, de daigner bien agréer l'assurance de ma très haute considération et de mes hommages les plus respectueux avec lesquelles je suis

de Votre Excellence

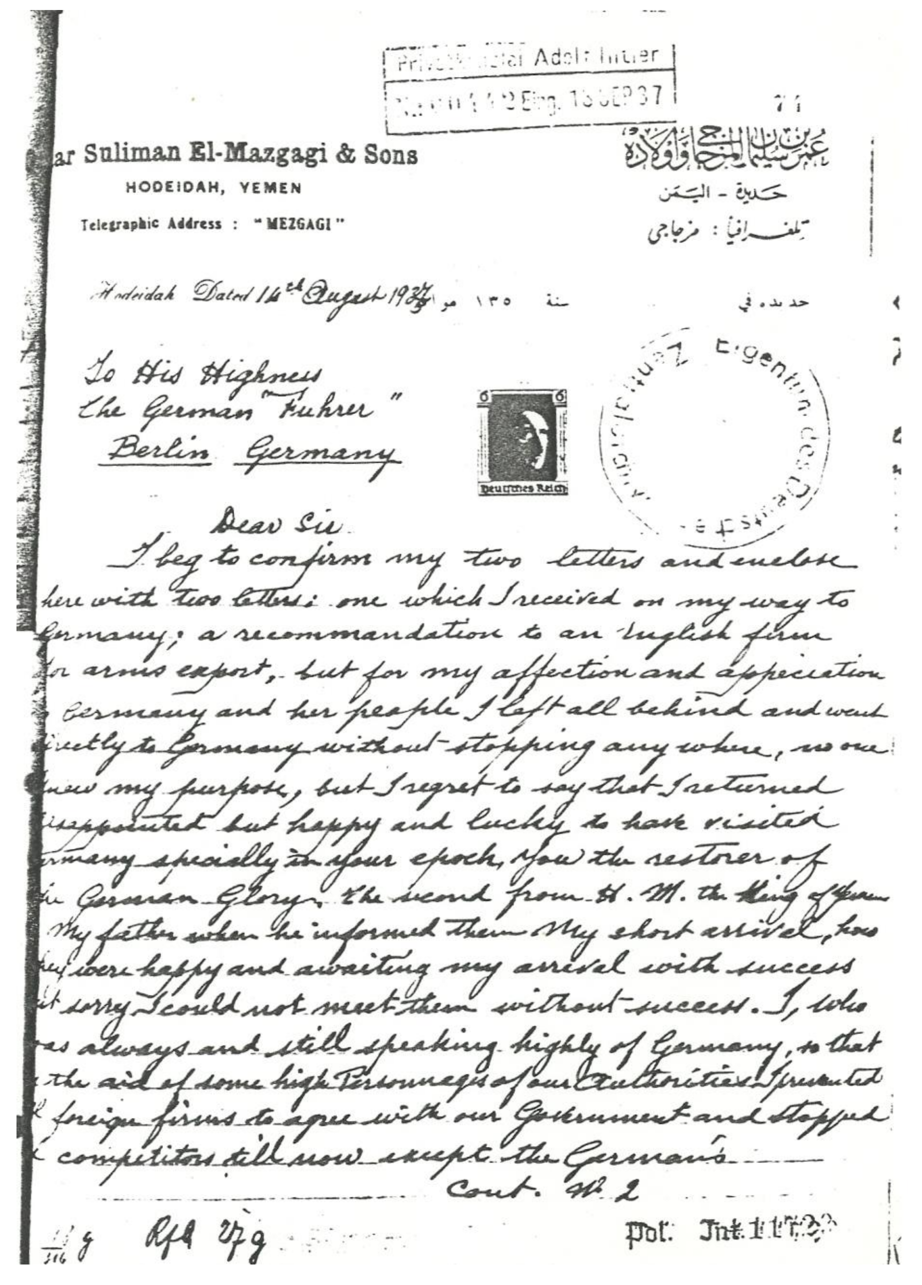
le très humble et très obeissant serviteur

A. Raghib

Secrétaire Général de S. M. L'Imam et Roi.

الملحق رقم (23)

نموذج من رسائل أحمد عمر سليمان المزجاجي ووالده (1937م)



Privatkanzlei Adolf Hitler
Eing. 13 SEP 37

...ar Suliman El-Mazgagi & Sons
HODEIDAH, YEMEN
Telegraphic Address : "MEZGAGI"

عمر بن سليمان المزجاجي وأولاده
حديدة - اليمن
تلغرافيا : مزجاجي

Hodeidah Dated 14th August 1937 — حديدة في — سنة ١٣٥ مو

To His Highness
The German "Fuhrer"
Berlin Germany

Deutsches Reich

Dear Sir
I beg to confirm my two letters and enclose
here with two letters: one which I received on my way to
Germany; a recommandation to an English firm
for arms export, but for my affection and appreciation
to Germany and her people I left all behind and went
directly to Germany without stopping any where, no one
knew my purpose, but I regret to say that I returned
disappointed but happy and lucky to have visited
Germany specially in your epoch, you the restorer of
the German Glory. The second from H. M. the King of Yemen
My father when he informed them my short arrival, how
they were happy and awaiting my arrival with success
but sorry I could not meet them without success. I, who
was always and still speaking highly of Germany, so that
by the aid of some high Personnages of our Authorities I prevented
all foreign firms to agree with our Government and stopped
all competitors till now except the German's
Cont. № 2

Pol. Int. 117...

Suliman El-Mazgagi & Sons

HODEIDAH, YEMEN

Telegraphic Address : "MEZGAGI"

عمر بن سليمان المزجاجي وأولاده

حديدة - اليمن

تلغرافيا : مزجاجي

Hodeidah Dated　　　　سنة ١٣٥ موافق　　　　حديدة في

His Highness the German Fuhrer Berlin

Your Highness did not ignore that My Government
[the] richest of all Arebic Governments; all competitors and foreign
[pol]iticals as they heard or saw a small fault happened from
[th]e Germans who arrived to Yemen they make it bigger
[fo]r our Government only to prevent Germany from benefits
Without flattery I am always praising Germany and
[res]isting all propagation, I am declaring clearly without fear
[in] every ceremony and assembly that Germany and all her goods
[...] etc are over all and the whole World did not ignore your
[stre]ngth and proudness, if not your clemency for the
[ma]intenance of Europe from ruin you would have
[cr]ushed Europe.

You did not ignore too; that Italy was importing arms
[to] Yemen, England, France, Belgium & Sweden have given
their offers but I made all my best efforts to suspend all.
In general all is suspended awaiting your kind approval
My Government has full will to import ~~only~~ arms only
[fro]m Germany because they are the best and strongest
Sorry from the deferring of Mr. August Meng, still
[bu]t hopeful your influence and lawful justice would succeed
[m]e to execute the agreement.

Awaiting your favorable reply, I remain dear Sir
Your Most humble & obedient
servant

عمر بن سليمان المزجاجي وأولاده

Int.117[illegible]

الوثائق التي وردت في البحث، مرتبة بحسب تواريخها

1) 4/7/ 1925م: تقرير من المؤسسة الإقتصادية الألمانية إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط الإيطالي في اليمن.

2) 9/10/1926م: رسالة من السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

3) 20/7/1345هـ (1927م): رسالة مجاملة من الإمام يحيى إلى الرئيس الألماني، المارشال فون هندنبورج.

4) 1/7/1927م: رسالة من السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول إرسال الإمام بعثة دراسية إلى إيطاليا.

5) 13/1/1347هـ (1928م): رسالة من الإمام يحيى إلى الدكتور كارل راثينس، حول موضوع البريد والعلاقات مع ألمانيا.

6) 11/3/1928م: رسالة من محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، حول المعاهدة، وحول الهدية المرسلة من الوزير (الآلةالكاتبة).

7) 11/3/1928م: رسالة من محمد راغب إلى رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في الحبشة (الدكتور فايس)، حول الهدية (الآلة الكاتبة)

8) 14/4/1928م: رسالة من ممثلية مدينة هامبورج في برلين إلى وزارة

الخارجية، تصديراً لرسالة محمد راغب، الموجهة إلى وزير الخارجية.

9) 1928/5/26م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

10) 1928/6/22م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في روما، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية .

11) 1928/7/4م: رسالة السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

12) 1928/7/30م: مذكرة داخلية (في وزارة الخارجية الألمانية)، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

13) 1928/9/1م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

14) 1928/9/1م: رسالة من محمد راغب إلى الإدارة السياسية السويسرية، حول موضوع البريد.

15) 1928/9/1م: رسالة من محمد راغب إلى مدير المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، حول انضمام اليمن إلى الإتحاد.

16) 1347/3/19هـ (1928م): رسالة من الإمام إلى الأمير شكيب أرسلان، حول المساواة في اليمن بين أتباع المذاهب الدينية.

17) 1928/9/5م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد والعلاقات اليمنية _ البريطانية.

18) 1928/9/29م: رسالة من الدكتور راثينس إلى الإدارة السياسية السويسرية، حول موضوع البريد.

19) 1928/11/19: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في لندن، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية وموقف بريطانيا من اليمن.

20) 1928/1/23م: برقية من السفارة الألمانية في لندن، حول موضوع المعاهدة وموقف بريطانيا.

21) 1928/11/30م: رسالة من وزارة الخارجية إلى السفارة الألمانية في روما، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

22) 1928/12/12م: رسالة من السفارة الألمانية في روما إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

23) 1928/12/19م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الإيطالية.

24) 1928/12/20م: رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة الألمانية في لندن، حول موقف بريطانيا من اليمن.

25) 1929/1/10م: قصاصة من خبر نشرته جريدة برلين اليومية، حول المعاهدة

اليمنية _ السوفييتية والتوتر القائم بين الإمام وبريطانيا ورغبة اليمن في شراء أسلحة من إيطاليا.

26) 1929/1/15م: رسالة داخلية، حول تجهيز أفلام صُوِّرت في صنعاء، كهدية للإمام.

27) 1929/1/16م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة السياسية الألمانية في القاهرة، حول مانشرته جريدة برلين اليومية عن المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

28) 1929/1/17م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في موسكو، حول مانشرته جريدة برلين اليومية عن المعاهد اليمنية _ السوفييتية.

29) 1929/1/23م: برقية من السفارة الألمانية في موسكو إلى وزارة الخارجية الألمانية، حل المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

30) 1929/1/26م: رسالة من الإدارة السياسية السويسرية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

31) 1929/1/26م: رسالة من السفارة الألمانية في أنقرة (تركيا) إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية _ التركية.

32) 1929/1/27م: بعض مانشر في الصحافة السوفييتية، حول المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

33) 1929/1/28م: تقرير اليازجي، حول الأوضاع في اليمن ونشاط القوى الأجنبية.

34) 1929/1/28م: تصدير البعثة الدبلوماسية في القاهرة لتقرير اليازحي إلى وزارة الخارجية الألمانية.

35) 1929/1/30م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة السياسية الألمانية في القاهرة، حول المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

36) 1929/1/30م: بعض مانشرته الصحافة السوفييتية حول المعاهدة اليمنية السوفييتية.

37) 1929/1/30م: تعميم من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارات الألمانية في لندن وروما وأديس أبابا، حول المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

38) 1929/1/31م: مقال نُشر في صحيفة أنباء الشرق في برلين، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

39) أواخر يناير 1929م: رسالة من الدكتور راثينس إلى الإدارة السياسية السويسرية، حول موضوع البريد.

40) 1929/2/1م: رسالة من الدكتور راثينس إلى محمد راغب، حول موضوع البريد والآثار.

41) 1929/2/2م: رسالة من السفارة الألمانية في موسكو إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

42) 1929/2/6م: تعميم من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارات الألمانية في لندن وروما والقاهرة وأديس أبابا، حول العلاقات اليمنية _ التركية.

43) 1929/2/12م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية – البريطانية .

44) 1929/2/12م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الأالمانية، حول العلاقات البريطانية _ السعودية.

45) 1929/2/26م: مذكرة داخلية، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

46) 1929/2/28م: مذكرة داخلية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

47) 1929/2/28م: مذكرة داخلية أخرى، حول موضوع المعاهدة اليمنية – الألمانية.

48) 1929/3/4م: تقرير داخلي، عن العلاقات اليمنية _ الألمانية.

49) 1929/3/4م: رسالة من الإمام يحيى إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

50) 1929/3/4م: مذكرة داخلية، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

51) 1929/3/5م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البري.

52) 1929/3/6م: رسالة من الدكتور راثينس إلى محمد راغب، حول موضوع البريد.

53) 1929/3/7م: رسالة من الدكتور راثينس إلى الإدارة السياسية السويسرية، حول موضوع البريد.

54) 1929/3/7م: مذكرة داخلية، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

55) 1929/3/14م: مذكرة داخلية، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

56) 1929/3/22م: رسالة من السفارة الألمانية في موسكو إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ السوفييتية.

57) 1929/4/5م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية _ المصرية.

58) 1929/4/10م: تقرير داخلي حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

59) 1929/4/10م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع المعاهدة _ الألمانية.

60) 1929/4/1م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

61) 1929/4/26م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة الألمانية _ الحجازية.

62) 1929/4/30م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

63) 1929/5/4م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الطبيب وَالِيْ، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

64) 1929/5/5م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

65) 1929/5/8م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور فايس، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

66) 1929/5/8م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الطبيب والي، حول موضوع الأفلام المخصصة كهدية للإمام.

67) 1929/5/13م: نص الطلب الرسمي، المقدم لإنضمام اليمن إلى إتحاد البريد العالمي.

68) 1929/5/15م: رسالة إلى الدكتور راثينس إلى محمد راغب، حول موضوع البريد.

69) 1929/5/15م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

70) 1929/5/21م: تقرير داخلي، حول الأوضاع في اليمن، مستقى من حديث الطيار الألماني هينيشن.

71) 1929/5/23م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة البريد، حول موضوع البريد.

72) 1929/5/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول العلاقات التجارية مع اليمن

73) 1929/5/28م: تقرير داخلي ،حول العلاقات الألمانية _ اليمنية.

74) 1929/5/29م: رسالة من وزارة البريد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول موضوع البريد.

75) 1929/6/1م: رسالة من وزارة الخارجية إلى السفارة الألمانية في برن (سويسرا)، حول موضوع البريد.

76) 1929/6/4م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى محمد راغب (المسودة الألمانية)، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

77) 1929/6/4م: رسالة وزارة الخارجية الألمانية إلى محمد راغب (النص العربي)، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

78) 1929/6/4م: تقرير داخلي، حول العلاقات اليمنية _ الألمانية.

79) 1929/6/4م: رسالة من وزارة الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، مرفقة بالرسالة الموجهة إلى محمد راغب.

80) 1929/6/5م: رسالة من مصنع يونكرس للطائرات إلى شركة بوشميل في القاهرة، حول التجارة مع اليمن.

81) 1348/6/13هـ (1929م): رسالة من الإمام يحيى إلى محمد زبارة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

82) 1929/6/13م: رسالة من السفارة الألمانية في برن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

83) 1929/6/21م: رسالة من البعثة الدبلوماسية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات السياسية اليمنية _ الألمانية.

84) 1929/6/21م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

85) 1929/6/29م: رسالة لوزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

86) يونيو 1929م: رسالة من مطبعة الدولة في برلين إلى الدكتور راثينس، حول طوابع البريد.

87) 1929/7/6م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمينة _ الألمانية.

88) 1929/7/6م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في لندن، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

89) 1929/7/6م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الوزارة المالية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

90) 1929/7/8م: رسالة من مصنع يونكرس للطائرات إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

91) 1929/7/9م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول تحديد موعد حضوره إلى الوزارة.

92) 1929/7/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موعد حضوره إلى الوزارة.

93) 1929/7/10م: رسالة من وزارة المالية الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

94) 1929/7/14م: رسالة من شركة بوشمن في القاهرة إلى مصنع يونكرس للطائرات، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

95) 1929/7/25م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة

الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

96) 1929/7/30م: رسالة من محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

97) 1929/7/30م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية,

98) يوليو 1929م: قائمة بشروط وأنواع طباعة طوابع البريد، مقدمة من مطبعة الدولة في برلين.

99) يوليو 1929م: رسالة من الدكتور راثينس إلى محمد راغب، حول موضوع البريد.

100) 1358/2/23هـ (1929م): رسالة الإمام يحيى إلى الإدارة السياسية السويسرية، حول موضوع البريد.

101) 1929/8/14م: رسالة وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

102) أغسطس1929م: نص مشروع المعاهدة اليمنية– الألمانية ، باللغة الألمانية

103) أغسطس1929م: نص مشروع المعاهدة اليمنية_ الألمانية، باللغة العربية.

104) أغسطس1929م: نص المعاهدة اليمنية _ السوفييتية، ترجمة ألمانية نشرت، في جريدة صدى الإسلام في برلين.

105) 1929/8/30م: رسالة من الدكتور راثينس إلى الإدارة السياسية السويسرية حول موضوع البريد

106) 1929/8/30م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

107) 1929/9/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

108) 1929/9/14م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

109) 1929/9/24م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

110) 1929/9/28م: رسالة المجلس الإتحادي السويسري إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد البريد العالمي، حول طلب اليمن الإنضمام إلى الإتحاد.

111) 1929/10/9م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية، حول العلاقات اليمنية _ الحبشية.

112) 1929/10/31م: رسالة من الإدارة السياسية السويسرية إلى الدكتور راثينس،

حول موضوع البريد.

113) 1929/11/4م: نص الطلب التكميلي لانضمام اليمن إلى اتحاد البريد العالمي.

114) 1929/11/5م: رسالة من الدكتور راثينس إلى الإدارة السياسية السويسرية حول موضوع البريد.

115) 1929/11/5م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والعلاقه اليمنية _ الفرنسية وموضوع الشريف إبراهيم.

116) 1929/11/8م: تقرير داخلي، حول موضعي البريد والدعم المالي للدكتور راثينس.

117) 1929/11/11م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في برن، حول موضوع البريد.

118) 1929/11/12م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية، وموضوعات أخرى.

119) 1929/11/18م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

120) 1929/11/21م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _

الألمانية.

121) 1929/11/27م: تقرير داخلي، حول موضوعي البريد والدعم المالي للدكتور راثينس.

122) 1929/12/2م: تقرير داخلي، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

123) 1929/12/4م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول الدعم المالي له.

124) 1929/12/5م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في باريس، حول الشريف إبراهيم.

125) 1929/12/5م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط الأجنبي في اليمن.

126) 1929/12/9م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي العلاقة اليمنية _ الألمانية والعلاقات اليمنية _ الحبشية.

127) 1929/12/14م: برقية من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول العلاقات السياسية اليمنية _ الألمانية.

128) 1929/12/16م: تعميم من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارات الألمانية في لندن وموسكو وروما وباريس، حول العلاقات السياسية

اليمنية.

129) 1929/12/16م: نص الخطة البحثية للدكتور راثينس، في رحلته الثانية إلى اليمن.

130) 1929/12/16م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول خطة البحث وموضوعي البريد والشريف إبراهيم.

131) 1929/12/16م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى جمعية الطوارئ العلمية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

132) 1929/12/17م: تعميم من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارات والقنصليات الألمانية في روما وباريس وبيرن وفينا ومرسيليا وزيروخ ... إلخ، حول العلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية.

133) 1929/12/17م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية، إلى مكتب رئيس الدولة الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

134) 1929/12/17م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

135) 1929/12/17م: رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى محمد راغب، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

136) 1929/12/23م: نص وثيقة تفويض الحكومة الألمانية للدكتور فون شتورر،

رئيس البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، بإجراء المفاوضات مع اليمن.

137) 1929/12/31م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى جمعية الطوارئ العلمية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

138) 1930/1/30م: رسالة من السفارة الألمانية في باريس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع الشريف إبراهيم.

139) 1930/1/30م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

140) 1930/2/1م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والعلاقات التجارية اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

141) 1930/2/7م رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوعي البريد والعلاقات اليمنية _ البريطانية.

142) 1930/2/7م: رسالة من جمعية الطوارئ العلمية إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

143) 1930/2/7م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية، حول إبراهيم باشا وصلاح النجار.

144) 1930/2/7م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور راثينس، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

145) 1930/2/12م: ترجمة لخبر نشرته صحيفة (الجامعة العربية) في القدس حول اليمن.

146) 1930/2/13م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القدس، حول الخبر الذي نشرته صحيفة الجامعة العربية.

147) 1930/2/18م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول الدعم المالي له.

148) 1930/2/18م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

149) 1930/2/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول الدعم المالي له، وحول مانشرته صحيفة (الجامعة العربية).

150) 1930/2/27م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي العلاقات التجارية والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

151) 1930/3/6م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدعم المالي له وحول مانشرته صحيفة (الجامعة العربية).

152) 1930/3/8م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة الألمانية في تركيا، حول مانشرته صحيفة (الجامعة العربية).

153) 1930/3/10م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

154) 1930/3/11م: ترجمة ألمانية لرسالة من الإمام يحيى إلى مصنع يونكرس للطائرات، حول العلاقة مع المصنع.

155) 1930/3/17م: تقرير داخلي، حول الدعم المالي للدكتور راثينس والعلاقات مع اليمن.

156) 1930/3/18م: رسالة من وزارة البريد الألمانية إلى المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي في برن، حول موضوع البريد.

157) 1930/3/22م: نص التوصية الممنوحة لمستشار البريد سنك آزين، من وزارة البريد الألمانية والمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي.

158) 1930/3/24م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

159) 1930/3/24م: رسالة من المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد .

160) 1930/3/24م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، حول موضوع المعاهدة اليمنية _

الألمانية.

161) 1930/3/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مكتب رئيس الدولة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

162) 1930/3/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

163) 1930/3/27م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

164) 6 رمضان 1348هـ (1930م): رسالة من الإمام يحيى إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

165) 1930/4/1م: رسالة من هانس فون باسيفتس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول رغبته في السفر إلى اليمن .

166) 1930/4/3م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد وموضوع هانس فون باسيفتس.

167) 1930/4/4م: تصدير التوصية، الممنوحة من وزارة البريد الألمانية والمكتب الدولي لاتحاد البريد العالمي، لمستشار البريد سنك آيزن، إلى وزارة الخارجية الألمانية.

168) 1930/4/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية

الألمانية في أديس أبابا، حول موضوع البريد.

169) 1930/4/10م: رسالة من جمعية الطوارئ العلمية إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

170) 1930/4/11م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد وموضوعات أخرى.

171) 1930/4/11م: نص عقد العمل، الخاص بمستشار البريد سنك آيزن.

172) 1930/4/14م: مذكرة داخلية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

173) 1930/4/15م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

174) 1930/4/24م: مذكرة داخلية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

175) 1930/4/24م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد وموضوعات أخرى.

176) 1930/4/25م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

177) 1930/4/30م: مذكرة داخلية، حول موضوع البريد .

178) 1930/5/1م: تقرير داخلي، حول المعاهدة والبريد والعلاقات التجارية مع اليمن.

179) 1930/5/3م: رسالة من السفارة الألمانية في تركيا إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول مانشرته صحيفة الجامعة العربية.

180) 1930/5/13م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

181) 1930/5/15م: رسالة من محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

182) 1930/5/17م: مذكرة داخلية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

183) 1930/5/24م: مذكرة داخلية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

184) 1930/5/26م: نص رسالة وزير الخارجية الألماني، باللغة العربية، إلى محمد راغب، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

185) 1930/5/26م: نص رسالة وزير الخارجية الألماني، باللغة الألمانية، إلى محمد راغب، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

186) 1930/5/31م: برقية من الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

187) 1930/6/5م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البروفسور شتروتمن،

تطلب منه معلومات عن الأوضاع في اليمن.

188) 1930/6/5م: رسالة من البروفسور شتروتمن إلى وزارة الخارجية الألمانية، يطلب تحديد موعد لقدومه إلى وزارة الخارجية.

189) 1930/6/5م: نص رسالة الرئيس الألماني، باللغة العربية، إلى الإمام يحيى، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

190) 1930/6/5م: نص رسالة الرئيس الألماني، باللغة الألمانية، إلى الإمام يحيى، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

191) 1930/6/5م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور بروفر، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

192) 1930/6/6م: برقية من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور بروفر، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

193) 1930/6/6م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البروفسور شتروتمن، حول تحديد موعد لقدومه إلى الوزارة.

194) 1930/6/16م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع صلاح النجار وموضوعات أخرى.

195) 1930/6/16م: برقية من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة كوري براذر في عدن، حول موضوع البريد.

196) 1930/6/17م: تقرير داخلي، مستقى من حديث أدلى به البروفسور

شتروتمن، حول الأوضاع في اليمن.

197) 1930/6/17م: تعميم التقرير الداخلي السابق إلى السفارات الألمانية في لندن وموسكو وروما والقاهرة والقدس.

198) 1930/6/20م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

199) 1930/6/20م: تقرير داخلي، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

200) 1930/6/23م: رسالة من شركة كوري براذر في عدن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدكتور بروفر.

201) 1930/7/12م: رسالة من الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

202) 1930/7/12م: نصا مشروع المعاهدة اليمنية _ الألمانية، المقترحين من الجانبين اليمني والألماني.

203) 1930/7/13م: نص رسالة الشفرة المرسلة من الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية وحول الأوضاع العامة في اليمن.

204) 1930/7/15م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية _ البريطانية.

205) 1930/7/22م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد وموضوعات أخرى.

206) 1930/7/25م: مذكرة داخلية حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

207) 1930/7/28م: نص السند، الذي كتبه مستشار البريد سنك آيزن في جيبوتي، مقابل قرض مالي.

208) 1930/7/29م: برقية من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

209) 1930/7/30م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية حول العلاقات اليمنية _ البريطانية.

210) 1930/7/31م: برقية من الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية.

211) 1930/8/2م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدكتور بروفر.

212) 1930/8/5م: رسالة من الأمير شكيب أرسلان إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية وحول موضوعات أخرى.

213) 1930/8/6م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة

الخارجية الألمانية، حول الدكتور بروفر.

214) 1930/8/6م: برقية أخرى من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدكتور بروفر.

215) 1930/8/6م: برقية من الدكتور بروفر إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

216) 1930/8/6م: رسالة من القنصلية الألمانية في القدس إلى وزارة الخارجية، حول مانشر في صحيفة (الجامعة العربية) عن المفاوضات اليمنية _ الألمانية.

217) 1930/8/10م: رسالة من محمد راغب إلى راثينس، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

218) 1930/8/13م: رسالة من مستشار البريد سنك آيزن إلى الدكتور راثينس، حول موضوع البريد.

219) 1930/8/14م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الأمير شكيب أرسلان، حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية.

220) 1930/8/15م: رسالة من محمد راغب إلى الدكتور بروفر، تصدير لرسالتين موجهتين من الإمام ومنه إلى الرئيس الألماني ووزير الخارجية.

221) 1349/3/20هـ رسالة من الإمام إلى الرئيس الألماني، حول موضوع

(1930م): المعاهدة اليمنية – الألمانية.

222) 1930/8/15م: رسالة من محمد راغب إلى وزير الخارجية الألماني، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

223) 1930/8/16م: برقية من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور بروفر، تستدعيه للعودة إلى ألمانيا.

224) 1930/8/16م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

225) 1930/8/18م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

226) أغسطس1930م نص الأمر بتسليم الدكتور بروفر كمية من البن كهدية للرئيس الألماني وآخرين.

227) 1930/8/28م: برقية من البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، حول الدكتور بروفر.

228) 1930/9/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى زوجة مستشار البريد سنك آيزن، حول تسديد القرض.

229) 1930/9/11م: تقرير الدكتور بروفر حول المفاوضات اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

230) 1930/9/12م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في أديس أبابا، تصدير للوثائق التي اصطحبها الدكتور بروفر معه إلى صنعاء، للحفظ في أرشيف البعثة.

231) 1930/9/15م: تقرير داخلي حول المفاوضات اليمنية – الألمانية .

232) 1930/9/16م: تقرير داخلي حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية والأوضاع في اليمن.

233) 1930/9/17م: مذكرة داخلية، حول كمية البن المرسلة من الإمام كهدية.

234) 1930/9/17م: مذكرة داخلية، مرفقة برسالة محمد راغب الموجهة إلى وزير الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

235) 1930/9/18م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

236) 1930/9/18م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى جمعية الطوارئ العلمية، حول الدعم المالي للدكتور راثينس.

237) 1930/10/16م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع البريد.

238) 1930/10/24م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول موضوع البريد.

239) 1930/11/16م: رسالة من اسرائيل صببيري إلى فري فير (لعله بروفر)، حول النشاط التجاري، كتبت باللغة الألمانية.

240) 1930/11/16م: رسالة اسرائيل صببيري نفسها مكتوبة باللغة العربية.

241) 1930/12/17م: تصدير لتقرير الدكتور بروفر، من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارات الألمانية في لندن وباريس وروما.

242) 1930/12/18م: رسالة من السفارة الألمانية في لندن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع العلاقات اليمنية _ البريطانية.

243) 1930/12/22م: مذكرة داخلية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

244) 1930/12/23م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة البريد، حول تمديد فترة بقاء مستشار البريد سنك آيزن في اليمن.

245) 1930/12/23م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مستشار البريد سنك آيزن، حول تمديد فترة بقائه في اليمن.

246) 1931/1/16م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مستشار البريد سنك آيزن، حول تمديد فترة بقائة في اليمن.

247) 1349/11/18هـ (1931م): رسالة من الإمام يحيى إلى وزير الخارجية الألماني، حول موضوع البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية.

248) 1931/4/17م: رسالة من شركة جبرودر زنف في لايبزج إلى وزارة الخارجية

الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

249) 1939/4/20م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة جبرودرزنف في لايبزج، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

250) 1931/5/13م: رسالة من الدكتور راثينس إلى زميل له في هامبورج، حول الوضع الإقتصادي في اليمن والمعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

251) 1931/5/27م: مذكرة داخلية، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية واقتراح إرسال هدية للإمام يحيى.

252) 1931/6/18م: رسالة من مكتب الشؤون الخارجية في هامبورج إلى وزارة الخارجية الألمانية، تصدير رسالة الدكتور راثينس إلى زميله في هامبورج.

253) يونيو 1931م: تقرير داخلي، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

254) 1931/7/7م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

255) 1931/7/28م: رسالة من شركة هانزن في هامبورج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

256) 1931/7/30م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة هانزن في هامبورج، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

257) 1931/7/31م: رسالة من مصنع جورج برالة في هامبورج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

258) 1931/8/7م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مصنع جورج برالة، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة _ اليمنية – الألمانية.

259) 1931/8/16م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضعات أخرى.

260) 1931/9/8م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور راثينس، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

261) 1931/9/15م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مجلس مدينة هامبورج، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

262) 1931/9/22م: تقرير داخلي، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية وموضوعات أخرى.

263) 1931/10/4م: رسالة من الدكتور فون فيسمن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

264) 1350/3/24هـ (1931م): رسالة من الإمام يحيى إلى الدكتور فون فيسمن، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

265) 1931/12/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج بهولندا، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

266) 1923/1/14م: رسالة البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

267) 1932/6/8م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

268) 1932/6/9م: رسالة من الدكتور بروفر إلى محمد راغب، توصية وتعريف بممثل شركة هانزن في اليمن (ديترش).

269) 1932/7/2م: رسالة من القنصلية الألمانية في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول خبر نشرته صحيفة (الإخاء الوطني) عن عقد معاهدة بين اليمن وبريطانيا.

270) 1932/7/25م: رسالة من الرئيس الألماني، باللغة العربية، إلى الإمام يحيى، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

271) 1932/7/30م: رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى الإمام يحيى، حول موضوعي البريد والمعاهدة اليمنية _ الألمانية (النص الألماني).

272) 1932/7/30م: رسالة من وزير الخارجية الألماني إلى الإمام يحيى (النص العربي).

273) 1932/8/2م: رسالة من إسرائيل صبيري إلى صاحب المعالي (لعله بروفر)، حول سيارة البريد المرسلة كهدية للإمام.

274) 1932/8/9م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول مشكلة الإتصالات البرقية مع اليمن.

275) 1932/8/29م: رسالة أخرى من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول مشكلة الإتصالات البرقية مع اليمن.

276) 1932/10/4م: مذكرة داخلية، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

277) 1932/11/2م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن ومشكلة الإتصالات البرقية.

278) 1932/11/8م: رسالة من شركة بولته في مجد يبورج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الدكتور زكي كرام.

279) 1932/11/10م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة بولته، حول الدكتور زكي كرام.

280) 1932/11/29م: رسالة من وزارة البريد الألمانية إلى وزارة الخارجية حول مشكلة الإتصالات البرقية مع اليمن .

281) 1932/12/5م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة هانزن، تصدير لرسالة وزارة البريد، حول مشكلة الإتصالات البرقية مع اليمن.

282) 1932/12/6م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول مشكلة الإتصالات البرقية مع اليمن.

283) 1351/4/26هـ (1923م): رسالة من الإمام يحيى إلى وزير الخارجية الألماني، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

284) 1933/2/6م: رسالة من الدكتور ماكس فيلي إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

285) 1933/2/14م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول استفسارات الدكتور ماكس فيلي عن العلاقات التجارية مع اليمن.

286) 1933/2/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الدكتور ماكس فيلي، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

287) 1933/3/14م: مقاطع من رسائل ممثل شركة هانزن في اليمن إلى مقر الشركة في هامبورج، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية

والعلاقات التجارية.

288) 1933/4/3م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن وموضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

289) 1933/4/18م: رسالة من الدكتور راثينس إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الألمانية.

290) 1933/4/20م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية الهولندية.

291) 1933/5/17م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الوضع العام في اليمن ونشاط القوى الأجنبية فيه.

292) 1933/5/27م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

293) 1933/6/3م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

294) 1933/6/7م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

295) 1933/6/27م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

296) 1933/7/5م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الأوضاع التجارية في اليمن.

297) 1933/7/5م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول رحلة هلفرتس والعلاقات اليمنية _ الألمانية.

298) 1933/7/20م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول إرسال طبيبين عراقيين إلى اليمن.

299) 1933/8/14م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية _ الإيطالية ومرض الإمام.

300) 1933/8/29م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول إرسال طبيبين مصريين إلى اليمن.

301) 1933/10/18م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

302) أكتوبر 1933م: نص المعاهدة اليمنية _ الهولندية، باللغتين العربية والهولندية.

303) أكتوبر 1933م: نص المذكرة التفسيرية المقدمة إلى البرلمان الهولندي، الخاصة بالمعاهدة اليمنية _ الهولندية.

304) أكتوبر 1933م: نص التوجيه الملكي إلى البرلمان الهولندي، الخاص بالمعاهدة اليمنية _ الهولندية.

305) 1933/11/27م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية وموضوعات أخرى.

306) 1933/12/7م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة هانزن، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية وموضوعات أخرى.

307) 1933/12/21م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

308) 1934/1/2م: رسالة من ممثل شركة هانزن في صنعاء إلى مقر الشركة في هامبورج، حول الحرب السعودية _ اليمنية والعلاقات اليمنية _ البريطانية.

309) 1934/1/18م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، مرفقة بتقرير من ممثلها في صنعاء، حول الحرب السعودية _ اليمنية والعلاقات اليمنية _ البريطانية وموضوعات أخرى.

310) 1934/1/30م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة هانزن، حول الموضوعات السابقة.

311) 1934/2/3م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول بعض الأخبار الواردة من اليمن.

312) 1934/2/12م: رسالة من الدكتور راثينس إلى صديقه البروفسور في هامبورج، حول موضوع المعاهدة اليمنية _ الألمانية وبيع

القطع الأثرية في اليمن وموضوعات أخرى.

313) 1934/2/22م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول الحرب السعودية _ اليمنية والعلاقات اليمنية _ البريطانية وموضوعات أخرى.

314) 1934/3/6م: رسالة من البعثة الدبلوماسية في هاج إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول المعاهدة اليمنية _ الهولندية.

315) 1934/3/11م: رسالة من الدكتور راثينس إلى صديقة البروفسور في هامبورج، حول بيع القطع الأثرية في اليمن.

316) 1935/2/25م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط الأجنبي في اليمن.

317) 1935/9/16م: رسالة من شركة هرمن هلفج إلى أحمد عمر المزجاجي، عرض بيع أسلحة وطائرات ...ألخ.

318) 1935/9/19م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في بغداد إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول قدوم طلاب عسكريين يمنيين للدراسة في العراق.

319) 1935/11/30م: رسالة من شركة بيني شبيرو إلى عمر سليمان المزجاجي، لمقابلة توماس في بورسودان.

320) 1936/3/17م: رسالة من الحزب الوطني الإشتراكي إلى وزارة الخارجية

الألمانية، حول النشاط المعادي لألمانيا في اليمن.

321) 1936/4/14م: رسالة من الدكتور زكي كرام إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط التجاري في اليمن.

322) 1936/4/16م: تقرير الدكتور زكي كرام المرسل إلى مصانع موزر، حول النشاط التجاري في اليمن.

323) 1936/4/19م: رسالة من الدكتور زكي كرام إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط التجاري والوضع العام في اليمن.

324) 1936/5/5م: ملاحظات من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول النشاط التجاري والوضع العام في اليمن.

325) 1936/5/5م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول سفر نزيه مؤيد العظم إلى ألمانيا.

326) 1936/5/15م: مذكرة داخلية، عن إحتمال قدوم عدد من الأشخاص إلى ألمانيا، كمكلفين بشراء أسلحة لليمن.

327) 1936/5/23م: رسالة من شركة هرمن هلفج إلى عمر سليمان المزجاجي، عرض بأسلحة مختلفة.

328) 1355/10/1هـ (1936م) رسالة من الإمام يحيى إلى عمر سليمان المزجاجي حول شراء أسلحة

329) 1936/9/28م دعوة من الإمام يحيى إلى هرمن كرنس للقدوم إلى اليمن من أجل توريد أسلحة.

330) 1937/1/10م مذكرة داخلية حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

331) 1356/4/18هـ (1937م): رسالة من الإمام يحيى إلى عمر سليمان المزجاجي، حول موضوع الأسلحة.

332) 1937/3/9م: النص العربي لاتفاقية توريد الأسلحة لليمن، موقع من قبل هرمن كرنس.

333) 1937/3/9م: النص الألماني لاتفاقية توريد الأسلحة لليمن، موقع من قبل هرمن كرنس.

334) 1937/3/16م: مذكرة داخلية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

335) 1937/3/19م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول هرمن كرنس وموضوع الاسلحة.

336) 1937/3/29م: سند من هرمن كرنس، بقرض من عمر سليمان المزجاجي.

337) 1937/4/2م: تقرير من المترجم، محمود سليمان، عن مهمة هرمن كرنس.

338) 1937/4/2م: تقرير من المترجم، ملحق بالتقرير السابق، حول موضوع هرمن كرنس.

339) 1937/4/6م: رسالة من الشرطة السرية الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول

هرمن كرنس وصفقة الأسلحة .

340) 1937/4/13م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية حول هرمن كرنس.

341) أبريل 1937م: برقية من هرمن كرنس إلى عمر سليمان المزجاجي، لإرسال خمسين جنيها لإبنه أحمد إلى ألمانيا.

342) 1937/5/3م: تقرير هرمن كرنس عن مهمته في اليمن.

343) 1937/5/31م رسالة من شركة جيلاتي هانكي إلى أحمد عمر المزجاجي، حول دفع مبلغ مئة جنيه له في مرسيليا.

344) 1937/5/31م: تقرير شركة أوجست مينز، حول هرمن كرنس وصفقة الاسلحة.

345) 1637/6/2م: رسالة من المجموعة الصناعية الألمانية إلى وزارة الخارجية الألمانية وتصدير لتقرير شركة أوجست مينز.

346) 1937/6/2م: ملاحظات داخلية، حول هرمن كرنس وصفقة الأسلحة.

347) 1937/6/6م: خبر صحفي، حول تهريب أسلحة ألمانية إلى الحبشة.

348) 1937/6/8م: رسالة من الشرطة السرية الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول هرمن كرنس.

349) 1937/6/8م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى وزير الخارجية، حول

صفقة الأسلحة.

350) 1937/6/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الشرطة السرية، حول هرمن كرنس.

351) 1937/6/9م: رسالة من شركة أوجست مينز إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع كرنس وصفقة الأسلحة.

352) 1937/6/9م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول تهريب أسلحة ألمانية إلى الحبشة.

353) 1937/6/10م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى مركز الرقابة والتفتيش، حول هرمن كرنس.

354) 1937/6/10م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول هرمن كرنس.

355) 1937/6/12م: رسالة من شركة أوجست مينز، إلى عمر سليمان المزجاجي، حول العلاقات التجارية، بين الشركة وبينه.

356) 1937/6/12م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى شركة أوجست مين، حول صفقة الأسلحة وهرمن كرنس.

357) 1937/6/15م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الشرطة السرية، حول هرمن كرنس.

358) 1937/6/16م: رسالة من وزارة الحرب الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول

موضوع تهريب أسلحة ألمانية إلى الحبشة .

359) 1937/6/18م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى الشرطة السرية، حول تجارة الأسلحة في اليمن وهرمن كرنس.

360) 1937/6/21م: رسالة من إدارة التصدير والإستيراد إلى وزارة الخارجية، حول تصدير الأسلحة إلى اليمن.

361) 1937/6/21م: رسالة من مركز الرقابة والتفتيش إلى وزارة الإقتصاد الألمانية، حول هرمن كرنس وتصدير الأسلحة إلى اليمن.

362) 1937/6/26م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول موضوع هرمن كرنس وتصدير الأسلحة إلى اليمن.

363) 1937/7/16م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى وزير الخارجية الألماني، حول صفقة الأسلحة.

364) 1937/7/27م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى أدولف هتلر، حول صفقة الأسلحة.

365) 1937/8/10م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى أدولف هتلر، حول صفقة الأسلحة.

366) 1937/8/14م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى أدولف هتلر حول، صفقة الأسلحة.

367) 1937/9/11م: رسالة من الدكتور راثينس إلى صديقه البروفسور، حول

موضوع البريد وموضوعات أخرى.

368) 1937/9/15م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى أدولف هتلر، حول صفقة الأسلحة.

369) 1937/9/15م: مذكرة داخلية، حول وصول الدكتور راثينس إلى اليمن.

370) 1937/9/17م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى أحمد عمر المزجاجي، حول صفقة الأسلحة.

371) 1937/9/20م: توجيه من مكتب رئيس الوزراء الألماني، أدولف هتلر، إلى جهة الإختصاص، بمعالجة موضوع صفقة الأسلحة.

372) 1937/9/25م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى أدولف هتلر، حول صفقة الأسلحة.

373) 1937/10/9م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى مؤسسة التجارة الخارجية، حول صفقة الأسلحة.

374) 1937/10/12م: رسالة من عمر سليمان المزجاجي إلى أدولف هتلر، حول صفقة الاسلحة.

375) 1937/10/15م: رسالة من مؤسسة التجارة الخارجية إلى عمر سليمان المزجاجي، حول صفقة الأسلحة وهرمن كرنس.

376) 1937/10/15م: رسالة من مؤسسة التجارة الخارجية إلى وزارة الخارجية، حول صفقة الأسلحة.

377) 1937/10/18م: رسالة من مصنع البارود الملكي البلجيكي إلى أحمد عمر المزجاجي، عرض بأسلحة مختلفة.

378) 1937/10/18م: رسالة أحمد عمر المزجاجي إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول صفقة الأسلحة.

379) 1937/11/19م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول صفقة الأسلحة .

380) 1937/11/25م: توجيه من مكتب أدولف هتلر إلى وزارة الخارجية، بمتابعة موضوع صفقة الأسلحة.

381) 1937/12/28م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول صفقة الأسلحة.

382) 1938/1/27م: رسالة من أحمد عمر المزجاجي إلى البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة، حول العلاقات التجارية مع ألمانيا.

383) 1938/1/27م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات التجارية مع اليمن.

384) 1938/2/10م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول اتصالات المزجاجي بالشركات الألمانية.

385) 1938/2/25م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول

تصدير أسلحة إلى اليمن.

386) 1938/2/25م: تعميم رسالة وزارة الخارجية السابقة على وزارة الحرب والبعثة الدبلوماسية في القاهرة.

387) 1938/3/25م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول إتصالات المزجاجي بالشركات الألمانية .

388) 1938/4/7م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى كل من وزارة الإقتصاد ووزارة الحرب، حول اتصالات المزجاجي بالشركات الألمانية.

389) 1938/4/27م: رسالة من مركز استقبال الطلبيات إلى المجموعة الصناعية الألمانية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

390) 1938/4/30م: رسالة من شركة موريس مجنوس في هامبورج إلى المجموعة الصناعية الألمانية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

391) 1938/4/30م: رسالة أخرى من شركة موريس مجنوس إلى المجموعة الصناعية الألمانية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

392) 1938/5/2م: رسالة من المجموعة الصناعية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

393) 1938/5/5م: رسالة من شركة موريس مجنوس إلى المجموعة الصناعية الألمانية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

394) 1938/5/6م: رسالة من المجموعة الصناعية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

395) 1938/5/10م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

396) 1938/5/18م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول موقف الدولة من موضوع تصدير أسلحة إلى اليمن.

397) 1938/5/16م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول اتصالات المزجاجي بالشركات الألمانية.

398) 1938/6/20م: رسالة من عمر سليمان المزجاجي إلى وزير الخارجية الألماني، حول صفقة الأسلحة.

399) 1939/2/1م: رسالة من البعثة الدبلوماسية الألمانية في جدة إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول احتلال البريطانيين لمنطقة شبوة.

400) 1939/2/14م: برقية من الدكتور جروبا إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول العلاقات اليمنية _ البريطانية وموضوع تصدير أسلحة إلى اليمن.

401) 1939/2/14م: برقية أخرى من الدكتور جروبا إلى وزارة الخارجية، حول الموضوع نفسه.

402) 1939/2/17م: رسالة من المجموعة الصناعية الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن وطريقة التعامل مع المستوردين.

403) 1939/2/17م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى وزارة الخارجية، حول تصدير أسلحة إلى اليمن.

404) 1939/2/23م: ملاحظات داخلية، حول تصدير الأسلحة إلى البلاد العربية.

405) 1939/3/20م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الإقتصاد، حول تصدير أسلحة إلى اليمن، تأكيد لموقف الدولة السابق.

406) 1939/3/22م: تقرير داخلي، حول العلاقات التجارية مع اليمن ونشاط الدول المختلفة.

407) 1939/3/31م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألماني، حول احتياجات اليمن من الأسلحة والمعدات العسكرية الألمانية.

408) 1939/4/4م: رسالة من وزارة الإقتصاد الألمانية إلى المجموعة الصناعية، تأكيد موقف الدولة من تصدير أسلحة إلى اليمن.

409) 1939/10/19م: رسالة من شركة هانزن إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول إمكانية بيع أسلحة لليمن، مما غنمته ألمانيا من بولندا.

410) 1939/12/2م: رسالة من السفارة الإيطالية في برلين إلى وزارة الخارجية الألمانية، حول هدية البن المرسلة من الإمام إلى هتلر، عبر

إيطاليا.

411) 1940/1/19م: رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى القيادة العليا لقوات الدفاع، حول إمكانية بيع أسلحة لليمن، مما غنمته ألمانيا من بولندا.

412) 1940/1/29م: رسالة من القيادة العليا لقوات الدفاع إلى وزارة الخارجية، حول عدم إمكانية بيع أسلحة لليمن، مما غنمته ألمانيا من بولندا.

مصادر البحث

الوثائق (ملفات):

أ- من أرشيف وزارة الخارجية الألمانية في مدينة بون:

1- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، plitik3، Italien/Jemen، Band 1، (1925-1929).

2- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik3، Jemen، Band 1، (1927-1935) .

3- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik2، Jemen، Band 1، (1928-1932) .

4- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik3، Jemen/Russland، Band 1، (1929-1930) .

5- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik3،Ingland، Band 1، (1929-1931) .

6- Ausswaertiges Amt، Ha- Pol. Wiehl ، Akten 46/3، Jemen، (Band1، (1930-1939).

7- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik10،Jemen، Band 1، (1931).

8- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Luftschiffahrts- Flugwesen 1، Jemen، Band 1، (1933).

9- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik5،Jemen، Band 1، (1933).

10- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik11-1، Jemen، Band 2، (1933).

11- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik5،Jemen، Band 1، (1935).

12- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Politik13،Jemen، Band 1، (1935-1936).

13- Ausswaertiges Amt، Politische Abteilung (Abteilung III)، Akten ، Pol. VII26، Politik، Arabien، Band 1، (1936-1939).

14- Ausswaertiges Amt،Buero des Staatssekretaer، Akten ، Arabien، Band 1، (1939-1942).

ب- من أرشيف الدولة المركزي في مدينة بوتسدام:

1- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv، Jemen، Band 1، (1928).

2- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Wirtschaft6، Jemen، Band 1، (1929).

3- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Schiffahrts-wesen16، Jemen، Band 1، (1930).

4- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Post Telegraphen-Fernsprech und Kabelwesen21، Jemen، Band 1، (1930).

5- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Handel12، Jemen، Band 1، (1931).

6- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Handel13، Jemen، Band 1، (1931).

7- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Verkehrswesen10، Jemen، Band 1، (1932).

8- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Gesund- heitswesen9، Jemen، Band 1، (1933).

9- Ausswaertiges Amt، Abteilung III، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Handel 37، Jemen، Band 1، (1936).

10- Ausswaertiges Amt، Abteilung W.، Akten، Zentrales Staatsarchiv،Kriegsgeraete، Jemen، Band 1(1936-1944).

ج- من أرشيف الدولة في مدينة جوتا:

-Tueringisches Hauptstaatsarchiv Weimar، Aussenstelle Gotha، Amtsgericht Suhl،506.

د- من متحف الشعوب في مدينة هامبورج:

-Hamburgisches Museum، Sammlungsgegenstaende aus Mittel- und Vorderasien، Sammlung Dr. Rathjens، Band VIC

الكتب والمجلات:

1- الصايدي ، أحمد قايد:

حركـة المعارضــة اليمنيـة، مركـز الدراسـات والبحـوث اليمنـي، صـنعاء، دار الآداب، بيروت، 1983م.

2- ماكرو ، إريك:

اليمن والغرب، منذ عام 1571م، ترجمة حسين عبد الله العمري، مكان وتاريخ الطبع (؟).

3- Binder، Gerhart:

Epoche der Entscheidung، deutsche Geschichte des 20 Jahrhunderts، Seewald Verlag، 1966.

4- Frankfurter Algemeine Zeitung, 15.7.1992.

5- Grohmann،Adolf:

Suedarabien als Wirtscaftsgebiet، 2 Bande، Wien 1922، Brunn، 1933

6- Halgarten ، George W. F. and Radkau، joachim:

Deutsche Industrie und Politik von Bismarck bis Heute، europaische Verglagsanstalt،1947.

7- Rathjens، Carl und von Wissmann، Hermann:

Vor Islamische Altertuemer، Rathjens-v. Wissmannsche Suedarabien –Reise،3 Baende، Hamburg، 1932.

8- Rathjens، Carl:

Sabaeica،3 Teile، Hamburg،1953.

9- Serjent ، R.B.and Bidwell، R.L،:

Arabian Studies ، Cambridge، 1990.

10- Weiss- Sonnenburg، Hedwig:

Zur Verbotenen Stadt Sanaa. Eine Reise von Abessinien nach Arabien. Berlin، 1928.

11- Griessbauer، Ludwig:

In (Schriften der deutschen –arabischen Gesellschaft) Heft 4، 1907، Berlin، 1907.

12- Kopp، Horst:

In (Jemen Report)، Jahrgang18، Heft2،1987.

13- Raffat ، Hakim:

In (Mitteilungen aus dem Museum fuer Voelkerkund، neue Folge، Band 15، Hamburg ،1985.

14- von Wissmann، Hermann:

In (orient)، 1966، Nr.7.

15- Ebd.:

In (Der Islam)، Band 46،1970، Berlin، 1970.

الإختصارات

A.A.Abt.	Auswaertiges Amt Abteilung.
Altert.	Altertuemer
Bd.	Band
Dat.	Datum
F.A.Z.	Frankfurter Algemeine Zeitung
H.M.S. Dr.R.	Hamburgisches Museum, Sammlungsgegenstaende aus Mittel- und Vorderasien Sammlung Dr. Rathjens.
M.F.V.	Mitteilungen aus dem Museum fur Voelkerkunde
Milit. Angl.	Militaerische Angelegenheit.
Schaet . W.	Schaetzungsweise
St.A.G.	Thueringisches Hauptstaatsarchiv, Weimar, Aussenstelle, Gotha Amtsgericht Suhl 506.
U.	Und
Z.ST.A.	Zentrales Staatsarchiv.
Zw.	Zwischen

المؤلف

- درس المرحلتين، الابتدائية والمتوسطة، في عدن، والمرحلة الثانوية في القاهرة ودمشق.
- حصل على بكلوريوس العلوم العسكرية، وليسانس الدراسات الفلسفية والاجتماعية، وماجستير ودكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ثم زمالة الكسندر فون همبولدت شتفتنج الألمانية (AvHSt.).
- عمل مدرساً في المدارس المتوسطة بعدن، ونظير خبير ثم رئيساً لشعبة الأبحاث في المعهد القومي للإدارة العامة بصنعاء. ثم عمل في جامعة صنعاء، أستاذاً مساعداً للتاريخ الحديث والمعاصر (من فبراير 1982م)، وأستاذاً مشاركاً (من يوليو 1987م)، وأستاذاً (من نوفمبر 1993م).
- شغل عدداً من المواقع الإدارية _ الأكاديمية بجامعة صنعاء: وكيلاً لكلية الآداب، ثم عميداً لها _ عميداً للدراسات العليا والبحث العلمي _ مستشاراً لجامعة صنعاء بدرجة وزير، ثم مستشاراً لجامعة عدن.
- عمل نائباً للأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب في بغداد، وعميداً علمياً لمعهد التاريخ العربي للدراسات العليا، التابع للاتحاد.
- عمل عضواً في مجلس أمناء مدرسة آزال، التابعة لجامعة صنعاء، وعضواً في مجلس أمناء مركز الدراسات والبحوث اليمني وعضواً في مجلس أمناء مؤسسة العفيف الثقافية وعضواً في الهيئات الاستشارية لعدد من المجلات العلمية، اليمنية والعربية.
- يرأس حالياً دائرة التاريخ في المجمع العلمي اللغوي اليمني. كما يرأس التجمع الوطني لمناضلي الثورة اليمنية، ولجنة تنسيق الجهود لإيقاف الحرب، وجماعة نداء السلام.
- نشط في صفوف المنظمات الإبداعية: رئيساً للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار _ رئيساً للرابطة الثقافية _ أميناً عاماً لاتحاد الأكاديميين اليمنيين.
- نشر خلال مسيرته العلمية كتباً وأبحاثاً ومقالات وترجمات، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية، المحلية والعربية والدولية، وأشرف على رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه)، وحُكِّم في أبحاث الترقيات العلمية لأساتذة مساعدين وأساتذة مشاركين. كما حُكِّم في أبحاث لكُتَّاب وباحثين، لتحديد صلاحيتها للنشر في المجلات العلمية.

<u>كتبه المنشورة:</u>

- **حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحي بن محمد حميد الدين (1918م _ 1948م)، صدر باللغة الألمانية في برلين Baalbek Verlag , Berlin, 1981. وصدرت ترجمته العربية في بيروت، 1983م.**
- **المادة التاريخية في كتابات نيبور عن اليمن، بيروت، 1990م.**
- **العلاقات اليمنية _ الألمانية، من 1927م إلى 1940م، دراسة وثائقية. القاهرة، 1992م.**
- **منهج البحث التاريخي، بيروت، 1993م.**
- **الاحتمالات والبدائل، صنعاء، 1994م.**
- **اليمن في كتابات الرحالة الأجانب، إدوارد جلازر، صنعاء، 1999م.**
- **رحلة الملك الصيني مو وانج إلى بلاد الملكة الأم، ملكة سبأ. بغداد، 2002م.**
- **من القرية إلى عدن، جسر بين عصرين. صنعاء، 2010م.**
- **اليمن في عيون الرحالة الأجانب. صنعاء، 2011م.**
- **الرهان الثالث. صنعاء، 2012م.**
- **اليمن عشيَّة الثَّورة. صنعاء، 2018م.**
- **من هموم التعليم والتنوير والبحث العلمي، صنعاء، 2012م.**

<u>كتب تحت الطبع:</u>

- **أوراق متفرقة، الجزء الأول.**
- **أوراق متفرقة، الجزء الثاني.**
- **ديوان شعر.**